الدراسات الأفريقية والعربية

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن:
المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية "

المجلد الأول - العدد الثالث - سبتمبر ٢٠١٨

Iraqi-African Center For Strategic Studies
Tel: 00964776837196
(NGO)1E78478
http://ciaes.net/

مجلة الدراسات الأفريقة والعربية

African & Arab Studies

international scientific periodical journal issued
by the "Iraqi-African Center for Strategies Studies"
ISSN: 2709-2828

تصدر عن:

المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية

Iraqi-African Center for Strategies Studies

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد

٢٠١٨/١٨١٩

وكيل المجلة في ليبيا

دار البيـــان للنشر والتوزيع والإعلان

رقم الايداع بدار الكتب الوطنية - ليبيا

٢٠١٨/١٥٥

الترقيم الدولي بالمكتبة الوطنية الألمانية

ISSN: 2709-2828

الهيئة التحريرية للمجلة

رئيس التحرير: دينا العشري

مدير التحرير:

د. أسامة نور الدين (مصر)

عبيد إميجن (موريتانيا)

محمد عز الدين (مصر)

سكرتيرا التحرير:

د. خالدة سالم بابكر (السودان)

أ. رشا العشري (مصر)

التنسيق والمراجعة:

أ. مصطفى فؤاد

تصميم الغلاف والإخراج:

أ. كمال سند

الهيئة العلمية الاستشارية للمجلة

✍ **أ.د جمال السيد الضلع**

أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم السياسة والاقتصاد الأسبق بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة (مصر)

✍ **أ.د. ريم موسى**

استاذ العلوم السياسية وعميد كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية جامعة بحري (السودان)

✍ **د. محمد المختار جي**

أستاذ وباحث أكاديمي رئيس مركز البحوث والدراسات الإفريقية بالسنغال وأمين عام للاتحاد العربي الإفريقي للتنمية المستدامة المتكاملة التابع لجامعة الدول العربية بالسنغال (السنغال)

✍ **د. بلهول نسيم**

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية/ جامعة البليدة (الجزائر)

✍ **د. مهدي دهب حسن دهب**

أستاذ العلوم السياسية – رئيس قسم العلوم السياسية المشارك بجامعة افريقيا العالمية (السودان)

✍ **د. محمد فاضل نعمة**

أستاذ العلاقات الدولية – جامعة بابل (العراق)

✍ **د. محمد أدريس عبد العزيز**

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة طبرق (ليبيا)

✍ **د. رامي عاشور**

دكتور العلوم السياسية والأمن القومي وزميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا (مصر)

✍ **د. عبد الفتاح نعوم**

باحث في العلوم السياسية – جامعة محمد الخامس (الرباط)

✍ **د. عبدالسلام بشير خليفه الصغير**

دكتوراه في العلاقات الدولية وباحث متخصص في الشؤون الأفريقية. الجامعات الليبية (ليبيا)

✍ **د . محسن الندوي**

علوم سياسية وعلاقات دولية – رئيس المركز المغربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (المغرب)

✍ **د. جمال علي سالم**

باحث متخصص في العلاقات الدولية (العربية والأفريقية) (ليبيا)

✍ **د. عيسى عبدالحميد عبدالله صالح الخضري**

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة البحر الأحمر – (السودان)

رؤية المجلة وشروط النشر بالمجلة:

«**مجلة الدراسات الأفريقية والعربية**» فصلية دولية محكّمة تصدر عن «**المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية**» العراق - بغداد.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل والدول العربية، كما تسعى المجلة لتحقيق هدف المركز في التقارب العربي الأفريقي، والاهتمام بالقضايا التي تهم الطرفين اقتصاديًا وسياسيًا، وثقافيا واجتماعيًا، املا في وجود دراسات وابحاث تطرح رؤى وافكار تسهم في تشكيل كيان أفريقي عربي يقف في وجه التحديات والأيدولوجيات الخاطئة التي تفرض على الساحة الدولية، لتكون افكارنا نحن الأفارقة والعرب معا يدًا وصوتًا واحدًا يسمع له العالم باهتمام ويسير خلفه وليس العكس.

شروط النشر

- أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا أو نشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني: african.arabia@gmail.com
- يجب أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- تخضع الابحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:
- أ- يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.
- ب- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيئة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.
- ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها

تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

- ث- الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.
- يراعى في أسبقية النشر:

أ- الأبحاث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب- تاريخ تسلم رئيس التحرير للبحث.

ج- تاريخ تقديم الأبحاث التي يتم تعديلها.

د- تنويع مجالات الأبحاث كلما أمكن ذلك.

- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- كيفية إعداد البحث للنشر:
- -يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.
- عنوان جهة الباحث
- الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والإستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مديلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الاصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.
- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي :

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث،

العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

- يراوح عدد كلمات البحث بين ٢٠٠٠ و٧٠٠٠ كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:
- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic
- حجم ١٦ غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، ١٤ غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و١٤ عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم ١١ عادي للجداول والأشكال ، وحجم ٩ عادي بالنسبة للملخص والهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم ١٤ غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم ١٢ غامق للعناوين الفرعية ، ١٢ عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، ١١ عادي للجداول والأشكال ، ١٠ عادي للملخص والهوامش.
- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (٢,٥) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية والعربية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من الدول العربية ,والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

حيث أن "المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية" جهة اصدار "مجلة الدراسات الأفريقية والعربية" كما تتولى دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان الليبية التوكيل الرسمي لإصدار المجلة في ليبيا ونشرها في كافة الدول العربية والافريقية.

Iraqi-African Center For Strategic Studies

Tel: 00964776837196

NGO)1E78478)

http://ciaes.net

تقرأ في هذا العدد

*الافتتاحية:

بقلم: رئيس التحرير 9

* الاتجاهات العالمية الأساسية الكبرى لتطوير الأسلحة وتأثيرها على المستقبل الاستراتيجي للحرب

الدكتور: بلهول نسيم (الجزائر) 11

* هوية التطرف الديني في ليبيا بعد 2011

إعداد/ الدكتورة فريحة عوض الترهوني(ليبيا) 46

* السياسية الخارجية الايرانية تجاه مصر بعد عام 2011

إعداد: الدكتور: أسامة نور (مصر) 76

* السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل في الفترة من عام (2016 - 2010)

إعداد/ ط .د. إياد بندر (فلسطين) 93

* قضايا العلاقات بين الاتحاد الاوربي ودول المغرب العربي

إعداد/ الدكتور. عبدالسلام بشير خليفه الصغير(ليبيا) 124

* دسترة مبدأ حرية المنافسة في النظام الجزائري

إعداد: د.هوام علاوة وط. د. زوليخة بن طاية (الجزائر) 142

* اللغة العربية والثقافة الإسلامية في غرب أفريقيا (السنغال نموذجا)

إعداد/ الدكتور. محمد المختار جيي(السنغال) 159

* المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعلاقات التشادية - السودانية

إعداد: ط. د. محمد عبد الستار (مصر) 169

* **مهددات الأمن البيئي**

إعداد السفير/ د. سعد بكار(ليبيا) 185

* **التصوف في أفريقيا الغربية والإعلام: خطاب قديم بوسائل عصرية**

إعداد/ عبيد إميجن(موريتانيا) 198

افتتاحية العدد

شهدت القارة الأفريقية والمنطقة العربية الفترة الأخيرة العديد من القضايا والأزمات التي كان لها مردود عالمي، وتأثير واضح في المشهدين الإقليمي والدولي، وانعكاسات على مصالح مختلف دول العالم، بما في ذلك القوى العظمي وعلي رأسها الولايات المتحدة وروسيا، وتعكس تلك القضايا مدى الاهتمام الذي توليه تلك القوى لمنطقتنا العربية وقارتنا الأفريقية، والحرص على لعب دور فعال في تلك القضايا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار فيها.

ويبدو من القضايا والأزمات التي تشهدها المنطقة أننا بصدد تغييرات دراماتيكية في المنطقة، خاصة بعد تكالب القوى العظمي وخاصة روسيا عليها من جديد، وحرصها على التواجد بشكل أكثر عمقًا وتأثيرا عن ذي قبل، هذا في الوقت الذي يتراجع فيه الدور الأمريكي لصالح أدوار أخرى، مما قد يجعلنا على وشك أن نشهد تغييرًا استراتيجيًا في المشهد الدولي لصالح قوى كروسيا والصين والهند، وذلك على عكس الفترات السابقة التي كانت الكلمة العليا في المشهد الدولي محصورة على الولايات المتحدة الأمريكية.

فما يحدث في سورية والعراق واليمن والصومال، وغيرهم من الدول العربية والإفريقية، يذكرنا بنفس الفترة من القرن الماضي والتي شهدت توقيع اتفاقية" سايكس بيكو" ما بين بريطانيا وفرنسا والتي تم بموجبها إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط وفقًا لمصالح تلك القوى، والتي نعاني تبعاتها حتى اليوم، سواء في شكل صراعات بينية بين الدول وبعضها أو أهلية بين العرقيات والطوائف المختلفة داخل الدول، نهيك عن الحركات الإرهابية التي ملئت أرجاء العالم، وفي الواقع، أن تلك الأحداث والقضايا التي تبدو متسارعة بشكل ملحوظ، تحتاج إلي رصد دقيق وتحليل عميق، للخروج بتوصيات تساهم صناع القرار في منطقتنا العربية وقاراتنا الأفريقية في مجابهة تلك التحديات التي تبدو متعاظمة وذو تأثيرات سلبية كبيرة على مستقبل الإقليم، ليس هذا فحسب، بل وعلى مستقبل الشعوب العربية والأفريقية، والتي يراد لها أن تبقى تابعة لقوى خارجية سواء كانت غربية أو شرقية. وفي هذا الصدد حرصنا على أن يتضمن العدد الجديد من مجلة الدراسات الأفريقية والعربية العديد

من تلك القضايا والأزمات، لعلها تساهم في زيادة وعي القارئ العربي والإفريقي، وتقدم إجابات ومقترحات للخروج من النفق المظلم الذي باتت تعيشه شعوب تلك الدول.

أ.دينا العشري

رئيس التحرير

الاتجاهات العالمية الأساسية الكبرى لتطوير الأسلحة وتأثيرها على المستقبل الاستراتيجي للحرب

بقلم: د. بلهول نسيم

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة البليدة (الجزائر)

ملخص:

لقد كان اختراع الأسلحة الحديثة، وابتكار أساليب القتال وتحديث وتطوير الموجود من الأسلحة والأعتدة القتالية، يشكل أهم العوامل التي تحدد طبيعة الحرب وطرق خوض الصراع المسلح. ففي البلدان الاشتراكية سابقا ظل المسؤولون، عشرات السنين، ينطلقون من القاعدة التي جاء بها، فريديريك أنجلز، والقائلة بأن تحديث الأسلحة والأعتدة يحدد ويؤثر على تطور الاستراتيجية، والتكتيك. ولم يرفض هذا المبدأ حتى في الدول الأخرى أيضا، كما أن قاعدة تطور الفن العسكري (فن الحرب) تحافظ، من حيث المبدأ، على أهميتها ومكانتها في المستقبل، تماشيا مع تغير الأسلحة. ولكن عندما يتسارع التقدم العلمي – التقني الآن، يزداد ثمن الأسلحة وبذلك يقع على كاهل الاقتصاد العبء الأكبر، وهذا لا يكفي الآن، بل أصبح على العلم العسكري بالذات، أن يحدد، في الوقت الحاضر، وفي المستقبل خاصة، الاتجاهات الأساسية لتطور التسلح، ويضع الشروط أو المتطلبات العملياتية – الاستراتيجية، والتكتيكية الأكثر وضوحا وموضوعية (مواصفات الأسلحة وأعتدة المستقبل). إلا أن تأثير الاعتبارات الاستراتيجية سوف يتعاظم باستمرار وفي كافة المواقف والظروف.

Abstract:

The invention of modern weapons, the invention of methods of warfare and the modernization and development of existing weapons

and armaments have been the most important determinants of the nature of war and the ways to engage in armed conflict. In the former Socialist countries, officials have for decades kept on from the base of Frederick Engels that modernization of arms and ammunition determines and influences the development of strategy and tactics. This principle has not been rejected even in other countries, and the basis for the development of military art (art of war) maintains, in principle, its importance and future status, in line with the change in weapons. But now that scientific-technological progress is accelerating, the price of weapons is increasing and the economy is at the brunt of the burden. This is not enough. Military science itself has to determine, at present and in the future, the basic trends of arms development, Or operational - strategic, tactical and more clear and objective (weapons specifications and future equipment). However, the impact of strategic considerations will be constantly increasing in all situations and circumstances.

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مطلب مهم لا تزال جيوش العالم تحسب له ألف حساب هو العمل على قدم وساق لزيادة فعالية كافة التدابير والإجراءات المتخذة لبناء القوات المسلحة من مدخلي تطوير الأسلحة وتحسين الوضع الاستراتيجي والميداني للجيوش أثناء خوض الحرب. على أن تأخذ في الحسبان، وبمزيد من الصراحة والجدية والعمق، الاعتبارات الاقتصادية - العسكرية، والاستراتيجية. وتنطلق الدراسة من الربط بين ثلاثة متغيرات: يتمثل الأول في التقدم العلمي التقني وتنمية القدرات الفنية والاستراتيجية للأسلحة. أما المتغير الثاني، فيتمثل في تقليص التسلح وأثر ذلك على طبيعة المواجهات الدولية المسلحة. ويتمثل المتغير الثالث في تحولات الحرب وعلاقتها بالثورة في الشؤون الفنية والعسكرية (التسلح).

والسؤال الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عليه هو: إلى أي مدى يمكن اعتبار الثورة العلمية التقنية العسكرية أضحت متحكمة بقدر كبير في طبيعة الصراعات والمواجهات الدولية المسلحة؟

أولا - الثورة العلمية - التقنية وتطور الأسلحة:

إن بلدان العالم، وحتى الضعيفة منها نسبيا، لن تريد الخوض في مضار سباق التسلح، بل ستحاول أن تختار لنفسها الطريق الذي يتناسب مع إمكاناتها الاقتصادية وأهدافها الاستراتيجية وتحدد لنفسها ما يناسبها من ظروف الصراع من أجل التفوق التقني - العسكري.

من بين القضايا التي ستحظى بالاهتمام الخاص، هي الحيلولة دون تبذير أو تشتيت القوى والوسائط سعيا وراء تطوير كافة أنواع الأسلحة والأعتدة التي تمتلكها أو قد تمتلكها الجيوش. وفي الحالات الضرورية سيكون من الأفضل اللجوء إلى المغامرة (المجازفة) المحسوبة والقفز عبر بعض أجيال الأسلحة، والتوصل إلى تركيز حاسم وفعال للجهود العلمية - التقنية والإنتاجية من أجل صنع تلك الأنواع من الأسلحة، التي سيكون لها الدور الحاسم، وتستوعب وتحبط البرامج طويلة الأمد للبلدان الأخرى، التي كانت ترمي إلى كسب التفوق العسكري. وحتى لو كانت أغلب المذاهب العسكرية ذات طبيعة دفاعية، فإنه من المستحسن، لا بل والأفضل بالنسبة للقوى الكبرى تطوير الأسلحة والوسائط الضاربة، والهجومية بصورة خاصة، والحصول على المزيد من المنظومات متعددة المهام والأغراض.

يراعى في السياسة التقنية - العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تمويل الدولة للأبحاث والدراسات والتجارب والاختبارات العلمية وإعطاء ذلك الأفضلية من أجل تعزيز الزعامة التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التحديث النوعي للأسلحة، زيادة الاهتمام بالنماذج الأولية التي تظهر الإمكانيات الحقيقية للأسلحة والأعتدة القتالية، التحول من إنتاج النماذج الأولية إلى الإنتاج بكميات تجارية كبيرة ولكن فقط بعد القيام بسلسلة كاملة وواسعة من التجارب والاختبارات، وليس في جميع الحالات، التحول من إنتاج نماذج جديدة تماما من الأسلحة إلى تحديث النماذج القديمة وإكسابها إمكانيات جديدة[1].

(1) COURTLANDT Canby, Histoire de l'armement, Coll. Découverte de la science, Cercle du Bibliophile et ENI. (1964), p. 58.

إن الرابح، بصورة عامة في السياسة التقنية – العسكرية الإيجابية النشيطة، القادرة على أن تملي – على بعض أهم الاتجاهات – ظروف الصراع من أجل التفوق التقني – العسكري. ومن بين أهم العوامل التي سيكون لها التأثير الأكبر على تطور التسليح والعتاد في المستقبل:

– غياب مواجهة (مجابهة) عالمية، وتضاؤل احتمالات حرب عالمية أخرى، وطبيعة الصراع المسلح الجديدة المنبثقة عن ذلك.

– التقدير (التقييم) الواقعي للتهديدات العسكرية المحتملة، والنزاعات المسلحة والحروب والمهام المختلفة التي ينبغي على القوات المسلحة تنفيذها.

– المعاهدات المبرمة والجديدة (القادمة) حول تحريم وتقليص كميات الأسلحة النووية والعادية.

– الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول، ودرجة انتمائها إلى نماذج التعاون العسكري وكتل المؤازرة الاستراتيجية العسكرية ومواقفها منها.

– الصعوبات الاقتصادية والقيود المالية (المشاكل المالية) التي تواجه النفقات العسكرية، والتي من الصعب جدا تبريرها وإيجاد المسوغات لها.

– الأهمية المتعاظمة لمقياس الفعالية، وازدياد الوزن النوعي (النسبة المئوية) لعتاد الوظيفة (المهمة) المزدوجة.

– تطور التكنولوجيا المعاصرة التي تسمح بزيادة البارومترات النوعية والفعالية لنماذج الأسلحة الجديدة مرات عديدة[1].

سيتركز الاهتمام بصورة أساسية على إقامة القاعدة التقنية – العلمية الواسعة بهدف صنع أسلحة مستقبلية على شكل تصاميم ومشاريع وتكنولوجيات لمنظومات الأسلحة الأساسية، وحالات (صيغ) مختلفة لصنع الأسلحة على أساسها. كما سيتعاظم أيضا تأثير (نفوذ) العلم العسكري على تطور الأسلحة والأعتدة العسكرية.

وتحت تأثير هذه العوامل فإن الاتجاهات الأساسية لتطور الأسلحة والأعتدة قد تكون التالية:

---

(1) REID William, Histoire des armes, Draeger éditeur, Paris, (Musée de l'armée), (1976), p. 221.

1 – ستحظى الأنشطة المعلوماتية (الأنفورماتيكا) بالأهمية البالغة. وانطلاقا من ذلك فإن الأفضلية ستكون لمنظومات ومجموعات الأسلحة التي ستتوقف فعاليتها وإمكانياتها القتالية بالدرجة الأولى، على وسائط الاستطلاع، والاتصالات، والحرب الإلكترونية، وأنظمة القيادة والتحكم الآلي بالقوات والأسلحة.

2 – سيتركز الاهتمام على تطوير وتحديث أسلحة الدقة العالية العادية مع إعطاء الأولوية لا للوسائط الدفاعية، بل للوسائط الهجومية الضاربة باعتبارها الأكثر فعالية، واقتصادا وتوفيرا.

3 – في مضمار تطوير الثالوث القوى الاستراتيجي سيجري العمل بعزم وإصرار على زيادة نسبة القوى المتحركة أو المتنقلة، ولاسيما الغواصات الذرية الصاروخية والطيران الاستراتيجي المسلح بالصواريخ المجنحة ذات المدى البعيد.

4 – ازدياد الاهتمام بحيوية وديمومة منظومات الأسلحة والقوى الحية عن طريق استخدام وسائط التمويه الواقية الأكثر حداثة وتطورا، وكذلك وسائط التأثير الناري والإلكتروني على وسائط الهجوم العادية، وزيادة قدرات الأعتدة القتالية والقوات على المناورة والحركية (التنقل).

5 – التكاليف الباهظة في استثمار واستخدام الأسلحة والأعتدة المعقدة، تتطلب العمل على قدم وساق لإيجاد وسائل التدريب القتالي للقوات، ولاسيما تلك الوسائل التي تقلد (تمثل) الرمي، وإطلاق الصواريخ، وقيادة الطائرات والسفن وأنواع الأعتدة والأسلحة الأخرى.

إن الاتجاه الأساسي لتطوير الأسلحة، والذي سيحتل المكانة الأولى هو صنع منظومات الأسلحة المركبة، وليس الأسلحة البسيطة. فحقيقة الأمر في الظروف المعاصرة هي أن إمكانيات أحدث أنواع الأسلحة والأعتدة، وتجميعات القوات الأحدث تسليحا وتجهيزا – جوية كانت أم بحرية، أم برية – لا يمكن الاستفادة منها على أرض الواقع إلا إذا تحقق التكامل فيما بينها على شكل منظومات قتالية موحدة أساسها العلمي هو، التنظيم، الرصد والمراقبة، التحكم والقيادة والتوجيه، السرية، والدقة في الاستخدام القتالي.)1(وإن الجهود الأساسية للصراع ضد العدو سوف لن تتجه نحو التدمير المادي أو الطبيعي لكل قطعة سلاح، بل نحو تخريب مجالاتها او نطاقاتها المعلوماتية، ومصادر العقول الاصطناعية، وأقنية الملاحة والتوجيه، ومنظومات الاتصالات والقيادة ككل. على ضوء هذا كله سوف يتطور نظام التخطيط لتطوير الأسلحة، وتجهيز الجيوش والقوات المسلحة وتزويدها بكل ما يلزمها.

1 Canby Courtlandt, Histoire de l'armement, Editions Rencontre, Paris, (1964), p. 35.

لا تزال، في الحقيقة، الرغبة قائمة في الاستفادة من منجزات العلم والتقانة في المجال العسكري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن احتياجات العمل العسكري ستواصل تأثيرها، دون شك في الحث على تطوير العديد من ميادين العلم والتقنية (التقانة)، ولاسيما في ميدان الفيزياء النووية، والكيمياء، وغزو الفضاء الخارجي، والباليستيكا (علم الدفع)، ونظرية الاحتمالات، والكشف الراداري، والأنظمة الآلية (المؤتمتة)، والمحركات الذرية للقوى البحرية، صناعة الطائرات، الأيروديناميكا (نظرية الطيران)، وصناعة الصواريخ... إلخ[1].

وإذا كان للعلوم التطبيقية التأثير الأكبر على صناعة الأسلحة، حتى الحرب العالمية الثانية، فإن تأثير المكتشفات العلمية الأساسية هو صاحب الدور الأكبر في الوقت الحاضر وفي المستقبل أيضا[2]. زد على ذلك أن مدة التطبيق (التجسيد) الفني لهذه المبتكرات والمكتشفات أخذت تتناقص إلى حد بعيد، وبالتالي يتعاظم دور العلوم البيولوجية، ولاسيما علم «البيونيكا» إضافة إلى الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات[3].

ولقد ازداد الاهتمام أيضا بالعلوم المرتبطة بمدارك الإنسان نفسه، وسعة اطلاعه وذلك بغية ابتكار الوسائل التي تساعد على زيادة صموده النفسي – المعنوي في مواجهة أعباء الصراع المسلح في المستقبل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إيجاد الوسائل والأساليب الكفيلة بالتأثير على الجهاز العصبي والحالة النفسية للإنسان بهدف دب الخوف والرعب في نفسه، وشل إرادته.

لا بد من الافتراض، بوجه عام، ومن الناحية العسكرية – التقنية بوجه خاص، بأن القوات المسلحة في الدول الصناعية المتطورة سوف تنتقل إلى قاعدة تكنولوجية جديدة. «فالانفجار التكنولوجي» النوعي، وتصنيع واستخدام الكمبيوتر على نطاق واسع، وتحضير «العقل الصناعي»، والمضي قدما في تطوير الميكرو إلكترونيات و«العقل المفكر»، والأسلحة الذكية أو المفكرة، واستخدام الأنظمة المؤتمتة وعتاد الإنسان الآلي في عمليات القيادة والتوجيه – كل ذلك قد يغير – إلى حد بعيد، القاعدة المادية للصراع المسلح. ولا يستبعد صنع سلاح جديد كل الجدة، («السلاح الممتاز» أو «سلاح الساعة») المصمم على مبادئ فيزيائية جديدة. وفي عالم الجزيئات

1 André Collet, Histoire de l'Armement depuis 1945, Presses Universitaires de France, coll. Que sais-je?, Paris (1993), p. 84.

2 Claude Serfati ' Production d'armes - croissance et innovation, Economica, collection 'Approfondisseemnet de la Connaissance Economique', Paris, (1995), p. 94.

3 ONU- Nations Unies, Les Nations Unies et le Désarmement 1970-1975, New York, (1977), p. 54.

الصغيرة لم تنفذ بعد احتمالات (إمكانيات) الحصول على مصادر جديدة للطاقة[1]. كما يجري العمل على تحسين وتطوير علم الطاقة الذرية ولاسيما في مجال استخدامها لصالح القوى البحرية. ويتواصل العمل أيضا في مجال استخدام مولدات الضوء، والاستفادة من عمليات التفاعل بين الجزيئات الصغيرة من أجل تركيز الطاقة الإشعاعية لأغراض الاتصالات، والكشف الراداري، وصنع الأسلحة الليزرية وغيرها من أنواع الأسلحة الأخرى التي تستخدم مختلف أنواع الإشعاع الكهرطيسي، وتصنع الآن محركات نفاثة من الجيل الجديد، تزود بها الصواريخ بمختلف أنواعها، والطيران ذو السرعات العالية جدا[2].

إن أهم نزعة (اتجاه) في مضمار تطوير الأسلحة – بشتى أنواعها – هي زيادة مدى العمل أو مدى التأثير لهذه الأسلحة. فالزيادة تشمل مدى إطلاق الصواريخ والدقة في استخدامها، وسرعة الطيران القتالي وطيران النقل، ومجال (ارتفاع) التحليق أو السقف العملي لكل منهما. والسلاح الإستراتيجي (الصورايخ – والطيران القاذف) يستطيع أن يطال، عمليا، أية بقعة من بقاع العالم. كما يتواصل العمل أيضا لزيادة مدى المنظومات (الأسلحة) الجوية، والصاروخية – المدفعية العملياتية – التكتيكية. وقد اصبحت الصواريخ المجنحة سلاحا جديدا كل الجدة ومطورا على الوجه الأمثل. إذ أن هذه الصواريخ يمكن إطلاقها من اليابسة، ومن الجو، ومن البحر. وصعوبة كشفها وأبعادها الصغيرة، ودقة الإصابة العالية لديها، وقدرتها على المناورة، كل ذلك يجعلها سلاحا فعالا للغاية[3].

كان لعامل الزمن دوره الكبير في الحرب دائما. إلا أن هذا يتعاظم الآن بوتائر لا مثيل لها من قبل، أما المعدات الزمنية فإنها تضغط أو تتقلص إلى أدنى حد لها. فسرعات الرمي المتزايدة للأسلحة الآلية، وازدياد سرعات القذائف والصواريخ، والحركة السريعة للآليات القتالية (الطائرات، الدبابات، عربات المشاة القتالية – ب م ب – والمدافع ذاتية الحركة، والسيارات، ومجموعات أو طواقم الدفاع الجوي، والسفن والغواصات... إلخ)، التي تؤمن سرعة استخدامها، تسرع بذلك أيضا، عمليات تحضير وتنفيذ المعركة، وتزيد من وتائر تطور الأعمال القتالية والعمليات. في حين أن الاستخدام القتالي للقوى النووية الإستراتيجية (مدة طيران الصاروخ الباليستي العابر للقارات

1 Georges Ayache et Alain Demant, " Armements et Désarmement - depuis 1945, ed. Complexe, coll. Questions au XXème siècle, Paris, (1991), p. 63.

2 Daniel Colard, Le Désarmement, librairie Armand Colin, Paris (1972), p. 11.

3 Christophe Barbey, La non-militarisation et les pays sans armée: une réalité, APRED, éditions Pour de Vrai, Flendrus, (2002), p. 21.

– مثلا – لمسافة 10 – 12 ألف كلم تصل إلى 25 – 30 دقيقة فقط)، والوسائط الفضائية 1 ال م/ ط، والمضادة للصواريخ – اكتشاف إطلاق الصواريخ العادية، والإنذار، وإعطاء الإيعازات وتنفيذها لاستخدام القوى الصديقة – كل ذلك يحسب بالدقائق وحتى بأجزاء الثانية. وهذا كله يجعل الصراع المسلح أكثر حركية وتسارعا.)1(

إن سرعة عمل الأسلحة، ومدى عملها لمسافات بعيدة يتطلبان السرعة المناسبة في عمل وسائط الاتصال وردود فعل القيادة، وتسريع وتائر تنسيق الجهود والتعاون بين القوى والوسائط المشاركة في الصراع المسلح.

وإن القدرات المتزايدة للقذائف والصواريخ وأنواع الذخائر الأخرى تسمح بالتأثير على مختلف الأغراض، وتجميعات القوات البرية والجوية والبحرية المعادية وتدميرها خلال مدة زمنية أقصر، وبدقة عالية. كما أن الذخائر وأسلحة الدقة العالية التقليدية (العادية) تكافئ، تقريبا، الذخائر النووية ذات العيارات الخفيفة، من حيث فعالية استخدامها وتأثيرها. أما بشأن المعايير التدميرية ومعدلات التأثير للأسلحة النووية فإنها معروفة جيدا لدى الجميع.)2(ويكفي القول هنا بأن قوة رأس نووي (قذيفة نووية) باستطاعة 10 ميغا طن، تعادل الاستطاعة الإجمالية لكافة الذخائر التي استخدمت في الحروب الماضية (بعد استعمال البارود)، وذلك دون حساب ما يرافق الانفجار النووي من إشعاع نفاذ، والإشعاع الضوئي، والتلوث الإشعاعي للأرض.

إن ابتكار وسائل وأساليب احتواء (إبطال مفعول) مجموعات الشحن النووية في البر والبحر والجو، وفي الفضاء الخارجي، قد يكون نقطة تحول في ميدان الصراع بين وسائط الهجوم ووسائط الوقاية. كما أن الابتكارات العلمية في مجال الكيمياء أدت إلى صناعة المواد التركيبية، والمعادن النادرة والخلائط، التي تستعمل على نطاق واسع في صناعة المعدات الإلكترونية، والصاروخية، والطائرات والآليات المدرعة، والمدافع، ومعدات الكشف والاستطلاع.

وتطور الكيبيرنيتيكا، والآلات والحواسب الإلكترونية ووسائط الإتصال الحديثة لا يغير الأساس المادي للنشاط القيادي فحسب، بل يغير أيضا مضمون وأساليب هذا النشاط ليؤمن بذلك الإسراع في جمع ومعالجة معطيات الموقف، وتقديره، والتنبؤ بتطوره في مختلف الحالات، وإسناد المهام إلى القوات وتهيئة الأسلحة للعمل خلال ثوان معدودات.

---

1 Colin Archer, Warfare or Welfare? Disarmament for Development in the 21 s*t* Century, Bureau International de la Paix, Genève, (2005), p. 59.

2 Baylis, John, and John Garnett, eds. Makers of Nuclear Strategy. New York: St. Martin's, (1991), p. 31.

يجري العمل على قدم وساق أيضا لصنع أنواع مختلفة لما يسمى ب»الأسلحة غير القاتلة» التي تصمم وتعمل على مبدأ استعمال المولد الكهرطيسي النبضي. وبدون أن تقتل الإنسان، تستطيع هذه الأسلحة، أن تعطل عمل أجهزة الهاتف، والرادار، والكمبيوتر ووسائط الإتصال والتوجيه والقيادة والتحكم الأخرى.

ومن المتوقع أيضا الإستفادة من «مركبات الإحتراق الخاصة» التي توقف عمل محركات الآليات، وكذلك المواد الكيميائية التي تتلف عجلات المركبات والطائرات إذا ما رشت أو ألقيت على الطرقات ومدارج الطائرات. أي أن الفكرة محصورة في شل عملية القوة الحية، والمعدات المعادية دون تدميرها، وذلك عن طريق استخدام هذه الأسلحة والمركبات الكيميائية.

ونظرا لعدم وجود أية قيود أو رقابة قانونية دولية فلا تزال هناك إمكانية صنع المزيد من أسلحة الدمار الشامل الجديدة، ومن أخطر هذه الأسلحة، تلك الوسائط المختلفة المصممة على مبدأ التأثير على الحالة النفسية للإنسان، والتي لا تظهر نتائج استعمالها على الفور، بل بعد مضي شهور أو سنين على استخدامها، كما أن منجزات الهندسة الجينية، وبيولوجيا الجزيئيات والأجسام الميكروية، والكائنات الخاصة، تؤسس الظروف المواتية للحصول على السموم المضادة للنسل البشري، التي قد تستخدم كسلاح جينيتيكي (مضاد للسلالات البشرية).

لقد رأى العالم والطبيب الأمريكي. ر. هاميشلاغ أن دراسة الفوارق الطبيعية والوراثية بين الأعراق البشرية، وتكوينها البيوكيميائي الدقيق أظهرت أن هناك إمكانية حقيقية لصنع ما يسمى بالسلاح العرقي، أو الإثني (الإثنيكي)، الذي يؤدي استخدامه بصورة انتقائية (عن طريق التمييز بين فصائل الدم، وخضاب الجلد، والبنية الوراثية) إلى إحداث خسائر وإصابات في صفوف مجموعات سكانية معينة بنسبة 25 – 30 ٪.

من بين الوسائل الأخرى التي يمكنها أن تؤثر بشدة وفعالية كبيرة على جسم الإنسان، الموجات الكهرطيسية ذات التردد العالي، والأمواج تحت الصوتية. فتأثير الذبذبات ذات التردد المنخفض قد يشكل لدى الأشخاص حالة من الصرع وحالات خلل وظيفي، وحالات عديدة من التشنج في عضلة القلب بين صفوف القوات والسكان على حد سواء.

هناك أيضا إمكانية واقعية لظهور «السلاح الجيوفيزيائي» القادر على إحداث زلازل أرضية مختلفة في مناطق معينة، وتخريب في طبقة الأوزون، وانهيار الأمطار بغزارة وحدوث الفيضانات.

وقد شهدت الحرب الفيتنامية حالات مشابهة حيث نسفت منشآت الري والسدود وأدت إلى حدوث الفيضانات[1].

إن وسائط وأساليب الحرب الإعلامية (حرب المعلومات) تستخدم أشكالا بارعة تستهدف التأثير على مدارك ومشاعر السكان ووعيهم، ونسف كيان الدول من الداخل. إذ أن بث المادة الإعلامية الإستفزازية بشكل منتظم، وبعد إنتقاء بارع من الناحيتين السيكولوجية والأيديولوجية، والمعلومات الصحيحة، والكاذبة على التوالي، من شأنه أن يؤدي إلى حالة الانهيار، والإرباك النفسي، وإلى زعزعة الثقة بالحكومة والقوات المسلحة، وبالتالي زعزعة الأمن والاستقرار في البلدان التي أصبحت أغراضا للحرب الإعلامية، وتأسيس البيئة (التربة) الصالحة لنشاط العدو[2].

لقد أدى التحكم الإعتباطي والعشوائي بوسائل الإعلام إصابة الوعي الإجتماعي بالإحباط مما دفعه إلى إطلاق النكات اللاذعة بعث نابليون حيا، وفي موسكو كان يشاهد عرضا عسكريا. تقدم إليه الصحافيون وفي يده إحدى الصحف، ثم سألوه: لو كان لديك مثل هذه الصواريخ والدبابات التي تشاهدها في هذا العرض، هل كنت خسرت معركة واترلوا؟ فأجاب نابليون: لي رأي آخر هو، لو كانت لدي مثل هذه الصحف التي لديكم، لما عرف أحد في العالم أني خسرت تلك المعركة[3].

في عام 1898 دعا أحد أقطاب الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية – هيرست – الموظفين العاملين في مؤسسته، وأصدر إليهم التعليمات التالية: – يجب عليكم أن تنشروا صورا لبدء الحرب بين الولايات المتحدة وإسبانيا، فأصيب الصحافيون بالدهشة قائلين: – لكن الحرب لم تبدأ بعد. فأجابهم هيرست: – انشروا الصور فتبدأ الحرب[4].

التاريخ يتناول هذه الأقوال على أنها طرف، لكن الحقيقة هي أن تلك الصور الاستفزازية المغرضة والمحضرة بدقة وإتقان ساعدت على توتر العلاقات إلى حد كبير بين البلدين. وحتى في

1 Brodie, Bernard, Frederick Sherwood Dunn, Arnold Wolfers, et al. eds. The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order. New York: Harcourt, Brace, (1946), p. 22.

2 Tannenwald, Nina. "Stigmatizing the Bomb: Origins of the Nuclear Taboo" International Security 29 (2005), p. 55.

3 Paul, T. V. The Tradition of Non-Use of Nuclear Weapons. Stanford, CA: Stanford University Press, (2009), p. 8.

4 Kahn, Herman. On Escalation: Metaphors and Scenarios. New York: Praeger, (1965), p. 22.

الوقت الحاضر نرى أن العديد من النزاعات التي يشهدها العالم في القفقاس، وآسيا الوسطى، ومناطق أخرى تفجره وسائل الإعلام العامة التي توجهها وتديرها جماعات سياسية معينة، وعصابات المافيا، وربما استخبارات عدد من الدول الكبرى أيضا.

وفي معرض حديثه عن وسائط الدمار الشامل تطرق الجنرال. ب. بيلوس إلى الحديث الذي دار بين هيرست وموظفيه، فقال بأن إيجاد الوسائط الإعلامية والوسائل الأخرى لبلوغ الأهداف السياسية، والاقتصادية، والإيديولوجية يؤسس الإمكانية للانتقال من الصراع المباشر بين الجيوش إلى وسائل الحرب السرية غير المعلنة[1].

ومن أجل خوض الصراع المسلح في النزاعات العسكرية يزداد تركيز الإهتمام في وقتنا الحاضر على استخدام جيل جديد من «أسلحة الدمار غير القاتل» التي تؤثر على التشكيلات المسلحة المتصارعة دون أن تلحق أضرارا أو إصابات كبيرة بالسكان المدنيين العزل من السلاح. ومن هذه الأسلحة: الليزر، الأمواج الميكروية، النبضات الضوئية والكهرطيسية، الكائنات أو الأجسام الميكروية، المواد الكيميائية الخاصة، فيروس الكمبيوتر، وغير ذلك من الوسائل الأخرى(2). الجدير بالذكر أن هذه الأسلحة يمكن استعمالها للقيام بأعمال أخرى مختلفة، ابتداء بتفريق المظاهرات وانتهاء بعزل مناطق كاملة تسودها الإضطرابات والصدامات المسلحة.

يجري في الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وفي بعض البلدان الأخرى، إعداد وتصنيع «تكنولوجيات غريبة» ومنظومات أسلحة غير مألوفة. وقد ذكرت مصادر الصحافة الأمريكية أن من بين هذه الأسلحة قد يكون: أسلحة ليزر قوية، تستطيع تضليل الطيارين وتعطل وسائط الملاحة والقيادة (التحكم)[3]. وأشعة ليزر هذه يمكن تحويلها إلى نبضات قوية تطلق من «مدافع» خاصة لا تقتل الأهداف الحية بل تطرحها أرضا «بالضربة القاضية»، الأمواج الميكروية والنبضات الكهرطيسية غير النووية التي تعطل أو تشل عمل المحطات اللاسلكية، وأجهزة الكمبيوتر، والأنظمة الإلكترونية، السوائل الخاصة التي تطلق نحو أهدافها على شكل إيروزول (رذاذ) قادر على تحويل المعادن إلى صفائح «كرتون» هشة خلال دقائق معدودات. هذا وتستطيع استخدام تلك المواد (الرذاذية) قوات حفظ السلام من اجل تشكيل أو إقامة حواجز بين الأطراف المتصارعة[4].

1 Ibid, p. 68.

2 Kissinger, Henry. Nuclear Weapons and Foreign Policy. Boulder, CO: Westview, (1984), p. 46.

3 Kalevi J. Holsti, The State, War, and the State of War, Cambridge University Press, (1996). P. 62.

4 Gabriel Kolko, Another Century of War?, (New Press, 2002). P. 85.

بالإضافة إلى ذلك يجري العمل لصنع مولدات الأمواج الصوتية القادرة على إحداث الضجيج الذي يشكل آلاما شديدة في الجسم، والنبضات الضوئية الحمراء والزرقاء التي تحرض الجسم على الإقياء، ووسائط تنشر روائح كريهة من شأنها أن تعرقل أعمال القوات إلى حد بعيد. كما يجري تصميم «فلاشات» قوية من أجل إعماء المشاركين في أعمال الشغب والفوضى[1].

هناك محاولات أيضا لصنع أجسام (كائنات) مكروية تستطيع النفوذ إلى الخراطيم، والأحزمة والأغطية العازلة للكهرباء. والجزيئات المنبعثة عن المادة المشتعلة ذاتيا تستطيع إحراق المحركات عندما تدخل مضخات الهواء، كما أن الأيروزول (الرذاذ) الذي يسبب «الإنزلاق» أو «الإلتصاق» يمكنه أن يحول الطرقات إلى ممرات غير سالكة. وبعض الخلائط الكيميائية الخاصة تستطيع تخثير وقود الديزل والبنزين وتحولهما إلى محروقات غير قابلة للاستعمال[2].

وتفيد بعض المعلومات بأن المصانع الخاصة تنتج بنادق يستعملها رجال الشرطة وهذه البنادق تطلق ما يسمى ب»أكياس الفول» القادرة على إسقاط الأشخاص أرضا من أرجلهم (وهذه الأكياس تعتبر أقل خطرا من الطلقات المطاطية). زد على ذلك احتمال استخدام مواد رغوية غير عادية وذات لزوجة عالية وقدرة كبيرة على الإلتصاق.)3(فالإرهابيون وقطاع الطرق يمكن رشهم بهذه المادة التي تتحول عند تفاعلها مع الهواء إلى معجون لاصق. كما أن نوعا آخر من المواد الرغوية يشكل، عند إطلاقه، أكواما من الفقاعات الصغيرة والكثيفة جوا، تستطيع أن تحرم الخصم من إمكانية السمع، والرؤية، والحركة[4].

ومن المعروف أيضًا ابتكار شباك معدنية لاصطياد الآليات القتالية وعربات النقل – شباك اخرى أدق منها – لاصطياد الأشخاص. وهذه الشباك تطلق على شكل حواضن بحجم الزجاجة الكبيرة التي تنفجر فوق الهدف. وعند انفجار (تفتت) الحاضن تفتح الشباك وتمسك بالهدف. وتفيد المعلومات أيضا بابتكار المزيد من السوائل الأخرى الشبيهة بهذه الأسلحة[5].

---

1 William Shawcross, Deliver Us from Evil: Peacekeepers, Warlords and a World of Endless Conflict, (Touchstone Books, 2001). P. 33.

2 Ward Thomas, The Ethics of Destruction: Norms and Force in International Relations, (Cornell University Press, 2001), p. 11.

3 Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, (Basic Books, 2000). P. 74.

4 Dennis D. Wainstock, The Decision to Drop the Atomic Bomb, (Praeger Publishers, 1996). P. 19.

5 Jonathan Schell, The Fate of the Earth and The Abolition, (Stanford University Press, 2000). P. 41.

1 – الأسلحة الفضائية والنووية:

لا شك في أن الوسائط الفضائية (الكونية) سيكون لها تأثير كبير على طبيعة الصراع المسلح في المستقبل.

في عام 1968 أبرمت بين الاتحاد السوفياتي (سابقا) والولايات المتحدة وبريطانيا معاهدة تنص على مبادئ عمل هذه الدول ونشاطاتها في مجال دراسة واستخدام الفضاء الخارجي[1]. إلا أن صناعة الوسائط والأسلحة الفضائية مستمرة بما في ذلك الخروج على المبادئ المتفق عليها (بحجة القيام بمبادئ أخرى). لقد اتفق على تقسيم الوسائط أو الأسلحة الفضائية (الكونية) إلى ثلاث مجموعات عادة هي:

- الأنظمة الفضائية (المنظومات الكونية) المخصصة لتأمين الأعمال القتالية (وسائط الكشف والاستطلاع والتجسس، الكشف المبكر والإنذار بإطلاق العدو لصواريخه، الاتصالات، التلفزة، الملاحة والتوجيه، الطبو – جيوفيزيائية والأرصاد الجوية).
- الوسائط المضادة للصواريخ ابتداء بوسائط الاعتراض الفضائية وانتهاء بمدافع النيترون والليزر المزودة بمضخات نووية. وكذلك الوسائط الفضائية المخصصة لتوجيه الضربات من الفضاء الخارجي.
- وسائط الدفاع الفضائي – الكوني والصراع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك وسائط كشف الأقمار الصناعية، وتمييزها، وتدميرها في الفضاء[2].

لقد حظي الاتجاهان الأخيران باهتمام زائد، وطبقا في أرض الواقع في إطار البرنامج الأمريكي المعروف باسم «مبادرة الدفاع الاستراتيجي».

منذ البداية، أي منذ الإعلان عن هذا البرنامج أو المبادرة، كان يبدو واضحا أنه غير قابل للتنفيذ. كما أن هدفه كان واضحا منذ البداية. وقد تحدث عن ذلك الخبراء العسكريون الروس على غرار كل من س. بيليكوف، ر. ساغدييف، أ. كوكوشين، كما ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية في «توجيهاتها حول الدفاع من 1984 – 1988» أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تستعد

1 Robert Jay Lifton and Eric Markusen, The Genocidal Mentality: Nazi Holocaust and Nuclear Threat, (Basic Books, Inc., 1990). P. 155.

2 Fred Kaplan, The Wizards of Armageddon, (Stanford University Press, 1991). P. 38.

«لخوض الحرب بفعالية ونشاط» انطلاقا من الفضاء الخارجي[1]. ويردف هؤلاء قائلين «يجب نقل الصراع مع الاتحاد السوفياتي إلى مجالات وميادين جديدة، وبذلك يصبح عديم الفائدة والجدوى كل ما أنفقه السوفييت على الدفاع، وتتحول أسلحتهم إلى وسائل قتالية قديمة»[2]. لم يتحقق هذا الهدف بكامله. لأن الاتحاد السوفياتي لم يعمل، أو بالأحرى لم يجد نفسه قادرا من الناحية الاقتصادية، على العمل من أجل تنفيذ البرامج المقابلة لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي.

إلا أنه نظرا لتقليص القوى النووية الإستراتيجية، فقد برزت الإمكانية الواقعية لإقامة نظام الدفاع المضاد للصواريخ، القادر على صد الضربات النووية المحدودة للعدو. لأن الطرف الذي سيمتلك مثل هذا الدفاع إلى جانب السلاح الفضائي سيحصل على تفوق هائل وعلى إمكانية الهيمنة العسكرية بينما يحرم الطرف الآخر، عمليا، من إمكانية توجيه الضربة النووية الجوابية الناجعة[3].

زد على ذلك، أن الأسلحة الفضائية التي تقرر صنعها في إطار برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي، فقد جرى التمويه عليها فقط وكأنها أسلحة دفاعية صرفة – غير أنها بالفعل – أسلحة هجومية صرفة. وقد تقرر استخدام هذه الأسلحة لتدمير الأقمار الصناعية المخصصة للإنذار والإتصالات لدى الجانب الآخر، بحيث يمكن تأمين عنصر المفاجأة في توجيه الضربة النووية من قبل الجانب (الطرف) المهاجم، وحرمان العدو من إمكانية القيام بالأعمال الجوابية في حينه[4]. ولقد تقرر أيضا صنع أسلحة فضائية – خلال بضع ثوان – على تدمير أهم الأغراض الإستراتيجية على الأرض، ولهذا أهميته الخاصة عند توجيه الضربة الساحقة الأولى (التي تجرد الخصم من أسلحة الرد)[5]. ستلعب الأسلحة والوسائط الفضائية – الكونية دورها الكبير في تأمين الأعمال لجميع أنواع القوات المسلحة.

فالقوات البرية العاملة على ساحة المعركة سوف تتلقى المعلومات عن الموقف في حينه، ليس من أركانات أو قيادات على المستوى الأعلى، بل من الأقمار الصناعية، أو القيادة المركزية (مقر

1 Quincy Wright, A Study of War, (Midway Reprints, 1983). P. 22.

2 Kenneth Waltz, Man, the State, and War: A Theoretical Analysis, (Columbia University Press, 1959). P. 51.

3 Harry Holbert Turney-High, Primitive War: Its Practice and Concepts, 2nd edition (University of South Carolina Press, 1971). P. 311.

4 John G. Stoessinger, Why Nations Go to War, 7th edition (St. Martin's Press, 1998). P. 12

5 J. David Singer, ed., The Correlates of War (Free Press, 1979). P. 17

القيادة العامة) مباشرة. ومن الممكن – مستقبلا – أن يرى قادة الطلائع والوحدات والقطعات الأمامية وحتى أطقم الدبابات وال ب. م. ب، المعطيات عن أماكن توضع العدو والصديق على شاشة مينيتور صغيرة[1]. والمعلومات الضرورية جدا سوف تصل مباشرة إلى غرف قيادة الطيارين أو حتى إلى رؤوس الصواريخ التي تم إطلاقها من مسافة بعيدة، عند اقترابها من أغراضها.

سيستمر العمل أيضا لتطوير الأسلحة النووية وتحديثها باتجاه زيادة الدقة في استخدامها ضد الأغراض العسكرية، وتمكين الصورايخ النووية من اجتياز نظام الدفاع المضاد للصواريخ، وصنع ذخائر نووية ذات إشعاع مخفض، كما يجري العمل لصنع سلاح نووي من الجيل الثالث، وأسلحة «سوبر – كهرطيسي» يستخدم فيها النبض الكهرطيسي بتوتر عال، كعامل تأثير (تدمير) قادر على تعطيل كافة الأنظمة الإلكترونية المعادية والتأثير على المجموعات الصاروخية والمحطات الرادارية، ووسائط الاتصال ووسائط الأتمتة والحرب الإلكترونية الموجودة على سطح الأرض، وتدميرها[2].

كما وستزداد نسبة وأهمية القوى البحرية حتى نهاية القرن الحالي في إطار القوى النووية الإستراتيجية. وعلى هذا الصعيد، يمكن القول، مسبقا أن روسيا، والصين والدول الأخرى لن تكون قادرة – من حيث النوعية خاصة – على تشكيل قوى جوية وبحرية استراتيجية تكافئ – نوعيا – تلك القوى التي ستمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية[3]. ولذلك فإن تفوق القوى الإستراتيجية النووية الأمريكية سيتعاظم دون توقف، بغض النظر عن وجود التكافؤ الكمي (العددي)، وتقليصها بالتساوي من حيث العدد. إن خطورة صنع منظومات فضائية مزودة بأسلحة نووية وليزرية وبمشعات كهرطيسية مختلفة يكمن في حقيقة أنه لا يمكن قيادة هذه الأنظمة والتحكم بها إلا بواسطة منظومات القيادة الآلية المؤتمتة، حيث تخرج وسائط الدمار الشامل عن سيطرة الإنسان، عمليا، وأي خطأ أو عطل فني (وهذا ما يحدث أحيانا) قد يؤدي إلى استخدام السلاح النووي من غير قصد مسبق أو متعمد[4]. وهذا كله يؤسس موقفا عسكريا – استراتيجيا في غاية الخطورة، قد يهدد العالم بأسره.

---

1 Anatol Rapoport, The Origins of Violence: Approaches to the Study of Conflict, (Paragon House, 1989). P. 180.

2 Robert L. O'Connell, Ride of the Second Horseman: The Birth and Death of War, (Oxford University Press, 1995). P. 36.

3 Jack S. Levy, War in the Modern Great Power System, 1495-1975, (Kentucky University Press, 1983). P. 22.

4 Gabriel Kolko, Century of War: Politics, Conflicts, and Society since 1914, (New Press, 1995). P. 308.

لذلك، نرى أنه من المفيد الإصغاء إلى نصيحة ذلك الخبير المشهور في الشؤون العسكرية – الإستراتيجية، إنه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، الذي قال في عام 1986، بأن المحاولات الرامية إلى امتلاك التفوق النووي ليست عديمة الجدوى فحسب، بل إنها خطيرة أيضا. يجب أن يكون الهدف متوازنا مستقرا على أدنى مستوى ممكن. كما يجب أن نستفيد من «عمودنا الفقري التكنولوجي» بكامل استطاعته وقدراته الكافية لترسيخ أمننا واستقرارنا، ولكن، على ألا يهدد ذلك ميزان الردع. فنحن يجي ألا ننسى التحذير الذي أطلقه ونستون تشرشل الذي قال «قد يعود إلينا العصر الحجري على أجنحة العلم الساطعة»[1]. وردا على ذلك فإن آخر المعلومات تفيد أن الولايات المتحدة أخذت تتخلى عن تنفيذ برنامج «مبادرة الدفاع الإستراتيجي» بكامله، وحتى، عن تشكيل القوة الفضائية الضاربة، التي حولتها، في إطار «المبادرة المذكورة إلى دفاع مضاد للصواريخ فوق الأراضي الأمريكية وعلى مسارح الأعمال العسكرية فقط[2]. ولكن، حتى الآن، لا تزال لكل إدارة أمريكية جديدة، منطلقاتها ومفاهيمها، التي قد تتغير بتغير الإدارات المتتالية.

ومن هنا، فإن مصلحة الأسرة الدولية بكاملها تدعو إلى عدم الإكتفاء بالأفكار والأقوال الخيرة والنوايا الحسنة لبعض الحكام والقادة بل إبرام معاهدة ملزمة ومحترمة من قبل الجميع، وتحرم عليهم صنع واستخدام أي نوع من أنواع الأسلحة الفضائية.

2 – الاتجاهات الأساسية لتطوير الأسلحة:

حتى في تلك الفترات الماضية، التي كانت تعد الحرب النووية فيها ممكنة، كان من الواضح أن الدول النووية الكبرى لن تلجأ، أثناءها، إلى إطلاق واستخدام الأسلحة النووية على كافة مسارح الحرب المخططة، وضد جميع البلدان المتحاربة[3]. بل كان من المقرر استخدام السلاح النووي بشكل مركز وكثيف، وعلى مسارح الأعمال العسكرية الأساسية بوجه عام. أما على المسارح الأخرى وعلى ارض المعركة مباشرة وعندما تتصادم الأطراف على المسارح الرئيسية فإن المهام القتالية يجب أن تنفذها الأسلحة التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصواريخ وبعض أنواع الطائرات، والمدفعية، والسفن الحربية والغواصات كانت مهيأة لاستخدام الذخائر (الرؤوس النووية)، والتقليدية على حد سواء[4].

1 John Keegan, ed., The Book of War, (Viking, 1999), p. 88.

2 Michael Howard, War in European History, (Oxford University Press, 1976). P. 45.

3 Kalevi J. Holsti, Peace and War: Armed Conflicts and the International Order, 1648-1989, (Cambridge University Press, 1991). P. 18.

4 Jonathan Glover, Humanity: A Moral History of the Twentieth Century, (Yale University Press, 1999). P. 199.

ولذلك فإن الأسلحة العادية – التقليدية واصلت عملية تطورها بخطى سريعة، على الرغم من ظهور السلاح النووي. وعندما اتضح عمليا وبصورة نهائية أن من غير الممكن ومن غير المعقول استخدام السلاح النووي، بدأت جولة جديدة من سباق التسلح التقليدي ومرحلة جديدة، فعلا، لتحسين نوعية هذه الأسلحة العادية.

على مسار تطوير الأسلحة العادية، ولاسيما قوات الصواريخ والمدفعية والطيران، والقوى البحرية، يتركز الاهتمام الأساسي على صنع وإنتاج أسلحة الدقة العالية، التي تكاد توازي الأسلحة النووية من حيث فعاليتها وتأثيرها، ومنظومات السطع الضاربة عن طريق تطوير وتحديث وسائط الاستطلاع، وكشف الأهداف، وتوجيه الأسلحة ووسائط قيادة الأسلحة والقوات (القوى) الآلية، المؤتمتة. ولذلك فإن أسلحة الدقة العالية هنا تعني: منظومات الاستطلاع الضاربة، ومنظومات الاستطلاع – النارية، الأنظمة الآلية – المؤتمتة – لقيادة النيران، مجموعات أطقم ال م/ د الصاروخية، قذائف المدفعية الموجهة ذاتيا، الصواريخ الموجهة التي تستخدمها القوى الجوية وقوات الصواريخ، والقوى البحرية، الصواريخ المضادة للغواصات، والقنابل والحواضن الجوية الموجهة[1]. إلا أن وسائط التأثير الإلكتروني تحظى بالأهمية البالغة، نظرا لأنها تستطيع شل قيادات العدو، وتصعب عليه استخدام أسلحته الأساسية، وتزيد من فعالية استخدام السلاح الذي تتعاون معه[2].

اتجاهات تطوير القوى البحرية:

إن محدودية موارد الأرض وحتمية نفاذها سيرغمان البشرية، عاجلا أو آجلا، على إيجاد المزيد من الموارد والثروات الطبيعية في البحار والمحيطات. ومن أجل تأمين الضمانة (الحرية) في الوصول إلى هذه الموارد والثروات لا بد من توفير وتعزيز القوى البحرية الأساسية والمساعدة. ومن هنا كان لابد للدول الكبرى في العالم من إعطاء الأفضلية لتطوير سفن السطح والغواصات ووسائط الإنزال بأنواعها، وتطوير، وتحديث منظومات الاستكشاف المركزي لمياه البحار والمحيطات، وقيادة الطيران والأساطيل[3]. كما أن القوى الغائصة (المضادة للغواصات، والغواصات، الذرية والصاروخية)، والطيران البحري المزود بالصواريخ تحولت، في الدول الكبرى إلى قوى أساسية

1 John Ellis, The Social History of the Machine Gun, (Johns Hopkins University Press, 1986). P. 10.

2 Barbara Ehrenreich, Blood Rites: Origins and History of the Passions of War, (Henry Holt and Company, 1997). P. 28.

3 Gwynne Dyer, War, (Crown Publishers, 1985). P. 26.

لأساطيلها. والغواصات الذرية المسلحة والصاروخية)، والطيران البحري المزود بالصواريخ تحولت، في الدول الكبرى إلى قوى أساسية لأساطيلها. والغواصات الذرية المسلحة بالصواريخ لا تزال حتى الآن مصممة لاستخدام الأسلحة النووية بصورة أساسية، ولا تمتلك أسلحة عادية (تقليدية) إلا الأسلحة المضادة للغواصات والمخصصة للدفاع الذاتي (عن النفس)[1]. ولا يمكن طرح مسألة إعادة تسليحها وتزويدها بالذخائر العادية إلا في حال التقليص الكبير أو التخلص نهائيا من الأسلحة النووية الإستراتيجية. ومن المحتمل زيادة الإزاحة (الوزن) للغواصات حتى 10 آلاف طن أو أكثر، وسرعة الإبحار تحت الماء، وعمق الغوص إلى أكثر من 1000م[2].

ستظل حاملات الطائرات تلعب الدور الأساسي بين سفن السطح في الأسطول الأمريكي، لأنها تمثل في حد ذاتها «قواعد جوية بحرية متنقلة» تحمل كل منها على متنها 100 طائرة وحوامة قتالية[3].

وتليها في المرتبة الثانية السفن المضادة للغواصات (المدمرات، الفرقاطات، سفن الحراسة والمرافقة) المزودة بالرادارات المائية، والطوربيدات الموجهة ذاتيا، والصواريخ الموجهة، والقواعد (المنصات) لإطلاق قنابل الأعماق، والوسائط المضادة للغواصات[4].

وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن بريطانيا وفرنسا تمتلكان حاملات طائرات ضاربة، أو مضادة للغواصات. كما يجري العمل على تصميم وصنع حاملات طائرات ضاربة جديدة تحمل أسلحة جوية قوية، وصاروخية حديثة. وتسليح هذه الحاملات بطائرات ذات «دحرجة قصيرة» وذات اقلاع وهبوط عموديين يساعد على زيادة عدد الطائرات المحمولة على متنها إلى 150 – 170 طائرة. ولذلك فإنه من غير المتوقع في المستقبل بناء حاملات طائرات م/غ (مضادة للغواصات)[5].

أما بالنسبة لروسيا، فإنها ورثت عن الإتحاد السوفياتي السابق عددا من السفن الحاملة للطائرات ذات نصف قطر العمل المحدود (حتى 150 – 200كلم). ومن غير المحتمل أن تتمكن روسيا من صنع حاملات طائرات ضاربة خلال العقود القليلة القادمة[6].

---

1 Martin van Creveld, Technology and War: From 2000 B.C. to the Present, (Free Press, 1991). P. 9.
2 Seyom Brown, The Causes and Prevention of War, 2nd edition (St. Martin's Press, 1994). P. 14.
3 Geoffrey Blainey, The Causes of War, 3rd edition (Macmillan, 1988). P. 221.
4 Jeremy Black, Why Wars Happen, (New York University Press, 1998). P. 41.
5 Ibid, p. 96.
6 Jeremy Black, op.cit., p. 28.

ستظل الطرادات الثقيلة والخفيفة، بما في ذلك الطرادات الذرية تلعب الدور الهام في القوى البحرية للدول الكبرى. كما أن سفن الإنزال، وسفن كسح الألغام ستواصل مسيرة تطورها وتحديثها التقني. وبالإضافة إلى ذلك يجري تعزيز منظومات الدفاع الجوي للسفن[1].

إلى جانب تعاظم دور القوى المتحركة (القوى المتنقلة) تتعاظم أيضا أهمية تلك الصنوف والقوى مثل: وسائط الإنزال ومشاة البحرية. وقد بدأت تدرس، عمليا، مسألة بناء مجموعة كبيرة (حتى 30 قطعة) من سفن الإنزال ذات الطراز الجديد «LX»، القادرة كل منها على نقل 700 جندي من مشاة البحرية، وعدد من الحوامات، وزورق أو زورقين على وسادة هوائية. كما تبلغ مساحات الأسلحة والأعتدة القتالية على متنها 2320 متر مربع[2].

إن سفن الإنزالات البحرية إلى جانب طيران النقل، أصبحت القاعدة المادية، التقنية الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتمد عليها، بشكل عام من ممارسة سياستها العسكرية، واستراتيجيتها المرتبطة بالتكيف السريع والتعامل دون إبطاء مع النزاعات العسكرية. وتأمين الجاهزية للمشاركة في حربين محليتين في آن واحد[3].

يستخدم مبدأ الوسادة الهوائية على نطاق واسع عند بناء السفن الجديدة كما تصنع سفن على أجنحة غائصة[4]. ويجري العمل على صنع مجموعات جديدة لتوليد الطاقة في السفن الضخمة وفي الغواصات، وتدرس الأساليب اللازمة لتطبيق أفكار جديدة خاصة بصنع زوارق تحلق (تطير) فوق الماء بسرعة الطائرة، وبناء سفن أخرى شبيهة بالغواصات – ناقلات نفط غواصة، وسفن قطع بحرية لها جسم الغواصة وجسم علوي عائم، بحيث يؤمن لها ذلك الحيوية والإخفاء والتمويه أثناء عملها، مع تركيز الإهتمام بوجه خاص على الاستطاعة والمدى، والدقة في استخدام الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك يجري تحديث الأجهزة الأزديكية، ووسائط الكشف والاستطلاع، والحرب الإلكترونية والقيادة الآلية والمؤتمتة لقوى الأسطول، ويجري البحث أيضا عن الوسائط التي تؤمن الحد الأدنى لضجيج الغواصات، وعن إمكانيات التغيير البيولوجي والكيميائي

1 Jeremy Black, op.cit., p.28.
2 Jeremy Black, op.cit., p.29.
3 Anthony Thornborough, Frank B. Mormillo, et. al. Iron Hand: Smashing the Enemy's Air Defenses. Motorbooks International, (2002). P. 288.
4 Nina Tannenwald, The Nuclear Taboo: The United States and the Non-Use of Nuclear Weapons Since 1945. Cambridge and New York: Cambridge University Press, (2007), p. 449.

لتركيب الماء على امتداد الأثر الذي تحدثه الغواصة وراءها أثناء الإبحار[1]. في القوات البرية – يتركز الإهتمام على تحديث وتطوير الصواريخ، والمدافع والدبابات، ووسائط الدفاع الجوي، والحرب الإلكترونية والإستطلاع وقيادة القوات والأسلحة.

بعد إبرام الاتفاقيات الخاصة بتدمير الصواريخ التي يزيد مداها عن 500كلم بدأ العمل لتحديث الصواريخ العملياتية – التكتيكية من حيث شمولية وظيفتها أولا، وزيادة مداها وقوتها، ودقة استخدامها، وفي هذا المضمار كان الأحدث والأكثر تطورا الصاروخ السوفياتي «أوكا – CKA» الذي لا يزيد مداه الفعلي عن 500كلم إلا أن القيادة السوفياتية قررت التخلص منه لاعتبارات سياسية محضة[2]. لكن مثل هذه الصواريخ ذات الدقة العالية والتي تعمل بالوقود الجاف (وذات المدى المقرر في المعاهدات الدولية) تظل الأفضل والأجدى للمستقبل. زد على ذلك أن المعاهدات حول تدمير الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى لم تنضم إليها جميع الدول. من المتوقع أن تسير عملية التحديث نحو تخفيض وزن وإبعاد الصواريخ بفضل استخدام مواد أخف وأكثر مقاومة للحرارة. وهذا يوفر امكانية نقل الصواريخ بواسطة الحوامات، وتحضيرها بسرعة للإطلاق. إلا أن الدقة الأعلى في استخدامها سوف تتحقق بفضل استعمال أنظمة التوجيه الذاتي بمختلف أنواعها[3].

ثانيًا- تقليص (خفض) التسلح وتأثير ذلك على طبيعة الصراع المسلح:

ستجري عملية التحديث النوعي للأسلحة النووية والعادية (التقليدية) طردا مع عملية تقليصها (تخفيضها)[4]. فالتصريح الذي أدلى به وزير الدفاع البريطاني قائلا بأن القوات المسلحة البريطانية سيتم تحجيمها على أن يتعوض ذلك بالنوعية الجديدة يعكس النزعة العامة الملحوظة في البلدان الغربية[5]. في حين روسيا ودول ما كان يرعف بالرابطة المستقلة وبلدان أوروبا الشرقية

1 Dr. Alfred Price, War in the Fourth Dimension: US Electronic Warfare from the Vietnam War to the Pr*esent*. London: Greenhill/Mechanicsburg, PA: Stackpole, (2001). P. 272.

2 Thomas G. Mahnken, Technology and the American Way of War since 1945. New York: Columbia University Press, (2008). P.244.

3 Ibid, p. 541.

4 Annie Jacobsen, The Pentagon's Brain: An Uncensored History of DARPA, America's Top-Secret Military Research Agency. Boston: Little, Brown, (2015).p. 552.

5 James Fallows, National Defense. New York: Random House, (1981). P. 282.

لا تستطيع، وهي في ظروف «التغيير الهدام» للصناعات الدفاعية، والقيود الصارمة على تصدير واستيراد التكنولوجيا الجديدة، أن تصمد أمام المنافسة في ميدان التحديث النوعي للأسلحة، الأمر الذي يضعها في حالة «التخلف النوعي»[1]. كما أن الصين والهند، وبلدانا عديدة من العالم الثالث لن تستطيع خلال ال 10 – 15 عاما القادمة أن تحقق المستوى التكنولوجي الحديث لقواتها المسلحة[2]. وبناء على ذلك فإن الصراع المسلح في مثل هذه الظروف، لن يدور، دائما، بين أعداء يملكون تكنولوجية عسكرية متكافئة تقريبا، كما حدث من قبل إبان الحرب العالمية الثانية، والحروب العربية – الإسرائيلية، والعراقية – الإيرانية... وغيرها.

في المستقبل المنظور، ولاسيما في الحروب والنزاعات المحلية، قد تقف وجها لوجه جيوش وأساطيل مزودة بأحدث أنواع الأسلحة والأعتدة العسكرية وأخرى مزودة بأسلحة وأعتدة قديمة نسبيا. ولقد حدث ذلك فعلا في حرب الخليج الثانية التي شهدت عصرين من الحروب: عصر الحرب التي استخدمت فيها التكنولوجيا المعاصرة في متناول قوات التحالف، وعصر الحرب التي استخدمت فيها أسلحة الحرب الماضية التي كانت في متناول الجيش العراقي كما يقول بعض المراقبين العسكريين[3].

إن تقليص حجم التسليح من شأنه أن يؤثر على بنية (تنظيم) القوات المسلحة وعلى بعض المقولات (المفاهيم) الإستراتيجية المعتمدة. ففي الموقف (الظرف) المتشكل الآن، أخذ مفهوم «تأمين التكافؤ الاستراتيجي» و«إمكانية توجيه الضربة الجوابية – التصادمية» يفقد معناه في الوقت الحاضر، أي أنه يمكن القول بوجه عام، إن السلاح النووي سيعمل في المستقبل كواسطة للردع الاستراتيجي[4]. كما يرى البعض أحيانا أن المهم، بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي ليس التناسب الكمي والنوعي للأسلحة النووية ولا حتى التكافؤ، بل توفر (وجود) السلاح النووي لدى

1 Sarah Bridger, Scientists at War: The Ethics of Cold War Weapons Research. Cambridge: Harvard University Press, (2015). P. 368.

2 Antoine Bousquet, The Scientific Way of Warfare: Order and Chaos on the Battlefields of Mod*ernity*. New York: Columbia University Press & Hurst, (2009). P. 169.

3 Brigadier General Lawrence H. Caruthers, Jr., "Characteristics and Capabilities of Enemy Weapons", The Field Artilleryman, September (1970), p. 11.

4 Bentley, Michelle. Weapons of Mass Destruction: The Strategic Use of a Concept, (Routledge, 2014.), p. 26.

الأطراف (ولو بكميات الحد الأدنى منها) فقط ودرجة إدراك الآثار المترتبة على استخدامه[1]. إلا أنه من الصعب القبول بهذا الرأي، لأن الطرف الذي لديه التفوق المطلق بهذا السلاح يستطيع أن يوجه ضربة مفاجئة تجرد العدو من سلاحه، ويبعد عن نفسه التهديد بالانتقام، ومستخدما لهذه الغاية الانفجارات الجوية، والذخائر التي تحدث تلوثا إشعاعيا محدودا، وأسلحة الدقة العالية فقط.

ولذلك لا بد أنن تتوفر – إذا لم يكن هناك تكافؤ أو توازن – القوى والوسائط الكافية على الأقل، والقادرة على تأمين القيام بالضربة الجوابية وتكبيد الطرف المقابل خسائر فادحة.

زد على ذلك، أن من المحتمل، في حال الاستمرار بانتشار الأسلحة النووية، استخدام هذه الأسلحة بصورة عرضية (غير مقررة)، أو استخدامها كوسيلة للتهويل أو التخويف النووي، وتوجيه ضربات نووية محدودة ذات أهداف إرهابية وتحذيرية.

الجدير بالذكر أنه آن الأوان لأن تؤخذ في الحسبان أثناء مفاوضات الحد من التسليح، ليس المعايير (البارومترات) الكمية، بل النوعية للأسلحة، بما في ذلك منظومات الكشف عن البعيد، ومنظومات القيادة والتحكم بهذه الأسلحة، وتأمين استخدامها القتالي. فمثلا، عندما تحرم روسيا من المحطات الرادارية الإنذارية في كل من كراسنايارسك، ريفا، موكاتشيف، مينغيشاور، وتترك للولايات المتحدة الأمريكية وسائطها المتقدمة كثيرا إلى الأمام من نوع «أواكس» و«سوسوس» المخصصة للإنذار المبكر، والكشف، والقادرة على أن ترى لمسافة مئات الكيلومترات وتراقب أو تلاحق باستمرار، كل طائرة محلقة أو غواصة في مياه المحيطات، وتؤمن أكبر قدر من الدقة في استخدام الوسائط الإستراتيجية الجوية والبحرية، فإن التفوق سيكون حتما لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو كانت هناك مساواة شكلية في عدد الطائرات والغواصات[2]. وبالإضافة إلى ذلك لا بد من أن يؤخذ في الحسبان الموقع الجغرافي الاستراتيجي (الجيوستراتيجي) لكل دولة، أي حقيقة روسيا ستظل دولة كبرى قارية، والولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى محيطية وبحرية وهذا من شأنه أن يؤثر طبعا، على بنية القوات المسلحة، بما في ذلك القوى النووية الإستراتيجية. فمثلا، نرى الآن أن روسيا التي حرمت من طائرات التزود بالوقود جوا، التي

1 Hutchinson, Robert. Weapons of Mass Destruction: The no-nonsense guide to nuclear, chemical and biological weapons today, (Hachette UK, 2011), p. 228.

2 Horowitz, Michael C., and Neil Narang. "Poor Man's atomic bomb? exploring the relationship between "weapons of mass destruction"." Journal of Conflict Resolution (2013), p. 11.

ظلت من أملاك أوكرانيا، فقد طيرانها الإستراتيجي قدراته القتالية إلى حد بعيد[1]. فهل يجوز في مثل هذه الظروف حساب عدد الطائرات القاذفة فقط؟ ونتجاهل النوعية وحالتها الفنية؟.

زد على ذلك أن العديد من مسائل تخفيض أعداد الأسلحة الإستراتيجية والعادية لا يزال يدرس ويعالج بعيدا عن الاعتبارات المذهبية العسكرية، ولاسيما الاعتبارات العملياتية – الإستراتيجية، وفي الوقت نفسه فإن «الكفاية الدفاعية»، وخاصة للقوى الهجومية الإستراتيجية، تتحدد ليس بكمية ونوعية الأسلحة فحسب، بل ويطرق استخدامها أيضا إلى حد بعيد. فلو افترضنا أن أحد الأطراف لا يلتزم بمبدأ عدم السبق في استخدام السلاح النووي أولا، فإن الأطراف الأخرى ستصبح، في حال تقليص القوى الهجومية الإستراتيجية، غير قادرة على توجيه الضربة الجوابية المطلوبة، عندئذ ستفقد قواها النووية الإستراتيجية قدرتها فعلا على ردع المعتدي بشكل مضمون. وهذا كله يؤسس ظروفا جديدة، كل الجدة، لتنفيذ المهام الإستراتيجية.

إن من بين هذه الظروف إمكانية أو احتمال تشكيل قوى استراتيجية غير نووية. إن التخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، والأنواع الأساسية للسلاح النووي التكتيكي والأسلحة الإستراتيجية يؤسس ظروفا جديدة لتأمين الاستقرار الاستراتيجي في العالم.

إلا أنه بعد إبرام معاهدتي «سالت – 1» و«سالت – 2» بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمعاهدات اللاحقة، أصبح من غير الممكن موضوعيا تقليص الأسلحة النووية لأكثر من ذلك، إلا بمشاركة الصين، وبريطانيا، وفرنسا والدول الكبرى الأخرى النووية[2].

ومن أجل التخفيف من شدة الخطر النووي يمكن أن تتخذ، إضافة إلى تقليص كميات الأسلحة النووية، التدابير والإجراءات المنسقة والمتبادلة بشأن سحب عدد معين من الوسائط النووية من المناوبة القتالية، وتغيير أهداف ونظام التخطيط لاستخدام السلاح النووي، ومهام القوى الإستراتيجية النووية، وبنيتها وتنظيمها ونظام المناوبة القتالية بأكمله.

لقد حددت اتفاقيات باريس أيضا مستويات التسلح بالأسلحة العادية لكل من حلف الناتو وحلف وارسو[3]. إلا أن ميزان التسلح (نسبة القوى والوسائط) ومعدلات حيازتها، ومناطق

1 Cirincione, Joseph, ed. Repairing the Regime: Preventing the Spread of Weapons of Mass Destruction, (Routledge, 2014), p. 95

2 Ibid, p. 221.

3 Graham Jr, Thomas, and Thomas Graham. Common sense on weapons of mass destruction (University of Washington Press, 2011), p. 111.

مرابطتها تغيرت جذريا، بعد تفكك حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفياتي[1]. ولذلك صار من الضروري الآن إبرام اتفاقيات دولية جديدة في أوروبا وآسيا ومناطق أخرى على ضوء تشكل العالم الجديد متعدد الأقطاب ومصالح مختلف الدول. وهنا تستطيع منظمة الأمم المتحدة تحديد البارومترات والمعايير الأساسية التي ترسم مقومات مثل هذه الاتفاقيات واتجاهاتها، أما مستويات التسلح فإنه يمكن تحديدها بموجب اتفاقيات ثنائية ومتعددة الجوانب.

ومن أهم التدابير والإجراءات التي يمكن القيام بها على الصعيد الدولي هو الحيلولة دون تشكل التفوق المطلق لأي طرف (مجموعة دول) في خوض حرب تقليدية تستخدم فيها تكنولوجيات جديدة. والخطر الأكبر يتمثل في إمكانيات دول معينة في توجيه الضربات النارية القوية إلى الأغراض السياسية، والاقتصادية والعسكرية للدول الأخرى في ظروف انتشارها الإقليمي والإداري، قبل اشتباك التجميعات البرية[2]. وإذا لم تتوفر، في مثل هذه الظروف، إمكانية مواجهة العدو بالتهديد المماثل في توجية الضربات إلى مواقعه وأراضيه، فإن ذلك يزعزع التوازن الاستراتيجي بأكمله. ولذلك فإن الدول الكبرى غير النووية ستجد نفسها عاجلا أم آجلا (بعد التقليص الحاد للأسلحة النووية أو قبله) أمام مسألة صنع (إنتاج) وسائط وأسلحة استراتيجية غير نووية ستكون قادرة، إلى حد ما، على تهديد أهم الأغراض الإستراتيجية للطرف المقابل، بالإصابة والتدمير.

يشير بعض الخبراء العسكريين إلى أن هذه القوى ستكون قوى ردع غير نووية مميزة ومن صنف آخر، ووظيفتها الأساسية لن تكون الإستخدام القتالي بقدر ما تكون تأسيس التهديد الحقيقي بزجها في الحرب، مما يسفر عن نتائج وخيمة بالنسبة للمعتدي[3].

إن الدول المحبة للسلام قد لا تلجأ إلى مثل هذه الأعمال (الإجراءات) إلا في حالات استثنائية، وردا على العدوان، إلا أن الحاجة إلى تشكيل القوى الإستراتيجية غير النووية تبقى حاجة ملحة وضرورية.

إن الطريق إلى تنفيذ هذه المهمة لا بد أن تعترضه مشاكل معقدة ترتبط، قبل كل شيء، بالتفريق بين الوسائط النووية وغير النووية، والمشاكل تظهر، كما يقولون، لكي تجد من يعالجها ويحلها، ولذلك فإن الأبحاث العملياتية – الإستراتيجية، والعلمية – التقنية سوف تجري على هذا الاتجاه.

---

1 Graham Jr, Thomas, and Thomas Graham. Op.cit., p. 85.

2 Graham Jr, Thomas, and Thomas Graham. Op.cit., p. 85.

3 Croddy, Eric A. ed. Weapons of Mass Destruction: An Encyclopedia of Worldwide Policy, Technology, and History (2 vol 2004); p. 1024.

كما أن القوى الإستراتيجية غير النووية قد ترابط في مناطق لها ومثيرة للقلق[1].

قد يكون الأساس لتشكيل القوى الإستراتيجية غير النووية، في بادئ الأمر، الطيران الاستراتيجي المخصص لهذه الغاية من قوام القوى الإستراتيجية النووية ومن ثم قسم من القوات الصاروخية والغواصات المجردة من الأسلحة والذخائر النووية[2].

الجدير بالذكر أن تشكيل القوى الإستراتيجية غير النووية قد يشكل اتجاها جديدا في سباق التسلح وفي مجال التكنولوجيات غير النووية، إلا أنه يساعد الدول الكبرى، مع الزمن، على التخلص بسهولة أكبر من السلاح النووي.

كانت تلك بعض آفاق تطور الأسلحة والأعتدة العسكرية، التي من شأنها أن تؤثر على طبيعة الصراع المسلح.

ثالثا- السمات المميزة للصراع المسلح في المستقبل:

في معرض تصويره لحالة ما بعد الحرب العالمية الثانية توصل الخبير الأمريكي في السلاح النووي ي. كنول إلى الاستنتاج التالي: «لم تتوصل الولايات المتحدة إلى احتكار هذا السلاح الأكثر فعالية وتأثيرا إلا بفضل العبقرية البشرية. فقد استطاعت هذه الأمة المسلحة بذلك السلاح، أن تقولب سلام ما بعد الحرب حسب رغبتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة العظمى الأخرى، التي خاضت الحرب العالمية الثانية غانمة مظفرة - الاتحاد السوفياتي - استطاعت التغلب على الاحتكار الذري الأمريكي... إلا أن الدور الجديد للسلاح الذري هو المحافظة على هيمنة أمريكا وتوسيع هذه الهيمنة على العالم. فالخواطر الأولى، التي كانت تراود إدارة ترومان وتتجلى في الاتجاه السياسي - الخارجي، كانت البداية لفرض سيادة المصالح الأمريكية على العالم بأسره»[3].

وقال أمريكي آخر - ل. بولينغ - الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء، وجائزة نوبل للسلام، والمناضل العتيد من أجل تحريم تجارب الأسلحة النووية: «إنني على قناعة بأن صنع السلاح الرهيب يرغمنا على البدء بمرحلة التاريخ السلمي، مرحلة السلام والفطنة والرشاد»[4].

1 Curley, Robert, ed. Weapons of Mass Destruction (Britannica Educational Publishing, 2011), p. 33.

2 Graham Jr, Thomas, and Thomas Graham. Common sense on weapons of mass destruction (University of Washington Press, 2011), p. 188.

3 Ibid, p. 56.

4 Paret, Peter, ed. Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age. Princeton, NJ: Princeton University Press, (1986). P. 29.

لقد كرس ب. كروسر كتابه «جدلية العتاد العسكري وآثاره» للبرهنة على صحة فكرة واحدة هي: من بين الوسائط التي تسمح – من وجهة النظر العسكرية – بكسب الحرب، كما كان الحال قبل ظهور الذرة، أصبح العتاد العسكري في عصر الذرة، الواسطة التي تؤدي حتما إلى التأثير على كافة المشاركين في الحرب الصاروخية – النووية»[1]. وقد أيد وجهات النظر هذه ج. برنال، وجهة النظر الرسمية للقادة السياسيين والعسكريين السوفييت، كان قد عبر عنها في عام 1971 وزير الدفاع السوفياتي آنذاك المارشال أندريه غريتشكو بقوله: «إن القدرة الدفاعية الراهنة للاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى توفر لنا الأساس للقول بأننا نمتلك القوة المسلحة، تلك القدرات الهائلة، التي تسحق أي معتد كان»[2].

الجدير بالذكر أن ظهور الأنظمة الأولى في الجيش السوفياتي، الخاصة بخوض الأعمال القتالية في ظروف استخدام السلاح النووي جاء نتيجة لنسخ هذه الأنظمة على عجل عن الأنظمة الأمريكية، وقد قوبلت من قبل بعض القادة العسكريين والعديد من الضباط بمعارضة خفية، وعلنية إلى حد ما.

فقائد قوات منطقة بيلاروسيا العسكرية، مثلا، المارشال س. ك. تيموشينكو أصدر أوامره بعدم إطلاع أي كان على هذه الأنظمة. وبعد تدخل وزير الدفاع بالذات، وبإلحاح، أرسلت تلك الأنظمة والتعليمات إلى قوات المنطقة[3].

لم يكن المارشال تيموشنكو على قناعة بأن السلاح النووي يمكن استخدامه، وقد أعرب عن ثقته بأنه – أي السلاح النووي – سيلقى نفس مصير السلاح الكيميائي في الحرب العالمية الثانية. كما أن معظم الضباط ذوي الخبرات القتالية أبدوا قلقهم من حقيقة أن الاعتماد على إمكانية تنفيذ جميع المهام القتالية الأساسية بواسطة السلاح النووي سيؤدي إلى انقراض فن الحرب (الفن العسكري). ووجهت الانتقادات اللاذعة إلى هؤلاء الضباط وأطلق عليهم لقب «المحافظين». إلا

1 *Heuser, Beatrice.* The Evolution of Strategy: Thinking War from Antiquity to the Present. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press, (2010). P. 68.

2 Delbrück, Hans. The History of the Art of War within the Framework of Political History. 4 vols. Translated by Walter J. Renfroe Jr. Contributions in Military History. Westport, CT: (Greenwood, 1975–1985). P. 8

3 Delbrück, Hans. Op.cit., p. 111

أن أصحاب الخبرات، وإن كانوا على مستوى تعليمي غير عال بالقدر الكافي، لهم حس غريزي خاص، لا يخطئ أحيانا على أرض الواقع[1].

وبعض المنظرين العسكريين لا يزالون، حتى الآن، يبدون أسفهم، لأن فن الحرب (الفن العسكري) لم يأخذ في الحسبان، وبالقدر الكافي، تأثير استخدام السلاح النووي على طرق الصراع المسلح. ولكن ليس له أي معنى، تكييف فن الحرب مع سلاح فقط، لا يمكن استخدامه.

إلا أنه على الرغم من التلويح بالسلاح النووي لمدة طويلة، فقد أصبح من الواضح تماما، إزاء تكديس آلاف الرؤوس النووية ووسائط نقلها، أن الحرب عن طريق الاستخدام الكثيف والشامل للسلاح النووي غير ممكنة، لأنها حرب ليس فيها منتصرون (مع العلم أن هذه الحقيقة لم يدركها الجميع في آن واحد).

ومهما كان من أمر، وبعد أن توصل القادة والزعماء السياسيون والعسكريون الكبار إلى الاستنتاج بعدم إمكانية تحقيق النصر في الحرب النووية، فإن هذا السلاح الذي ظل مسلطا على رقاب البشرية كسيف ديموقليس، واصل تأثيره الكبير على السياسة والاستراتيجية العسكرية، مع إعطائهما قدرا معينا من الثقة، وردع الخوف والرعب في آن واحد[2].

فلو لم يكن هناك تهديد باستخدام السلاح النووي، فإن أزمة الكاريبي (أو أزمة كوبا) عام 1962، مثلا، لما كان في مقدور السياسة والدبلوماسية حل هذه الأزمة عن طريق التفاوض[3]. هذا، ومن شأن الطبيعة الخطرة للحرب الحديثة، أن تردع، إلى حد ما، ليس استخدام السلاح النووي فحسب، بل واستخدام السلاح العادي (التقليدي) أيضا. فقد جاء في المذكرة التي قدمها معهد بروكينغ بعنوان «استخدام القوات المسلحة الأمريكية كأداة للسياسة الخارجية في الفترة ما بين 1946 و1975» أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت قواتها المسلحة للدفاع عن مصالحها القومية في 215 حالة (عدا حرب كوريا وحرب فييتنام). وفتحت النار في 18 حادثا فقط (خارج إطار المواجهة بين الشرق والغرب). وفي باقي الحالات الأخرى كان استخدام القوات العسكرية يتجلى في التواجد العسكري أو استعراض القوة فقط»[4].

1 Baylis, John, James Wirtz, Colin S. Gray, and Eliot Cohen, eds. Strategy in the Contemporary World: An Introduction to Strategic Studies. 2d ed. Oxford and New York: Oxford University Press, (2007). P. 20.

2 Baylis, John, et al, Contemporary Strategy, 2d ed., 2 vols. (1987), p. 5.

3 Heuser, Beatrice. Op.cit, p. 255.

4 Graham Jr, Thomas, and Thomas Graham. Op. cit, p. 49.

لقد تجلى الحذر الشديد في مجالات العمل الأخرى. والجدير بالذكر أن هذا لا يعني التخلي عن الأهداف السياسية والإستراتيجية ذاتها. إلا أن البحث عن طرق جديدة لبلوغ هذه الأهداف ظل مستمرًا.

فبعض الدول الكبرى درست وأعدت أساليب للضغط السياسي والاقتصادي على الدول الأخرى التي تقف في وجه مصالحها الوطنية، ولنسفها من الداخل. وهذه الأساليب تسمح ببلوغ الأهداف المرجوة دون استخدام القوة العسكرية هذا – أولا.

وثانيا- أسلوب (طريقة) خوض الحروب المحلية. والحقيقة هي أن كلا من حلف الناتو وحلف وارسو بزعامة كبرى الدولتين في العالم، حاولا، خلال فترة «الحرب الباردة» أن يضغط على الآخر ويزيحه عن مجال نفوذه، ويوسع هذا المجال بطريقة خوض الحروب المحلية (الحروب في كوبا، فيتنام، الشرق الأوسط، أفغانستان، وغيرها)[1].

وحتى مع بداية عقد الستينات، عندما توفرت للاتحاد السوفياتي إمكانية توجيه الضربات الصاروخية ليس إلى أراضي أوروبا الغربية فحسب، بل وأراضي الولايات المتحدة أيضا، أخذ العديد من الزعماء السياسيين والمنظرين العسكريين يطرحون مسألة وجوب التخلي عن الحرب العالمية الشاملة، والتحول إلى الحروب المحلية المحدودة[2]. فقد ذكر ل. هارت، مثلا، أن أيا من المتحاربين لن يستطيع إحراز النصر في حرب نووية عالمية، ولذلك فقد دعا إلى التخلي عن حرب كهذه. ومن أجل الدفاع عن الغرب، وخوض الحروب المحدودة بنجاح، أوصى ل. هارت بتشكيل قوات عادية غير نووية شديدة البأس، لا يؤدي استخدامها إلى التهديد بالانجراف نحو حرب نووية عالمية[3].

أما ر. أوسهود، الذي كرس كتابه لمعالجة «النظرية الشاملة» للحرب المحدودة. فقد برهن على أن مثل هذه الحرب تعد القرار السياسي المتعقل جدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[4].

1 Dupuy, R. E. and T. N., The Encyclopedia of Military History, 4th ed. (1993), p. 17.

2 Atkins, Stephen E. Historical Encyclopedia of Atomic Energy. (2000). P. 491.

3 Lewis, Adrian R. The American Culture of War: The History of U.S. Military Force from World War II to Operation Iraqi Freedom, (2006), p. 72.

4 Bacevich, Andrew J., ed. The Long War: A New History of U.S. National Security Policy Since World War II, (2007), p. 205.

فقد رأى هو وي. ج. كينغستون – ماكلوري أن بالإمكان استخدام السلاح النووي التكتيكي في الحروب المحلية[1]. وأثبت م. تايلور ضرورة استبدال استراتيجية «الردع الكثيف» باستراتيجية «رد الفعل المرن». فقد ذكر في أحد مؤلفاته: «لقد فقدنا احتكارنا السابق للسلاح الذري... ووصلت النظرية الإستراتيجية الرائدة الخاصة بالضربة الجوابية الكثيفة إلى طريق مسدود... وآن الأوان لإعادة تقييم متطلباتنا (شروطنا) الإستراتيجية»[2].

إضافة إلى توجهها نحو الحروب المحلية، نرى أن بلدان حلف الناتو لم تتخل نهائيا عن تحضيراتها واستعداداتها لحرب عالمية محتملة. فقد جاء في التقرير الذي أعده رئيس إدارة الأبحاث والدراسات العلمية في الجيش الأمريكي، الجنرال هيفين، أن الحروب المحلية ليست سوى طريقة تحضير واستعداد لحرب عالمية، وإن الهدف النهائي للسياسة العسكرية الأمريكية هو الحرب العالمية الشاملة، لأنه بدون ذلك – كما يقول «لا معنى لنظرية الحرب المحدودة»[3].

بعد ظهور مبتكرات جديدة (رؤوس قتالية متعددة الحشوات وذات دقة عالية، صواريخ مجنحة، وسائط فضائية كونية، وسائط استطلاع وكشف وقيادة وتوجيه أكثر حداثة وتطورا... إلخ)، اتجهت السياسة الأمريكية من جديد نحو الحرب النووية. وعلقت الآمال على توجيه الضربة التي من شأنها تجريد العدو من سلاحه، وحرمانه من إمكانية توجيه الضربة الجوابية، وعلى جر الاتحاد السوفياتي طبعا، إلى جولة جديدة من سباق التسلح، ومن ثم استنزافه اقتصاديا. وهذا في حد ذاته أحد الأمثلة الواضحة على أن السلاح الجديد يؤثر على رسم السياسة الدولية[4].

لقد جاء في التقرير الخاص «باستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» أن «القوات المسلحة الأمريكية تلعب الدور المفتاحي لتحقيق النجاح في تطبيق استراتيجيتنا. وبلادنا ليس لها كفء أو منافس من حيث الإمكانيات العسكرية، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على القيام بعمليات واسعة النطاق، وناجحة، بعيدا عن حدودها الدولية.... يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة على التكيف بسرعة وبفعالية عالية، ومستعدة للقتال والانتصار، ولهذه الغاية لا بد من وجود الجنود الأكفاء المدربين تدريبا جيدا، والمؤمنين بعدالة

1 Lewis, Adrian R. op. cit, p. 85.
2 Lewis, Adrian R. op.cit., p. 85.
3 Lewis, Adrian R. op.cit., p. 86.
4 Gaddis, John Lewis. Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy, (1982), p. 13.

قضيتهم، وامتلاك الأسلحة الحديثة مع المحافظة عليها في حالة الجاهزية القتالية: وتدريب القوات في ظروف شبيهة بالظروف القتالية، وتأمين الحركية الإستراتيجية، وتشكيل وتأمين نظام مضمون للتأمين المادي والفني... كما يجب علينا أيضا المحافظة على قدرتنا النووية الإستراتيجية الكافية»[1].

الجدير بالذكر أن المقصود هنا هو المشاركة في نزاعين إقليميين ضعيف ومتوسط الشدة يحدثان «في آن واحد تقريبا» مع الأخذ في الحسبان الزمن اللازم لنقل القوات جوا وبحرا. ونظرا لتقليص حجم القوات الأمريكية في أوروبا وفي بعض المناطق الأخرى، فقد تتوفر إمكانية تشكيل احتياط استراتيجي قوي داخل الأراضي الأمريكية. هذا، ويتركز الاهتمام بصورة خاصة، على زيادة الحركية الإستراتيجية للقوات المسلحة، وهذا يتأمن عن طريق الاحتفاظ بأعداد كبيرة من القواعد العسكرية في الخارج، وبفض وجود قوات الإنتشار السريع التي يصل تعدادها إلى 300 ألف رجل، وزيادة قدرات القوات المسلحة على الحركة، وعن طريق إعادة تنظيم القوات البرية بالكامل، وتطوير إمكانيات النقل للقوى الجوية والقوى البحرية[2].

بوجه عام يمكن القول أن الأفضلية لا تزال تعطى – كما كان الحال في عهد الرئيس الأمريكي ج. كينيدي – لتطوير القوات المسلحة العادية. ولكن مع العمل في آن واحد على تقليص القوى النووية الإستراتيجية إلى حد كبير، والتي ينظر إليها كواسطة للردع أكثر مما ينظر إليها كواسطة أساسية لتحقيق النصر (في عهد الرئيس ريغان تم التخطيط لتوجيه الضربات النووية إلى 40 ألف هدف، أما الآن فإنها لا تتجاوز السبعة آلاف هدف)[3].

يتضمن تقرير وزير الدفاع الأمريكي سابقا ل. سابين والرئيس السابق لهيئة رؤساء الأركان الجنرال ك. باول بشأن نظرية الإستعداد للمشاركين في حربين، حسابات تتعلق بتشكيل تجميعين ضاربين من القوات البرية (10 فرق من القوات النظامية، ثلاث فرق مشاة بحرية، 15 لواء وفرقة واحدة من الإحتياط) في كل منهما 3 – 4 فرق و4 – 5 ألوية مشاة بحرية. كما يخصص الأسطول لكل تجميع من القوات 4 – 5 مجموعات حاملات طائرات ضاربة، وتخصص القوى الجوية أيضا

1 Muehlbauer, Matthew S., and David J. Ulbrich. Ways of War: American Military History from the Colonial Era to the Twenty-First Century, (Routledge, 2013), p. 94.

2 M. Van Creveld, Technology and War: From 2000 B.C. to the Present, New York, NY, The Free Press, (1989). P. 39.

3 C. Drew, «High Costs Weigh on Troop Debate for Afghan War», The New York Times, (14 novembre 2009). P. 6.

عشرة أسراب جوية من الطيران التكتيكي لكل تجميع، وحتى 100 قاذفة قنابل ثقيلة لكل مسرح من مسارح الأعمال العسكرية. كما أن الطيران الإستراتيجي، والطائرات من نوع «ف – 118» و«ي ف – 111» و«ب – 2» وأنظمة «أواكس»، و«جيستار»، ووسائط الإنزال البحرية، ووسائط النقل الجوية يمكن أن تستخدم على أي اتجاه من الإتجاهات، بناء على قرار القيادة العامة العليا[1].

ونظرا للتعقيدات والصعوبات الكبرى التي قد تواجه نقل القوات والإحتياطات الإستراتيجية الضخمة من مسرح للأعمال العسكرية إلى آخر، ومن أراضي الولايات المتحدة بالذات. فإنه لا يكتفى بتخزين أنواع عديدة وكميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة العسكرية والوسائط المادية على أهم المسارح (في ألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية) فقط، بل تقام قواعد جديدة للتخزين في الكويت، والمملكة العربية السعودية، ومناطق أخرى، وبالإضافة إلى ذلك يجري توسيع البنية التحتية اللازمة لذلك، والتي يمكن أن يستفاد منها لمرابطة القوات المتحركة (المتنقلة)، وقوات حفظ السلام[2].

الجدير بالذكر هنا، أن قوات حفظ السلام، ينظر إليها، على ضوء هذه النظرية الإستراتيجية، ليس من وجهة نظر المشاركة في النشاطات السياسية – الخارجية الدولية، فحسب، بل كجزء من الفكرة العامة للمشاركة في الحروب والنزاعات المحلية أيضا، حيث يمكن أن تصبح – كما حدث في الصومال على سبيل المثال – الطلائع والأنساق الأمامية المميزة، التي تؤمن عند الضرورة انتشار القوى الرئيسية. إن القوات التي تخصصها الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بمهام حفظ السلام، يبلغ تعدادها حوالي 50 ألف رجل، منها تجميعات تضم فرقة إنزال جوي واحدة أو فرقة إنزال واقتحام، وفرقة مشاة خفيفة، ولواء مشاة بحرية، 1 – 2 مجموعة حاملات طائرات، 1 – 2 جناح جوي مختلط، وقطعات مهام خاصة، ووحدات تأمين قتالي وإداري وفني[3].

ونظرا لأن مثل هذه القوات قد لا تستطيع دوما إطفاء حرائق النزاعات العسكرية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعلق آمالا كبيرة على تشكيل القوات متعددة الجنسيات كما حدث في منطقة الخليج العربي عام 1991، وفي الصومال. وبما أن بعض بلدان حلف الناتو لا توافق بسهولة على زج جيوشها في النزاعات العسكرية، فإن البحث يجري عن حلفاء جدد، وإقامة تعاون مع روسيا وأكرانيا وبيلاروسيا، والبلدان الأخرى بهدف إشراكها في عمليات حفظ السلام المبيتة[4].

1 M. Kaldor, The Baroque Arsenal, New York, NY, Hill and Wang, (1981), p. 12.
2 Ibid, p. 355.
3 C.S. Gray, Another Bloody Century: Future Warfare, Londres, Weidenfeld & Nicolson, (2005), p. 16.
4 Ibid, p. 147.

لقد ظلت النفقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر جسامة بشكل عام. حيث أضحت تنفق على الدفاع ما يعادل، تقريبا، نفقات بلدان العالم كافة[1].

المستقبل الاستراتيجي للحروب:

حسب التصنيف المتبع الآن في الولايات المتحدة الأمريكية تنقسم الحروب المستقبلية إلى أربع فئات هي: الحرب النووية الشاملة، الحرب العادية الشاملة، الحرب النووية والحرب العادية على مسرح العمليات العسكرية[2]. كما وضعت في الولايات المتحدة أيضا نظرية (تصورات) للنزاعات العسكرية مختلفة الشدة وهنا تعد الحرب بالأسلحة النووية، وكذلك الحرب بالأسلحة والوسائط العادية التقليدية على مسرح حرب معين من بين النزاعات ذات الشدة العالية، بينما تعد الحروب التي ترمي إلى أهداف محدودة (ضيقة) من بين النزاعات متوسطة الشدة. وباقي الصدامات العسكرية المحتملة الأخرى تعتبر نزاعات منخفضة الشدة[3].

يلاحظ – من خلال هذا المنهج في تصنيف الحروب – أن هناك عنصر «عظمة الدولة». فإذا كانت الحرب في فيتنام مثلا، لا تؤخذ في الحسبان إلا على أنها «نزاع متوسط الشدة» بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الحرب بالنسبة لفيتنام هي حرب تقرر فيها مصير الدولة. أما في روسيا فإن الحروب تنقسم على النحو التالي:

- من حيث مستوياتها وأبعادها – إلى حرب على مسرح، وحرب محلية، ونزاعات عسكرية.
- ومن حيث وسائط الصراع المسلح المستخدمة فيها – كل حرب من الحروب (عدا النزاعات) قد تكون نووية، أو غير نووية لا تستخدم فيها إلا الأسلحة العادية.
- ومن حيث أهدافها السياسية وشرعتها القانونية – الدولية – إلى حروب عادلة، وحروب غير عادلة، وحروب عدوانية، ودفاعية (ترمي إلى حماية الوطن والدفاع عنه)[4].

---

1 F. Gros, États de violence. Essai sur la fin de la guerre, Paris, Gallimard, (2006). P. 24.

2 V.D. Hanson, Le Modèle occidental de la guerre, Paris, Tallandier, (2007), p. 35.

3 Ibid, p. 99

4 P.W. Singer, «War of the Machines», Scientific American, (juillet 2010), p. 56.

إن أصحاب نظريات أخرى في التصنيف يقترحون تقليص عدد الحروب إلى أقصى حد ممكن، طالما أن التحضير لكل نوع من أنواع الحروب يتطلب نفقات باهظة. ويأخذون على سبيل المثال «الحرب العالمية العادية – التقليدية المتقادمة». كما أن خبراء آخرين يدعون إلى عدم الإعتراف بأي نوع من أنواع الحروب المحلية[1].

غير أن أصحاب هذه التصنيفات، يظنون أنهم إذا قلصوا عدد الحروب في أذهانهم، وتخلوا عن الحروب المحلية، فإن هذه الحروب لن تحدث على أرض الواقع. إلا أن الحقيقة هي أنه لا يمكن حتى الآن تفادي إندلاع الحروب المحلية، كما أن احتمال اندلاع حروب واسعة النطاق، وإن كان يضعف باستمرار، لا يمكن تجاهله نهائيا في المستقبل. وعلى الرغم من عدم الرغبة في الحرب لدى هذا البلد أو ذاك، فإنها قد تفرض فرضا من جراء العدوان، وعندئذ لم يكن هناك مناص لدى الطرف المعتدى عليه، فإما أن يدافع عن نفسه، وإما أن يستسلم.

لذلك ستحاول الدول الكبرى مواصلة بناء قواتها المسلحة، وإعدادها بغية تأمين جاهزيتها للقيام بمهامها في حرب واسعة النطاق. لأنه لا يمكن في الوقت الحاضر بناء جيش للمشاركة في حروب محلية، وغدا للقيام بمهام أخرى.

ومع ذلك فإنه من الواضح كل الوضوح في الظروف الراهنة أن نشوب الحروب المحلية والنزاعات الإقليمية هو الأكثر احتمالا. ومن هنا فإن المطلوب بالدرجة الأولى تأمين الجاهزية للجيوش والقوات المسلحة الأخرى لمشاركتها في الحروب المحلية. وعلى ضوء ذلك يتعاظم دور القوى المتحركة، إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بهذه القوى. فالقوى المتحركة (قوات الإنزال الجوي – مثلا) تستطيع خوض الأعمال القتالية لفترة محدودة فقط، ومن ثم تصبح في أمس الحاجة إلى التعزيز والإمداد. والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تجميعات قوية في مراكز وقواعد أمامية متقدمة، مدعومة من قبل الطيران والقوى البحرية، إلا أن هذه التجميعات تحتاج إلى التعزيز أيضا[2].

الوضع بالنسبة لروسيا غير مريح كثيرا، لأن نقل قواتها المتحركة إلى مناطق حدوث النزاعات يتطلب وقتا طويلا نسبيا، وذلك بسبب موقعي الجيوسياسي (الجيوبوليتيكي) ومساحاتها الواسعة، وشبكة خطوط مواصلاتها غير المطورة بشكل كاف، والنقص في وسائط النقل الجوي والبحري

1 M. Van Creveld, op.cit., p. 25.
2 M. Van Creveld, op.cit., p. 25.

والبري[1]. كما أن العديد من المدن، وأهم الأغراض الاقتصادية والعسكرية تقع على مقربة مباشرة من الحدود الدولية وتحتاج إلى حماية مضمونة. ولقد أظهرت حادثة مخفر حرس الحدود الثاني عشر التابع لقوات حرس الحدود الروسية، التي وقعت شهر أوت من عام 1993، والتي خاض خلالها المخفر أعمالا قتالية لمدة 16 ساعة بقواه الذاتية فقط دون أن يتلقى أي دعم أو تعزيز، إن القوات المتحركة لا تستطيع دوما الوصول إلى المناطق المطلوبة بالسرعة الكافية وفي الوقت المحدد. على ضوء هذا كله، وبهدف الاستعداد لكل حادث طارئ، يفضل أن تعمل – إضافة إلى القوات المتحركة – وعلى أهم الاتجاهات، تجميعات من القوات البرية، والطيران، وقوات الدفاع الجوي بقوامها المطلوب كحد أدنى[2]. وإن النجاح في تنفيذ المهام القتالية خلال الحوادث الطارئة وغير المتوقعة لا يتوقف على قوام القوات وأماكن أو مواقع تواجدها بقدر ما يتوقف على القيادة الجيدة والتعاون بين قطعات حرس الحدود، والقطعات الأمامية، والقوات القادمة إليها من عمق البلاد والجاهزية العالية لوسائل النقل.

حتى في الحروب المحلية لا يمكن الاكتفاء بالقوات المتحركة وحدها. فقد أكدت الخبرات والدروس المستفادة أنه لا بد من توفر قوات كبيرة بما فيه الكفاية من اجل القيام بالمهام القتالية في الحروب الأهلية. ففي نهاية الحرب الكورية، على سبيل المثال، كان يبلغ تعداد القوات لكلا الطرفين المتحاربين 2.5 مليون نسمة، وهذا يزيد بمقدار تسعة أضعاف عن العدد الذي بدأت به هذه الحرب. لقد كانت هناك محاولات لتنفيذ مهام قتالية بقوى غير كبيرة نسبيا – كما حدث في الحرب السوفياتية الفنلندية، ودخول القوات السوفياتية إلى أفغانستان، إلا أن أبعاد النزاع كانت تتسع، وتأخذ الأعمال العسكرية شكل (طابع) الاستنزاف ويطول أمدها[3].

إذا ما تركنا الجوانب السياسية على حدة، نجد أن الاستنتاج العسكري من خبرات الحرب في أفغانستان والحروب المحلية الأخرى يتجلى في حقيقة أن الدول أو القوى المتحالفة العاملة تحت إشراف الأمم المتحدة أو بصورة مستقلة من أجل قطع دابر العدوان أو النزاعات يجب أن تعمل بشكل حاسم مع تكثيف الجهود والقوى والوسائط الكافية والفعالة والقادرة على تنفيذ هذه المهام

1 G. Chamayou, Théorie du drone, Paris, La Fabrique, (2013), p. 142.

2 P. Cunliffe, «A Dangerous Duty: Power, Paternalism and the Global "Duty of Care"», *in* P. Cunliffe (dir.), Critical Perspectives on the Responsibility to Protect: Interrogating Theory and Practice, Londres, Routledge, (2011), p. 60.

3 Ibid, p. 36.

بسرعة وفي الوقت المحدد لها. وخير مثال على ذلك عمليات قوات التحالف في منطقة الخليج العربي عام 1991[1].

خاتمة:

على ضوء ما تقدم ذكره، نرى أن المشاكل الحيوية التي تواجه الفن العسكري (فن الحرب) هي دراسة وتقصي، وإيجاد الطرق الكفيلة بخوض الصراع المسلح في حروب محلية، وحروب عادية على نطاق واسع في ظروف التهديد باستخدام السلاح النووي.

الصراع المسلح، ينظر إليه حتى الآن على شكل سلسلة من العمليات الإستراتيجية بصورة عامة. إلا أنه بسبب التغيير الكبير الذي طرأ على طبيعة التهديدات العسكرية والصراع المسلح، لم يعد بالإمكان تحجيم هذا الصراع بالعمليات الاستراتيجية فقط. لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في الأشكال المحتملة لاستخدام القوات المسلحة، والتي قد يكون من أهمها: الانتشار الاستراتيجي (التعبئة، الانتشار العملياتي، إعادة تجميع الاحتياطات). يكون الانتشار الاستراتيجي جزئيا لخوض الحروب المحلية والنزاعات المحدودة، وكاملا، لخوض حروب واسعة النطاق.

1 Voir J.-B. Jeangène Vilmer, La Guerre au nom de l'humanité. Tuer ou laisser mourir, Paris, PUF, (2012). P. 65.

هوية التطرف الديني في ليبيا بعد 2011

بقلم: د. فريحة عوض الترهوني

إعداد/ أستاذة العلوم السياسية – جامعة بنغازي

مقدمة

سوف نحاول في هذه الورقة التركيز على هوية الإرهاب الديني او التطرف الديني في ليبيا بعد 2011، وهنا سوف نتطرق إلى مفهوم الإرهاب وهويته من خلال طرح الالية التي تمت بها سيطرة الإرهابين في ليبيا على زمام السلطة في ليبيا وخاصة على الاجهزة الامنية. وما هي الاطراف الخارجية الداعمة لهذ ا لإرهاب، وما هي الوسائل المستخدمة لاستفزاز المسلمين واستخدام الجماعات ا لإسلامية المتطرفة الإخوان المسلمون في أعمال الشغب في دول عربية منها ليبيا، وما هو الهدف الأساسي من تواجد التنظيمات ا لإرهابية في ليبيا، وما هي أصول هؤلاء الأفراد المنظمين الي هذه الجماعات المتطرفة، ولماذا تم دعمهم في عام 2011 ومن ثم اتفقت دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا على محاربتهم. كل هذه الاسئلة سيتم الإجابة عليها في هذه الورقة.

مفهوم الإرهاب

أن مفهوم الإرهاب ليس بجديد علي المجمعات البشرية، فالإرهاب وجد علي مرور التاريخ الانساني، وهو غير محدد لأنه ليتصق بالرغبات والدوافع الذاتية وبالديانات والمعتقدات القديمة، وهو لفظ قدحي يختلف من شخص الي اخر، ومن عقيدة الي اخرى، وعرف بشكل عام علي انه استخدام القوة ضد الانسان وحقوقه الاساسية، ويتمثل الإرهاب في اشكال العنف وقتل وترويع للآمنين، ونقص في الحوار، والتي تعرف بشريعة الغاب. والمفهوم اللفظي للإرهاب جاء في اللغة العربية بمعني الخوف والتخويف، واشاعة عدم الاطمئنان، وبث الرعب والفزع وغايته دائما ايجاد عدم الاستقرار بين الناس في المجتمع بغرض تحقيق مصالح معينة.

وهنا تجدر الاشارة الي ان هناك تعدد في الاتجاهات الفكرية في تحديد مفهوم الإرهاب، وسوف نكتفي باتجاهين من حيث الاجماع وشبة الاجماع علي هذه التعريف، حيث ذهب الاتجاه الاول الي إن ظاهرة الإرهاب من الصعب تعريفها كما أنه ليس من السهل وصفها ولذلك اتجهت المؤتمرات الدولية المعينة بالأمر الي عدم الوقوف عند التعريف او المفهوم، ونادت بأهمية التركيز علي الاجراءات الفعالة لمكافحته، وهذا ما تم الاتفاق عليه في الامم المتحدة في 29 ديسمبر 1985، (جلسة الامم المتحدة، 26 سبتمبر 1985) حيث أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع اشكال الإرهاب، واغفلت مسألة التعريف بالإرهاب نفسه، وكذلك البروتوكولان المضافان الي معاهدة جنيف سنة 1949 و1977 واللذان أطلق عليهما اسم ميثاق الإرهابيين. (انظر الي بروتوكول الاول والثاني في معاهدة جنيف في عام -1949 1977، 1949-1977)

كما فعل ذلك في المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المسجونين المنعقد في هافانا سنة 1990، (انظر الي نتائج مؤتمر هافانا عام 1990، 1990) بالإضافة الي مؤتمر الامم المتحدة التاسع المنعقد في القاهرة سنة 1995، وهذا الاتجاه تبني من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي رفضت عبر تاريخها ان تقدم او تحدد تعريفا محدد للإرهاب، واكتفت بالإعلان عن مكافحة الإرهاب دون الخوض في معرفة الاسباب التي تمارسها جماعات ضد اخرى. اما الاتجاه الثاني فانه يطالب بوضع تعريف محدد للإرهاب وتوضيح اسبابه بواسطة المنظمات الدولية المتخصصة والداعية الي مواجهة الإرهاب من خلال القضاء علي مسبباته.

أن اختلاف مفهوم الإرهاب كان سببا في عدم ايجاد الية موحدة لوضع معايير محددة للقضاء علي الإرهاب، فقد يكون ما تنظر اليه دولة بأنه دفاع عن أمنها أو سيادتها الوطنية ، قد تنظر اليه دولة اخرى بأنه إرهاب. حيث قد يطلق علي الدول التي تدافع عن حق تقرير مصيره الي أنها دول إرهابية، فحركات التحرر الوطنية لا يمكن أن نصنفها ضمن تصنيف دول إرهابية، وعلي سبيل المثال ان انتفاضة الاكراد في كردستان العراق عام 1991، لا يمكن تصنيفها علي أنها من الاعمال الإرهابية، الان للأكراد حق واضح في تقرير مصيرهم وفقا للقوانين والالتزامات الدولية ضمن إطار الدولة العراقية الواحدة، كذلك الحال بالنسبة إلي الشعب الفلسطيني الذى يناضل من أجل بناء دولته المستقلة علي أرضه، وفقا لقرارات الشرعية الدولية. فهنا نرجع إلي ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تعتبر أن إخضاع الشعوب للسيطرة والاستعمار واستغلالها من قبل أي دولة أخرى يتعارض مع

الامن والسلم الدوليين، وهو انتهاك لحقوق الانسان، وهذا ما نص عليه الاعلان العالمي وهو المساواة بين الشعوب في الحق في العيش والاستقلال. (الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ديسمبر 1949).

والجدير بالذكر هنا بأن ما تختص به هذه الورقة هو الإرهاب الديني والذى أنتشر في العالم اليوم بدعم غربي وأمريكي، وباسم الاسلام والشريعة الإسلامية تم التنكيل بالجثث، وقتل الأبرياء عن طريق الذبح أو التفجير المخطط له، في الوقت الذى يرفض الإسلام كشريعة دينية القتل والتنكيل بالجثث، وقتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق. فمفهوم مبادى وعقيد الشريعة الإسلامية المتعارف عليها قد يكون واضح لكل المسلمين، فالشريعة الاسلامية السمحة دائما تؤكد علي مبادى أخلاقية تحترم فيها الأدمية الانسانية، وحقوق الانسان وحسن المعاملة حتي في حالة الحرب يحث الاسلام فيها علي مراعاة أدب الحرب والقتال، ومعاملة أسر الحرب. فالشريعة الاسلامية تؤكد دائما علي أن دماء المسلمين وأموالهم وحرماتهم حرام عليهم، بل أوضحت بأنه لا يجوز إهدار دم المسلمين، ولقد حرم الله قتل النفس بدون وجه حق، وقد جاء التصريح الديني في كل الشرائع السماوية كقاعدة عامة للتعامل بين الناس، فأن من قتل نفسًا برئية فكأنما قتل الناس جميعًا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا، وهذه الموعظة الدينية تحث علي السماح والغفران.

وتطبيقا لما سبق علي الحالة الليبية فان ما يجرى اليوم في ليبيا هو بالفعل عنف مسلح تفرضه مجموعة من الإرهابين ضد المسلمين في كل مناطق ليبيا، لقد وصلت المليشيا المتطرفة في مدن ليبية مثل تاورغاء وبني وليد وسرت وبعض مناطق الجبل الغربي وسبها ومناطق شرق ليبيا في مدينة بنغازي ودرنه وجدابيا والبريقة وغيرها من المناطق. حيث قامت جماعات متطرفة إلي فعل كل المنكرات التي حرمها الله من تنكيل بالجثث بعد قتلها بدون وجه حق، والاغتصاب والتعذيب فقط بسب الاختلاف الفكري أو العقائد ذحجة انهم مؤيدين للنظام السابق او عملوا مع النظام السابق في القوات المسلحة الليبية، بل وصلت بهم الامور الي الاعتداء علي حقوق الله وشرعة، وذلك من خلال تصفية الليبيين جسديا علي الهوية، رافضة كل معارضة علنية او.

فاذا سلمنا بمبدأ تطبيق الشريعة الاسلامية لمواجهة الظلم وتطبيق العدالة، فهذا يجب أن يتم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعن طريق شرائع الله وقانونه الالهي بالحكم بالعدل، لقوله تعالي» وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، فالعدل هو قانون الهي يدعوا الحكم بالعدل الأن الله يأمر بالعدل والاحسان وهي القاعدة السليمة في الاحكام الدينية المتعارف عليه

في الشريعة الاسلامية. ولكن ما حدث من عنف مسلح ضد الليبيين المؤيدين لنظام العقيد معمر القذافي عام 2011 من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة هو عكس ذلك، مما كان سببا رئيسا في وجود شرخ للنسيج الاجتماعي في ليبيا حتى بعد انتهاء الحرب في ليبيا واستمر الي الان.

فالقانون الالهي الطبيعي بصفة عامة يدعوا الي نشر الخير والمحبة، والشريعة الاسلامية بشكل خاص تقوم في أساس تشريعها علي نشر الخير وحب الاخرين، ومحاربة الجهل والمرض والفقر والتخلف، ومساعدة الضعفاء والمحتاجين، ونبذ إراقة الدماء والدفاع عن العرض والشرف والكرامة الوطنية، والاستقلال الوطني، وكل ما يخدش حياة الأنسان وشرف الاوطان، وأيضا الدفاع عن الثروات الوطنية ضد التبديد والتبذير والاستغلال والضياع. باعتبار أن ثروات الوطن هي ملك للمواطنين الذين ينتمون لوطن ما، وهذه هي الحقيقة الفاضلة للشريعة الاسلامية لمن يريد ان يطبقها، ولكن ما حصل في ليبيا خلال الحرب 2011 وبعدها من قبل الجماعات الدينية المتطرفة الإرهابية والاخوانية هو نقيض لكل هذه القيم والمبادئ السامية التي دعت بها شريعتنا الاسلامية فما هي هوية الجماعات الإرهابية في ليبيا يا ترى؟

هوية الإرهاب في ليبيا

ولكي نحدد هوية الإرهاب في ليبيا اليوم، علينا ان نعود الي عامي 2012-2011 حيث كان هناك دورا فعال وأساسي لتنظيم القاعدة والجماعات المقاتلة والأخوان المسلمين فيما يسمي بثورات بالربيع العربي. وبالرجوع الي أساس التيار السلفي الجهادى ونذكر علي سبيل المثال الجيل الاول من تنظيم القاعدة وهو أيمن الظواهري وأسامة بن لادن، فهولا ء نستطيع ان نصفهم من التيار السلفي المقاتل، أما الاخرون فهم ينتمون الي تنظيم الاخوان المسلمين وهذه الحركة كشرت عن أنيابها، فلا نستطيع أن نعتبرها حركة سلمية وخاصة بعد ما قامت عام 2001 بتدبير تدمير مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الامريكية، حيث ساهم كمال الهلباوى والذى ينتمي الي تنظيم الأخوان المسلمين المتحالف مع إيران والتيار الجهادى السابق في حرب أفغانستان وهو نفسه الذى أتهم السعودية بدعم الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك بمحاربة تيار الاخوان المسلمين في مصر، فقد ساهم الهلباوى في حملة المخابرات البريطانية ضد أبي حمزة المصري، والذى تم طرده من مسجده في لندن وتعيين أحد مؤيدي حماس وهو محمد صوالحة بمباركة من بابا الاخوان المسلمين القطري مصري الجنسية يوسف القرضاوي. (تاملت، محمد تامالت، اعداء الامس اصدقاء اليوم : الشراكة الاعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، 29 سبتمبر 2012).

لقد لعبت المخابرات البريطانية دورا كبير في تعاون الحكومة البريطانية وحركة الاخوان المسلمين، فلم يعرف أذا ما تمت هذه العملية بموافقة وزير خارجية بريطانيا السابق توني بلير أو هي احد عمليات فروع مكافحة الأرهاب ضد حركة الاخوان المسلمين في بريطانيا، فقد كان سياق الخطة هو العمل علي تحديد ومحاصرة الحركة الجهادية السلفية في العاصمة لندن، وخاصة بعد قرارا بريطانيا بمنع سفر يوسف القرضاوي اليها في 14 يوليو 2011. (قرار وزير الداخلية البريطاني، 14يوليو 2011.) وينص قرار وزير الداخلية البريطاني على أن أي شركة طيران تقل القرضاوي إلى بريطانيا ستتعرض لتهمة بموجب المادة 40 من قانون الهجرة واللجوء بصيغته المعدلة. غير أنه قد أتضح مؤخرا بأن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية أرادتا أن تنقل الإرهاب من دول الغرب الي محيط الدول العربية، فالجميع يدرك مدى تأثير السياسية الخارجية البريطانية علي السياسية الخارجية الامريكية، ولذا يمكن أن يكون هناك أتفاق غير معلن بتحويل حلبة الصراع الديني الإرهابي المتطرف من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول الغرب الي المنطقة العربية، ولهذا سارعت سياسات هذه الدول بدعم مشروع الربيع العربي. ولذا نلاحظ وجود أغلب قيادات وصناع القرار السياسي في كل من ليبيا وتونس والعراق ومصر وخاصة بعد نجاح مشروع الربيع العربي في هذه الدول جاءت أغلب القيادات البديلة لدول الربيع العربي من الولايات المتحدة الامريكية أو من بريطانيا، ففي مصر أصبح محمد مرسي مرشد الاخوان المسلمين هو رئيس جمهورية مصر العربي عام 2011، وأصبح راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية والأمين العام لشؤون القضايا في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين هو رئيس جمهورية تونس عام 2011، وهو لجئ سياسي لمدة 21 عام فى بريطانيا. (تاملت، اعداء الامس اصدقاء اليوم : الشراكة الاعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، 2012) وفي ليبيا أصبح حزب الاخوان المسلمين يشكل الاغلبية في المؤتمر الوطني العام الجهاز التشريعي لعامي 2012-2011 وهذا كان له تأثير كبير في سيطرة الأخوان المسلمين والجماعة الليبية المقاتلة علي مفاصل الحكم في ليبيا بعد عام 2011.

وبألنظر الي كل الدول التي طالتها فوضى الربيع العربي، فلا يمكن أن ننكر الدور البارز للتنظيمات الإرهابية سواء كان تنظيم أنصار شريعة أو تنظيم الدولة الاسلامية « داعش»، أو تنظيم القاعدة، في أسقاط الانظمة السياسية باختلاف طبيعة النظام السياسي، أو التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. أن ما تعرف عليه المنطق يؤكد على أن الاختلاف الثقافي والعقائدي والديني والتاريخي والحضاري والاجتماعي دائما يفرض علي العقل الإنساني ثقافة الاعتقاد بالتميز وامتلاك القوة اذا

أمكن، وفقا لمفهوم ووسائل السياسية الخارجية لكل دولة. ولكن ما يجرى الأن في ليبيا بعد سيطرة التنظيمات الأرهابية من القاعدة وداعش وأنصار الشريعة علي معظم مناطق ليبيا فهو يؤكد ثقافة التقليل من الأخرين، وثقافة الذبح وقتل الأخر، أى ثقافة الإبادة والتشوية، وبث الفتنة بين أفراد المجتمع الواحد، وبين الطوائف المختلفة والحاق الأذى بالأخرين الذين يختلفون معهم في الروى والاتجاهات والأفكار الدينية أو السياسية.

أن الاعتقاد بأن الطرف الأخر هو عدو مباشر كما تنظر الجماعات الإرهابية المسلحة في ليبيا اليوم، وتخويف الشعوب وأذلالهم بطرق متعددة، قد تكون مستوحاة من الاستراتيجيات العشرة التي ذكرها المفكر الامريكي توم تسومسكي في مقالة له بعنوان « عشر استراتيجيات للتحكم في الشعوب « وهي ابتكار المشاكل، ثم تقديم الحلول. وأعتقد بأنه هذه هي الاستراتيجية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في سياساتها اتجاه دول الربيع العربي، فأن خلق المشكلة بغض النظر عن نوعها والاساليب التي نفذت بها، ومن ثم معرفة رد الفعل من قبل الشعب، والذى بالأرجح ان يوافق علي كل الاجراءات المطروحة من قبل الدول التي صنعت الربيع العربي لإنهاء المشكلة وهذا ما يجرى اليوم، فان الدول التي كانت سببا في نشر التطرف في ليبيا مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية هي من ساعدت التنظيمات الإرهابية في الدخول الي ليبيا ومنحتهم صفة المتمردين ثم الثوار، هي نفسها التي تقدم الحلول لليبيا اليوم الانهاء الازمة في ليبيا. فالولايات المتحدة هي من خلقت تنظيم القاعدة لمحاربة الاتحاد السوفيتي أثناء فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، (حقي، 2 اكتوبر 2012) ومن ثم هي نفسها من ساعدت الجماعات المتطرفة للانتشار والدخول في المنطقة العربية تحت مسمي الربيع العربي، بقصد توسيع دائرة العنف حتي تطلب الشعوب قوانين أمنية حتي وأن كان ذلك علي حساب حريتها. وهذا ما حصل في البرنامج الامريكي للفوضى الخلاقة او الربيع العربي الذي أثبت بانه ليس ربيعا وليس عربيًا.

قد يكو ن الرد الطبيعي لفعل لأى شعب هو عبارة عن رد فعل فطرى مرغوب فيه، ويكون مؤسسا علي ميزان عادل، وثقافة حضارية سليمة. وأن لا يخرج عن حجم الفعل الطبيعي، فلا ينبغي للجماهير الثائرة أن تتبنى سياسية الإحراق والقتل والتدمير والتنكيل بالجثث والتعذيب والاغتصاب وتدمير المنازل وغيرها من السلوكيات الغير حضارية والغير منطقية والمرفوضة وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية، ولكن ما حدث بفعل دور التنظيمات الإرهابية المسلحة المتطرفة كان علي عكس الطبيعي تماما، حيث تبنت الشعوب العربية في ثوراتها بقيادة التنظيمات الإرهابية المتطرفة

كافة أنواع الاساءة من سياسة الاحراق، والقتل والتنكيل والتدمير والهدم والدمار الممنهج بقصد أبادة المخالفين لآرائهم، وركزت علي تدمير مؤسسات الدولة واركانها وخاصة المؤسسات الامنية من الجيش والشرطة.

هذه الاستراتيجية لتوم تسومسكي تبنتها الدول الغربية والولايات المتحدة ضد التنظيمات الاسلامية المتطرفة ايضا وفق مخطط استراتيجي، وذلك في خلق المشاكل بكافة الوسائل، ومساهمتها بشكل مباشر علي استفزاز مشاعر المسلمين من خلال الاساءة المتكررة الي الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وبعد ذلك قامت بضرب مواقع استراتيجية وحيوية في الدول العربية، كما فعلت في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، وأصبحت تنسج سياسية التحكم في هذه الدول من خلال تواجد هذه الجماعات المتطرفة، وتعزيز سياسات أمنية تحافظ علي تواجدهم، وفرض قوانين قد تحد من حرية هذه الشعوب وتطلعاتها المستقبلية. (حقي، 2 اكتوبر 2012) ولعل اختراق السيادة الوطنية في ليبيا في القبض علي نزية عبدالحميد الرقيعي من وسط طرابلس بتاريخ 5 اكتوبر 2013، (نزيه عبد الحميد الرقيعي المشهور بأبي أنس الليبي،، قام بالمشاركة في تفجير سفارات الولايات المتحدة عام.، 1998) والقبض علي احمد أبو ختاله في مدينة بنغازي 19 يوليو 2014 وهو المتهم بقتل السفير الامريكي عام 2012. (تم القبض علي احمد بوختالة من قبل الولايات المتحدة الامريكية بتهمة تورطة في تفجير السفارة الامريكية في بنغازى.، بتاريخ 11 سبتمبر 2012.) وبصرف النظر عن التهم المنسوبة اليهم فأن اختراق السيادة الليبية والقبض عليهم داخل الاراضي الليبية هو انتهاك للسيادة الوطنية لليبيا وفقا لميثاق الامم المتحدة في عدم احقية الدول في انتهاك السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا يعطي دليلا أخر علي حرية الولايات المتحدة في فعل ما تره مناسب في المنطقة العربية، حتي وأن أدى ذلك الي اختراق السيادة الوطنية للدول التي تنص علي احترامها في ميثاق الامم المتحدة.

فقد استخدم الدول الغربية الجماعات الإرهابية في نجاح الثورات العربية، ويظهر ذلك من خلال التركيز علي نوع الاحتجاجات التي ظهرت في كل دولة عربية فى بداية الازمة، والتي لم تتعدى المطالب الحقوقية لتحسين الوضع الاقتصادي للشعب، وأعطاه مساحة أوسع من التعبير وحرية الراي في القضايا السياسية، وهذه الاحتجاجات منذو بدايتها لا تملك أي نوع من الاستراتيجية السياسية أو المنظور السياسي أو الهدف السياسي، ومن ثم سرعان ما تغيرت وارتفعت المطالب الي مواجهات وشعارات سياسية مطالبة بإسقاط النظام، والهجوم علي الثكنات العسكرية وسرقتها واستخدام السلاح ضد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية للدول، مثل ما حدث في ليبيا ومصر

وسوريا وقبلهم العراق، ومن ثم التطور الي الهجوم علي الثكنات العسكرى، والسيطرة علي كل مرافق الدولة بقوة السلاح، وبدوافع مشبوهة أدات الي انقسام المجتمع الليبي الي مؤيد ومعارض، والذى أدى بدوره الي انقسام مجتمعي جوهرى تعاني منه المجتمعات التي طالتها عدو الربيع العربي الي الان، ففي ليبيا علي سبيل المثال ظهر الشرخ الاجتماعي الكبير بين القبائل الليبية والتي تمثل المكون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأساسي للمجتمع الليبي. أن التغيير بالسلاح وبالإرهاب لا يمكن أن ينطبق عليه مصطلح الثورة، اذا ما عرفنا بأن الثورة دائما تعني التغيير نحو الأفضل، و هي عملية تغييرية تهدف الي تغيير الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، فهي تعني التمنية والتطوير في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعني التقدم والتنمية والتطور في قطاعات التعليم والصحة والمرافق العامة، ولا تعني الدمار والقتل وترويع الأمنين ولايمكن أن يتضمن أى من أهدافها تأجيج نار الفتنة الطائفية والمذهبية كما حدث في تونس ومصر، أو الفتنة القبلية والجهوية كماحدث في ليبيا.

فباسم الديمقراطية وحرية المظاهرات المفتعلة دعت دول الغرب الي خلق فوضي خلاقة في المنطقة العربية من خلال دعم مباشر للمجموعات الإرهابية والأخوان المسلمين باستخدام هذه المجموعات في أبتزاز المواطنين، وتعطيل أعمالهم وتخريب متاجرهم، وحرقها بحجة باطلة لا يقصد منها الإثارة الشغب العام في المنطقة وأثارت النعرات المذهبية والتحريض على الاقتتال الداخلي، بينما تقف المؤسسات الأمنية عاجزة عن ردعهم حتي يحدث الانفلات الامني والذى بدوره يودى الي الانقلاب السياسي بإداوته التي نشاهدها اليوم بعد أن سيطر الجماعات الإرهابية على زمام السطلة في الدولة كما حدث في ليبيا حتي عام 2014 عندما بدأت قوات الجيش والاجهزة الامنية في الشرق الليبي بمحاربة الإرهاب واعادة الدولة من سيطرة الجماعات الإرهابية حيث التحق الشباب المتطوعين بالجيش وبدأت الحرب علي الإرهاب.

إن انتشار الفوضى في ليبيا، وعدم الاستقرار المعيشي والأمني بعد مرور سبع أعوام من الفوضى الخلاقة 2011، وضياع هيبة المؤسسات الأمنية وتشتت المؤسسات الشرعية والرسمية للدولة، وانعدام مؤسسات القضاء، والإدارات العامة، أدى الي حرية تحرك المليشيا المتطرفة والإرهابية المسلحة في السيطرة علي الدولة ومفاصلها تحت مسميات متعددة حتي وصل الامر في ليبيا الي عجز الدولة عن بناء مؤسساتها الأمنية من الجيش والشرطة مجددا بعد انهيارها الكامل منذو 2011. وأستمر مشهد الصراعات ولانقسامات والتمزيق في ليبيا عنصر ينذر بمجي بداية الحرب الاهلية بين المناطق والقبائل الليبية، حيث ترسخت مفاهيم أخرى لم تكن موجودة في ليبيا منذو

عام 1936 كانتشار لنعرات العرقية والقبلية والجهوية، بل طالت الفوضى تغيرات ديموغرافية في ليبيا، من حيث التوزيع السكاني وخاصة بعد تهجير مناطق وعائلات من بيوتها كما حدث في مدينة تاورغاء وسرت وقبيلة المشايشة بالجبل الغربي ومناطق في مدينة بنغازي، مما سبب في تغيرات من حيث تزايد الكثافة السكانية في مناطق دون غيرها، وأدى هذه بدوره الي وجود الكثير من المشاكل الاقتصادية والتعلمية والصحية والإدارية، فأصبحت العودة الي الحياة الطبيعية بعد الفوضى امرا صعبا في ليبيا 2011، 2016. اذا كيف استخدم الغرب العامل الديني في نشر التطرف في ليبيا ؟

استخدام العامل الديني في نشر التطرف في ليبيا

أن مؤامرة انتشار التطرف الديني في ليبيا بدات ظواهره تلوح في الأفق بشكل مباشر منذ عام 2006، عندما بدأت دول أوروبية بنشر رسومات وصور مسيئة للرسول عليه السلام. حيث بدأت تنظيم استفزاز للشعوب الاسلامية عن طريق العامل المؤثر في المسلمين وهو العامل الديني، واستفزاز مشاعرهم، وقد بدأت المظاهرات في ليبيا الاحتجاج علي الرسومات التي استخدمت ضد الرسول. فقد ظهر وزير الاصلاح الايطالي وبيرتو كالديرولي بلبس رسم عليه صورة مسيئة لرسول الله عليه الصلاة والسلام، وهذا كان بدورا عامل أساسي في غضب الشارع الليبي، مما جعل الليبيون يتظاهرون يوم 17 فبراير 2006 احتجاج علي هذه الرسومات وعلي وزير إيطاليا أمام السفارة الايطالية في بنغازي، وأدات هذا الي رد فعل شعبي في بنغازي، كان سببا في اندلاع اعمال عنف ضد مبني السفارة الايطالية في بنغازي، مما أستدعي تدخل قوات الامن العام، والذى أدى بدوره الي حدوث مصادمات بين الناس ورجال الأمن، سببت في مقتل حوالي 11 مواطن ليبي من رجال الشرطة والمتظاهرين. كانت عملية الشغب ضد السفارة مستهجنه من الحكومة الليبية، ولكن أحد الحراس علي السفارة قام بأطلاق النار علي المواطنين عند الهجوم عليه، وأدى الي تحويلة الي القضاء، وقامت الحكومة الليبية بتعويض الأهالي ماديا ومعنويا ولم تدرك الحكومة الليبية آنذاك بان هذا المخطط هو الطعم في تغيير النظام بأشراف دولي مخطط له مسبقا، لذا استخدم نفس التاريخ وهو يوم 17 فبراير 2011، اولا بدعوة النظام الي تحسين الوضع الاقتصادي والمطالبة بدستور، ثم ارتفعت المطالب الي تغيير اسقاط النظام السياسي، ومن ثم تدخل مجلس الامن والموافقة علي تدخل حلف الناتو لقصف ليبيا 2011، والذى بدوره ساهم في أسقاط النظام وأنتشار ظاهرة التطرف الديني العلنية في ليبيا.

فبالرغم من رفض بعض المشاهير من الرسامين الدنماركيين للاستجابة لبث مثل هذه الصور،

وذلك لحرصهم وخوفهم من ردود الفعل من المسلمين في الدنمارك وخارجها، مما قد ينتهي بيهم الي فقد حياتهم، مثلما حصل مع المخرج الهولندي جوخ الذى اغتيل في حديقة عامة، وفى وضح النهار، من قبل أحد الشباب المسلمين وذلك بعد اشتراكه مع هولندية من أصل صومالي في عمل فنى فسره العديد من مسلمي هولندا وقتها أنه يسئ الى الإسلام. (قتل المخرج الهولندى ثيو فان جوخ علي يد الهولندي المغربي الاصل محمد بوييري، 2.نوفمبر 2004.).

إلا أن المخطط الغربي لإثارة الفتن والفوضى في الدول العربية والإسلامية واستفزاز مشاعر المسلمين لقياس رد فعل الشارع العربي لتسهيل عملية السيطرة عليه بعد التمكن من أسقاط الانظمة المعادية للغرب والولايات المتحدة الامريكية،. هناك من قام بالاستمرار في الرسوم الساخر علي الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وستمرت علمية استفزاز المسلمين كمخطط غربي لإثارة الفتن ونشر الفوضى في الدول العربية والاسلامية كأسلوب من اساليب الحرب الصلبية الجديدة.

وما يؤكد علي فرضية المؤامرة الدولية باستخدام العامل الديني في تدمير الدول وخلق الفوضى فيها، ففي نفس السنوات 2006-2005 انتشرت أعمال عنف في معظم الدول العربية، نتيجة لنفس الأسباب وهي ظهور رسومات مسيئة للرسول الكريم عليه الصلاة السلام، واصبحت العدو العقلية هي النوع السائد خلال العامين، مما تسبب في الاعتداء علي السفارات الأجنبية وحرقها في معظم الدول العربية كما حدث في الاردن ومصر وليبيا وغيرها من الدول العربية والاسلامية. أدى هذا إلى أحداث الشغب والفوضى وللأسف لم تتخذ الدول العربية أي إجراءات وقائية لحماية البعثات الدبلوماسية، والمحافظة على السفارات، وأرواح العاملين بالسفارات حتى امتد الأمر الي اندلاع الفوضى الخلاقة عام 2011. وكان هذا بمثابة جس نبض الشارع العربي ومعرفة وسائل استفزازه وغضبه.

وتجدر الإشارة هنا الي استخدام مصطلح العدوة العقلية، فهي أسلوب من أساليب الانتشار الأفقي السلبي دون معرفة أسباب هذه العدوة، والحكم علي الظاهرة السياسية من منطلق الموضوعية، فهي حسب تحليلي الشخصي نوع من الحرب النفسية التي أستخدمها العدو ضد الشعوب من أجل أخاضعها وانكسارها، ومن ثم السيطرة عليه في حالة انهزام نفسي كما يحدث الأن في المنطقة العربية، مما يجعلنا نعيش علي امجاد الماضي ونفكر من جديد في مفاهيم القومية العربية وتاريخ الانتصارات العربية. فأن نتائج العدوة العقلية دائما سلبية تعني الانتقام والتخطي دون منهج وعقلانية فكرية، لذا فأن نتائجها دائما تسبب في الانهزام النفسي، فانتشار مفهوم الثورة

لم يكن ناتج من تحرك داخلي مستقل، نابع من تشبع فكرى بأطر فكرية ومنهج فكرى منظم، والا لما وصلت الدول العربية التي طالتها الفوضى الخلاقة الي هذا المستوى من الانقسام السياسي، والتدني الاقتصادي والتفكك الاجتماعي، بل كان مخطط استعماري لتقسيم المنطقة العربية، فروح الانتقام التي ظهرت بها الجماعات الإسلامية المتطرفة بدعم الغرب، جعل من الطرف المعارض لهذه الطائفة يشعر باستدلال النفس وانكسارها أمام أعدائها، بمعني أخر هو شعور الأنسان بعدم أهليته وقدرته علي العمل وسط التناقضات التي أفرزتها الثورات العربية بعد 2011، وعلي سبيل المثال فأن الليبيين الذين خرجوا عام 2011 يبحثون علي الديمقراطية والحرية الفكرية والدستور هم اليوم بأمس الحاجة الي البحث علي أمنهم وأستقرارهم اكثر من أحتاجهم الي الحرية والديمقراطية التي ظهروا من أجلها عام 2011.

فان التقليد الأعمى يضر بصاحبة هذا ما تعلمناه في حكمة الحياة، ولهذا فان العدوة لا تعطي نتائج إيجابية في كل النماذج المطبق عليه العدوة.وهذا ما يحدث أحيانا عندما يكون الأنسان في حالة غضب مفتعل حيث يغيب حكمة العقل في التغلب علي المشاكل. فالعدو العقلية هي التقليد الأعمى للحدث دون فهمة وأدراكه، ومعرفة ما هي العقوبات التي تنشئ عن الحدث نفسه، فهذا ما حصل بالفعل في الشارع العربي بعد أن اعطي الغرب مسمى بالربيع العربي، مستخدم الجماعات المتطرفة في قيادة هذه الثورات وتأجيج غضب الشعب ضد الانظمة العربية، وردود فعل الشارع العربي المتجانسة في كل الدول رغم اختلاف خصوصيتها، واختلاف طبيعة الانظمة السياسية فيها، وهو ما كان يسير وفقا للمخططات المبرمجة علي حسب طبيعة كل دولة وخصوصيتها الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وأيضا استطاع الغرب أن يدرس ويتعرف علي العقلية العربية، حيث درس الغرب نفسية المواطن العربي وأدرك بأن ردود أفعال الدول العربية ستكون سهلة، وتكون غاضبة وقوية أذا ما كان العنصر الديني أساسي في أثارة الغضب والفعل في الشارع العربي، ولذا فقد تكرر موضوع الاستفزاز مرة اخرى، حيث أثارة الفيلم المسيء للرسول عليه الصلاة والسلام مرة أخرى غضب الشارع العربي، فهي بمثابة حبكة غربية لأثارة الرأي العام العربي والإسلامي، وجس نبض الشارع العربي ففي عام 2004 عندما خرج كاتب دنماركي برسوم مسيئة علي الرسول الكريم، ومن ثم اعادة التجربة بعد كتابة وزير خارجية ايطاليا علي قميصه عبارات تسئ للرسول الكريم 2006، وحدث بالفعل في المنطقة العربية ما أرده الغرب وهو التشباك بين قوات الأمن والشعب وخلق عزله وكراهية بين الاجهزة الأمنية للدول العربية وبين الشعب. فلم تكتفي الدول الغربية بتكرر

التجربة واستفزاز الشارع العربي والمسلم أكثر من ففي 12 أكتوبر عام 2012 قام مخرج أمريكي بإنتاج فلم اخر يسئ الي رسول الله، للمخرج سام باسيلي (سام باسيلي هو المخرج الامريكي للفلم المسئ للرسول الكريم، الذى وجد مقتولا في شقتة، في ولاية فلوريدا، ، 14 سبتمبر 2012) والذى قدم له دعم مالي من أحد رجال أعمال يهود لا علاقة له بالإخراج الفني للأفلام، ولكنه يعاني من مرض نفسى كان يعالج بسببه بأحد المصحات للأمراض العقلية.

(مصدر سبق ذكره، سام باسيلي، 14 سبتمبر 2012)

أن الحرب الصلبية التي يراد بها أنهاء الإسلام وتفتيت المسلمين أستمرت من عام 2002 عندما تم اغتيال أبو عمار، وعملت الغرب والولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل علي انقسام المقاومة الفلسطينية بين منظمة فتح وحماس، وفي عام 2003 عندما خطط الغرب باحتلال العراق، البوابة الشرقية للمنطقة العربية وتدمير الجيش العراقي نصبوا له فخ لدخوله للكويت حني تمكنوا من تفتيه من خلال بث الفتنة وزرع الانقسام الطائفي بين الشيعة والسنة لمسلمين العراق وبين العراق والاكراد أيضا حاول المخطط الغربي تنفيذ تقسم مصر بين المسلمين، والمسحين في مرات عدة، ولكنه لم ينجح الي عام 2011، بفضل الوعي الديني والقومي لدى المصريين أبان حكم الاخوان المسلمين، وفي عام 2011 عمل الغرب علي بث نار الفتنة في ليبيا ونشر النعرة الجهوية والقبيلة من جديد. ولربما يعي اليوم الكثير من المحللين السياسيين، والقادة السياسيين بأن المخطط الغربية والإسرائيلية والامريكية وجدت ارض خصبة لها في المنطقة العربية.

لقد أثار هذا الفلم الذى عرض في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 غضب الشارع العربي مرة أخرى في أعمال العنف ضد الأميركيين، لم يكن الغرض من هذا الفلم هو أختبار مصداقية الأنظمة الجديدة التي وضعتها الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية، بل كان بغرض زيادة التوتر في الشارع العربي. أدت ذروت ردة الفعل الي تحطيم السفارات الامريكية في كل من مصر وتونس واليمن، وقتل السفير الامريكي كريستوفر ستيفنز مع ثلاثة أميركيين أخرين في هجوم على القنصلية الأميركية في بنغازي واندلاع تظاهرات احتجاج غاضبة على هذا الفيلم في ليبيا بعد حرق السفا رة الامريكية عام 2012.

(قناة العربية الأخبار اليومية، حرق السفارة الامريكية في القاهرة، 11 سبتمبر 2012)

وهنا نذكر ما قاله خبير الشرق الاوسط أميل هوكايم في المعهد الدولي في مؤتمر صحافي

حول محاولة الاعتداء على السفارة الأمريكية في مصر وليبيا، يقول أميل هوكايم بأن الهجمات كانت مفجعة، لكن من وجهة نظر أستراتيجية وأكثر أهمية من الهجمات هو رد الحكومتين الليبية والمصرية، ورد الفعل الشعبي على ما حدث، والذي سيشكل اختبارا حقيقيا للحكومة الجديدة في ليبيا ومصر. بالرغم من أن رد الحكومة المصرية كان إيجابيا نسبيا، فلقد أدركت واشنطن أن الوقت ليس وقت تأجيج الوضع، بالرغم من أن رد الأخوان المسلمين في مصر جاء متأخر، حيث أعلن الرئيس محمد مرسى في تعليقه علي الفيلم المسيء للرسول عليه الصلاة والسلام في مؤتمر صحفي ببروكسل بانه أزمة حيث قال :

نحن نعادى ونقف ضد كل من يسئ للرسول صلى الله عليه وسلم، وأدعو الشعب الأمريكي أن يعلن رفضه لمثل هذه الممارسات وأضاف مرسى أن الدولة لن ترضى بالاعتداء على السفارات والقنصليات والأشخاص جراء ممارسات خاطئة، مؤكدا أن مصر تود التعاون مع شعوب العالم والاتحاد الأوروبي والشعب الأمريكي لمنع تلك الممارسات السيئة في المستقبل، وقال نحن نعمل على حماية السياح والأجانب والممتلكات فالحفاظ على الأرواح من صلب مسئولية الدولة، ونعرف أن من قتل نفس بغير نفس كأنما قتل الناس جميع. أن الشعب المصري متحضر جدا، ولا يمكن أن يعبر عن رفضه للممارسات السلبية بالاعتداء على السفارات والقنصليات والاشخاص. (كلمة الرئيس محمد مرسي ردا علي الفليم المسئ للرسول عليه الصلاة والسلام، بتاريخ 13 سبتمبر 2012، 13 سبتمبر 2012)

وبالرغم من أن الوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يسير في خطوات سريعة جدا بأتجاة التغيير نحو الحرية والإصلاح والديمقراطية علي وتيرة انفلات أمني سمي بثورات الربيع العربي.الا أن لم تكن هي ردود فعل داخلية من الشارع العربي، بل كانت عبارة عن سيناريوا بتخطيط غربي وبتنفيذ عربي كما سلفنا الذكر، ولهذا فأن الأحداث السياسية والتغيرات الجديدة التي فرضت واقعًا جديدًا في المنطقة، بدأت بالانقلاب علي الانظمة السياسية، فيلم يأتي أي من الانظمة الجديدة بأي نوع من الاستراتيجية السياسية أو الاقتصادية، ولم تأتي التغيرات بأي فكر أو منهج جديد يختلف عن الماضي، بل خلقت التغييرات في الدول التي طالها الربيع العربي فراغ سياسي واقتصادي واجتماعي، فمعظم الأنظمة البديلة أصبحت أضعف ممن كانت عليها الأنظمة السابقة، وأصبحت تتخبط لعدم قدرتها علي بناء مؤسسات فاعلة في الانظمة التي اتوا بها. وأن الدعوة الي أحداث إصلاحات جذرية في الدول لم تظهر حتي عام 2018، رغم مرور سبعة أعوام

علي محاولات الربيع العربي في تونس ومصر واليمن وليبيا، بل لم تنجح بعضها في صياغة قوانين أو دساتير منصفة للشعب العربي حتى 2018.

بالتأكيد أن التغيرات التي وقعت في الشرق الأوسط، والتي راقب الجميع أصداءها في النصف الآخر من العالم 2012، وبالأخص عند صنَّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، ومع الرد الخجول من أمريكا في دعم الثورة والتغيير في بداية الأمر، الا أنه استخدمت الولايات المتحدة معايير مزدوجة في تأييد هذا التغيير، ففي بعض البلدان العربية مثل تونس ومصر ونتيجة لتصعيد أعمال العنف دعت الي الحوار مع بعضها، بينما غضت النظر عن تواجد الجماعات الإرهابية وجماعة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية « داعش « في كل من ليبيا واليمن وتجاهلت حالة البحرين والسعودية في حصتها من الربيع العربي، ومثل هذه الدول الخليجية أرقة فيها الدماء وسجن فيها الكثير من المفكرين نتيجة أراءهم المخالفة للأنظمة الملكية، ولم نرى أي تدخل غربي فيها سلبا او أيجابا في عام 2011، وبين هذا التناقض في ردود الأفعال حيث سار التغيير رغم حسابات كثيرة أخذت في الاعتبار. لم تستطيع الشعوب العربية بمعارضيها الذين قبلوا برجوعهم على ظهور دبابات أمريكية كما حدث في العراق 2003، أو هؤلاء الذين سيطروا على ليبيا بدعم حلف الناتو مثل معارضين ليبيا، أن يصنعوا أي نوع من التغيير داخل بلدانهم بعد عودتهم من الخارج، وهذا ما يعطي تفسيرا علي انهم دمي تتحرك وفقا للمخططات الامريكية والبريطانية ضد مصالح بلدانهم ورغبتها في التصالح مع إسرائيل والغرب.

وهنا تجدر الأشارة بإن القول بأن المعارضة العربية بشكل عام سوء في تونس أو مصر أو ليبيا أو سوريا أو اليمن هي معارضة موجة من قبل مخابرات أمريكية وفرنسية وبريطانية، ولعل التحليل المنطقي الذي يؤكد تجاهل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بتواجد عناصر القاعدة المطلوبة دوليا في كل من ليبيا ومصر وسوريا واليمن منذو 2011 لهو دليل علي ذلك.

ويمكن القول بأن خطر تواجد هذه المعارضة الموجة للأسف في الدول العربية واستغلالها في نشر الفوضى والغوغائية بمسمي الفوضى الخلاقة كما أدعت وزيرة الخارجية الامريكية هنيلارى كلنيتون تكمن في أسرار الاندفاع الأمريكي الي دعمها بقوة للوصول الي الحكم عن طريق القوة وبشتي طرق التحايل، وهذه حقيقة أتضحت في وصول كل من الأسلاميين الي الحكم في كل من تونس ومصر بعد تصريحات هيلارى كلينتون، والتي أكدت بأن الولايات المتحدة لا تمانع من وصول الإسلاميين الي الحكم في الدول العربية، بل صرحت بأن الولايات المتحدة تعترف بفوز

الإسلاميين في مصر، ونخاف المتشددين منهم، وقالت أن تلك المكاسب يجب الا تؤخر دفع مصر نحو الديمقراطية. (تصريح وزيرة الخارجية الامريكية هيلارى كلينتون، 7 ديسمبر 2011) وهذا يؤكد رغبة الولايات المتحدة في وصول الاسلاميين الي الحكم والسيطرة علي هذه الدول من خلال ادواتها التي صنعت بامتياز في دولة الولايات المتحدة بمباركة بريطانية وفرنسية.

ان الدور الذى لعبتة الولايات المتحدة الأمريكية، في دفع شخصيات هزيلة لا تملك مقدرات القيادة والكاريزما الحقيقة لتولي الحكم في المنطقة العربية في كل من، فلسطين والعراق وتونس ومصر وليبيا واليمن، هو دليل علي تدخل الولايات المتحدة في السياسيات الداخلية للدول العربية، وهذا ما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة نفسها، وكذلك الحال باستمرار بقاء الدول العربية في حالة فوضي دائمه. وهذا ما جعل الدول العربية صاحبة الربيع العربي تتخبط في سياساتها واقتصاداتها، والذى يؤكد صحة التقرير المخابرات الامريكية والذى ظهر عام 2002، حيث ورد في نشرة "فورين ريبورت" الأميركية الاستراتيجية ويعود الى العام 2002 ويذكر في التقرير: (نشر هذا التقرير في المركز العربي للدراسات المستقبلية بتاريخ، 6 يوليو 2012)

«إن من بين المصالح الأمنية الأميركية في المنطقة، بعد الحملة الأميركية على أفغانستان، إبرام تسويات سلمية في الشرق الأوسط تستقر مع إعادة رسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة التي تشتعل بالصراعات الإقليمية والدولية وفقا للتخطيط الأميركي، بينما يبقى الاهتمام الأميركي في المنطقة هو المحافظة على التفوق العسكري الاسرائيلي وخلق كيانات صغيرة في المنطقة للمحافظة على ذلك التفوق، ومن ثم تأمين تدفق البترول من الخليج العربي، وبحر قزوين الى الغرب بالمعدلات والأسعار الملائمة له، وتأمين خطوط المواصلات البحرية العالمية بما يخدم حرية التجارة الدولية بلا قيود، وتدفق الصادرات الأميركية والأوروبية، وفي مقدمتها السلاح، الى الدول العربية، ودول جنوب آسيا».

ويضيف التقرير أن هناك في بعض الدول العربية المجاورة لإسرائيل يتو اجد فريقا أميركيا من كبار المخططين السياسيين يدرس أحوال الدول العربية، وذلك بهدف تفكيك دول المنطقة العربية وإعادة تركيبها من جديد، وهو ما يسمي بمنطقة الشرق أوسطية الجديدة، بل أن بعض الدول ستظهر في المنطقة وسيختفي بعضها الآخر و ذلك من خلال أعادة التقسيم للدول العربية. ويرى المخططون الأميركيون أنه بالإمكان تفتيت دول المنطقة وإعادة تركيبها كما حدث عندما قام في 3 نوفمبر 1916، السير مارك سايكس ممثل الامبراطورية البريطانية، والمسيو فرنسوا جورج بيكو، ممثل مصالح الامبراطورية الفرنسية، بالتوقيع على ما سمي بـ "اتفاق سايكس بيكو" وتم التصديق

عليه في فبراير 1917، وهو الاتفاق الذي تمت على يده ولادة الكيان الصهيوني الاسرائيلي، وهذه المحاولات مستمرة الي وقتنا الحاضر وهي السعي وراء تقسم مصر وليبيا وسوريا واليمن من خلال الانقسامين والإرهابين المتطرفين في مصر، والفيدراليين في ليبيا. ولقد تم أعادتها بشكل أخر عندما بدأت بث الفتنة بين العراقيين والإيرانيين في أحداث العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية في عام 1989، ومن بعدها «عاصفة الصحراء» في عام 1991، والحرب الأميركية على الإرهاب منذ 11 سبتمبر 2001، والذى قصد به إعادة رسم الخريطة العربية الجديدة، مشرقا ومغربا وخليجيا، وهذا الهاجس الذي لم يكن بعيدا عن تفكير صانعي القرار الدولي في الولايات المتحدة الامريكية وخاصة بعد إعلان الرئيس الأميركي السابق جورج بوش تأسيس النظام العالمي الجديد، بقطبه الأميركي الأوحد، وهاجس رسم خرائط جديدة للشرق الأوسط، ما زال احتمالا ولم يصبح أمكانية «. (تقرير نشر في المركز العربي للدراسات المستقبلية، مصدر سبق ذكره) ولذا نلاحظ أن سايكس بيكو الجديدة يقصد تقسيم المقسم وتفتيت المفتت لدولة مصر وليبيا.

سيطرة الجماعات الأرهابية علي أجهزة الدولة في ليبيا.

إن المرحلة التي مرت بها ليبيا بعد عام 2011 برهنت انها أخطر مرحلة تمر بها ليبيا، وخاصة بعد سيطرة التنظيمات الأرهابية المتطرفة علي وجه الخصوص تنظيم القاعدة والجماعة الليبية المقاتلة وجماعة الاخوان المسلمين ذ على الأجهزة الأمنية المستحدثة في ليبيا، بل والسيطرة علي حرس الحدود الليبية، واللجان الأمنية في كل المدن الليبية بأستثناء مناطق الشرق التي حاربت الجماعات الإرهابية منذ عام 2014، ومازالت تحاربة الي الان في مدينة بنغازى ودرنة، وسيطرة هذه الجماعات الكاملة على بعض المدن والمناطق مثل مدينة مصراته وصرمان والزاوية، وصبراته ومنطقة سوق الجمعة وتاجوراء بطرابلس من خلال تواجد شخصيات قيادية في التنظيم الأرهابي والمطلوبين بالاسماء، عالميا ولهم سوابق إرهابية على المستوى العالمي.

فمعظم أعضاء هذه الجماعات كانت قد استلمتها الحكومة الليبية قبل عام 2011 من قبل الأجهزة الاستخبارية البريطانية والامريكية في إطار مكافحة الإرهاب، بالإضافة الي بعض الذين كانوا يقبعون سجن بوسليم بتهمة ممارستهم الإرهاب أو الانضمام الي مجموعات إرهابية مسلحة. فعلي سبيل المثال محمد عبد المجيد حسن قائد الملقب (أبويحي الليبي)، وهو المسؤول الثاني في تنظيم القاعدة بعد ايمن الظواهري وهو جهادى في صفوف القاعدة، فبعد فراره من سجن أميركي في أفغانستان عام 2005، بعد الاستيلاء علي مفتاح الزنزانة مما سبب أحراجا للولايات

المتحدة وحلفائها، ولقد ظهر مرات عدة مع أيمن الظواهري في أشرطة الفيديو التي تبثها الذراع الاعلامي للقاعدة للترويج لقضية الجهاد، وأصبح هو العقل المدبر للدعاية في التنظيم، وقد ظهر أيمن الظواهري في شريط مسجل يقول :» أزف للأمة الإسلامية وللمجاهدين ولأمير المؤمنين الملا محمد عمر والمجاهدين في ليبيا نبأ استشهاد أسد ليبيا، وضرغامها الشيخ حسن محمد قائد، ودعا أيمن الظواهري في الشريط المسجل ذاته إلى ضرورة اقتتال من أسماهم الصليبيين علي حد قوله، حيث قال يا أمة الإسلام ويا أحرار ليبيا أحفاد عمر المختار، فها هو أبو يحيى سار على دربه، وقاد المجاهدين مثله وطالب العلم مثله ثم قتله الصليبيون مثله، إن دماءه تصيح بكم وستنهضكم وتحرضكم على قتل وقتال الصليبين فلا تتخاذلوا وتتخلوا عنها».. (ولد محمد عبد المجيد حسن القائد الذى أعلن عنه أيمن الظواهرى في تسجيل مصور علي وفاته في 4 يونيو 2012.) أضافة الي وجود عبدالوهاب عبد المجيد حسن قائد الملقب(بأبي أدريس) وهو شقيق ابو يحي الليبي، وهو الشخص المسئول الأمني حاليًا في الجنوب الليبي، أى هو أمر قوات الحرس الوطني في المنطقة الجنوبية، وهو يؤكد في أكثر من حديث له علي ضرورة تطبيق مبدأ تحكيم الشريعة في الارض وفقا لمنظور تنظيمات القاعدة.

أما عبد الحكيم بالحاج وهو المسئول عن المجلس العسكري بطرابلس وهو مرشح لدخول الانتخابات القادمة بدعم من دولة قطر، (حديث عبد الحكيم ابو الحاج في قناة ليبيا، اكد بان سوف يخوض الانتخابات القادمة من خلال حزبه.، 6 ديسمبر 2016) والصديق الغيتي هو أحد أفراد القاعدة، وليس له أى ولاء لليبيا ولا الحكومة ليبيا، أنما ولائه فقط لفكره التكفيري ولجماعته المتطرفة، حيث يشغل الصديق الغيتي الان في ليبيا منصب وكيل وزارة الدفاع لشئون أمن الحدود الليبية، وتأمين المنشأة الحيوية، ولقد قام رئيس الوزراء السابق عبدا لرحيم الكيب بتاريخ 10 مارس 2012 بتسليمه مبلغ 150 مليون دينار ليبي من بند ميزانية الطوارئ لصالح الصديق الغيتي، وهذا ما يؤكد بأن هؤلاء هم من يتولون حماية الدولة في ليبيا، وهم أنفسهم من يملكون الاموال الكافية لدعم الإرهاب في ليبيا وخارجها. وقد صرف هذا المبلغ ليبني به الصديق الغيتي جيش القاعدة وحلفائهم بقياته. (عبد الرحيم الكيب، رئيس وزراء الحكومة الليبية، ، 10 مارس 2012)

ومن ضمن الجماعات المقاتلة والتي تسيطر علي زمام الامور في ليبيا أيضا عبد الحكيم الحصادي، وهو أمير أمارة درنة حتي تاريخ ديسمبر2017، وقد قال بأنه انسلخ عن الفكر المتطرف، والان أماله هو بناء مستقبل ليبيا، وهل يمكن أن ينتقل الانسان المتطرف الحامل الفكر التطرفي والإرهابي الي أنسان سياسي بهذه السهولة، فعلي المستوى الشخصي لا أعتقد هذا. لقد أكد عبد الحكيم

الحصادي في حوار معه في أحد الصحف، بأنه ضد أي منهج للقتل والتفجيرات، الان الاسلام دين رحمة، ولكن في واقع الامر هو من امر بقتل الكثير من افراد الجيش الليبي واصفا ايهم بالطاغوت. عبد الحكيم الحصادى هو أحد الافراد الذين أنظموا الي تنظيم القاعدة حيث خرج من ليبيا عام 1995 وقد ذهب الي أوروبا، ولعدم حصوله علي تأشيرة فكان الاتجاه الوحيد له هو أفغانستان، إلا أنها الدولة الوحيدة التي تستقبل الاشخاص دون أوراق رسمية كما يقول عبد الحكيم، يقول بأنه تزوج من أفغانية الي أن جاءت الحرب الامريكية ضد القاعدة. ويستطرد في مقابلته بأنه لم أكون منظم اولي لي أي صلة بالجماعة الليبية المقاتلة، ولكنه أضطر الي الحرب ضد الحلف الشمالي، ومن ثم قال اضطررت الذهاب الي باكستان، ومنها الي إيران وأخرون ذهبوا الي دول عربية. غير انه أكد علي أنه مكث في باكستان فترة من الوقت، ثم قبض عليه من قبل الأمريكان في أفغانستان، وفي ذلك الوقت تدخلت مؤسسة القذافي التي يرأسها أنداك سيف الإسلام معمر القذافي ثم رجعوا به إلى ليبيا في 2002 ويؤكد علي ان الدولة الليبية أعفت عليهم. (لقاء مع عبد الحكيم الحصادى لصحيفة مغاربية، 23 يوليو 2011)

عبد الحكيم الحصادى بانه هو صديق عبد الحكيم بالحاج، فكيف لا يكون هو في الجماعة الليبية المقاتلة ؟ فهو يقول بأن الجماعة الليبية المقاتلة كانت تهتم بليبيا فقط، وهي علي عكس تنظيم القاعدة التنظيم العالمي، وهي ترى بأن أمريكا هي السبب في كل المشاكل التي يعاني منها المسلمون اليوم. وأكد في نفس المقابلة بأنه جلس مع أشخاص شرعيين في الجماعة الليبية المقاتلة وتنظيم القاعدة، وقلت لهم إن ما حدث كان خطأ لأن القوة ليست للتغيير، وهي مرحلة كانت غير صحيحة. وبعد أن حصلت أخطاء وسُفكت دماء بغير حق، في ذاك الوقت أدركوا أنهم مخطئون، ثم تراجعوا وهذا كان خطابي منذ البداية قبل البدء في الحرب في ليبيا. غير أنه يناقض نفسه في سؤال طرح عليه بخصوص الدور الذى يمكن أن يساعد به الشباب «يقول ان أعطى للشباب تعليمات دينية، فمن بين هذه النصائح بان المسلم عندما يكون في القتال لا يجوز له أن يتراجع، ويستدل بقول الله تعالي « اذا لقيتم الذين كفرو زحفا فلا تولوهم الادبار» صدق الله العظيم. وهنا يقصد بذلك يحرضهم علي عدم التراجع امام قوات الجيش ومحاربة الجيش باعتباره كافر، وهذا ما يؤكد علي قناعته وعقيدته الإرهابية والتصاقه بتنظيم القاعدة، هذه هي اعترافات عبد الحكيم الحصادى فلا يمكن لأى متتبع لقناعة وأفكار المتطرفين أن يقتنع ما يروجه هؤلاء في الصحف واللقاءات التلفزيونية بحجة أنهم الان تخلو بسهولة عن أفكارهم المتطرفة. (لقاء مع عبد الحكيم الحصادى لصحيفة مغاربية، مصدر سبق ذكره) وأصبحوا سياسيين ويدعون الي دولة ديمقراطية بعد أن كانو يحملون فكر

ديني متطرف، ولا أعتقد بإن ذلك يقنع أي أحد. فهو من ضمن المجموعات التي قامت بتصفية عدد كبير من عناصر الأمن ورجال الشرطة في مدينة درنة حتي ديسمبر 2017 حيث خرجت مظاهرات في مدينة درنة تطالب برحيل الجماعات المتطرفة، وعلي رأسهم عبد الحكيم الحصادى وسفيان قمو.

كذلك من المجموعات المتطرفة والمتشددة التي تسيطر علي المواقع القيادية في ليبيا هو أسماعيل الصلابي وهو أحد قادة العسكرين، وهو يعتبر من أبرز الشخصيات الإسلامية المتشددة التي تدربت وقاتلت في افغانستان. ويعتبر أسماعيل الصلابي من الشخصيات الإسلامية القوية وهو كان بمثابة القائد العسكري الجديد في الجبهات القتالية المتمردة التي شاركت بقوة في اقتحام المدن الليبية في عام 2011. اسماعيل الصلابي هو الذى خرج بعد مقتل السفير الأمريكي يقول في إذاعة بي بي سي في 13 سبتمبر.2012، « يجب من اليوم وصاعدا البدء في ضرب المصالح الامريكية والغربية، في أمارة ليبيا الأسلامية درنة، وليكون الشرق البداية لهذه الصحوة الإسلامية، وقد أتصلت بقيادة الجماعة الليبية بطرابلس ويقصد عبد الحكيم بالحاج وعلي رأسهم الشيخ خالد الشريف رئيس جهاز الحرس الوطني الليبي، والذى طلب منه جعل هذا الجهاز عبارة عن جهاز الأنصار السنة أى تنظيم أنصار الشريعة، واتفقنا علي ضرب مصالح الغرب الصليبي إينما وجد، بمجرد بداية ضرب أمارتنا، وهنا يقصد أمارة درنة الاسلامية التي يحكمها أسماعيل الصلابي، قبل بداية عمليات التطهير التي يقوم بها الجيش الليبي منذ عام 2014، ويؤكد في حديثة بأنه أصدر تعليمات بتوزيع الأسلحة من المخازن في كل من مدن طرابلس وبنغازي ومصراته علي مجموعتنا المناضلة، وسوف نحول ليبيا الي جهنم تحت أقدام أي مستعمر أو أي فرد خارج عن نهج الجماعة. واستطرد حديثه بنداء يقول فيه...» أيها المجاهدين الان روح شهدائنا في أفغانستان والباكستان والعراق واليمن والصومال ولشيشان تناديكم وتطلب الانتقام لها فلبوا النداء وعجلوا بقتل هؤلاء الكفرة الفجرة لنحرق الارض والزرع وكل شيء قد يستفيد منه الاستعمار القادم ولنبدأ بالخونة هنا من الذين نددوا بقتل الخنزير سفير دولة الكفر في بنغازى وأستهدفوهم في طرابلس وفي كل مكان. (لقاء إسماعيل الصلابي في إذاعة البي بي سي، 13 سبتمبر 2012)

بالرغم من أن الدول الغربية التي يعادونها هي نفسها التي مكنتهم من التواجد في ليبيا عام 2011 وهي التي سخرت لهم كل القوة، وهى نفسها التي لازالت تساهم في الهجوم علي سوريا بتاريخ من عام 2011-2018 عن طريق ضرب سوريا بنفس الأسلوب الذى مكنت منه الولايات المتحدة ودول الغرب الجماعات المتطرفة في ليبيا من السيطرة علي مؤسسات الدولة

ومفاصلها الهامة ومواردها، فأن الولايات المتحدة تراجعت عن تدخلها في سوريا وذلك نتيجة لتدخل روسيا في اصرارها علي حل المشكلة سلميا.

ومن الشخصيات التي تسيطر علي المراكز الأمنية في ليبيا أيضا هو فوزى أبو كتف، وهو من الشخصيات التي تم القبض عليها من قبل النظام السياسي الليبي نظرا الانتمائه الي تنظيمات القاعدة في عام 1984، وعلي خلفية قضية التأمر التي خططتها قوة المعارضة الخارجية والاعتداء علي معسكر باب العزيزية بقيادة أحمد أحواس. فوزى أبو كتف هو من ضمن الذين تخرجوا من أمريكا بكالوريوس كمبيوتر سنة 1980م، ورجع إلى ليبيا وعمل في شركة الخليج العربي للنفط، وسجن سنة 1984م على خلفية قضية أحمد حواس، ومعركة باب العزيزية الشهيرة كمحاولة لاغتيال العقيد معمر القذافي، وبقى في السجن حتى سنة 1992 أي أنه يعتبر من المائة المعروفين الذين بقوا في السجن السياسي بعد اطلاق السجناء السياسيين في ليبيا أو ما يعرف بأصبح الصبح عام 1988، والذى أفرج فيه العقيد معمر القذافي عن المئات من السجناء السياسيين. وبعد خروجه من السجن عام 1992 رجع للعمل بشركة الخليج، وأستمر في أعماله الإرهابية حتي أحداث عام 1995 في مدينة بنغازي عندما ظهرت مجموعات إرهابية مسلحة تنتمي الي جماعة القاعدة وبدأت في حرق المقار الشرطة وقتل ضباط وافراد الجيش والشرطة، فكان أبو كتف من ضمن المجموعات التي تم القبض عليه بتهمة مساعدة أحد المطلوبين المتطرفين وبقى في السجن لمدة سنتين، وأفرج عنه في في أكتوبر 1997م، وبعد خروجه بأشهر، تم القبض عليه مجددا تقريبا في يونيو 1998م في قضية إنشاء تنظيم سياسي معارض للنظام، وسجن في طرابلس وبقى في السجن حتى مارس 2006م، وبعد خروجه من السجن رجع لعمله في شركة الخليج، وشارك في أحداث الفوضى في ليبيا 2011، وهو من اصل فلسطيني، وكان هو صاحب فكرة تكوين مجلس عسكري استعدادا لمقاومة قوات النظام السياسي في ليبيا، وأسس أول مليشيا في ليبيا بقرار من المجلس العسكري والانتقالي السابق وهي مليشيا 17 فبراير، وبعد أن أصبح أحد المؤسسين لتجمع ميليشيا سرايا الثوار، وهو تجمع للمليشيا في المناطق المسيطر عليها من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية، تم اختياره آمرا لهذا التجمع. (فوزى بوكتف، وهو أحد تنظيمات القاعدة الإرهابية، تم الأفراج عنه من السجن عام 2006) وهو ضمن المتهمين في قضية اغتيال عبد الفتاح يونس حسب شهادة بعض أعضاء المجلس الانتقالي السابق.

ومن الشخصيات الإرهابية التي تسيطر علي الجهات الأمنية في ليبيا مصطفي الساقزلي وهو من المجلس العسكري بمدينة بنغازى عام 2011، ورئيس هيئة المحاربين في ليبيا، ولقد تعرض الي المهاجمة من ضمن المصابين في الحرب نتيجة لعدم قدرة الدولة علي إيفاء بالمتطلبات للجرحى

والمعاقين من الحرب، وهو الان مكلف من قبل الحكومة الليبية بالسفارة الليبية في أوغندا. ومصطفى الساقزلي هومن أعضاء المجلس العسكري ببنغازي» فيما عرف بعد ذلك بمجلس ثوار شورى بنغازي الإرهابي. وهو من قبيلة ليس عربية، وليست ليبية في الاصل، ولقد قام بعد مقتل شقيقه في أحداث المديرية في مدينة بنغازي 2012، أن يدعو المتطرفين الي تسليم الاسلحة والاستمرار في السيطرة علي كافة الجهات الأمنية في الدولة، بل دعي بعدم السماح الي عودة رجال الأمن والشرطة في ليبيا، علي خلفية اعتقاده بأن هؤلاء مازالو يمثلون أزلام للنظام السياسي الليبي السابق، وعدم المغفره لهم، وخاصة رجال الجيش الذين كانو في الصاعقة، وجميع أفراد قوات الجيش والأجهزة الأمنية بالدولة. (تصريح مصطفي السازقزلي، ضد عودة قوات الأمن والشرطة في ليبيا الي العمل في الدولة الجديدة، 23 ديسمبر 2012)

ويمكننا أيضا أن نذكر من الشخصيات الإرهابية التي تقلدت مناصب في دولة ليبيا بعد عام 2011، سفيان قمو، وهومن الشخصيات التي تواجدت في مدينة درنة، وكانت لها علاقة بتنظيم القاعدة ويطلق عليه أسم سفيان قومه، وهو سجين سابق في جوانتانامو وملقب ب «أبو فارس»، وقد حارب في كل أفغانستان والعراق، وهو المعروف لدى وسائل الإعلام بسائق زعيم تنظيم القاعدة «أسامة بن لادن، ولقد تحدث وزير الداخلية فوزى عبد العال بخصوص ذلك حيث قال بأننا مسيطرون علي الوضع الأمني في مدينة درنة، غير أن هناك كتيبة ظهرت أخيرا تطلق علي نفسها أسم « أنصار الشرعية» ويتزعمها سفيان القومة، وكل أعمالها تتم في الخفاء، ولقد حدثت الكثير من التفجيرات، ولم يتعرف علي فاعلها، ولكن هنا ك معلومات أمنية تقول بأن هذه المليشيا المسلحة هي من تقوم بهذه التفجيرات، إلا أنهم قاموا باستهداف أشخاص كانوا يعملون في الدولة قبل عام 2011 في مدينة درنة، أيضا أكد في حديثه بأن لا يوجد مجلس محلي في مدينة درنه، كما في باقي مدن ليبيا، فهي تسيطر عليها كتائب أنصار الشريعة في غابة بومسافر عند بوابة مدينة درنة، وهذه الجماعات لا يريدون تكوين جيش أو شرطة، أنما يريدون تطبيق شرع الله علي حد قولهم، وكإن الليبيين يدينون بديانة أخرى غير الاسلام، أو دولة ليبيا من قبلهم لم تكن دولة مسلمة، وهم يعملون علي استقطاب الأطفال والمراهقين للانضمام اليهم، ويدفعون لهم الاموال المغرية، بل وصل بهم الامر الي تدريبهم وأرسالهم الي سوريا للجهاد، وقد فقدت كثير من الاسر الليبية أبنائها في الحرب علي سوريا بعد اختفائهم حيث أتضح بأنهم قتلوا في سوريا. (تصريح وزير الداخلية فوزى عبد العال في التلفزيون الليبي، 9 مايو 2012)

يروى شاهد عيان من سكان مدينة درنة بأنه بتاريخ 9 نوفمبر 2012 تم قتل شخص أسمه

محمد الحاسي كان مرشح بأن يكون في أحد المواقع القيادية في مدينة درنة، تم اغتياله أمام سيارته عند وقوفه امام محطة تزويد الوقود، حيث مرت عليه سيارة مسرعة وبها أشخاص مجهولين الهوية ويرتدون غطاء علي وجوهم اطلقوا عليه الرصاص عليه فسقط مفارق الحياة. ويذكر شاهد العيان ايضا بان قبل عملية الاغتيال هذه تم اغتيال أحد رجال الأمن الداخلي بمدينة درنة. (مقتل محمد الحاسي أحد رجال الأمن فى درنة، 9 يناير 2012) وقد أكد بعض سكان درنة بأن الوضع في مدينة درنة سيء للغاية، وأن أي شخص يتكلم بكلمة لا تروق لجماعة أنصار الشرعية، يلقي حتفة مباشرة ويتم اغتياله فورا ودون أي سابق أنذرا ويروى شاهد العيان أيضا، بأنه بتاريخ 4.أبريل 2012 بمعهد التعليم العالي بمدينة درنه، كان هناك شخص مجهول الهوية قد القي قنبلة يدوية محلية الصنع من مادة متفجرة تعرف في ليبيا باسم «جلاطينة، وهي مادة تي ان تي المتفجرة، « داخل المعهد، رافضين وجود العنصر النسائي مع الذكور في نفس المعهد. وكل هذه الأحاديث نسبت الي جماعة سفيان القومة، والكتيبة التابعة له، وهي كتيبة أنصار الشريعة. وهي الكتيبة التي قرروا جماعتها أن تصبح مدينة درنة إمارة إسلامية، وعندما سألوهم عن سبب تفجيراتهم للمعهد العالي بمدينة درنة، كان ردهم مباشرة بانه يريدون جامعة ومعاهد غير مختلطة بين البنات والاولاد. (لقاءات مع بعض أهالي درنة، 15 أبريل 2012)

لقد أكد أهالي مدينة درنة في عدة لقاءات بالعمليات النوعية الإرهابية التي قامت في مدنية درنة ضد أفراد ومؤسسات ومقار حكومية، فقد كان مواطن يتحدث في الاذاعة المحلية المسموعة بمدينة درنة ووجه اتهاماته الي سيفان القمو علي عمليات الاختطاف والقتل التي حدثت في مدينة درنة خلال عام 2012، فاذا بالشخص وقبل خروجه من الإذاعة بمتصل علي هاتفه الخاص يهدده بأنه أذا وجه اتهامه مرة أخرى الي سيفان قومه، فأنه لن يرى الشمس مرة ثانية، وسينفصل رأسه علي جسده، وهذه أحد الاساليب التي تستخدمها جماعات تنظيم القاعدة الإرهابية. وهناك الكثير من أهالي المدينة من أكدوا علي أن أي زائر يمكنه أن يشاهد ملامح التطرف المخيفة في مدينة درنه حال الدخول اليها، ابتداء من البوابات الموجودة، ولإعلام السوداء والأشخاص الذين يلبسون ملابس أفغانية، وكأننا في عاصمة أفغانية. بل ترى نظرات الحقد والغل علي كل من يمر من البوابات، وخاصه النساء اللائي لا تغطي وجهها بالكامل. (لقاءات مع أهالي مدينة درنة، 5 مارس 2012)

ومن ضمن الشخصيات المتطرفة والإرهابية المرتبطة باللجنة الأمنية هو مصطفي قنيفيد، فهو أحد سكان منطقة زناته، بطرابلس وهو من الأعضاء البارزين والأساسيين فيما يعرف بالجنة الشرعية للجماعة الإسلامية المقاتلة، وهو يترأس اللجنة الامنية العليا في طرابلس، والتي مقرها إدارة الاستخبارات سابقا. مصطفي قنفيد، وهو من الجماعات المقاتلة التي تم ترحليها في 2000 الي ليبيا. فقد قام عبد الحكيم بلحاج بتعيين أحمد فرج الساعدي واسمه الحركي "الشيخ عبد العليم"، كرئيس اللجنة الأمنية العليا بمدينة ترهونة. وأحمد فرج هو شخص محتال قام بعمليات نصب علي أهالي ترهونة، وذلك بممارسة الاحتيال علي المواطنين من خلال الأموال والعملات الاجنبية التي قامت الحكومة بإرسالها للمصارف في مدنية ترهونة كرواتب للمواطن العاملين في القطاعات العامة للدولة، حيث قام باحتجازها وأنكر بأن المبالغ قد تم تسليمها له. ولذا فأن كافة الجهات الأمنية في الدولة ليبيا هي مسيطر عليها من قبل الجماعات المتشددة من في كافة أنحاء ليبيا بعد عام 2011. (تصريح مصطفي الساقزلي الي القنوات الليبية المرئية، 30 يناير 2012)

لقد خرج مصطفي قنيفيد في الحوار الذى دار بين الدولة الليبية والجماعات المتطرفة في ليبيا في 2006، وذلك عندما أصدرت قيادة الجماعات المقاتلة مراجعات ضخمة بعنوان « دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم علي الناس «، وخلصت فيها الجماعات المقاتلة الي عدم جواز حمل السلاح لقلب الأنظمة العربية والاسلامية. لقد قام القائمون علي هذه المراجعات وهم ستة من قادة الجماعة الليبية المقاتلة التي يعتبر أميرها في ليبيا هو عبد الحكيم الخويلدي بالحاج، الملقب" أبو عبد الله الصادق"، ونائبه خالد محمد الشريف والمسؤول الشرعي سامي مصطفي الساعدي والملقب «ابو المنذر الساعدي»، والامير الاول للجماعة مفتاح المبروك الذوادى، الملقب «عبد الغفار» والقائد العسكري مصطفي الصيد قنيفيد، وهو الملقب « أبو الزبير» وعبد الوهاب محمد قائد وهو الأخ الاكبر لأبي يحي الليبي، وهو مسئول الأمن في طرابلس بعد 17 فبراير 2011. هؤلاء كلهم أقروا بأنهم كانوا على خطأ في حمل السلاح منذ البداية ضد النظام السياسي في ليبيا تحت قيادة العقيد معمر القذافي، وهذا بعد أن فشلو في محاولات انقلاب علي العقيد معمر القذافي وفشلوا في اغتياله حيث تم القبض عليهم، وبدأ الحوار معهم في عام 2006. (دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم علي الناس، الحوار بين مؤسسة القذافي بقيادة سيف الأسلام معمر والجماعات الإهابية قبل خروجهم من سجن بوسليم بطرابلس، مارس 2006)

لقد أتبع قادة المقاتلة مراجعاتهم هذه برسالة اعتذار الي العقيد معمر القذافي بعد أن عاهدوه على عدم الخروج عنه، وعلي عدم حمل السلاح ضدة مرة أخرى، واعتذروا علي ما حاولوا القيام

به من محاولات لقلب النظام واستهداف العقيد معمر القذافي شخصيا في أكثر من محاولة اغتيال. وأعلنوا عن أخطائهم في تشكيل جماعة مسلحة في موقف فسر بأنه موافقة علي حل تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة. وشكلت مواقف الجماعة المقاتلة صدمة لبعض الإسلاميين أنفسهم، والذين يحسبون علي التيار الجهادى المؤيد لتنظيم القاعدة، بل وصل الي أن بعض مؤيدي تنظيم القاعدة الذين ينشرون في منتديات الأنترنت لم يرض بخطوة وقف القتال، وهم مؤيدين الاستمرار في قتال من يصفونهم بالمرتدين في العالم العربي، وهي الانظمة الحاكمة والغرب عموما، الذى يدعم هؤلاء للبقاء في السلطة بحسب رأى القاعدة ومؤيديها. (دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم علي الناس، لحوار بين مؤسسة القذافي بقيادة سيف الأسلام معمر والجماعات الإهابية قبل خروجهم من سجن بوسليم بطرابلس، مصدر سبق ذكره)

لم تصدر أي تأصيلات شرعية لا عن الجماعات المقاتلة، ولا علي جماعة تنظيم القاعدة، ولم يتم رفض ما جاء في هذه المراجعات أيضا، في مؤشر واضح علي أن من انتقدوا، لم يجدوا ثغرات فقهية في الأصول التي أعتمدها قادة الجماعة الليبية للوصول الي الخلاصات التي أنتهو اليها. ولقد قامت الدولة الليبية بمكافأة الجماعات الليبية المقاتلة في شهر مارس 2006، وذلك من خلال الأفراج عن ثلاثة من قادتها الستة المهمين جدا، والذين شاركوا في أعداد المراجعات، أضافة الي أكثر من 200 من الإسلاميين « الجهاديين « سواء كان هؤلاء من الجماعات المقاتلة أو مما يعرف ب» شبكات العراق» وهي المجموعات التي تضم في معظمها شباب صغار السن، الذين أوقفتهم الحكومة الليبية للاشتباه في تحضيرهم حتي ينتقلو الي العراق والقتال هناك، أو قد يتم تحضيرهم أيضا لتنفيذ عمليات داخل ليبيا نفسها أو في الدول المجاورة لها. في حقيقية الأمر لم يكن الافراج عن المسجونين الخطوة الوحيدة التي تم اعتمادها تجاه هؤلاء المتطرفين. (دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم علي الناس، لحوار بين مؤسسة القذافي بقيادة سيف الأسلام معمر والجماعات الإهابية قبل خروجهم من سجن بوسليم بطرابلس، مصدر سبق ذكره)

فقد وعد الدكتور سيف الاسلام معمر القذافي والذى كان طرف محوريا في كل الحوارات التي جرت بين قادة المقاتلة المسجونين وبين قادة الأجهزة الأمنية منذ عام 2006 بأن الدولة ستعتني بالمفرج عنهم وتساعدهم كي يتمكنوا من الاندماج مجددا في المجتمع وإعادة بناء مستقبلهم.

كل هؤلاء وغيرهم من لحقو بهم من خارج ليبيا هم مجموعات قيادية منظمة في الجماعات الليبية المقاتلة وأيضا في تنظيم القاعدة، ولهم تاريخ حافل بالإرهاب في كل أفغانستان والعراق

والصومال والسودان والشيشان وباكستان، هولاء أنفسهم هو قادة المجالس العسكرية في ليبيا بعد عام 2011، وهم أنفسهم قادة اللجان الأمنية في ليبيا الحالية، وقد ظهروا في كثر من التظاهرات برافع أعلام سوداء كتب عليها « لا اله الا الله محمد رسول الله « التي تشير الي شعار تنظيم القاعدة، حيث عبرت هذه الجماعات علي انتماءاتها الإرهابية أمام العالم كله، وذلك من خلال العديد من التظاهرات والمهرجانات العلنية التي رددت فيها شعارات تنظيم القاعدة ورفعت راياتها السوداء في كل المدن الليبية في بنغازي، ودرنة، وسرت، وطرابلس وسبها وجدابيا وترهونه ومصراته والزاوية وصرمان والجنوب الليبي بالكامل وغيرها من المدن الليبية.

إن تزايد نفوذ تلك الجماعات الإرهابية يشكل تهديدًا حقيقيًا للسلم الاجتماعي في ليبيا والذى خلق بقوة المليشيا المسلحة والجماعات الإرهابية المتطرفة، وتوليهم زمام السلطة في ليبيا، والتي تشكل خطر ملموس علي كل الدول الحدودية مع ليبيا، وكذلك دول حوض البحر المتوسط، وكذلك للأمن الإقليمي والدولي. في محاولة للجماعات الإرهابية بدول الجوار العربي لتوحيد قوتهم لبسط نفوذهم على ليبيا ومصر وتونس ففي اجتماع عقد بمدينة المهدية بتونس 24. ديسمبر 2012 حضره عبد الحكيم الخويلدي بالحاج التي قاموا به بتحريض الشباب في تونس وحثهم علي توحيد الجهود للجماعات المتطرفة وهذا دليل على تنسيق هذه الجماعات المتطرفة مع بعضها البعض، حيث عقد عدة اجتماعات سرية في كل من مدن بن قردان، وجربة وجرجيس، وقد التقي عبد الحكيم بالعديد من الشخصيات التي تنتمي الي تنظيم القاعدة مثل الكمني رضوان وهو الصديق المقرب لعبد الحكيم بالحاج، وهو نفس الشخص الذى أتهم فيما بعد بتفجير ميناسا بالجزائر. (لقاء عبد الحكيم بالحاج في تونس مع القيادى في تنظيم القاعدة التونسي والكمني رضوان، 24 ديسمبر 2012)

ولعل الأحداث التي جرت في مالي ليست بمعزل عن ما حدث في ليبيا، حيث أتهم عبد الحكيم بالحاج في حادثة ميناسا في الجزائر عام 2012، ولهذا رفضت الجزائر دخوله الي دولة الجزائر، وذلك لأن له مشاركة مسلحة في أفغانستان وليبيا، وقد حاول عبد الحكيم الدخول بصفة رسمية لتحقيق مصالح شخصية، وهو من المتهمين ومن المتورطين والمهندسين للاعتداء الذى نفذه إرهابيون من جنسيات مختلفة منتميه لتنظيم القاعدة بالحقول البترولية تيفنتورين بالجزائر، والذى أتهم فيها مليشيا الزنتان والتي قامت ببيع السلاح الي منفذي عدوان عين أميناس، وعن طريق التحريات الأولية أعترف الإرهابيون الموقوفون بينهم أبو البراء والكمني رضوان، وكذاك الإرهابي التونسي لملقب أبو طلحة بذلك وتورط عبد الحكيم بالحاج معهم. أن الطاهر أبو شنب الذى لقى مصرعه

في عملية تيفنتورين، كان قد تم شرأء اسلحته من مليشيا الزنتان وقد قام بالتفاوض مع مليشيا الزنتان حول طبيعة الاسلحة المطلوبة والمبلغ المالي المستحق. (نشر في الشروق الجزائرية، 19 فبراير 2013)

وسعت هذه الجماعات الآرهابية بإنشأ خط ممتد من مصر وليبيا وتونس والجزائر والنيجير كمنطقة لتمركز جماعات القاعدة في شمال أفريقيا، وبمساعدة قطرية وتركية، وقد صرحت الولايات المتحدة الامريكية عن تخوفها من هذا المخطط. وأشارت جريدة نيويورك تايمز، إلى تخوفات أمريكية من تعاظم قوة ما يسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذى ساهمت الولايات المتحدة ودول غربية في أنتشارها داخل منطقة شمال أفريقيا، حيث نقلت الجريدة عن مسئولون أميركيون وأوروبيون يعملون في القطاع الأمني، وفي مجال مكافحة الإرهاب بإن هذه الهجمات الأخيرة، هي هجمات القاعدة على أهداف في مالي، وفي موريتانيا وربما تشير أيضا هذه إلى عودة مقاتلين أجانب من الحرب العراقية الأفغانية، وهم أنفسهم الذين تمرسوا خلال الحروب السابع على مهارات صنع القنابل وفنون القتال بمهاره. ويذكر المسئولون الامنيون في الولايات المتحدة الامريكية، إن هذه الهجمات تعكس تنامي تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا، خارج الملاذ الرئيسي للتنظيم في منطقة القبائل الباكستانية. وكان التنظيم المذكور قد تبنى المسؤولية عن مقتل رهينة بريطاني في مالي، وعامل إغاثة أميركي في موريتانيا، ومقتل ضباط بارز في الجيش المالي داخل منزله بتنبكتو، بالإضافة إلي نصب كمين لموكب كان به قرابة أربعة وعشرين عنصر من القوات غير النظامية الجزائرية. (نشر في الشروق الجزائرية، 19 فبراير 2013)

وهو أيضا المسؤول على الهجوم على دورية للجيش المالي في الصحراء الشمالية، والذي أدى إلى مقتل نحو 12 عشر جنديا وأسر الكثر منهم، حسب ما قاله مسئولون عسكريون أميركيون. كما أشار المسؤولون الغربيون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الهجمات الاخيرة، على أنها دليل على رغبة التنظيم في توسيع مجال هجماته لتشمل دولا أخرى بشمال أفريقيا، وربما داخل أوروبا أيضا، حيث يوجد لدى التنظيم مناصرون لوجستيون ماليون. وفي هذا السياق صرح مسؤول فرنسي كبير في مجال مكافحة الإرهاب، لقد أصبح تنظيم القاعدة أكثر قوة في الجزائر وموريتانيا، ومقتل الرهينة البريطاني والأميركي عبارة عن رسالة بأنهم لا يركزون على قضايا المغرب فحسب، وأنهم الآن جزء من الجهاد العالمي. وكان زعيم جناح القاعدة عبد الملك دروكدال قد هدد فرنسا بحرب ضروس، ردا على محاولة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بمنع ارتداء البرقع في فرنسا، والذى وصفة ساركوززي بأنه يمثل رمز العبودية. وترى عدة أطراف غربية وأوروبية، بأن قاعدة المغرب

الاسلامي من عام 2011، تحاول منذ عدة أشهر تخفيف الضغط العسكري الهائل عن تنظيم القاعدة الدولي بمناطق تواجده التقليدية في باكستان، عبر استفزاز الدول الغربية حتى تباشر عمليات عسكرية في المنطقة. (جريدة نيويورك تايمز، 18 نوفمبر 2012) والأمر الأشد خطورة هو التدمير المتعمد من قبل حلف الناتو للمؤسسة العسكرية والأمنية الليبية، مما ساعد على أنتشار السلاح وانتقاله إلى الدول المجاورة بكميات كبيرة أسهمت في إحداث حالة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار وعززت المجموعات الإرهابية والإجرامية التي بدأت تنشط في المنطقة بشكل واضح بعد عام 2011.

إن هيمنة المجموعات الإرهابية المسلحة التي تنتمى في أساسها الي تنظيم القاعدة علي المؤسسات الليبية ظهرت وبدعم مادى مركز من دولة قطر تركي، وخاصة في مناطق في شرق ليبيا مثل مدينة درنة – مدينة البيضاء، ومدينة طبرق، ومناطق غرب ليبيا مثل المناطق الصحراوية ومناطق الحدود مع تونس. أن هذه الحقائق موثّقة ويصعب دحضها، فهناك انتعاش حركة تمويل عناصر التنظيم المسلح بالأسلحة عن طريق النيجر، والتشاد، والصحراء الكبرى، وعن طريق مصر اثناء حكم الأخوان برئاسة محمد مرسي. لقد أصبحت سيطرة الجماعات الإرهابية والمسلحة واقعا ملموسا تجسّد في أ طلاق عمليات تعذيب، واختطاف ضد المواطنين الليبيين، بالإضافة الي فتح مراكز تدريب وتجنيد المقاتلين من مختلف دول الجوار لإرسالهم إلى سورية، ودول الساحل والصحراء هذا وقد سبق لحلف الناتو أن قام بقصف مواقع تواجد هذه الجماعات في منطقة الجبل الأخضر، ودرنة، وسرت، وفي منطقة مزدة مؤخرا، فحسب شهود عيان فقد شوهد تحليق لطائرات استطلاع صغيرة بدون طيار الحجم علي مدينة درنة بتاريخ 11 أبريل 2012، وهي نفسها التي سبق وأن استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005، في التسعينات من القرن الماضي في افغانستان، ولقد شهدت هذه الطائرات أيضا تحلق في سماء مدينة بنغازى في 11 أبريل 2012، ووكان تحليق هذة الطائرات لتحديد الأهداف المراد تدميرها في مدينة درنة وبنغازي شرق ليبيا والتي يستخدمها أفراد تنظيم القاعدة. (قصف طائرات بدون طيار مدينة درنة، بعد التاكد من تواجد معسكرات للتدريب لجماعات القاعدة في ليبيا، 9 أبريل 2012)وهذا نفس النهج المتبع الذى استخدمته الولايات المتحدة ضد الدول التي قامت بتدميرها مثل أفغانستان والعراق واليمن وليبيا، حيث قامت بدعم الجماعات الإرهابية كوسيلة للانقلاب علي الانظمة السياسية في هذه الدول وبث الفوضى فيها، ومن ثم محاربتها والقضاء علي قادتها الفاعلين وهذا من ضمن تلاعب وخداع السياسية الخارجية الأمريكية والسياسية الغربية وبالأخص بريطانيا وفرنسا مع هذه الدول.

أن وجود هذه الجماعات المتطرفة في مفاصل الدولة وامتلاكهم زمام السلطة في البلاد، أدى الي وجود انتهاكات حقوقية في ليبيا. فقد شاهدت مناطق ليبيا منذ عام 2012 الي 2017 الكثير من الاغتيالات لكافة عناصرها الأمنية من الجيش والشرطة علي أيادي المليشيا الإرهابية المتطرفة، والتي نظمت أنفسها في السيطرة علي ليبيا من خلال تجنيد الأطفال وتدريبهم علي السلاح وأغرائهم بالأموال والسفر خارج ليبيا.

الخاتمة

حاولت هذه الورقة أن تركز على هوية الجماعات المتطرفة من خلال دور الدول الكبرى في سيطرتهم علي ليبيا بعد 2011. فقد عملت الولايات المتحدة ودول غربية عن غض النظر عن تواجدهم وتحركاتهم في ليبيا رغم معرفته لهم بالاسم والصفة، حتى مكنتهم من السيطرة علي ليبيا والهيمنة عن المواقع الأمنية للدولة الليبية بعد اسقاط النظام السياسي عام 2011. وبعد ذلك أدركت الدول الغربية بخطر الجماعات الإرهابية وخاصة بعد تنفيذ عمليات إرهابية في فرنسا وبريطانيا، أضافة الي خطر الهجر الغير شرعية أو امتددت من تنظيم الدولة الإسلامية في شمال أفريقيا ومالي وتشاد والنيجر حيث اعتباراتهم فرنسا ضرب لمصالح فرنسا في دول أفريقيا.

اما من الناحية الاخرى تطرقت لورقة الى هوية الأفعال للجماعات المتطرفة من عمليات القتل والترويع والإرهاب والتمثيل بالجثث، والتفجيرات التي اندلعت في مدن ليبيا والتي استهدفت رجال الأمن والشرطة والجيش بشكل عام، وخاصة ذوى الروتب العليا من ضباط وعقداء وعمداء والواءات، حيث قتل عشرات الآلاف من الضباط والجنود في معسكراتهم وخارج ووحداتهم العسكرية، وصلت الي الدرجة التي يتم فيها رصدهم أمام المساجد وقتلهم بعد أداء صلاتهم يوم الجمعة. بالإضافة الي عدد حالات الاختطاف والاغتيالات التي تعدت من 6-5 حالات اغتيال يوميا بالإضافة الي خطف الصحفيين وقتلهم.

المصادر

- جلسة الامم المتحدة بتاريخ 29 ديسمبر 1985

-2 بروتوكول الاول من معاهدة جنيف عام 1949 والبروتوكول الثاني في معاهدة جنيف في عام 1977.

-3 تائج مؤتمر هافانا عام 1990

-4 مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في القاهرة في عام 1995

-5 الأعلان العالمي لحقوق الأنسان ديسمبر 1949

-6 محمد تامالت (2012)، أعداء الأمس أصدقاء اليوم : الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، 29 سبتمبر 2012 محاضرة القيت بكلية الدفاع العسكري بالسويد.

-7 أحمد محمد حقي، 2012فقة الاحتجاج وفلسفة التدافع عن الإساءة للمقدسات الدينية، نشر علي صفحات اسلام اون لاين

-8 قرار وزارة الداخلية البريطانية السلطات المختصة من بعد السماح بدخول يوسف القرضاوي إلى أراضي المملكة المتحدة، ومن استخدام أراضيها كـ»ترانزيت، ابتداء من 14يوليو 2011.

-9 القبض علي حمد بوختالة من قبل الولايات المتحدة الامريكية داخل مدينة بنغازي بتاريخ 17. يوليو 2014.

-10 مقتل المخرج الهولندى ثيو فان جوخ علي يد الهولندي المغربي الأصل محمد بويري، في 2.نوفمبر 2004.

-11 سام باسيلي، هو المخرج الامريكي للفلم المسئ للرسول الكريم، وقد وجد مقتولا في شقتة بولاية فلوريدا الأمريكة 14سبتمبر 2012.

-12 حرق السفارة الأمريكية بالقاهرة بتاريخ 11 سبتمبر 2012.

-13 كلمة الرئيس محمد مرسي ردا علي الفليم المسئ للرسول عليه الصلاة والسلام، بتاريخ 13 سبتمبر 2012.

-14 تصريح وزيرة الخارجية الامريكية هيلارى كلينتون بتاريخ 7 ديسمبر 2011.

-15 تقرير في المركز العربي للدراسات المستقبلية نشر بتاريخ 6 يوليو 2012.

-16 اعلان قائد تنظيم القاعدة أيمن الظواهري علي مقتل ولد محمد عبد المجيد حسن، والذى مكني بابو يحي الليبي في 4 يونيو 2012.

17 – مقابلة مع عبد الحكيم ابو الحاج زعيم تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة التابع للقاعدة، في قناة ليبيا، 2 ديسمبر 2012.

-18 عبد الرحيم الكيب، رئيس وزراء ليبيا ومنحه للجماعات الإرهابية مبلغ 150 مليون بتاريخ 10 مارس 2012.

-19 حديث عبد الحكيم الحصادى الى صحيفة مغاربية بتاريخ 23 يوليو 2011.

-20 لقاء أسماعيل الصلابي في أذاعه البي بي سي، 13 سبتمبر 2012.

21 - فوزى ابو كتف، فلسطيني الجنسية، وهو احد تنظيمات القاعدة لأرهابية التي تقلدت مناصب سيادية في ليبيا بعد عام 2011.

-22 تصريح مصطفي السازقزلي، ضد عودة جهزة الجيش والشرطة الي العمل في الدولة الجديدة 30 يناير 2012.

-23 تصريح شاهد عيان من مدينة درنة يروى قصة مقتل محمد الحاسي، أحد رجال الأمن في درنة بتاريخ 9 يناير 2012.

-24 لقاءات مع بعض أهالي مدينة درنة بتاريخ 15 أبريل 2012.

25 - لقاءات مع اهالي مدينة درنة بتاريخ 5 مارس 2012.

-26 دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم علي الناس، الحوار بين مؤسسة القذافي بقيادة سيف الأسلام معمر والجماعات الإهابية قبل خروجهم من سجن بوسليم بطرابلس، مارس 2006.

-27 لقاء عبد الحكيم بالحاج في تونس مع القيادى في تنظيم القاعدة التونسي والكمني رضوان، 24 ديسمبر 2012.

-28 جريدة الشروق الجزائرية، 19 فبراير 2013.

-29 جريدة نيويورك تايمز، 18 نوفمبر 2012.

-30 قصف طائرات بدون طيار مدينة درنة، بعد التاكد من تواجد معسكرات للتدريب لجماعات القاعدة في ليبيا، 9 أبريل 2012.

- http;//www.souss24.com/?p=4444131

السياسية الخارجية الايرانية تجاه مصر بعد عام 2011

بقلم: د.أسامة نور

أستاذ العلاقات الدولية جامعة القاهرة

إن تتبع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر منذ بداياتها الأولي في أربعينيات القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1847 حين وقعت معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة القاجارية الإيرانية والدولة العثمانية، يلحظ أنها مرت بفترات شد وجذب، وفقا لطبيعة المرحلة وتحدياتها الإقليمية والدولية، إذ في الوقت الذي بلغت فيه تلك العلاقة حد المصاهرة بين الأسرتين الحاكمتين عام 1928، توترت العلاقة بعد ثورة 1952 ووصلت إلي حد القطيعة في السبعينيات، خاصة عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وإعلان مصر توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، ثم دعم مصر للعراق في حربها ضد إيران، وهو ما كان له أكبر الاثر في تعطيل التقارب وإذكاء عوامل الخلاف، إلا أنه رغم ذلك لم ينقطع التواصل بين طهران والقاهرة، حيث نجحت البلدين في توقيع أول برتوكول بينهما، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران، ليتزايد الحديث عن احتمال انتهاء زمن القطيعة وعودة العلاقات من جديد.

فنجاح ثورة 25 يناير في إسقاط نظام مبارك في مصر، اعطى دفعة قوية للعلاقات المشتركة، خاصة بعد إعلان وزير الخارجية المصري نبيل العربي أن مصر «بصدد فتح صفحة جديدة مع جميع الدول، بما فيها إيران»، علي الرغم من وجود ملفات خلافية تسببت في حصر العلاقة بين البلدين في إطار التوتر والمنافسة، واظهار ايران حرصها علي الحفاظ على حد أدني من العلاقات مع مصر خاصة علي المستويين الثقافي والتجاري، بحيث يسهل علي الطرفين، في حال سنحت الفرصة، إعادة العلاقات بشكل طبيعي، حيث ترى إيران في عودة العلاقات مع مصر فرصة لإيجاد نظام إقليمي قادر على مواجهة المحاولات الغربية لفرض الهيمنة على المنطقة، ووضع حدا لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

إلا أن سياسة التفاؤل التي اعتمدت عليها إيران في تطوير علاقاتها مع مصر عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير، سرعان ما تحولت علي وقع سياسات الرئيس محمد مرسي الذي عبر عن رفضه للسياسات الخارجية الايرانية في سورية وتجاه دول الخليج العربي، مما اقلق النظام الايراني وجعله يدعم النظام الجديد بالرغم من علاقاته القوية مع إسرائيل ليبدأ فصل جديد في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر قوامه المصلحة والاستفادة من المتغيرات الإقليمية والدولية لتحقيق مشاريعه في المنطقة.

القسم الأول: المشاريع والاستراتيجيات الإيرانية إزاء المنطقة، ودور تلك المشاريع في تحديد شكل السياسية الخارجية الإيرانية تجاه مصر، ومنها:

مشروع الهلال الشيعي وتأثيره على السياسة الإيرانية تجاه المصرية:

اعتمدت إيران في تغلغلها وبسط نفوذها وتعظيم دورها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، علي اقامة هلال الشيعي تستهدف من خلاله السيطرة علي العراق والاردن وسورية ولبنان بالإضافة الي دول الخليج العربي التي يتم تطويقها وحصارها من مختلف الجبهات، لاستعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، وهو ما كادت ان تنجح فيه لولا ثورات الربيع العربي التي فضحت المخططات الايرانية وكشفتها امام الرأي العام العربي والاسلامي، وادخلتها في آتون صراعات مباشرة وغير مباشرة مع الانظمة والحكومات العربية[1].

ويعتبر الملك الأردني عبد الله الثاني اول من استخدم مصطلح الهلال الشيعي في حديث له مع صحيفة الواشنطن بوست أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر عام 2004، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال يخضع للنفوذ الشيعي يمتد إلى لبنان ويخل بالتوازن القائم مع السنة، ويحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة[2].

إذ يهدف هذا المشروع إلى السيطرة على العالَمَيْن العربي والإسلامي، وإخضاعهما ديموجرافيًا وسياسيًا وأمنيًا وثقافيًا، وتتضح خطورة المشروع الشيعي في أنه يقوم علي التواطؤ مع القوى

1 محمد أمحزون، الدولة الصفوية في إيران.. التاريخ والمنهاج، مجلة البيان، 2010/ 4/ 6

2 لمزيد من التأصيل انظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة: http://ar.wikipedia.org/wiki

الغربية، لاجتياح بعض الدول العربية والسيطرة عليها، وقد كان لإيران الدور الأعظم في التواطؤ مع أميركا لاحتلال أفغانستان، ثم العراق وذلك لإضعاف تلك الدول والانقضاض عليهم تحت مظلة المحتل.

ويقوم ذلك المشروع، كذلك، على اللعب بالورقة المذهبية الشيعية وإشعال فتيل الحرب الطائفية، والقيام بعمليات التطهير العرقي والطائفي، والعمل على تجزئة البلاد، وتهجير أهلها، مع قيام المرجعيات الشيعية بدورٍ مُفسِد، بالتحريض على أهل السنّة وعلى مؤسساتهم التعليمية والدينية، واغتيال الكفاءات السنيّة العلمية والعسكرية والدينية، وممارسة كل الجرائم بحقهم، لترويعهم وتهجيرهم والتشفي منهم.

وتتمثل خطورة المشروع في أنه يعد استهدافا لخصائص الدولة وتركيبتها الاجتماعية، حيث يضع بذورا للفتنة الطائفية ويضر بأمن واستقرار المجتمعات العربية التى يوجد داخل نسيجها سنة وشيعة.

ويرى بعض المحللين أن المشروع الشيعي يشبه المشروع الصهيوني في معظم وجوهه، فهو مشروع استيطاني قومي فارسي مذهبي يحمل أحقادًا تاريخيةً ضخمة، ويقوم على خزعبلاتٍ دينيةٍ مذهبية، ركنها الأساس: تشويه الدين الحنيف، وإشاعة الأباطيل والخرافات عن الإسلام، ونشر الفساد المذهبي القائم على نشر ما يعرف لديهم بمصحف فاطمة، وزواج المتعة، وتأليه الأئمة، وشتم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحريف القرآن الكريم والسنّة المطهّرة، وتكفير السنّة.

وقد تصاعد المشروع الشيعي في المنطقة العربية والإسلامية، بعد احتلال العراق بصفة عامة وبعد انتصار حزب الله بصفة خاصة ولم يعد يتخفى كما كان مسلكه قديما وفقا لنظام التقية « الخاصة بالشيعة، بل أصبح الشيعة يعلنون عن أنفسهم خاصة في العراق وسورية وحتى مصر ويتبنون استراتيجية خاصة لهم قائمة على تحقيق أهداف قديمة وبوسائل شتى.

ويمكن القول، أن حدوث الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 كانت نقطة تحول جديدة في التوجهات الإيرانية نحو دول الجوار بشكل عام ونحو العراق علي نحو خاص، من خلال مبدأ تصدير الثورة والتأكيد علي فارسية الخليج، وما تبع ذلك من مرحلة جديدة من مراحل الصراع الايراني في المنطقة لكسب المزيد من النفوذ ولعب دور اقليمي كبير علي حساب الادوار التقليدية للدول الكبرى في الشرق الاوسط.

وقد ادى هذا لان تنزعج الدول الخليجية خاصة بعد اعلان طهران سيطرتها علي اربع عواصم عربية في دمشق وبيروت وبغداد وصنعاء، وهو ما اثر بشكل كبير علي علاقة طهران بالقاهرة، وأدى لحدوث تراجع في العلاقة بين الدولتين، فعلي الرغم من موقف النظام المصري الحالي المتوافق مع الرؤية الإيرانية الخاصة بضرورة بقاء بشار الاسد ودعمه في مواجهة الحركات المعارضة، خوفا من نجاح حركات الاسلام السياسي وعلي راسها جماعة الاخوان التي يكن لها الرئيس السيسي عداء شديدا ويخشى من عودتها للمشهد السياسي في أي دولة عربية من جديد، الا انه يحاول ان يبدو وكأنه متوافق بشكل كبير مع التوجهات الخليجية الخاصة بضرورة التصدي للتغول الايراني في المنطقة، وإن كانت ايران تدرك حساسية الموقف المصري، ما يجعلها تعمد الي التوافق مع النظام المصري بشكل غير مباشر وتعمل علي تطوير سياساتها تجاه مصر، باعتبار ان ذلك يصب في النهاية في صالح المشروع الشيعي في المنطقة، حيث يبدو الموقف المصري محايدا وغير مستعد للدخول في مواجهة مع ايران لحساب أي دولة العربية اخرى[1].

فالنظام الايراني يرى توافقا في ادارة المشهد الاقليمي مع مصر، وهو يدرك في ذات الوقت حجم الضغوط الخليجية المفروضة عليها لوقف او وضع شروط لتطوير علاقاتها مع إيران، خاصة من قبل السعودية والامارات التي تحاول استخدام مصر كورقة ضغط علي ايران فيما يتعلق بقضية الجزر التي تشكل محور خلاف في العلاقات بين طهران والقاهرة، ومن ثم فهو يركز جهده علي الاستفادة من الموقف المصري، وتحييده قدر المستطاع في صراعاته المشتعلة في المنطقة خاصة في سورية والعراق واليمن[2].

الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة وانعكاسها على سياسة ايران تجاه مصر

إن دراسة صنع الاستراتيجية الايرانية لتنفيذ المشروع الشيعي في منطقة الشرق الاوسط عملية معقدة للغاية، فتركيبة النظام السياسي الإيراني تركيبة مختلفة مقارنة بالأنظمة الاخرى، ويندر أن تتقارب حالة أي نظام سياسي عالمي مع الحالة الإيرانية. ويظهر هذا التميز على مستوى المؤسسات والسياسات والخطاب السياسي كافة. إذ تتميز عملية تشكيل وصناعة الاستراتيجية الإيرانية بتعدد وتداخل المراكز والهيئات.

1 عبد العزيز بن أحمد البداح، حركة التشيع في الخليج العربي.. دراسة ميدانية تحليلية، الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر، ط:2010صص 60-6.

2 عبد العزيز بن أحمد البداح، حركة التشيع في الخليج العربي، مرجع سابق: صص:65-70

فمنظومة صنع القرار تتميز بثنائية المؤسسات والاستراتيجيات، فهناك مؤسسات «دولة» توازيها مؤسسات «ثورة» وهناك استراتيجيات موازية: من ذلك أن «الدولة» قد تتبنى استراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتتبنى «الثورة» استراتيجية مغايرة تمامًا ففي عهدي هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي كانت الدولة قد تبنت سياسة خارجية قائمة على الانفتاح على الغرب وحل المشاكل التي تعيق هذا الانفتاح، ولكن المؤسسة الثورية بقيت على ما خطه الخميني، ففشلت محاولتهما في تحقيق الانفتاح المنشود على الغرب. وعلى المستوى الاقتصادي ايضًا، فهناك مؤسسات تخضع لرقابة مجلس الشورى وهناك مؤسسات لا تخضع للرقابة المالية من قبل مجلس الشورى مثل مؤسسة الإمام الرضا ومؤسسة المستضعفين، هذه الازدواجية تربك الدول التي تريد ان تتفاهم مع إيران بخصوص شأن معين، فقد يتفق المفاوض الإيراني على مسالة معينة، وتقوم مؤسسة ثورية بنسف الاتفاق كاملاً بحجة انه يتعارض مع مبادئ الثورة.

وقد أثر تعقيد تركيبة السلطة على سياسة إيران الخارجية؛ فوجود مؤسسات موازية، جعل ثمة استراتيجيات موازية، فـ «الدولة» قد تتبنى استراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتتبنى «الثورة» استراتيجية مغايرة تمامًا؛ ففي عهدي الرئيسين: هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، تبنت «الدولة» استراتيجية التنمية في سياستها الخارجية والأمن القومي، التي تقوم على توظيف علاقاتها الإقليمية والدولية لتحقيق هدف التنمية في الداخل؛ فيما تبنت «الثورة» استراتيجية مزدوجة مغايرة تقوم على «حفظ النظام والتوسع خارجيًا»[1].

وعلى الرغم من أن النمط المتصيد للسياسة الخارجية الإيرانية، هو نمط توسعي، وهو نمط يقف على النقيض من النمط الانعزالي، وتتلخص سماته في المشاركة الخارجية الواسعة، والتمدد الإقليمي، والتوسع والهيمنة؛ فإن السياسة الخارجية الإيرانية جمعت بين سمات متناقضة، يعزى تناقضها إلى تنوع الحياة السياسية الداخلية، التي تحتوي على تيارات متشددة وأخرى معتدلة2، فقد ارتكز الأداء السياسي للجمهورية الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي على ركيزتين أساسيتين، أولاهما: المصلحة القومية، وثانيتهما، الأيديولوجية والاعتبارات الإسلامية[3].

---

1 حسن أحمد العمري، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 16/ 4/ 2013: http: / /studies.aljazeera.net /files /iranandstrengthfacto.htm

2 10 عياد البطنيجي، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد –77 فبراير– 2011م.

3 11 محمد السعيد إدريس، ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد 1 أبريل 2009: http: / /digital.ahram.org.eg /articles.aspx?Serial

وقد تحددت سياسة إيران تجاه مصر بعد الثورة الإسلامية بمستوى الصراع، وطبيعة توجه الطرف المُتغلب، وهو ما أثرا، بشكل أو بآخر، على تطور العلاقات الايرانية المصرية، فحينما يزداد التمسك بالرؤية الثورية الراديكالية تزداد درجة التوتر في هذه العلاقات، والعكس[1].

وقد استندت رؤية الاتجاه المحافظ إلى الإيمان بالتفوق الطائفي والإقليمي، والتمسك بمطامح الهيمنة على المنطقة، ما جعل رؤية المحافظين لسياسة إيران تجاه دول المنطقة تدخل ضمن نمط السياسة الخارجية الذي تتمثل ركائزه في «تصدير الثورة»، وتمديد المشروع الإيراني الثوري، ورفض التقوقع داخل حدود إيران، وبناء قوة عسكرية تقليدية ونووية إيرانية ضخمة، تساهم في تنفيذ ذلك المشروع، وامتلاك كل مقومات القوة اللازمة للتدمير أو الردع في منطقة تعج بالصراعات الإقليمية، وبيئة حاضنة للصراعات الدولية.

أما التوجه الآخر «المعتدل»، فإنه امتلك رؤية برجماتية تقتضي تغليب المصلحة، حسب معطيات الوضعين الإقليمي والدولي، والانفتاح على خيارات عدة تجنب إيران أزمات سياسية مع دول المنطقة وعلي راسها مصر، التي بدورها ستكون جزءًا من حزمة من الأزمات الناتجة عن تعقد علاقاتها الخارجية عمومًا، وانعكاساتها في شكل أزمات اقتصادية واجتماعية داخلية.

لذلك، فإن العلاقات مع مصر ارتبطت بمحددات عديدة بعضها يتعلق بإيران والآخر يرتبط بتوجهات القاهرة الخارجية، الأمر الذي تسبب في تعقد العلاقات المشتركة، وإن كان الغالب بالنسبة للسياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر الانطلاق من واقع المصلحة الايرانية، أيا كانت الجهة المسيطرة علي صناعة القرار في طهران[2].

أ الرؤية العقائدية والثورية:

تقوم الاستراتيجية الإيرانية على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية من خلال نظرية تقوم على دفع المشاكل الداخلية إلى الخارج، وأن من حق إيران، بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، أن تضع نظرية أمن للمنطقة، تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال الأساليب المناسبة، وفق المتغيرات الدولية. وتقدم هذه النظرية

1 العلاقات الإيرانية الخليجية: 25 عامًا من التقلبات، الشرق الأوسط، لندن، العدد 9726، 15 يوليو 2005:
http: / /classic.aawsat.com /details.asp?issuen

2 العلاقات الإيرانية السعودية بعد الثورة الإسلامية، صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة) 26/ 8/ 2002،
http: / /www.albainah.com /Index.aspx?function

عددًا من المعطيات تعتمد على بعدين أساسيين: أحدهما عقائدي، يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت؛ للالتفاف حولها، وتنفيذ وصاياها. أما البعد الآخر فهو نضالي ثوري، يتعلق بإيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، تحول دون وجود قوى أجنبية[1].

وعلى ذلك، فإيران، التي كانت قبل العام 1979 أهم شركاء وحلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط، تحت قيادة الشاه محمد رضا بهلوي، حاولت أن تلعب - وعلي عكس الواقع- دور العدوة الكبرى للولايات المتحدة في المنطقة، لكسب تعاطف الرأي العام العربي والاسلامي معها، حيث عمدت إلى التعامل مع الولايات المتحدة باعتبارها «الشيطان الأكبر»، ومع إسرائيل باعتبارها «العدو الذي يحتل القدس». إلا أن فضيحة «وترجيت» التي كشفت حصول إيران على أسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة خلال حربها مع العراق قد أكد أن إيران ظلت على علاقة مع الولايات المتحدة بالرغم من التصريحات الإعلامية التي وصفت امريكا بالشيطان الأكبر[2].

ويكشف هذا عن ان ما يحكم السياسة الخارجية الايرانية واستراتيجياتها تجاه المنطقة هي المصلحة وليست الايديولوجيا، إذ شكلت المصلحة محددا رئيسًا في علاقات إيران مع مصر، وما يؤكد ذلك حرصها على اقامة علاقات وطيدة مع حركتي حماس والجهاد الفلسطينيتين، بمثل ما عمّقت علاقتها مع حزب الله، في الوقت الذي تعد علاقاتها مع جمهورية أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية المطلقة هي الأسوأ بين دول أقاليم الجذب الاستراتيجي[3].

وبالنسبة للرؤية الثورية، فأهم فترات تراجعها، بدأت مع الثورات العربية، فإيران الثورة تتعامل مع الثورات العربية بمنطق الدولة القومية الإيرانية، التي تريد الحفاظ على مصالحها، وليس من منطلق الثورة الإسلامية، ما دفعها إلى تبني سياسات متناقضة إزاءها. ففي الوقت الذي

---

1 محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد 196، 1 ابريل 2014، ص 63.

2 15 محمد السعيد ادريس، آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مختارات إيرانية، الأهرام، القاهرة، 1 أبريل 2011: http: / /digital.ahram.org.eg /articles.aspx?Serial

3 17 وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 16/ 4/ 2013: http: / /studies.aljazeera.net /files /iranandstrengthfacto.html

أشرف كشك، التحالفات الإقليمية لإيران: السياسة تتجاوز الأيديولوجيا، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد 1 يوليو 2006: http: / /digital.ahram.org.eg /articles.aspx?Serial

دعمت فيه الثورات والاحتجاجات التي شهدتها دول، مثل تونس ومصر والبحرين، ورأت أنها «مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية»، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها «شأن داخلي»، وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها، فيما طرح هذا التناقض الواضح دلالة مهمة مفادها أن إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها، وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي. وذلك لا يعني أن إيران استبعدت أيديولوجيتها في تعاملها مع تطورات محيطها الخارجي، بل إنها تستدعيها في كثير من الأحيان، لكن عندما تكون متسامحة مع مصالحها، أما في غير ذلك، فإنها تُغلب الأخيرة. لذلك، فإن الثورات التي اجتاحت العديد من الدول العربية خصمت، إلى حد ما، من وجاهة وزخم الصورة النمطية التي رسمتها إيران لنفسها في المنطقة، باعتبارها «الأمة الثائرة»، التي تقدم في رؤية الإيرانيين- نموذجًا ملهمًا في الثورة على الأنظمة السياسية الفاسدة لكل الدول المحيطة بها[1].

القسم الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011

اتخذت السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر بعد عام 2011 ثلاث اشكال مختلفة، فبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت تميل الي التقارب مع الثورة، من منطلق ان الثورة الايرانية ملهمة ثورات الربيع العربي، وأن تلك الثورات ستصب في النهاية في الصالح الايراني، وستسهم في فك أو علي الاقل التخفيف من الحصار الغربي المفروض عليها، لذلك عمدت الي تقديم الدعم الي تلك الثورات سواء بشكل مباشر او غير مباشر، واستمر هذا الوضع حتى بعد انتخاب الانظمة الديموقراطية الجديدة، الي أن بدا لها أن سياسة النظام المصري الجديد بقيادة الدكتور محمد مرسي لا تصب في صالح ايران، وانه يحمل مشروع استقلالي يضر بالمشروع الشيعي في المنطقة، وانه يكن عداء كبيرا لحلفاء ايران في المنطقة، مما جعلها تدعم عمليات التخلص من هذا النظام، بل وتفرح بسقوطه خاصة بعد اعلان دعمه الثورة السورية، بل وتعلن ان ما حدث في مصر ثورة شعبية، وعلي الرغم من تقارب النظام المصري الحالي مع الانظمة الخليجية التي تكن عداء شديدا للنظام الايراني، وتعارض مواقفه وسياساته تجاه دول الخليج، إلا ان النظام الايراني ظل علي سياساته الداعمة له، خاصة بعد أن ابدا تجاوبا مع النظام الايراني بل وتوافقا في العديد من القضايا وعلي راسها الازمة السورية، والابقاء علي بشار الاسد، ومناهضة المعارضة المسلحة التي تم وصفها

1 محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد 1 يوليو 2011: http: //www.siyassa.org.eg /News

بالإرهاب، لنصبح امام سياسة جديدة قوامها المصالح المشتركة والاحتفاظ بعلاقات جيدة بالرغم من الاختلاف حول بعض القضايا الخلافية، وفيما يلي عرض لسياسة ايران تجاه مصر خلال فترة الحكم العسكري والرئيس محمد مرسي والرئيس عبدالفتاح السيسي في مصر.

فترة الحكم العسكري:

شهدت السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر تحسنا ملحوظا عقب سقوط نظام مبارك لاسيما بعد ظهور مؤشرات تفيد اتجاه القاهرة إلي إجراء عملية مراجعة لسياستها الخارجية، وهو ما عكسه تصريح وزير الخارجية المصري الأسبق (الأمين العام الحالي للجامعة العربية) نبيل العربي الذي اشار فيه الي إن إيران كدولة ليست عدوا لمصر، وإن القاهرة تفتح معها صفحة جديدة، وإن إيران دولة صديقة.

إيران بدورها سارعت باستثمار الفرصة، وبادرت إلي مقابلة خطوة مصر بإجراءات عديدة، حيث قام رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة مجتبى أماني بمقابلة وزير الخارجية المصري الأسبق نبيل العربي وتسليمه رسالة من نظيره الإيراني علي أكبر صالحي، رحب فيها بالمبادرة المصرية داعيا إلي دراسة سبل تطوير العلاقات عن طريق تبادل الزيارات بين القاهرة وطهران. كما اجتمع السفير الإيراني في الأمم المتحدة محمد علي خزاعي في القاهرة مع مسئولين مصريين في شهر أبريل 2011 للتباحث في سبل عودة العلاقات بين البلدين. وعلى خلفية ذلك ظهرت شائعات روجتها بعض أجهزة الإعلام الإيرانية بأن إيران قررت تعيين علي أكبر سيبويه الدبلوماسي المخضرم ونجل رجل الدين المرموق آية الله سيبويه سفيرا لها لدي القاهرة، وهو ما نفته القاهرة وطهران اللتان أكدتا على أن قرارا في هذا الشأن لم يتخذ بعد.

وفى سبيل تطوير العلاقات مع مصر اتخذت إيران إجراءات ملموسة، فقامت السلطات الإيرانية بترحيل كل العناصر المصرية المطلوبة أمنيا لدى مصر وأغلقت هذا الملف نهائيا، والذي ظل لأكثر من عقد يمثل عقبة في سبيل تطوير العلاقات مع القاهرة، حيث قامت بترحيل محمد شوقي الإسلامبولي صهر الزعيم السابق لـ«تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن وشقيق خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، بعد 20 عاما قضى جزءا منها في أفغانستان وباكستان وإيران عقب سقوط نظام طالبان.

كما نظمت طهران العديد من المؤتمرات التي شاركت فيها وفود مصرية عديدة، لاسيما قوي الإسلام السياسي، وبالتحديد مؤتمر «الصحوة الإسلامية» الذي تم تنظيمه في 17 سبتمبر 2011

وحضره حوالي 700 مشارك من 50 دولة إسلامية خصوصا الدول التي شهدت ثورات على أنظمتها السياسية، ومؤتمر «دعم المقاومة.. فلسطين» الذي تم تنظيمه يومي 1 و2 أكتوبر 2011، ورغم أن عنوانه الرئيسي هو دعم المقاومة الفلسطينية ومناقشة وتبادل وجهات النظر في التطورات السياسية المتلاحقة على صعيد الصراع في الشرق الأوسط، إلا أن الملاحظ أن المشاركة في المؤتمر تركزت في بعض القوي الشبابية التي ساهمت في الثورات، ما يعطي انطباعا بأن إيران تحاول فتح قنوات تواصل مع بعض هذه القوي وأنها تدرك تماما أن «المفتاح السحري» لتحقيق ذلك هو فلسطين التي تحظي باهتمام وزخم خاص في الدول العربية. واستقبلت إيران أيضا عددا من وفود الدبلوماسية الشعبية المصرية، ضمت مثقفين وسياسيين وعلماء دين ورجال أعمال وكوادر في ائتلافات شباب الثورة ومشايخ في الطرق الصوفية[1].

إلا انه بالرغم من تلك الجهود وقف المجلس العسكري في وجه الكثير من المحاولات الإيرانية الساعية إلى تطوير العلاقات مع مصر، خوفا من تأثير ذلك علي علاقات مصر الخارجية خاصة مع دول الخليج العربي، إذ عمد الي ايصال رسائل سلبية تعكس عدم رغبة القاهرة في تطوير العلاقات مع ايران، عن طريق القاء القبض على قاسم الحسيني الدبلوماسي الإيراني والمستشار الثالث ببعثة المصالح الإيرانية بالقاهرة بتهمة التجسس، وإغلاق الحسينية التي افتتحها علي الكوراني، رجل الدين الشيعي اللبناني المقيم في قم، ومداهمة مكتب قناة العالم في القاهرة ومصادرة جميع محتوياته وكذلك منع عرض أفلام إيرانية في مصر[2].

وقد بدت إيران متفهمة لضرورة منح القاهرة فرصة لإعادة ترتيب أولوياتها الداخلية والخارجية في ظل الأزمات والمشكلات العديدة التي تواجهها. وعلى ضوء ذلك، سارعت إيران إلي تأكيد تفهمها للموقف المصري، وذلك علي لسان وزير خارجيتها علي أكبر صالحي الذي أرجع التأخر في عودة العلاقات مع مصر إلي وجود ضغوط خارجية، حيث قال أن «البلدين أعربا عن رغبتهما في عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ولكن يبدو أن مصر تعاني من قيود في هذا الصدد»، مضيفا: «نحن ندرك الظروف المحيطة بمصر، ولابد في النهاية من إعادة العلاقات إلى مسارها الطبيعي، لكن المصريين كما يبدو يحتاجون إلى مزيد من الوقت بسبب حجم الضغوط السياسية التي يتعرضون لها»[3].

---

1 محمد عباس ناجي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر بعد ثورة 25 يناير، بحث غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

2 ماذا تريد إيران من مصر ما بعد الثورة؟، مجلة المجلة، 14 يونيو 2012 لمزيد من التفاصيل انظر الرابط التالي: http: / /arb.majalla.com

3 محمد عباس ناجي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر بعد ثورة 25 يناير، مرجع سابق الذكر.

وظلت العلاقات شبه متجمدة بين طهران والقاهرة خلال فترة الحكم العسكري لمصر، والذي كان في مجملة امتدادا لسياسات النظام المصري السابق ايام حكم الرئيس محمد حسنى مبارك، على الرغم من التصريحات المصرية الفضفاضة الخاصة بحدوث تغير في سياساتها الخارجية وانفتاحها علي جميع الدول، ولم تتحسن تلك العلاقات الا بشكل طفيف مع بداية مقدم الرئيس محمد مرسي.

فترة الرئيس محمد مرسي:

شهد عهد الرئيس محمد مرسي القصير نسبيا والذي لم يتجاوز عام في بدايته محاولات للتقارب بين البلدين، تمثَّل ذلك في زيارة محمد مرسي إلى طهران لحضور قمة عدم الانحياز في أغسطس عام 2012، لتسليم رئاستها إلى إيران، وهي أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ الثورة الإسلامية، وأول اختبار عملي لشكل وتوجه السياسة الخارجية المصرية في ظل أول رئيس مدني منتخب ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي[1]، ورحبت القيادة الإيرانية بزيارة الرئيس المصري في حينها، مما كان له الأثر الإيجابي في فتح صفحة جديدة بين البلدين. وشهدت العلاقة بين البلدين تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد ان تم توقيع أول برتوكول بين البلدين[2]، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران بمعدل 28 رحلة جوية أسبوعيًّا، في الثالث من أكتوبر 2012م[3]. وفي العام التالي من شهر فبراير 2013 دعى الرئيس المصري نظيره الإيراني، لحضور قمة دول منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة، واستُقبل استقبالاً حافلاً، وقام بالعديد من الزيارات واللقاءات على هامش القمة، واجتمع مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، الذي يُعد من أهم الشخصيات الإسلامية السُنِّية[4].

وقد أزعج هذا التطور في العلاقات الولايات المتحدة الامريكية، حيث أكد مصدر دبلوماسي مسؤول أن زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للمشاركة في أعمال قمة منظمة التعاون الإسلامي بالقاهرة، أثارت قلق الإدارة الأمريكية التي طلبت من السفيرة الأمريكية بالقاهرة آن باترسون

---

1 عماد الدين اديب، أول رئيس مدني في إيران، الشرق الأوسط، 23 اغسطس 2015م:
http: / /archive.aawsat.com /leader.asp?article

2 أسد الله طاهري، آفاق تطوير العلاقات المصرية – الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 130، مايو 2011

3 أحمد محمد عبدالباسط، تعرَّف على أهم المحطات في العلاقات بين مصر وإيران، صحيفة الوطن المصرية، تاريخ الدخول: (18 أغسطس/ آب 2015) http: / /www.elwatannews.com /news /details /661940

4 أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني، بي بي سي عربي، تاريخ الدخول:
(23 أغسطس/ آب 2015) http: / /www.bbc.com /arabic

بشكل عاجل نقل رسالة إلى الرئيس محمد مرسي، لتوضيح الموقف المصري، وطلب تفسيرات واضحة له[1].

بل ووصول الامر لان تؤكد السفيرة الأمريكية أن بلادها لن تسمح بوجود علاقات استراتيجية مصرية مع إيران قد تهدد أمن المنطقة، وأن أمريكا ستتخذ إجراءات واضحة قد تؤثر على علاقتها مع مصر بشكل سلبي حال حدوث ذلك[2].

إلا انه وبالرغم من ذلك لم تشهد السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر تطورا حقيقيا، نظرا لحدوث تغييرات ملموسة في السياسة الخارجية المصرية باتجاه تبني مواقف مستقلة تنبع من المصالح والأمن القومي المصري، وهو ما لم يبدو مريحا لإيران بشكل عام، مما دفعها لتغيير لسياساتها تجاه مصر، واعتبارها الرئيس مرسي يمثل خطرا على مشروعها في المنطقة، ومن ثم بدأت العلاقات تأخذ منحى اكثر توترا علي عكس الفترة التي اعقبت الثورة بل والتي اعقبت كذلك نجاح الدكتور مرسي في اول انتخابات ديموقراطية تشهدها البلاد منذ فترة طويلة.

وقد وصل التوتر في علاقة إيران بمصر فترة الرئيس محمد مرسي إلي ذروته عندما أعلن (الرئيس المعزول مرسي) في اجتماع انعقد في مدينة نصر، بحضور الشيخ يوسف القرضاوي ومجموعة من العلماء الكبار من سعوديين ومصريين، الجهاد في سورية واغلاق سفارتها في القاهرة، وكذلك اهانة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد قبلها من قبل شيخ الازهر اثناء زيارته للقاهرة، حيث خاطبه بالكثير من التعالي والعجرفة منتقدا سياسات حكومته ازاء البحرين ودول الخليج العربي[3].

لذلك عندما سقط نظام الرئيس محمد مرسي سارعت إيران الي دعمه، حيث اعتبره علي أكبر ولاياتي – مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي للسياسة الخارجية – ثورة شعبية. مشيرا خلال لقائه بوفد الدبلوماسية الشعبية المصري: «إن مصر تمر بنفس الحالة التي مرت بها إيران منذ 35 عامًا عقب انتصار الثورة الإيرانية، وإن الثورات المصرية والإيرانية أثرت على بعضها البعض خلال القرنين الأخيرين[4].

---

1 علي أكبر أسدي، التطورات السياسية في مصر.. الاستراتيجيات والتداعيات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد 129، أبريل 2011.

2 طهمورث غلامي، مستقبل مثلث أمريكا، إسرائيل، مصر والسيناريوهات المحتملة، مختارات إيرانية، العدد 129، أبريل 2011

3 عبدالباري عطوان: هجمة دبلوماسية ايرانية علي مصر، موقع راي اليوم، 2سبتمبر2014، علي الرابط التالي: http: / /www.raialyoum.com /?p=145698

4 شبكة الدفاع عن اهل السنة، لمزيد من التفاصيل انظر الرابط التالي:
http: / /www.dd-sunnah.net /forum /showthread.php

وقد عكست وسائل الاعلام الايرانية حقيقة الموقف الايراني من الدكتور مرسي من خلال اشادتها بأحداث الثالث من يوليو، ما يعني ان العلاقات الايرانية تجاه مصر قد اخذت في التباعد في نهاية فترة حكم الرئيس مصري، بسبب المواقف الرسمية المصرية التي رأت فيها إيران تهديدا لمشروعها ولدورها ولحلفائها في المنطقة[1].

فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي

علي عكس فترة الرئيس المعزول «محمد مرسي» والتي تراوحت فيها السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر بين التقارب والعداء، اتسمت السنوات الاولي من عهد السيسي بالتقارب الشديد، ففي عهد السيسي، وبعد وصوله إلى سدَّة الحكم في مصر، وُجِّهت دعوة للرئيس الإيراني حسن روحاني لحضور حفل تنصيب السيسي؛ مما أثار من جديد أفق تطور العلاقات المصرية-الإيرانية بين البلدين، التي لا تزال تمثل التباسًا في نهج السياسة الخارجية لمصر، ودومًا ما كان يُرتهن بأسباب معلنة وأخرى خفية تخضع في معظمها لحسابات سياسية تخص جهات عالمية وربما إقليمية. والهاجس الأساس والمحرك لتلك العلاقة، هو رضى دول الخليج التي تُعتبر الداعم الأول للسيسي، وخصوصًا السعودية في عهد الملك عبد الله، والإمارات، وقد عبَّر السيسي عن ذلك بقوله: «العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي.. وأمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج (هم) أهلنا ويهمنا أن يعيشوا بسلام.. كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة»[2].

وفي ذات السياق، قبل استلام السيسي للسلطة بشكل رسمي، صرَّح نبيل فهمي فور توليه منصب وزير خارجية مصر في الحكومة التي جاءت بعد الثالث من يوليو، في مؤتمر صحفي دولي، بأن وزارة الخارجية ستعمل من خلال ثلاثة محاور تشمل: حماية ودعم الثورة ونقل صورتها الحقيقية للعالم الخارجي وتبنِّي مبادئها، والعمل على استعادة مصر لموقعها العربي الإفريقي والمتوسطي وتنشيط دورها إقليميًّا ودوليًّا، والتعامل مع القضايا العاجلة المرتبطة بالأمن القومي المصري، وكذلك وضع الأرضية الشاملة والأسس الصحيحة للسياسة الخارجية المصرية المستقبلية[3]، ومن ثمَّ لا يرى نظام السيسي غضاضة في التعامل مع إيران ولا يعتبرها عدوًّا له، بل يرى أن العدو

1 ياسر الزعاترة، المواقف العربية والدولية من الانقلاب في مصر،10يوليو2013، على الرابط التالي:
http: / /www.addustour.com

2 محمود النوبي،، خلال مؤتمر صحفي عالمي: وزير الخارجية يشرح أولويات السياسة الخارجية خلال المرحلة الانتقالية، صحيفة الأهرام القاهرية، تاريخ الدخول: (23 أغسطس/ آب 2015)
http: / /www.ahram.org.eg /NewsQ /222098.aspx

3 سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول: (18 أغسطس/ آب 2015) http: / /studies.aljazeera.net /repor.htm

الأول له هو تيار الإسلام السياسي، المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين[1].

فبعد الانتهاء من حكم الاخوان وعزل مرسي، تشكلت منطلقات رئيسية حكمت سياسة مصر الخارجية، وهي منطلقات ليس لها علاقة بالسياسة الخارجية في حد ذاتها، بل إنها مرتبطة بمصالح النظام الحاكم الذي يحاول كسب شرعية جديدة، وهذه السياسة تقوم في الغالب على استرضاء الأطراف الخارجية، سواء أكانت إقليمية أم دولية، فبالرغم من وجود ملفات خلافية تسببت مجتمعة في حصر العلاقة بين إيران ومصر في إطار التوتر والمنافسة، فإن طهران تُغلِّب دائمًا المصالح على الأيديولوجيا معتمدة في ذلك على ما تتمتع به مصر من مكانة وأهمية بالنسبة لإيران وبدافع المصلحة، ومن ثمَّ تقارَبَ النظام المصري أحيانًا، واختلف مع إيران من هذا المنطلق في العديد من القضايا: وعلي راسها القضية الفلسطينية التي تعتبر أحد العوامل المؤثرة في العلاقة بين مصر وإيران، وستبقى عاملاً أساسيًّا من عوامل استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وأن حدوث أي تغير في مواقف البلدين من شأنه أن يؤثر على العلاقات بينهما، حيث إن موقف إيران من دعم المقاومة الفلسطينية هو الأساس، بينما نجد أن الموقف الرسمي في عهد الرئيس السيسي يرى أن الفصائل المقاوِمة، وعلى رأسها حماس خطر على الأمن القومي المصري، على خلاف ما كان عليه الوضع في عهد مرسي.. ولكن حينما تتقارب وجهات النظر بين البلدين في قضايا أخرى، نجد أن إيران تلتزم الصمت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ويعتبر الرئيس السيسي أن تسوية القضية الفلسطينية وفقًا للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية ستوفر واقعًا جديدًا وستجعل المنطقة أكثر أمنًا واستقرارًا ومن الوارد أن تمد إيران جسورها مع السلطة الفلسطينية، على خلاف ما سبق، وتبدأ في نسج علاقة يؤيدها المجتمع الدولي، فالسياسة الإيرانية، بعد الاتفاق النووي تختلف عن تلك، التي كانت قبل الاتفاق.

اما فيما يتعلق بالأزمة السورية فتقترب رؤية مصر في عهد السيسي من وجهة نظر إيران في الملف السوري، بعكس ما كانت عليه في عهد مرسي، الذي دعا للجهاد من أجل إسقاط بشار الأسد، نتيجة لجرائمه في حق الشعب السوري. فمصر تسعى في عهد السيسي، للتوصل إلى حلٍّ سياسي يضمن بقاء الدولة السورية موحدة، ويؤدي إلى الانتقال الآمن للسلطة، بحيث لا ينتصر فيها طرف بالقوة المسلحة، لاسيما أن نظام بشار الأسد متجذر بقوة داخل بنية الدولة، حسب الرؤية

1 معين عبد الحكيم،، القلق الإسرائيلي من التقارب المصري-الإيراني، الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر-العدد 137، تاريخ الدخول:
(20 أغسطس/ آب 2015) http: / /www.wahdaislamyia.org /issues /137 /malhakim.htm

المصرية الحالية، وهو الأمر الذي شكَّل عنصر قوة للنظام[1] وعلى ذلك يقترب الموقف المصري من الرؤية الإيرانية في دعم النظام السوري، مخالفًا بذلك بعض الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية[2]، وتتواصل الدبلوماسية المصرية مع أركان النظام السوري، بل يذهب البعض إلى أكثر من ذلك بالقول بدعم نظام بشار بأسلحة ومعدات عسكرية.

ومن ثمَّ نلاحظ أن رؤية البلدين في هذا الملف هي التوصل إلى تسوية سياسية، لأنها تشكل أهمية بارزة للطرفين، ظهر ذلك جليًّا في جولات وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لشرح رؤية إيران لحل الأزمات في المنطقة العربية، بعد توقيع الاتفاق النووي،3وتأكيد نائب وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبد اللهيان الذي مثَّل الرئيس الإيراني في حفل تنصيب السيسي رئيسًا لمصر، بقوله: «إن أمن مصر وإيران واحد، وإن هناك تقاربًا في وجهات النظر بشأن سوريا.

وهذه الرؤية ليست بعيدة عن الرؤية الأميركية للأزمة السورية، وهذا ما عبَّر عنه مدير السي آي إيه «برينيان» من أن واشنطن تدعو إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، وقول كيري: إن الولايات المتحدة لابد أن تفاوض الأسد من أجل إنجاز الحل السياسي[4].

وعلي عكس الموقف من الازمة السورية يلاحظ نه بعد وصول السيسي لسُدَّة الحكم في مصر انه أظهر تأييده لموقف السعودية في اليمن، وتمَّ الإعلان عن ذلك من خلال وزارة الخارجية، وأنها تتابع بكل قلق تطورات الأوضاع في اليمن وتدعو الأطراف اليمنية إلى ضرورة احترام إرادة الشعب اليمني وتحقيق تطلعاته الديمقراطية المشروعة وعدم اللجوء للعنف أو التصعيد للتوصل لحل سياسي واحترام مخرجات الحوار الوطني وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية[5]. وفي المقابل، يلاحَظ أيضًا، وجود بوادر تفاهم بين السيسي والحوثيين، مخالفًا بذلك المملكة العربية السعودية، الداعم الرئيس له، ومتقاربًا –من ناحية أخرى– مع إيران، ويرى البعض أن السيسي ربما يستخدم الملف

1 محمود صالح، تقرير عن السياسة الخارجية في عهد "السيسي": مصر تخلَّصت من "التبعية"، صحيفة الوطن المصرية، تاريخ الدخول: (18 أغسطس 2015)

2 ياسر الزعاترة، لماذا يريد السيسي إعادة تأهيل بشار؟، الجزيرة نت، 24/ 8/ 2015
http: / /www.aljazeera.net /knowledgegate /opinions

3 فراس أبو هلال، جولات ظريف بالمنطقة.. هدفان متناقضان ونتائج متواضعة، الجزيرة نت، (24 / 8/ 2015)
http: / /www.aljazeera.net /knowledgegate /opinions /2015

4 إيران: متقاربون مع مصر الحبيبة بشأن سوريا ونأمل بلقاءات على مستوى عالٍ بالرياض، صحيفة المقال الالكترونية، (19 أغسطس 2015) http: / /www.almaqal.net /archives

5 موقف السيسي من اليمن.. "مسافة السكة"، موقع دوت مصر، تاريخ الدخول: (24 أغسطس 2015)
http: / /www.dotmsr.com /details

اليمني كورقة ضغط على المملكة، خاصة أن مواقف مصر السياسية الأخيرة كانت توافقية وليس فيها ما يؤشر إلى اتباع الموقف الخليجي الحاسم في اليمن[1]. وظهر ذلك جليًّا في استقبال مجموعة من الحوثيين في القاهرة، والسماح لهم بإقامة معرض وندوة، يهاجمون فيها عاصفة الحزم التي من المفترض أن تكون مصر مشاركة فيها!. كل هذا يؤكد تذبذب الموقف المصري تجاه الأزمة في اليمن، فتارة يسير في فَلَك السعودية، وتارة أخرى يدعم الحوثيين، ومن ثمَّ يحاول التقارب مع الموقف الإيراني حيال الأزمة في اليمن، وهذا ما أكَّده السيسي من أنه لا يمكن تكرار تجربة الستينيات في اليمن مرة أخرى[2].

وتعتبر ازمة الجزر الاماراتية الثلاثة النقطة الخلافية الابرز في السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر، حيث تعد عقبة حقيقية امام عودة العلاقات بين البلدين بسبب عمق العلاقات ما بين القاهرة وابوظبي، وان كان هذا لا يعني استمرار التقارب بين الطرفين في الملفات الاخرى والمضي قدمًا في تطور العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها من اوجه العلاقات الاخرى.

خاتمة: مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر

على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين إيران ومصر فيما يتعلق ببعض الملفات الا انها حرصت من منطلق « المصلحة» علي ضمان الحد الأدنى من التعاون، نظرا لحاجة كل منهما للآخر اقتصاديًّا. واعتقاد إيران بأن تعاونها مع مصر من شأنه ان يساعدها في المضي قدما في مشاريعها الاستراتيجية في المنطقة وعلي راسها مشروع الهلال الشيعي، الذي تريد من اجل استكماله تحييد الدور المصري والحيلولة بينها وبين دعم الخليجيين في مساعيهم لحصار الدور الايراني في المنطقة.

فإيران على دراية بأهمية تطوير علاقاتها مع مصر، نظرًا للمكانة الإقليمية التي تتمتع بها القاهرة، كونها دولة القلب للوطن العربي، لها كلمة يُعتدُّ بها في المحيط العربي، وتشترك في العديد من التحالفات، ولها شبكة واسعة من المصالح، مما يتيح فرصة جيدة لإيران، لمواصلة دورها المتعاظم في المنطقة، وافشال مساعي عزلها دوليًّا.

وتدرك الخارجية الايرانية جيدا ان العلاقات الإيرانية-المصرية هي المحدِّد الرئيس لطبيعة

1 عادل القاضي، ماذا يفعل الحوثيون في القاهرة بالتزامن مع زيارة السيسي للسعودية؟، التقرير، تاريخ الدخول: (24 أغسطس/ 2015): http: / /altagreer.com

2 معرض للحوثيين بالقاهرة يهاجم "عاصفة الحزم"، الجزيرة نت، تاريخ الدخول: (24 أغسطس2015) http: / /www.aljazeera.net /news /arabic

الإقليم وتوازناته، فعلى رغم بُعد الجوار الجغرافي بينهما، إلا أن كل دولة منهما تعتبر الأخرى دولة جوار استراتيجي، واتسمت العلاقة بينهما طوال العقود التي خلَتْ بالمراوحة، كما ظلَّ منحنى العلاقة ما بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى. وتشكَّلت مع الوقت معادلة معقدة ترتكز على حالة من «اللاتعاون واللاصراع» حددتها طبيعة التفاعلات الإقليمية لكلتا الدولتين.

وإيران في المجمل تبني علاقاتها وتتقارب مع الدول بناءً على المصالح بعيدًا عن الأيديولوجيات، ويمكن استنتاج ثلاثة سيناريوهات في هذا السياق: الاول : التقارب غير المعلن، بما لا يؤثر على علاقات مصر بدول الخليج، التي ما زالت تدعم نظام الرئيس السيسي وتُثبِّت أركان حكمه، ومن ثمَّ قد تظل ايران حريصة علي التدرج في توطيد علاقاتها بالقاهرة والاحتفاظ بها سرية، وانتظار الاجواء المناسبة للإعلان عن حجمها الحقيقي، حتى لا تتسبب في الضغط علي النظام المصري بالشكل الذي يؤدي الي توتير العلاقات واعادتها للمربع رقم واحد من جديد والثاني: التقارب عبر وسيط؛ تحسبًا لردِّ فعل الخليجي المعادي لإيران، وذلك من خلال روسيا صاحبة النفوذ المتعاظم في المنطقة، والتي ترتبط بمصالح كبيرة مع النظامين الايراني والمصري، اخيرا: عدم التقارب؛ والعودة الي سياسات نظام الرئيس مبارك الذي كان يقف علي مسافة من طهران، ويرفض اقامة علاقات دبلوماسية معها.

ويعتبر السيناريو الأول هو اقرب تلك السيناريوهات للواقع، لأن كلا من النظامين الايراني والمصري يحتاج كلا منهما الي الاخر، فمصر السيسي، تريد أن تستخدم ورقة إيران لتعظيم مكاسبها في المنطقة، ومن جانب آخر تريد التواصل الاقتصادي مع إيران بما يعود بالفائدة على مصر، مع الحاجة الملحَّة لمصادر جديدة للطاقة، وهذا ما عبَّر عنه رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل عندما اشار الي ان قطاع البترول ليس لديه مانع من استيراد الخام الإيراني بعد رفع الحظر والسماح بالتصدير، وايران تحتاج الي تحييد الدور المصري، خاصة في الصراع السوري واليمني، حتى تتمكن من استكمال مشروعها الخاص بالسيطرة والهيمنة علي المنطقة.

ما يعني في النهاية ان ما يحكم السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر هو « المصلحة» وانه ما دامت تلك المصلحة قائمة فإن النظام الايراني لا يجد أي غضاضة في التعامل مع القاهرة حتى وان اختلفا في بعض القضايا والملفات الخاصة بالمنطقة.

السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل في الفترة من عام (2010-2016)

بقلم: ط.د. إياد بندر

باحث دكتوراه سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المقدمة:

اعترفت تركيا بإسرائيل في شهر آذار/ مارس من العام 1949، كأول دولة ذات أكثرية سكانية إسلامية، وتطوَّرت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في مختلف الحقول العسكرية والاستراتيجية والدبلوماسية لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورِّد أسلحة إلى الدولة التركية. وتوثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي والامني بين الدولتين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الأوس[1].

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية على مدى عقود من الزمن يلاحظ بان تركيا العلمانية ذات الأغلبية المسلمة اتجهت في سياستها نحو الغرب بصفتها العضوية في مجلس أوروبا عام1949أ ومشاركتها الفعالة في حلف الاطلسي عام 1952 والتوجه الغربي على الدوامأ وتم توقيع اتفاق انقرة بين الجماعة الاوربية وتركيا عام 1963 الذي توصلوا فيه الى الاتفاق على امكانية انضمام تركيا مستقبلا الى الاتحاد الاوروبي وواصلت سعيها الحثيث في أطار استراتيجيتها طويلة في الاتحاد الاوروبي[2].

ومنذ بداية التسعينات بدأت بانهيار الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتي وحلفائه)، تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة وتعد الجهورية التركية في الآونة الاخيرة احد ابرز

1 سعيده حوادسي، العلاقات التركية - الاسرائيليه في ظل حكومة حزب العداله والتنميه، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيه : جامعة محمد خضير بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسيه. ص 11.

2 ص12 المصدر نفسه .

اللاعبين على الساحة الاقليمية والدولية، وتعاظم دورها بشكل ملحوظ عقب ما يسمي بالربيع العربي ليس فقط بوصفها الجارة الحدودية بسوريا بل وايضا بعلاقاتها مع تيارات الاسلام السياسي الفاعل المتصدر للمشهد السياسي، لم يكن هذا الدور البارز لتركيا محض صدفة فهي تمتلك الرصيد التاريخي والحضاري والثقافي الكافي الذى يمكنها من خلال هذه الادوات في التأثير على المحيط الاقليمي والدولي وفي عام2002 وصل حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا واصبح هناك تخوف اسرائيلي من السياسات التي سيتبعها هذا الحزب كونه حزب اسلامي.

يعد أحمد داوود اوغلو أحد أبرز مهندسي السياسة الخارجية التركية، حيث ساهم بفعالية في صياغة استراتيجية جديدة لتركيا، تلخصت في فرضيته: "صفر مشاكل مع الجيران". وعلى اعتبار ان تاريخ تركيا هو باختصار تاريخ لحروبها ومشاكلها مع الجيران في القارات الثلاث(آسيا، أوربا، أفريقيا)، فقد شكل هذا المنهج انعطافاً حاداً في السياسة الرسمية لتركيا، كما شكلت الفرضية التصالحية هذه في الوقت نفسه يقظة جديدة في تفكير النخب السياسية والثقافية التركية الحاكمة[1].

لقد خطط الدكتور أحمد أوغلو لتصفير مشاكل تركيا الخارجية، وعمل على تخفيض منسوب التوتر مع دول الجوار التركي الى حده الأدنى[2].

واستمرت علاقات التعاون الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل حتى أواخر العام 2008، حين بدأت تشهد بوادر أزمة ثقة بين القيادتين بسبب الحرب التي شنَّتها إسرائيل ضد قطاع غزة. بدا هناك ازمة ثقه بين البلدين، وقد دفعت حادثة الهجوم على أسطول الحرية، الذي كان متوجهًا لفك الحصار عن قطاع غزَّة، الأمور إلى حدود المواجهة السياسية والاعلامية المفتوحة بين أنقرة وتل أبيب، ولكنها بقيت دون مستوى قطع العلاقات الديبلوماسية.

يبدو بوضوح أن إسرائيل لم تتفهَّم المتغيّرات التي طرأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وخصوصًا محاولاته «الناجحة» لانتزاع المبادرة من يد جنرالات الجيش كخطوة على طريق إرساء حكم ديمقراطي قادر على خدمة المصالح التركية العليا داخليًا وخارجيًا واعتمد حزب العدالة والتنمية خيارات سياسية جديدة تقضي بانفتاح تركيا على العالمين العربي والإسلامي، والتي كان من الطبيعي أن تثير الشكوك الإسرائيلية وتؤدي بالتالي إلى فقدان الثقة بين الطرفين. وأدى تجاوب القيادة التركية الجديدة مع مشاعر الشارع التركي حول الموقف من الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني إلى التوتر بين البلدين.

1 المصدر نفسه. ص14.

2 ( )

كان من الطبيعي أيضًا أن تؤدي سياسات حكومة أردوغان إلى تصادم مع القرارات والمخططات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا في مسائل رئيسة: الحرب على العراق، والموقف من الحربين على لبنان وغزة، وأخيرًا الأزمة بين الغرب وإيران على خلفية المشروع النووي الإيراني. وسيطرح هذا البحث كيف كانت سياسة تركيا الخارجية تجاه اسرائيل في الفترة الواقعة من عام 2010 – 2016 وهل اختلفت بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم ام لا.

مشكلة الدراسة:

تعتبر تركيا من الدول الصاعدة في المنطقة وهي تسعى الى سياسة صفرية المشاكل مع دول الجوار ولكن اتسمت بالتوتر بين تركيا واسرائيل في مرحله من المراحل حتى ادت الى قطع العلاقات بين البلدين بسبب احداث سفينة مرمره ومن هنا لا بد لنا من طرح تساؤل الا وهو كيف كانت سياسة تركيا الخارجية تجاه اسرائيل منذ عام 2010 – 2016؟ وما هي محددات السياسة الداخلية والخارجية التركية؟ وكيف كانت طبيعة العلاقات التركية الاسرائيلية خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم منذ عام 2002 لغاية الان؟

الفرضية الرئيسية:

تعتبر الفترة من العام 2010 – 2016 من اسوأ الفترات بين تركيا واسرائيل اثر سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكم مما ادى الى تبني تركيا لتوجهات جديدة في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية التركية:

يتناول هذا الفصل النظام السياسي التركي وفيه نتحدث عن طبيعة النظام السياسي ومؤسسات النظام السياسي التركي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

أولا: نظام الحكم في تركيا:

تركيا هي الديمقراطية التمثيلية البرلمانية. منذ تأسيسها كجمهورية في عام 1923، وقد وضعت تركيا تقليدًا قويًا للعلمانية. دستور تركيا يحكم الإطار القانوني للبلد. وهو يحدد المبادئ الرئيسية للحكومة ويضع تركيا كدولة مركزية موحدة.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وله دور شرفي إلى حد كبير. وينتخب الرئيس لمدة خمس سنوات عن طريق الانتخاب المباشر. انتُخب عبد الله غول رئيسًا للبلاد في 28 آب 2007، الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات البرلمانية خلفًا للرئيس أحمد نجدت سيزر ورئيس الدولة الحالي هو رجب طيب أردوغان الذي انتخب في عام 2014.

وينتخب رئيس الوزراء من قبل البرلمان من خلال تصويت على الثقة في الحكومة، وغالبًا ما يكون رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. رئيس الوزراء الحالي هو أحمد داوود أوغلو، حصل حزب العدالة والتنمية على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان في الانتخابات العامة عام 2015بنسبة 40.19٪ بعد انتخاب أردوغان رئيسا لتركيا باقتراع شعبي مباشر في أغسطس 2014 وتأكيده على أنه لن يكتفي بدور رمزي وبأنه سيكون رئيسًا نشطًا. ومع رئاسة أردوغان للحكومة عدة مرات، أصبح لدينا نظام سياسي غير واضح المعالم، فلا هو برلماني صرف (لأن الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة ولأنه منتخب من الشعب مباشرة)، ولا هو في الوقت نفسه نظام رئاسي صريح (لأنه لا يزال لدينا رئيس حكومة ومجلس وزراء ياخد الثقة من البرلمان[1].

أصبح النظام السياسي الآن قريبًا من النظام نصف الرئاسي أو شبه الرئاسي دون أن يكون كذلك مئة بالمئة، ودون أن ينص الدستور على ذلك صراحة. هذه الحالة من الجمع بين نظام برلماني وبين رئيس منتخب من قبل الشعب مباشرة بصلاحيات واسعة ومفعّلة، يخلق وضعًا شاذًا لا يمكن للنظام السياسي معه أن يعمل بشكل صحيح لأنه يخلق حالة من عدم التوازن بين السلطات ومن التضارب في الصلاحيات أيضًا. وكان ذلك الفوز للمرة الرابعة على التوالي يفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية، ولكن هذه المرة بأغلبية ساحقة مكّنته من تشكيل الحكومة بمفرده، ولقد كانت الإنجازات التي حققتها الحكومات التركية المتعاقبة بقيادة الحزب خلال السنوات الماضية، أكبر الأثر في كسب تأييد الناخبين[2].

ثانيًا: مؤسسات النظام السياسي التركي

وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظراً لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003 حتى الآن بعد التعديلات المتعددة

1 المصدر نفسه. ص58.
2 المصدر نفسه ص59.

على دستور الجمهورية التركية الذي أقر عام 1982 والمعمول به حالياً، ونظراً لتوجه حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى طرح تعديلاتٍ جديدة مستقبلاً، فإن دراستنا في هذا الجانب ستقتصر، وعلى نحو موجز، على ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث[1].

- السلطة التشريعية:

خول الدستور التركي لمجلس الأمة التركي (البرلمان) الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية، وطبقاً للدستور فإن مهام وسلطات مجلس الأمة التركي يمكن حصرها على نحو التالي:

سُن وتغيير وإلغاء القوانين، مراقبة مجلس الوزراء والوزراء، السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة، مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها، القرار بشأن طباعة العملة، القرار بشأن إعلان حرب، الموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية، القرار بشأن إعلان العفو العام، تعديل الدستور، الموافقة على خطط التنمية، إعداد النظام الداخلي للبرلمان، إقرار المراسيم والتعديل أو الرفض.

- السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية في تركيا محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي ويستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم، ويعمل القضاة بشكل مستقل؛ فهم يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية واستنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني.

انقسم النظام القضائي إلى القضاء الإداري والقضاء القانوني والقضاء الخاص.

يجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام. وبشكل عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعًا لذلك وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية: المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا ومحكمة الاستئناف العسكرية العليا والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة النزاعات القضائية. وتوجد مؤسستان إضافيتان تؤديان مهامًا خاصة يتم تحديدها في المجلس الأعلى للقضاة

1 من جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص65 مقدمه لنيل شهادة الماجستير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق، نيبال عزالدين جميل عطيه، عملية صنع القرار.

والمدعين العامين والمجلس الأعلى للحسابات الحكومية في القسم القضائي في الدستور.

- السلطة التنفيذية:

تتميز السلطة التنفيذية في تركيا بأنها ثنائية البنية. وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

- رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. يتم انتخاب الرئيس في انتخابات عامة بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير الذين يجب أن تزيد أعمارهم على ٤٠ عامًا وأن يكونوا قد أكملوا تعليمهم العالي أو يتم انتخابه بين عموم المواطنين الأتراك الذين يستوفون هذه المتطلبات ومؤهلين ليصبحوا نوابًا. تبلغ مدة حكم الرئيس خمس سنوات ولا يمكن ترشيحه إلا لفترتين فقط على الأكثر.

ولرئيس الجمهورية مهام وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويعتبر مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية.

- رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء الذي يعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء البرلمان بالإضافة إلى وزراء عدة يرشحهم رئيس الوزراء ويعينهم رئيس الجمهورية. ويمكن تعيين الوزراء إما من بين أعضاء البرلمان أو من بين المؤهلين للانتخاب كنواب برلمان الذين ليسوا نوابًا بالفعل. يمكن للرئيس إقالة الوزراء من مهامهم بناءً على طلب رئيس الوزراء إذا اقتضت الضرورة.

وتتمثل المهمة الأساسية لمجلس الوزراء في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها. ويعتبر مجلس الوزراء مسؤولاً عن تنفيذ البرلمان لهذه المهمة.

كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحياتٍ تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للاستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور. ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

وهنا لابد أن نعيد التأكيد أن هذه الصلاحيات المتنوعة لا يمكن اعتدادها صلاحياتٍ شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان) فرضت على الرئيس نوعاً من الحد على بعض هذه السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان.

أما رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، فيعدان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، التي تأخذ الثقة من البرلمان، وبذلك تناط السلطات التنفيذية بالحكومة، الأمر الذي تصبح بموجبه مسؤولية صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها من اختصاصات الحكومة التركية.

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة، بعد إقرارها من البرلمان. كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية[1].

ثالثا: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية:

يضطلع بصنع القرار في السياسة الخارجية التركية لاعبين أساسيين وهم أولا: رئيس الوزراء ورئيس حزب الأغلبية في البرلمان ويساعده في ذلك وزارة الخارجية. ثانيا: مؤسسة الرئاسة، حيث تتمتع دستوريا بدور أساسي يقل أو يزيد وفقا لشخصية رئيس الجمهورية. ثالثا: المؤسسة العسكرية، وتحديدا من خلال نفوذها داخل مجلس الأمن القومي التركى (MGK). يتأثر هؤلاء اللاعبون بمجموعة من القيود والفاعلين الثانويين مثل المعارضة داخل البرلمان، وموقف الحلفاء الدوليين، بالإضافة إلى البيئة الدولية والإقليمية.

أولاً: رئيس الوزراء

يعتبر رئيس الوزراء في تركيا هو المسئول الرئيسي عن القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية، بما يتمتع به من نفوذ كرئيس للحزب الذي يمتلك الأغلبية داخل البرلمان، وكرأس للسلطة التنفيذية تقليديا في تركيا. ويتحدد دور رئيس الوزراء وفقا لشخصية الرئيس ولنسبة تمثيل حزبه في البرلمان، وما إذا كانت حكومته ائتلافية أم تمثل لونا حزبيا واحدا.

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 2005 ص125

ثانيا: رئيس الجمهورية

أعطى دستور 1982 لرئيس الجمهورية مزيدا من الصلاحيات عما كان من قبل. وقد تباينت نظرة رؤساء الجمهورية منذ نشأتها إلى الآن لدور مؤسسة الرئاسة، من حكم بين السلطات، «وفوق السياسة»، إلى طرف أساسي ولاعب نشط فى صنع القرار على المستوى الخارجى والداخلي. وربما نستطيع تصنيفهم إلا ثلاث فئات، الأول: يرى لها دور رمزي ممثل للدولة وحارس لمبادئها ويستغل حق الفيتو في بعض القرارات التي تهدد مبادئ الدولة الأساسية مثل أحمد سيزار، وكنعان افران وآخرون. الثاني: لعب دورا أكثر نشاطا فى السياسة الخارجية ومكملا ومنسقا مع دور رئيس الوزراء مثل: سليمان ديمريل، وعبد الله غول. الثالث: يرى أن مؤسسة الرئاسة هي اللاعب الرئيس فى صنع السياسية الخارجية، وصاحب الكلمة العليا فيه وتمثل ذلك في رئاسة تورجوت أزال، وأخيرا رجب طيب أردوغان. اختلف دور المؤسسة باختلاف شخصية الرئيس، وأيضا بخبراته من عدمها فى ملفات السياسة الخارجية [1].

ثالثا: المؤسسة العسكرية

تتمتع المؤسسة العسكرية بقدر من الاستقلالية والتأثير في صنع القرارات المهمة في السياسة الخارجية التركية، تقلص دورها تدريجيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002. ويتمثل دورها بشكل أساسي من خلال عضويتها في مجلس الأمن القومي بخمسة أعضاء من أصل اثنا عشر عضوا وقد لعبت دورا أساسيا في القرارات التى تعلقت بالحرب على العراق الأولى والثانية، من استخدام قوات التحالف للأراضي والمجال الجوى التركى، أو بإرسال قوات خارج البلاد. ومن المعروف أن تركيا عضو فى حلف الناتو، وتتمع المؤسسة العسكرية بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منذ فترات طويله[2].

رابعا: وزارة الخارجية:

بموجب النظام الانتخابي لسنة 1946 اصبحت وزارة الخارجية التركية المسؤولة عن المعالجة اليومية للعلاقات الخارجية التركية وهذا يتم عن طريق موظفي وزارة الخارجية التركية باعتبارهم خريجي اكاديميات النخبة في الجمهورية.

---

1 صناعة القرار الاستراتيجي التركي www.maroit.com

2 المصدر نفسه www.marocdroit.com

خامسا: مجلس الامن القومي:

يترأسه رئيس الجمهورية ويضم في عضويته كل من: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الدفاع (مدنى)، ثم رئيس الأركان، قائد القوات البرية، قائد القوات الجوية، قائد القوات البحرية، قائد قوات الدرك (الجندرمة) ويرسم مجلس الامن القومي السياسات العامة للدولة داخليا وخارجيا ويبدا بالقضايا الأمنية والعسكرية وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وتهيئة القوة العسكرية والاستراتيجية لمواجهة التحديات ويمارس هذا المجلس نفوذا واسعا في الحياة السياسية وهو اشبه بحكومة ظل[1].

سادسًا: الاحزاب السياسية:

تعمل الاحزاب السياسية في تركيا على طرح خيارات سياسية خارجية تكون مصدر لأثراء التوجهات الاستراتيجية التركية واعداد كوادرها من اجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة وتظهر رؤية الاحزاب الاستراتيجية من خلال الخطابات السياسية. كما وتلعب قوى المعارضة دورا في عملية صنع السياسة الخارجية وتأثير في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة ومناقشة رؤيتها الاستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والاستراتيجية بمستوى أكثر عقلانية[2].

الفصل الثاني:

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل

أولاً: المحددات الداخلية:

من ابرز المحددات الداخلية تأثير الجالية اليهودية في تركيا والعمال الاتراك في اسرائيل، والازمة السياسية في تركيا منذ انتخابات عام 1995 والصراع بين المؤسسة العسكرية وحزب الرفاه ثم مع حزب العدالة والتنمية وانتخابات عام 2002 وسيطرة حزب العدالة والتنمية على الاغلبية في البرلمان التركي وتشكيلة للحكومة ومعركة الرئاسة في عام 2007 بالإضافة الى مشكلات العنف والارهاب بين البلدين[3].

1 المصدر نفسه www.marocdroit.com.

2 المصدر نفسه www.ma.comrocdroit.

3 محمود صافي محمود محمد، العلاقات التركية الاسرائيليه في الفتره من عام 1996-2006، مقدمه لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهره : كلية الاقتصاد والعلوم السياسه، 2008 ص 32.

المحددات الإقليمية والدولية:

ومن اهمها ازمة الخليج الثالثة وتداعياتها وتوتر علاقات تركيا واسرائيل وايضا هناك ما يتعلق بانهيار نظام القطبية الثنائية وبزوغ الولايات المتحدة الامريكية كقوة عسكرية عظمى تحاول الهيمنة على النظام الدولي وحاجة البلدين الى اقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والبحث عن دور جديد في اطار الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، فضلا عن ارتباط هذا الدور بشكل او باخر بتوسيع حلف الاطلنطي اضافة الى تأثير علاقات تركيا المتوترة بالاتحاد الاوروبي في تدعيم علاقاتها مع اسرائيل والولايات المتحدة.

اولا: الجالية اليهودية في تركيا والتعاون الاستراتيجي التركي الاسرائيلي

رغم اختلاف الدراسات المتاحة في تقدير حجم الجالية اليهودية في تركيا ما بين 24 الف نسمة او ما يتراوح ما بين 100الى 150 الف نسمة فان هذه الجالية وخصوصا عبر رموزها ورجال اعمالها البارزين تمارس تأثيرا كبيرا وان كان بشكل غير معلن في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاعلامية في تركيا وحثها على تطوير علاقاتها مع اسرائيل والولايات المتحدة خصوصا في ظل اعتقاد عدة اوساط تركية بما فيها المؤسسة العسكرية ان اسرائيل هي المدخل الرئيسي لتوثيق علاقات تركيا بالولايات المتحدة الامريكية غير ان عمل هذه الجالية يتم غالبا بعيدا عن الاضواء وذلك على الرغم من ان بعض رموز الجالية قد لعب دور الوسيط في العديد من علاقات تركيا الدولية وابرز هؤلاء اسحاق الاتون الذي ابرز نفسة كديمقراطي اشتراكي وتم في الفترة الاخيرة تدعيم تأثير الجالية اليهودية في الحياة العامة إثر لجوء بعض رجال الاعمال اليهود الاتراك الى العمل السياسي العام اضافة الى تأثيرهم السياسي غير الرسمي بفضل قوة وضعهم المالي والاقتصادي.

وكذلك ان زعيمي الجالية اليهودية في تركيا جاك قمحي وعزيز فريج قد لعبا بالتعاون والتنسيق مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة دورا مهما في عام 1985 ونجحا في ترتيب لقاء بين اوزال رئيس الحكومة التركية آنذاك وزعماء الجالية في امريكا خلال زيارته الرسمية وهذا اللقاء اقرت به وزارة الخارجية التركية، كما قام زعيم الجالية اليهودية في تركيا قمحي بتأسيس مركز العام المستوحى من ذكرى مرور خمسمائة عام على هجرة اليهود الاسبان الى تركيا وكان يهدف بذلك الى اخراج نشاط اليهود في تركيا الى النور، وبذلك ادركت اسرائيل اهمية الجالية اليهودية في تركيا بحيث يؤثر ايجابيا في علاقات البلدين.

ثانياً : اليهود والعمال الاتراك في اسرائيل :

يقدر عدد اليهود من اصل تركي في اسرائيل بحوالي 120 الف وهم يشكلون عاملا مؤثرا بدرجة او بأخرى في تطور العلاقات التركية الاسرائيلية وهم يشكلون ايضا قوة انتخابية غير ضئيلة تسعى الاحزاب الاسرائيلية لاجتذاب اصواتهم عبر مسالك عديدة من بينها تطوير العلاقات مع تركيا، أما العمال الاتراك في اسرائيل فهم يمارسون تأثيرا معينا في هذا الخصوص من خلال خلقهم مصالح اقتصادية متبادلة للجانبين الاسرائيلي والتركي وكذلك مصالح امنية لإسرائيل في تقليل مخاطر تزايد اعتمادها على العمالة الفلسطينية[1].

ثالثا: المؤسسة العسكرية التركية ومجلس الامن القومي ودعم التعاون مع اسرائيل

لابد من الاشارة في هذا الخصوص الى الدور الهام الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة التركية فعلا الرغم ان القانون التركي يضع المؤسسة العسكرية تحت اشراف مجلس الوزراء التركي فان الواقع يفصح ان هذه المؤسسة هي المحرك الاساسي للحياة السياسية الفعلية في تركيا، وان رأيها التي تبديه نادرا ما تحاول أي حكومة مدنية تركية ان تعارضه وان الصيغة الاساسية التي تنفذ من خلالها المؤسسة العسكرية الى الحكم هو مجلس الامن الوطني الذي يعتبرا جهازا استشاريا يقدم تقارير الى مجلس الوزراء وسيطر علية العسكريين ومن خلاله ينفذون ما يريدون[2].

ويمكن القول ان الاتراك وغالبيتهم يؤمنون بان للعسكرية مكانة مرموقة في حياتهم ووجدانهم وان هذه المشاعر تتزايد باستمرار بدل من ان تتناقص، وينظر معظم الاتراك الى الانقلابات الثلاثة التي حدثت في تركيا وتولى فيها العسكريون الحكم جاءت لحماية تركيا وضمان النظام العلماني.

رابعاً: المناخ السياسي في تركيا وقلق اسرائيل من توجهات حزب العدالة والتنمية

بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات اكدت زعيم الحزب ان هدفهم هو تحقيق المصالحة وتحويل تركيا نموذجا للدولة المسلمة العصرية الديمقراطية، الطرح الذي لقي دعما من بعض الاوساط السياسية والعربية خصوصا انه قد ينسجم مع اهدافها المعلنة بعد احداث سبتمبر 2001وقد دخلت تركيا بعد هذه الانتخابات مرحلة جديدة في حياتها السياسية تميزت بحساسيات عديدة فلأول مرة في تاريخ تركيا ينفرد حزب ذي توجه اسلامي بالسلطة وهو

1 الصدر نفسه ص 33.
2 المصدر نفسه ص 34.

اختبار صعب، وبالنسبة للموقف الاسرائيلي فقد دخلت اسرائيل في موقف ضبابي يسوده القلق في علاقاتها مع تركيا في اعقاب فوز حزب العدالة والتنمية الامر الذي لا الذي لا تستطيع اسرائيل تجاهله فقد واكبت الانتخابات التشريعية التركية عن كثب كما قامت باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه واعادة تقييم العلاقات بين البلدين، ورغم اخفاء المسؤولين في تل ابيب لمشاعر القاق والانزعاج من نتائج الانتخابات وتأثيرها على علاقات التحالف الاستراتيجي بين البلدين فقد اعتبرت تل ابيب فوز حزب العدالة والتنمية الاسلامي بغالبية المقاعد في البرلمان التركي الجديد يمثل كارثة من وجه النظر الاسرائيلية ونقلت الصحف العبرية مخاوف مسؤولين امنين إسرائيليين على مستقبل التعاون بين البلدين ولكن الرئيس الاسرائيلي موشية كتساف الاسبق صرح بانة ليس قلقا من صعود حزب العدالة الى الحكم في تركيا لان المصالح الوطنية للدولتين تقرر دوما ان تبقى العلاقات بينهم جيدة[1].

ومنذ وصول العدالة والتنمية للحكم في تركيا حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من اسرائيل وفلسطين بل ان منحنى تلك العلاقات مال لصالح القضية الفلسطينية وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين.

خامساً: مكافحة الارهاب – كمحدد وهدف للتعاون الاستراتيجي التركي الاسرائيلي

تعاني كل من تركيا واسرائيل من صور مختلفة لظاهرة الارهاب او العنف السياسي والذي تشكل مكافحته عاملا دافعا ومجالا اساسيا للتعاون بين البلدين وكذلك مع الولايات المتحدة التي استبدلت وحلف الاطلنطي مكافحة الشيوعية بعد انتهاء الحرب الباردة بما يسمى بمكافحة الاصولية.

أولا: الارهاب من وجهة نظر اسرائيل

ان اسرائيل تعتبر ان من قبيل الارهاب أي اعمال تقوم بها جماعات ومنظمات عربية لمقاومة سياسات الاحتلال وخصوصا من جانب حماس والجهاد او حزب الله في جنوب لبنان.

ثانيا: الارهاب من وجهة نظر تركيا

يرى البعض ان الارهاب يغطي من وجهة النظر التركية الرسمية كافة عمليات المنظمات المحظورة المناهضة للدول القائمة سواء تلك المهددة لتكاملها الاقليمي أي حزب العمال

1 نفسه ص 36 المصدر.

الكردستاني او لمبادئها العلمانية او لتوجهاتها الرأسمالية وتعد المشكلة الكردية من اهم مشكلات الدولة والمجتمع في تركيا نظرا لارتفاع التكلفة المادية والبشرية للسياسات الامنية والعسكرية.

وفي هذا السياق يلاحظ ان الدولة التركية ومسؤوليها يميلون الى نفي وجود مشكلة كردية وتصويرها على انها مشكلة ارهاب تثيره وتدعمه قوى خارجية.

ثانيا: المحددات الخارجية:

اولا: التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة

يمكن القول انه على مدار الخمسين عام الماضية تحكمت الاعتبارات الاستراتيجية في تشكيل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وذلك على عكس اسرائيل التي يمكن ان تلعب عوامل اخرى في تحديد طبيعة علاقاتها مع واشنطن واهمها التجمعات الاثنية التابعة لهذه الدول داخل الولايات المتحدة. وفترة التسعينات كانت الولايات المتحدة تنظر الى تركيا بأهمية بالغة وفي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة برزت الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا فواشنطن ترى ان تدعيم القوات المسلحة التركية امر لا غنى عنه لإنجاح سياساتها في المنطقة ولم يتوقف دور تركيا في ذلك الوقت على هذا الدور بل اصبحت لها ادوار اخرى اكثر فاعلية منها دورها في النظام الاقليمي الذي دخلت فيه تركيا بمعادلة المياه وهي المعادلة مهمة تطرحها تركيا ويمكن القول ان هناك العديد من الاعتبارات التي تتحكم في مسار العلاقات التركية الامريكية وهي:

1 – الاعتبارات الامنية:

من وجهة النظر الامنية والاستراتيجية فقد ادى انهيار الاتحاد السوفييتي الى تكثيف الضغوط على الحدود الشمالية لتركيا نتيجة لحالة السيولة السياسية في المنطقة، بالاضافة الى التزايد المستمر في تسليح الدول المجاورة في الشرق الاوسط.

2 – الطموح التركي في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي:

حيث ان تردد الاتحاد الاوروبي حتى الان بشان قبول عضوية تركيا قد ساهم في تدعيم توجهات النخبة السياسية التركية باتجاه تدعيم التحالف مع واشنطن.

3 – عدم الرضا عن مستوى التعاون العسكري مع الولايات المتحدة كيفا وكما اضافه الى معارضة الكونجرس الامريكي لتخصيص المزيد من المساعدات العسكرية قد اثار حفيظة تركيا تجاه واشنطن.

4 – تحفظ وضيق تركيا من الانتقادات المستمرة سواء المعلنة او غير المعلنة والخاصة بسجل تركيا في حقوق الانسان خاصه فيما يتعلق بملف الاكراد[1].

ثانيا: موقع اسرائيل في المبادرات الاقليمية التركية بعد حرب الخليج الثانية:

حيث احتلت اسرائيل مكانه خاصه في المبادرات التي طرحتها تركيا خلال ازمة الخليج الثانيه وبعدها مباشره بشان التعاون الاقليمي»الشرق اوسطي» امنيا وعسكريا واقتصاديا ويعود ذلك الى التماثل الفعلي بين مواقف البلدين واهدافهما اثناء الازمه وعدم انفصال المبادرات التركيه كثيرا عن مواقف البلدين واهدافهما اثناء الازمه وعدم انفصال المبادرات التركية كثيرا عن علاقات الطرفين الوثيقة بواشنطن وشملت هذه المبادرات على الصعيدين الامني والعسكري.

ثالثا: موقع اسرائيل في المبادرات الاقليمية التركية في المجال الاقتصادي

شملت هذه المبادرات اكثر من دعوة من جانب تركيا للتعاون الاقتصادي الاقليمي لمشاركة دوله منطقة الشرق الاوسط كافة بما فيها اسرائيل باعتبار ذلك التعاون ضرورة لإحلال السلام في المنطقة وهو منظور يتفق مع المنظور الاسرائيلي الحالي لعملية السلام ومن ابرز الأمثلة في هذا الخصوص مشروع انابيب مياه السلام وقمة المياه الشرق اوسطيه وصندوق التنمية الاقتصادي في الشرق الاوسط

رابعا: التعاون التركي الاسرائيلي في ظل عملية السلام

يمكن القول انه ومنذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي كان هناك تباعد كبير بين الموقف التركي من القضية الفلسطينية وموقف تركيا من منظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت انقره دائما تنظر الى منظمة التحرير الفلسطينية على انها لها علاقات وطيده مع بعض الاعداء التقليديين لتركيا بالإضافة الى ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت تساند منظمات الاكراد والارمن التحررية وكانت تستضيفهم في معسكرات التدريب التابعة لها في لبنان وتقدم لهم المساعدات العسكرية وهذا ما اكدته اسرائيل عندما اجتاحت لبنان 1982 واعتقلت عددا من الاكراد في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة الى علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع اليونان العدو التقليدي لتركيا ولم تعترف تركيا بمنظمة التحرير حتى عام 1976عند دخولها عضوية منظمة

1 توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الاوروبي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، رشا محمد عبدالجليل عبدالحليم، مقدمه لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016( )

المؤتمر الاسلامي وحاولت تركيا منذ بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي التوسط في البداية بين الفلسطينيين والاسرائيليين وذلك بلعب دور الوسيط بين الطرفين ففي سنة 2001 وضمن اطار اللجنة المكونة من قبل الامم المتحدة عملت تركيا بدور الوسيط لفض النزاع على الارض ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا حدث نوع من التوازن في العلاقات بين كل من اسرائيل وفلسطين بل ان منحنى تلك العلاقات مال لصالح نوع اكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية وتزايد الزيارات التركية الرسمية لفلسطين ومع اول زياره لرئيس الوزراء التركي أروغان الى رام الله وصف العلاقات التركية الفلسطينية بانها تاريخيه واعلن ان انقره مستعده لبذل ما بوسعها لتشجيع عملية السلام في حال طلب الاسرائيليين والفلسطينيين ذلك. ومن وجهة النظر التركية تقوم سياسة تركيا الخارجية الشرق اوسطيه على اساس السلام في المنطقة واستتباب الامن والاستقرار وفي هذا الاطار اولت تركيا اهتمامها لإقامة علاقات جيده مع كافة دول المنطقة واسرائيل ومن هنا دعمت تركيا عملية السلام في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى الان [1].

خامسا: مؤشرات اندفاع تركيا واسرائيل نحو الشرق اوسطية

يمكن القول ان ادراج اسرائيل بسعيها لإقامة ترتيبات شرق اوسطيه اقتصاديه وامنيه تضمن لها التفوق والهيمنة اقتصاديا وعسكريا وتحقيق امنها وتحقيق السلام ضمن الحديث عن جهود تركيا الحثيثة للمشاركة بدور رئيسي في هذه الترتيبات يعود الى حقيقة عدم انفصال جهود الدولتين في هذا الخصوص وانطلاقا من نفس التصور الامريكي لمفهوم السلام ومن ابرز هذه المؤشرات لهذا الاندفاع من الجانب التركي ما يلي:

- طرح تصورات بيع وتسعير المياه
- المشاركة في المفاوضات متعددة الاطراف
- المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية.

تطور العلاقات التركية الاسرائيلية:

توطّدت علاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل خلال العقدين الماضيين إلى أن بلغت مستوى التحالف السياسي والاستراتيجي والعسكري. وأثارت هذه العلاقات شكوكًا لدى معظم

1 شيماء بهاء الدين صلاح الدين عبدالعزيز، توجهات النخب والتغير في السياسية التركية تجاه الجوار الحضاري2002 – 2009، مقدمه لنيل شهادة الماجستير من جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه،2014 ص 73.

الدول العربية، أضيفت إلى مشاعر الحذر المتبادل انطلاقًا من إرث العلاقات الثقيل ما بين العرب والسلطنة العثمانية. ووصف مستشار الحكومة التركية غوكهان ساتنساير العلاقة مع العرب بقوله: «في الموقف الوطني العربي ينظر إلى تركيا كلاعب سلبي على المستوى الإقليمي، فهي تمثل القوة الاستعمارية القديمة بالنسبة إلى القوميين العرب ولكن الظروف والموازين الإقليمية الجديدة ستسمح لها بالاضطلاع بدور مختلف عن الدور الذي أدَّته خلال العقدين الماضيين»

على الرغم من البرودة التي خيَّمت على العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فقد وصف وزير الخارجية الإسرائيلي العلاقات مع تركيا في بداية العام 2006 بأنها «كاملة ومثالية»[1].

لم تمنع هذه التطورات من متابعة المفاوضات والاتفاق على بيع إسرائيل تركيا القمر الصناعي الإسرائيلي «أفق» ونظام الدفاع الجوي «أرو» المضاد للصواريخ، وإن كان ما يحتاج إليه هذا الاتفاق هو موافقة أميركا ليصبح ساري المفعول. وستعطي هذه الصفقة، في حال الموافقة عليها، قدرات متقدِّمة لتركيا سواء في مجال الدفاع ضد الصواريخ أو في مجال الاستعلام الإستراتيجي.

قدَّمت إسرائيل إلى تركيا مساعدات كبيرة العام 1999 للمساعدة في عمليات الإغاثة بعد كارثة الزلزال المدمّر الذي ضرب مدينة إزميت، وتضمَّنت المساعدة فرقًا للبحث والإغاثة بالإضافة إلى إقامة مستشفى ميداني مع فريق طبي كبير شارك فيه مئات من الأطباء والممرضين من الجيش والمؤسسات الرسمية الأخرى، وكان الأكبر بين الفرق الأجنبية كلها التي وصلت إلى تركيا لتدارك آثار الزلزال الذي تسبَّب بمقتل سبعة عشر ألف شخص.

تعود بدايات «التحالف السري» بين أنقرة وتل أبيب إلى العام 1958، أي إلى عهد حكومتي

عدنان مندريس ودافيد بن غوريون. ولقد رغب هذا بقوة في إقامة علاقات وثيقة مع تركيا من أجل كسر العزلة الإقليمية التي تشعر بها إسرائيل وقد كانت بحاجة إلى موازنة المقاطعة العربية من خلال الانفتاح على الجوار الأوسع: تركيا وإيران وإثيوبيا.

قام رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون بعدة زيارات سريّة إلى تركيا، كان أهمها في 29 آب/ أغسطس 1958 حيث التقى رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس، وهي زيارة كان قد جرى التحضير لها خلال اجتماعات سبقتها بين وزير الخارجية التركي فاتن رشدي زورلو مع

1 المصدر نفسه، 77.

نظيرته الإسرائيلية غولدا مئير، واجتماع رئيس الأركان التركي إبراهيم فوزي مينغيتش مع السفير الإسرائيلي إلياهو ساسون في روما، وأيضًا من خلال اتصالات للموساد مع الأجهزة السرية التركية.

تذكر الباحثة الإسرائيلية عفرا بنغيو في كتاب نشرته بالإنكليزية أن إسرائيل قد استخدمت في وثائقها كلمة «تحالف» بدلاً من «اتفاقية» للدلالة على الأهمية التي تعطيها لهذا الاتفاق. ولا تعترف رئاسة الأركان ووزارة الخارجية التركية حتى الآن بوجود مثل هذا الاتفاق، وتصرّ الثانية على أنه لا يوجد أي اتفاق مع إسرائيل سابق للاتفاق الذي وقّع في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر العام 1994. لكن وزير الخارجية التركي الأسبق إيليتر توركمان يعترف بوجود هذا الاتفاق، ولكنه يقول بإنه اتفاق شفهي ولم يكن مكتوبًا، كما يقول بإن الاجتماعات قد جرت على مستوى السفراء، وبإنه قد حدثت تطورات حالت دون استكمال الاتفاق.

تربط عفرا بنغيو الأسباب التي دفعت تركيا إلى القبول بمثل هذا التعاون مع إسرائيل بالآتي: الرد على موقف الرئيس جمال عبد الناصر من حلف بغداد، إقامة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، مضاعفة مصر لتعاونها مع الاتحاد السوفياتي، الانقلاب في العراق والذي أطاح الحكم الملكي الذي كان مواليًا لتركيا، تصويت العراق في مجلس الأمن (ضد تركيا) حول القضية القبرصية، التطور العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي وحاجة تركيا إلى الاستفادة منه، حاجة تركيا إلى دعم اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة وخصوصًا داخل الكونغرس منعًا لصدور قرار حول قضية مذابح الأرمن.

تأتي أهمية «الاتفاق العسكري السري» مع إسرائيل من أنه كان الأول لإسرائيل مع أية دولة أخرى، وكان رئيسا أركان الدولتين يلتقيان مرتين في السنة للتنسيق. وأعطت إسرائيل لهذا الاتفاق مع تركيا اسمًا مرمّزاً هو «ميركافا».

ظهرت بوادر توتر في علاقات تركيا بإسرائيل العام 1964 بسبب الأزمة القبرصية، ولكن التعاون العسكري استمر حتى العام 1966 موعد الانتهاء الرسمي لهذا التعاون. وكان العامل الأساسي لإنهائه يتركَّز على عدم تصويت إسرائيل إلى جانب تركيا في الأمم المتحدة بشأن القضية القبرصية العام 1964. كما وشهدت تطورًا مطَّردًا في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بحيث يمكن وضعها ضمن إطار تحالف إستراتيجي يجمع بين الدولتين، ويمكن شرحها باقتضاب من خلال تقسيمها إلى علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع تقديم لائحة بكل المشاريع العسكرية التي وقعت بين البلدين.

الفصل الثاني : نشأة حزب العدالة والتنمية ورؤيته للسياسة الخارجية وعلاقات تركيا مع اسرائيل بعد توليه الحكم.

1 – نشاة الحزب:

نشأ هذا الحزب براسة رجب طيب أروغان يليه عبدالله جول كحزب جديد يولد من رحل الاحزاب الإسلامية حيث تضمن برنامجا وايدولوجيا اختلفت عن رؤية هذه الاحزاب ووجه لها العديد من الانتقادات حيث تشكلت مجموعات داخل حزب الفضيلة تختلف في الرؤية عن مؤسسي حزب الفضيلة، وكان لهذه المجموعات ثقل سياسي وجماهيري في الشارع التركي. حيث اختار ٪70 من الناخبين أروغان او من عمل بقربه خلال فترة توليه منصب عمدة اسطنبول وقد استطاع أروغان خلال هذه الفترة ان يكون على اضطلاع عما هو مرغوب وما هو مرفوض لدى النظام التركي والمواطنين مما دفعه وزملائه بالتفكير الجدي في تأسيس حزب جديد بأفكار مختلفة عن الاسلاميين المحافظين امثال معلمهم اربكان. وفي عام 2001 اصدرت المحكمة قرار بأغلاق حزب الفضيلة حيث انقسم الحزب الى تيارين(التيار التقليدي الذي يتبنى رؤية اربكان وافكاره والتيار الاصلاحي الذي يرى ضرورة تغيير تكتيكات واستراتيجيات الحزب حيث ظهر هذا التيار لاحقا في صورة العدالة والتنمية).

تأسس حزب العدالة والتنمية في 2001/ 8/ 14 وفي مقابله مع جريدة الحياة اللندنية يقوم أردوغان ان الظروف التي ادت الى نشأة الحزب هي تراجع حجم التيار السلام السياسي في تركيا والى حالة الجمود التي اصابت الحركة وعجزها مع الظروف السياسية التي اعقبت انقلاب فبراير 1997. وضم الحزب في عضويته برلمانيون من احزاب يمين الوسط وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين بالإضافة الى عدد من الفنانين والصحفيين والادباء وخاض حزب الحرية والتنمية ثلاثة دورات انتخابيه وهي (2002 و2007 و2011و 2014)[1].

2 – برنامج الحزب ورؤيته للسياسة الخارجية:

طبقا لما ورد لبرنامج الحزب فان برنامجه ينقسم الى خمسة اجزاء:

1 – الحريات العامة.

2 – الاقتصاد.

1 العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من عام 1996–2006، مصدر سبق ذكره ص79.

3 – الادارة.

4 – السياسة الداخلية.

5 – السياسة الخارجية.

وهنا لا بد لنا الحديث عن الجزء الخاص بإدارة السياسة الخارجية:

ان الظروف الدينامية التي اتت بها فترة ما بعد الحرب الباردة شكلت مناخا مناسبا من اجل تطوير سياسه خارجيه متعددة البدائل عبر مشاريع التعاون المشتركة وتقلص اهمية التحالفات والتكتلات العسكرية التي كانت متبعه من قبل، وكان يجب على تركيا اعادة تنظيم وتشكيل علاقاتها مع مراكز القوى على نحو يحمل الكثير من البدائل ويتصف بالمرونة ويستهدف محاور عده. ولقد ذكر الحزب في رؤيته لتركيا (2030) ولا تقوم تركيا وسياستها الخارجية بمفهوم ذات بعد واحد بل تقوم في إطار التاريخ العميق لتركيا وجغرافيتها الحضارية وسياسة الاستقرار الاقتصادي ويقوم على مبدأين اساسيين وهما (تبني سياسات حاسمة تقرا بشكل صحيح التطورات الدولية والإقليمية وتتعالى على حسابات المصالح الانيه والمبدأ الثاني اعادة تفسير تاريخ وموقع تركيا الجغرافي وربطه بالعمق الاستراتيجي عبر سياسه خارجيه ديناميكية مركزها تركيا).

ويرى مؤسسي الحزب ان رؤية الحزب تتشابك فيها الشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء باعتبارهما وحده لا تنفصل وفي هذا الإطار نجح الحزب في صياغة وتنفيذ سياسه خارجيه متعددة الابعاد ونشط واستطاعت من خلالها اعادة تعريف الدور التركي على الساحة الدولية بما ينسجم مع معطياتها التاريخية والحضارية والثقافية.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية في اواخر عام 2002 وقد استندت الى سياسة صفر مشاكل مع الجيران والاستمرار في الانفتاح على الغرب مع اقامة علاقات متوازنة مع الشرق الاسلامي حيث سعى قادة الحزب لبناء علاقات مميزه مع الدول الإسلامية لاستكمال دائرة العلاقات الخارجية ولكن هذا ليس بديل عن العلاقات مع الغرب حيث تقوم القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركيه على اقل تشدد في الداخل ودبلوماسية نشطه في الخارج[1].

3 – مبادئ السياسة الخارجية الجديدة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم:

عملت تركيا منذ بداية القرن الواحد والعشرين على نهج سياسي واستراتيجي يستجيب لتحديات القرن الجديد فقد وضعت تركيا ستة مبادئ شكلت المحددات العملية لنجاح سياستها

1 المصدر نفسه ص94.

الخارجية حسب ما صرح به داوود اوغلو بانها ترشد عملية صناعة السياسة الخارجية التركية حسب المتغيرات الإقليمية والدولية وهي:

1 – مبدا التوازن السليم بين الحرية والامن.

2 – مبدا تصفير المشكلات مع دور الجوار أي صفر مشاكل.

3 – مبدأ التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.

4 – السياسة الخارجية متعددة الابعاد.

5 – الدبلوماسية المتناغمة.

6 – مبدا الاسلوب الدبلوماسي الجديد.

يشير داوود اوغلو الى اربعة مبادئ التي تشكل الرؤية التركية تجاه الشرق الاوسط وهي:

1 – احلال وتحقيق الامن المشترك لكل دول المنطقة.

2 – الارتقاء بمستوى الحوار الى اعلى درجة.

3 – تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة للوصول لمرحلة التكامل والاندماج بما يحقق الاستقرار في المنطقة.

4 – التعايش الثقافي ويكون بالحفاظ على وحدة الكيانات القائمة على اطر التسامح الثقافي والتعددية وتجنب اثارة قضايا التمايز الطائفية والعرقية [1].

4 – التعاون الاقتصادي التركي – الاسرائيلي ابان حكم حزب العدالة والتنمية.

تؤدي المتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في التأثير في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة، ولا تتوقف قدرة هذه المتغيرات على مدى توافر الموارد الطبيعية فحسب، وإنما على مدى توافر الإمكانات لاستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل، ويرى بعض المختصين أن فاعلية هذه المتغيرات تتوقف على: مدى قدرة الهيكل الاقتصادي على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان، وعلى الوضع الاقتصادي للدولة ومدى اعتماده على المساعدات الخارجية، لذلك سنقوم في هذا الجزء

1 العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من عام 1996–2006 مصدر سبق ذكره 45.

من الدراسة بتسليط الضوء على الواقع الاقتصادي التركي بشكل عام ومن ثم على طبيعة العلاقات بين تركيا واسرائيل في ظل حكم حزب العدالة والتنمية[1].

كان الاقتصاد التركي خلال فترة التسعينات يقبع في المرتبة 21 على مستوى العالم واصبح في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية في المرتبة 17 على مستوى العالم واصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين كما انه اصبح سادس اكبر اقتصاد في اوروبا مع الاخذ بعين الاعتبار ان تركيا حققت ذلك دون انضمامها الى الاتحاد الاوروبي واستمرت معدلات النمو بالصعود منذ عام 2002 وارتفعت نسبة الصادرات والواردات التركية.

كان للسياحة دور مهم في العلاقات التركية – الإسرائيلية اذ سافر 3298000 سائح اسرائيل الى تركيا بين عامي 2004–1990، كما تعتبر اسرائيل الدولة الاولى التي وقعت مع تركيا اتفاق للتجارة الحرة فيما تعد انقره بدورها الدولة الإسلامية الاولى التي توقع مثل هذا الاتفاق والذي اضفى الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وعموما تستورد اسرائيل السيارات المصنعة في تركيا كذلك منتجات النسيج والجلد والموارد الخام للبناء والفواكه المجففة وغيرها وتصدر اسرائيل لتركيا ما تنتجه من كيماويات اجهزة الري وخبرات اجهزة في عالم الاتصالات والتكنولوجيا العالية ويعتبر المجال الاكبر هو المجال العسكري.

بوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا تميزت العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية بتوسع حجمها وابعادها حيث قام رجب طيب اردوغان بزيارة ذات بعد اقتصادي الى اسرائيل في عام 2005 وتعد تركا الشريك التجاري الاول في العالم الاسلامي مع اسرائيل وعلى اثر العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة بين عامين 2009–2008 وبسبب الازمه الاقتصادية العالمية شهد عام 2009 تراجعا ملحوظا في حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل.

وما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق فان العلاقات الاقتصادية والعسكرية التركية – الإسرائيلية استمرت في تصاعد نسبي على الرغم من التوترات الدبلوماسية والسياسية بينهما[2].

5 – التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي ابان حكم حزب العدالة والتنمية.

لم لكن وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا حدثا عاديا اذ شهدت فترة حكمه تغيرات جوهرية مست جميل القطاعات فقد شهدت تحولات دستوريه اجتماعيه واقتصاديه

1 المصدر نفسه ص52.
2 المصدر نفسه ص65.

وخارجيه وقد تبنى الحزب لبرنامج اصلاحي يتضمن متطلبات تحقيق معايير كوبنهاجن للانضمام الى الاتحاد الاوروبي كونه مطلب قومي اتاتوركي وتنادي به مختلف النخب العلمانية وكذا الشعب التركي لأجل تحقيق الرفاه الاقتصادي.

اخذ الحزب اولى خطواته نحو تحقيق الديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الانسان وحماية الاقليات من خلال اعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية لتنسجم مع معايير كوبنهاجن وكان اول تعديل للدستور في عام 2004 حيث تم تعديل عدد من المواد في الدستور من شانها توسيع الحريات وارساء الديمقراطية وتعزيز الحريات وثاني تعديل كان خلال عام 2011 حيث تم تعديل 2 مادة كانت في هذا التعديل مادتان متعلقتان باعادة هيكلة محكمة الدستور واعادة اللجنة العليا للقضاء والمدعين وكان هناك نقاش كبير حول هاتين المادتين.

كان يعتبر العسكر الاتراك من اشد المناصرين في تركيا لعلاقات قوية مع اسرائيل فهذه الخيرة تعد مهمه لتركيا وهي رمز مضاد للإسلام ومصدرا لنقل التقنيات العسكرية العادلة والقيمة ومصدرا لتقريب تركيا من العالم الغربي الذي كان يتعاطف مع اسرائيل باعتبارها في نظره النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة كما انهم يذهبون الى ان العلاقات التركية – الإسرائيلية تلعب دورا غير مباشر في دعم موقف المؤسسة العسكرية التركية في وقوفها ضد النزاعات الانفصالية للأكراد ونمو النفوذ الاسلامي داخل تركيا بحكم تهديده لعلمانية الدولة التركية. فقد استغلت المؤسسة العسكرية الروابط الوثيقة مع اسرائيل لزيادة الضغوط على نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركي الاسبق واجباره على توثيق العلاقة معها والحقيقة ان العداء الاسلامي للتقارب مع اسرائيل تم انتهازه كأحد الاسباب الكثيرة التي استخدمها العسكريون لتبرير قراراهم خارج القانون بعزل اربكان من منصبه عام 1997.كما أن الصحافة الإسلامية في تركيا تربط بين الجهود الرامية الى اغلاق المدارس الإسلامية للائمة والخطباء وتحفيظ القران. وبين العسكر الذين يؤيدون سياسة التقارب مع اسرائيل تراجع نفوذ المؤسسة العسكرية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية فلم يعش للجيش التركي الداعم الاول للعلاقات الاستراتيجية مع اسرائيل ذلك الحضور القوي في الساحة السياسية التركية بفضل مجموعه من التطورات استعملتها حكومة العدالة والتنمية لإعادة هندسة الساحة السياسية التركية وبالتالي لم يعد في وسع النخبة العسكرية ممارسه ضغوطها المعتادة على القرار السياسي التركي من اجل العودة بالعلاقات مع اسرائيل الى طابعها التحالفي السابق خاصة بعد الاعتداء الاسرائيلي المسلح على اسطول الحرية عام 2010 والذي يعتبر بمثابة اعتداء على الجيش التركي لذلك تراجع التعاون العسكري خاصة في مجال التدريبات المشتركة وهكذا

حاول رجب طيب اردوغان تجميد العلاقات مع اسرائيل من دون ان يثير ذلك قلق المؤسسة العسكرية من توتر تلك العلاقات وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الاسرائيلي في حينه عندما ابرز حقيقة ان اسرائيل لم تكن مدركه بالفعل لدوافع التغيير في السياسة الخارجية التركية حتى بعد وقوع مزيد من الازمات ووصولها الى حد التهديد التركي يقطع العلاقات بين البلدين بعد حادثة سفينة مرمره اذ قال باراك في تصريحات صدرت عنه خلال عام 2010 « تم هناك تغييرا عميقا في السياسة التركية وان الجهات التي سبق ان ابدت اقامة علاقات مع تركيا والغرب اخذت تفقد قوتها[1].

يعتبر المجال العسكري الامني من اهم الجوانب التي عملت الحكومة التركية على توثيق علاقاتها مع اسرائيل ففي عام 2002 وقعت تركيا مع اسرائيل عقدا عسكريا جديدا بقيمة 8 مليون دولار بهدف تطوير دبابات تركية ليصل عددها الى 170 دبابه من طراز ام 0 واستمرت العلاقات بين الطرفين حيث اشترت تركيا في عام 2005 نظم محطات ارضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار وبموجب هذا الاتفاق حصلت تركيا على 10 محطات ارضية تضم كل واحده منها 3 او 4 طائرات بدون طيار وفي عام 2005 زار رجب طيب اردوغان اسرائيل وبحث مع المسؤولين الاسرائيليين توقيع صفقه عسكرية تصل قيمتها الى نصف مليار دولار وفي عام 2006 ابرمت السلطات التركية صفقتين دفاعيتين مع اسرائيل صفقة اولى لبرنامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية والثانية لأغراض التشويش على الرادارات واكد المحللون انه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع وخلال عام 2008 تواصل التعاون العسكري بين البلدين فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزير التعاون الاستخباراتي بين تركيا واسرائيل بشان الاكراد وغير ذلك.

غير ان العلاقات التركية – الإسرائيلية توترت خلال عام 2009 عقب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وبعد اجراء تركيا مناورات عسكريه مع سوريا للمرة الاولى في تاريخ البلدين في نهاية عام 2009 ووصل التوتر بين البلدين الى ذروته مع اعلان تركيا الغاء مشاركة اسرائيل في مناورات نسر الاناضول في 8 اكتوبر 2009 كما الغت تركيا عددا من خطط التسلح التي كان من المفترض ان تتعاون فيها مع اسرائيل ويمثل ذلك خسارة لإسرائيل وتركيا.

تركيا واحده من الدول التي تمثل احد المستورين الرئيسيين في العالم للسلاح الاسرائيلي ومن الجدير بالذكر ان سلاح الجو الاسرائيلي هو الاكثر تضررا من توتر العلاقات بين البلدين والذي بدا يبحث عن مناطق تدريب بديله عن المجال الجوي التركي [2].

1 المصدر نفسه ص 72.
2 المصدر نفسه ص85.

6 – التعاون الامني والاستخباراتي بين البلدين.

امتدت جذور التعاون الامني والاستخباري بين كل من تركيا واسرائيل منذ الزيارة التي قامت بها تانسو تشللر الى اسرائيل في نوفمبر 1995 والتي وقعت خلالها على اتفاقية التعاون الامني بين البلدين في مجال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات الأمنية ومتزامنة كذلك مع زيارة اخرى قام بها رئيس وكالة الاستخبارات التركية الى اسرائيل بهدف توثيق العلاقات الأمنية والاستخبارية بين البلدين حيث قاموا بانشاء محطات تجسس داخل الاراضي التركية بالقرب من الحدود السورية والعراقيه والايرانيه لرصد تحركات عسكرية في هذه الدول[1] وجمع المعلومات الاستخبارية من الجو سواء كان ذلك عبر الطلعات الجوية التي توفرها تركيا للطائرات الإسرائيلية عبر اجوائها او عبر جمع المعلومات الاستخبارية من الاقمار الصناعية الإسرائيلية[2].

7 – التعاون النووي بين البلدين

لم تقتصر مجالات التعاون بين تركيا واسرائيل على ما تم ذكره حيث ذكر معهد وايزمن الاسرائيلي للعلوم والتكنولوجيا من توجه 30 عالما من علماء الذرة في اسرائيل الى تركيا بين عامي 1998 – 1999 لمعاونة تركيا في المجال النووي هذا فضلا عن بعض المعلومات التي تشير الى حث اسرائيل تركيا على تبني برنامج نووي تركي من شانه ان يشكل خيارا نوويا عسكريا في مواجهة البرنامج النووي الايراني[3].

المحفزات والعقبات:

بعد توتر العلاقات بين تركيا واسرائيل وذلك لعدة اسباب بدأت اللقاءات الثنائية بهدف تطويق الأزمة بين الطرفين مبكراً جداً، حيث التقى وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو سراً بوزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في بروكسل في 2010/ 7/ 1، دون أن يفضي ذلك اللقاء إلى نتيجة إيجابية

تتالت اللقاءات بين مسؤولي البلدين وتكرر الفشل في التوصل لاتفاق ما، بسبب إصرار تركيا على شروطها الثلاثة ورفض «إسرائيل» لها، حتى حملت سنة 2013 جديداً باعتذار بنيامين نتنياهو من أردوغان، بضغط من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في شهر آذار/ مارس، فيما بقي الشرطان الآخران دون تنفيذ حتى اليوم.

1 المصدر نفسه88.
2 المصدر نفسه 90.
3 المصدر نفسه 91.

بعد هذا الاعتذار تسارعت اللقاءات بين الطرفين، فاجتمعا في أنقرة في أبريل/ نيسان ثم في القدس في أيار/ مايو من سنة 2013، ثم توصلا إلى مسودة اتفاق لم يكتب له الخروج إلى حيّز التنفيذ.

وافقت «إسرائيل» سنة 2014 على تعويض أسر الضحايا بمبلغ 20 مليون دولار، دون أن تنفذ ذلك، والتقى الطرفان مرة أخرى في حزيران/ يونيو 2015، قبل أن تسرّب وسائل الإعلام العبرية أخباراً عن "اتفاق قد تمّ فعلاً" بين الطرفين. بينما بدى الموقف التركي في المقابل مرتبكاً بعض الشيء، فتذبذت تصريحات المسؤولين الأتراك بين الإقرار بوجود محادثات ونفي توقيع اتفاق نهائي، بين الحديث عن ثبات الموقف التركي من سياسات «إسرائيل» واعتبار "الشعب الإسرائيلي صديقاً للشعب التركي"، بين الرغبة في التقارب باعتباره مصلحة "للبلدين والمنطقة" والتباهي بأن تركيا هي أول دولة "ترغم إسرائيل على الاعتذار"، بين التأكيد على شروط أنقرة الثلاثة في بعض التصريحات وذكر صيغة "تخفيف الحصار" بدل "رفع الحصار" في بعضها الآخر.

ما يميز هذه الجولة من المفاوضات بين الطرفين مجموعة من العوامل المحفزة، منها ما هو متعلق بالظرف الإقليمي – الدولي الدافع للطرفين نحو التقارب، ومنها ما هو خاص بكل منهما على حدة، ومنها ما هو مرتبط بما سبق من مباحثات، أهمها:

- عدم ممانعة تركيا عودة العلاقات من الناحية المبدئية وربطها الأمر بشروط إجرائية.
- تضرر الطرفين من فترة انقطاع العلاقات الديبلوماسية، فتركيا، وفق الحسابات البرجماتية الإقليمية، فقدت القدرة على لعب دور مؤثر في القضية الفلسطينية بعد تردي علاقاتها مع كل من تل أبيب والقاهرة، بينما حال الفيتو التركي دون مشاركة «إسرائيل» في بعض أنشطة ومناورات حلف الناتو، فضلاً عن أن «إسرائيل» فقدت صداقة دولة إقليمية كبيرة، في فترة تمر فيها المنطقة بتحولات سياسية – اجتماعية ضخمة تمتاز بسيولة كبيرة ونتائج غير متوقعة.
- الانتهاء منذ فترة طويلة من الشرطين الأولين، ووقوف المحادثات عند الشرط المتعلق بحصار غزة.
- الضغوط الأمريكية على حليفيها الاستراتيجيَيْن في المنطقة للتقارب في ظلّ المتغيرات الإقليمية الكثيرة.
- قناعة الطرف الإسرائيلي بعدم جدوى تأخير الملف أكثر من ذلك، بعد أن كان يراهن على تراجع آخر لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الاخيرة، يضعف موقف تركيا في المباحثات. بينما أعادت الانتخابات الحزب إلى أغلبيته البرلمانية وساعدته على تشكيل حكومة قوية بمفرده، فاضطر نتنياهو لتفعيل الملف المجمد على طاولته منذ 2014.

- تطورات الأزمة السورية وما نتج عنها من مهددات مشتركة للطرفين، في مقدمتها تنظيم الدولة (داعش).

- التواجد الروسي العسكري المباشر في سورية منذ نهاية أيلول/ سبتمبر الماضي، وهو عامل مهدد لكلا الطرفين، بغض النظر عن درجة التنسيق بين روسيا و«إسرائيل».

- النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، وخصوصاً في سورية، والذي ينظر له الطرفان بنوع من الريبة، تحديداً بعد الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 الذي يتوقع أن يزيد من هذا النفوذ.

- الحاجة المتبادلة في ملف الغاز الطبيعي، بعد العقوبات الروسية الاقتصادية على تركيا واكتشاف حقول على الشواطئ الفلسطينية واللبنانية تتجه «إسرائيل» للسيطرة عليها واستثمارها، بحيث تقلل تركيا من نسبة اعتمادها على الغاز الروسي (٪55 من حاجة تركيا من الغاز الطبيعي يأتي حالياً من روسيا)، وتجد «إسرائيل» سوقاً جديدة وممراً لعبور «غازها» إلى الدول الأوروبية.

- العزلة السياسية النسبية التي تعانيها تركيا في المنطقة، والنداءات المتكررة من مسؤولين في الحكومة والحزب الحاكم بضرورة مراجعة السياسة الخارجية وتصويب مسارها، في محاولة لتقليل الخصوم وتدوير الزوايا مع عدد من دول المنطقة.

- تأييد جزء مهم من المعارضة التركية (حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي تحديداً) لتعديل سياسة تركيا الخارجية، وخصوصاً في جزئية إعادة العلاقة مع «إسرائيل».

- رغبة تركيا في كسب دعم يهود روسيا لكبح جماح بوتين في حزمة عقوباته ضدّ تركيا، فضلاً عن زيادة التوتر معها.

- انشغال أنقرة بالتصعيد العسكري مع حزب العمال الكردستاني منذ تموز/ يوليو 2015، ورغبتها في التركيز على حسمه أولاً، وتحييد العامل الخارجي في إذكائه ثانياً.

- التخوف التركي من تسارع خطوات المشروع السياسي لأكراد سورية على حدودها الجنوبية، وهو ما تراه أنقرة خطاً أحمر وفق معايير أمنها القومي، مضافاً للعلاقات التي تربطهم بدولة الاحتلال سياسة وتسليحاً. حيث تأمل تركيا أن تحدّ من طموح حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي السوري) في إقامة ممر كردي شمال سورية يمتد من حدود العراق إلى البحر المتوسط، من خلال التقارب مع تل أبيب وإرضائها.

- رغبة تركيا في تسجيل إنجاز سياسي لها من خلال إسهامها بتخفيف الحصار عن قطاع غزة، ووصول مباحثات "تثبيت وقف إطلاق النار" غير المباشرة بين «إسرائيل» وحماس إلى طريق مسدود، الأمر الذي قد يعزز الدور التركي في الشأن الفلسطيني.

- تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين منذ 2010 (بل منذ تسلم العدالة والتنمية الحكم سنة 2002) بالرغم من الأزمة الديبلوماسية بينهما، ورغبتهما في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، ومركزية المصالحة السياسية في هذا السياق. حيث زاد حجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب منذ سنة 2010 التي وقع فيها حادث مافي مرمرة وحتى سنة 2014 بنسبة 69.5٪ (من 3.440 مليون دولار سنة 2010 إلى 5.832 مليون دولار سنة 2014

من ناحية أخرى، ما زالت تقف أمام هذه المباحثات -كما سابقاتها- عدة عقبات، في مقدمتها:

- رفض اسرائيل لرفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة، باعتبار أنه سيكون عاملاً مساعداً لفصائل المقاومة هناك.

- تعذر تنازل تركيا عن شرط رفع الحصار تماماً، على الأقل لأنه سيسيئ لسمعتها في المنطقة وبين الفلسطينيين خاصة، وسيحرجها أمام الرأي العام التركي في الداخل.

- المعارضة الشعبية في تركيا للاتفاق، فضلاً عن معارضة وقف الإغاثة الإنسانية (I.H.H.) الذي سيَّر سفينة مافي مرمرة، لتطبيع العلاقات بهذا الشكل، لا سيّما وأن التسريبات الإعلامية تحدثت عن تعهد تركيا بوقف كافة القضايا المرفوعة ضدّ قادة إسرائيليين في تركيا

- حملات التراشق الإعلامي بين الطرفين خلال فترة المقاطعة، والتي زادت من الفجوة بينهما، لا سيّما على المستوى الشخصي بين أردوغان ونتنياهو.

- الإشارات الكثيرة والتصريحات التي صدرت عن تل أبيب فرحاً واستبشاراً بتراجع حزب العدالة والتنمية في انتخابات حزيران/ يونيو 2015، باعتباره تمهيداً لخسارة حركة حماس أحد داعميها الإقليميين.

- الاتهامات التركية لـ «إسرائيل» باستهداف تركيا، عبر الورقة الكردية في الداخل والشمال السوري، فضلاً عن التسريبات الحكومية بعلاقة خاصة تربط جماعة فتح الله جولن المتهمة بتأسيس تنظيم سري للسيطرة على الحكم في البلاد بتل أبيب.

- تراجع حاجة تركيا لـ «إسرائيل» في مجالات الصناعات الدفاعية واستيراد الأسلحة، بعد أن نوعت مصادر استيرادها للأسلحة، فضلاً عن قطعها أشواطاً مهمة ما زال أمامها الكثير في الصناعات المحلية في مجال السلاح.

- غياب إجماع إسرائيلي داخلي على ملف المصالحة مع تركيا، وصعوبة تسويق نتنياهو اتفاقاً مع أنقرة لشركائه في الائتلاف الحكومي اليميني.

- تكرر فشل جولات المباحثات السابقة، ونشوء حالة من عدم الثقة لدى الجانبين في نوايا الطرف الآخر.

- مواقف تركيا من الثورات العربية وقضايا المنطقة التي لم تتغير في خطوطها العامة، وما زالت تتعارض مع رؤية ومصالح تل أبيب.

الخاتمة:

بعد ان اوضحنا في الفصول الثلاث السابقة طبيعة النظام السياسي التركي وكيف يؤثر ذلك على قرارات القيادة السياسية أ وايضاً شكل واستراتيجية العلاقة بين تركيا واسرائيل

حيث شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002، تغيّرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية خاصة بعد عملية النهوض الاقتصادي والعسكري التركي.

ومن الجدير بالذكر ان علاقة تركيا السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية منذ الخمسينات كانت جيده مع اسرائيل وذلك بسبب المحددات الداخلية والخارجية والتي من ضمنها وجود جاليه يهودية في تركيا وكذلك وجود يهود اتراك في اسرائيل وبقيت العلاقات جيده الى ان وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا وكان هناك تخوفا من قبل القيادة الإسرائيلية من سيطرة هذا الحزب على الحكم كون ايدولوجيته اسلاميه وانه يمكن ان يقلص من طبيعة التعاون بين البلدين الا انه لم يحدث ذلك من فترة حكم حزب العدالة والتنمية الاولى والتي كانت حتى عام 2008 والى هذه الفترة اتسمت طبيعة العلاقات بين البلدين بالانفتاح الشديد على جميع المستويات وبعد الحرب على غزة وتعاطف الشارع التركي مع الشعب

الفلسطيني بد الحكومة ممثله بحزب العدالة والتنمية من اصدار تصريحات اعلاميه ضد القيادة الإسرائيلية بضرورة وقف الحرب على الشعب الفلسطيني ومن بعده اصبح هناك اصوات تنادي بضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة وفي عام 2010 وبعد حادثة سفينة مرمره تأزمت العلاقات بين البلدين بداية على المستوى الاعلامي ومن ثم على المستوى الدبلوماسي بسحب السفير التركي من اسرائيل ومن ثم وقف التعاون العسكري فيما بينهم حيث كان هناك تدريب في عملية اسمها نسر الاناضول تضم عدة دول في هذا النشاط العسكري الا ان تركيا قامت باستثناء اسرائيل من هذا النشاط وبقي التوتر بين البلدين على المستوى الاعلامي والدبلوماسي والغاء القليل من الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين البلدين ولكن بشكل عام بقيت العلاقات بين البلدين حتى في فترة حزب العدالة والتنمية.

اضافة ملاحظة (يرى الباحث ان سياسة تركيا الخارجية تجاه اسرائيل تتجه نحو مزيد من التعاون والانفتاح خاصة في ظل ما يحدث في الاقليم من احداث ومواجهات تحديدا الحرب الدائرة حاليا في سوريا، حيث سيكون هذا الملف مجال للتعاون بين البلدين لوجود مصالح متعددة لتركيا واسرائيل يسعى كل طرف الى تحقيقها.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 2005.
2. ابراهيم الداقوقي، صورة الاتراك لدى العرب، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
3. احمد كورو، سياسة ذات مرجعية دينية بدون دوله اسلامية: هل يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا للإسلاميين العرب، الدوحة: مركز بروكنجز: الدوحه، فبراير 2013.
4. احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، بيروت : الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى 2010.
5. اسد رسلان، حلف شمال الاطلسي وموقع تركيا الاستراتيجي، مجلية شؤون الشرق الاوسط، العدد 116، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2004.
6. جلال معوض، العلاقات التركية – الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 199.

7. طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية... تفكيك القبضة الحديدية، محمد عبدالعاطي(تحرير)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2010.

8. عقيل محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012)

9. على حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع القوميات الجيو-سياسية والجيو استراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في كتاب محمد عبدالعاطي(تحرير) تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم، ومركز الجزيره للدراسات، الطبعة الاولى 2010.

10. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة. 2013.

11. محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض اسرائيل الاعتذار، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2010.

الرسائل العلمية:

1. احمد نوري محمد، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة بغداد، 1975.

2. رشا محمد محمد عبدالجليل عبدالحليم، توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الاوروبي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، 2016.

3. سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة : جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

4. سعيده حوادسي، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة: جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

5. شيماء بهاء الدين صلاح الدين عبدالعزيز، توجهات النخب والتغير في السياسة التركية تجاه الجوار احضاري (2002 – 2009)، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، 2014.

6. عبد العزيز شحادة منصور، السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي- الاسرائيلي، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، جامعة القاهره : كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، 1997.

7. على جلال، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، يوليو 2009.

8. محمود صافي محمود محمد، العلاقات التركية - الإسرائيلية في الفترة من عام (1996-2006)، رساله مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، نوفمبر 2008.

9. مريم نبيل منير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه امن الخليج العربي (1990 - 2009)، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، 2016.

10. مروه حامد، اثر التغير في النخبة التركية الحاكمة، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، 2013.

11. نيبال عزالدين جميل عطيه، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق(1990 - 2007)، دراسة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، 2010.

المواقع الإلكترونية:

1. اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط - معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
2. http: / /www.washingtoninstitute.org
3. تحولات السياسة الخارجية التركية إزاء دول الربيع العربي
4. /http://www.fekr-online.com/article
5. كل النظام السياسي التركي ما بعد الانتخابات البرلمانية 2015 | ترك برس
6. http: / /democraticac.de /?p=34914
7. محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر - إدراك
8. /http: / /idraksy.net /turkey-foriegn-policy-egypt

قضايا العلاقات بين الاتحاد الاوربي ودول المغرب العربي

بقلم: د. عبدالسلام بشير خليفه الصغير

دكتوراه في العلاقات الدولية وباحث متخصص في الشؤون الأفريقية بالجامعات الليبية

لا تعتبر العلاقات الأوروبية المغاربية وليدة عصور حديثة، فقد تأسست منذ فجر التاريخ، ومرت في مسار تطورها عبر مراحل متعددة، انقلبت فيها موازين القوة بين الطرفين: غير أن هذه العلاقة عرفت زخما جديدًا بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الاستقطاب شرق غرب، وتغير التحالفات التي ميزت تلك الفترة.

فمع نهاية التهديد السوفياتي لغرب أوروبا، وتأسيس الاتحاد الاوروبي 1992م، والتغيرات العميقة التي مست أسس العلاقات الأوربية الأمريكية، وجه الاوروبيون اهتمامهم من جديد نحو الضفة الجنوبية للمتوسط، وبالأخص منطقة المغرب العربي، والتي تعتبرها أوروبا مركز نفوذ تاريخي وثقافي لها. وعلى هذا الأساس فقط بدأ التنافس الأوروبي الأمريكي، من أجل السيطرة على منطقة المغرب العربي والتي تقع بين التصور الأوروبي متعدد الأبعاد (تاريخية، اقتصادية، ثقافية)، والتصور الأمريكي كمنطقة واعدة اقتصاديا، وضرورية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي[1].

المبحث الأول

قضايا سياسية وأمنية واستراتيجية

لقد افرز التعاون بين الجانبين المغربي والإتحاد الأوربي جملة من التحديات وخاصة في الفترة التي تلت مؤتمر برشلونة سنة 1995، مما أدى إلى التركيز من الجانب الاوربي على المسائل الأمنية خاصة مع ظهور تهديدات جديدة تتعلق بالهجرة غير الشرعية، ومكافحة آفة المخدرات، والإرهاب الدولي، ناهيك عن القضايا التعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

1 Terrence, R.Guay, The United States and the European Union The political Economy of the Relationship (paris: Sheffield Academic press,1999)p27.

المطلب الأول :

قضايا أمنية وعسكرية

أولا: الهجرة السرية وتجارة المخدرات

1 – الهجرة السرية أو ما تعرف بالهجرة غير الشرعية: وهي تعني رغبة الفرد على التغلب على الظروف الصعبة، والهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة توفر له العيش الكريم، وقد لخصها عالم الديمغرافيا الفرنسي الفريد سوفي بقوله: «إما أن ترحل الثروات حيث يجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات»[1].

وإذا كانت الهجرة قد برزت مع نهاية القرن 20 وبداية القرن 21 كمعضلة عالمية لاتكاد تخلو منها منطقة في العالم إلا انها اتخذت ابعاد خطيرة في حوض البحر الابيض المتوسط الذي يمكن وبصفة تجر المتناقضات شمال غني وجنوب فقير ومتخلف [2].

وقد أضحى موضوع الهجرة هاجسًا يؤرق بال السياسيين في كل البلدان الاوربية بالنظر الى ما تطرحه من مسائل أمنية وبالتالي أصبح ملفا ساخنا تتمحور حوله الحياة السياسية في البعض منها خوفا من التطرف الإسلامي، العنصرية، وأعمال العنف والإرهاب [3].

ووفقا للإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة فإن أكثر من 35 ألف مهاجر وصلوا إلى أوروبا عام 2016، معظمهم من ليبيا، من بينهم 23 ألفا وصلوا إلى إيطاليا، و12 ألفا إلى اليونان. وقد وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا 219 ألف شخص في عام 2014- 2015، من بينهم 171 ألف من ليبيا، بما يشكل نسبة 400 بالمائة مقارنة بعام 2013. وأدت الهجرة غير الشرعية عبر البحار، إلى مقتل المئات. فأكثر من 3500 مهاجر غرقوا العام 2015، فيما غرق في أول 4 أشهر من هذا العام 16004.

---

1 – فتيحة يتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 يناير 2011، ص 24.]

2 – عبد العالي حرة، حقوق الأنسان من الشراكة الأورومتوسطية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق سلا 2005/ 2006.

3 – دريس الكردي، السياسة الأوربية للأمن والدفاع رؤية جنوبية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق سلا 2005/ 2006 ص 138.

4 http: / /www.skynewsarabia.com /web /article/

جدول(9) يحدد عدد المهاجرين والمفقودين من دول شمال افريقيا إلى أوروبا

عدد المهاجرين	البلد	العام	البلد المستقبل	
35 ألف	ليبيا	2016	اليونان و12 ألفا	إيطاليا 23 ألفا
3500 مهاجر	شمال أفريقيا	2015	ماتوا غرقا	
171 ألف	ليبيا	2014	إلى دول أوروبا	

المصدر: إعداد الباحث

مما جعلها تعمل على التضييق على نظام التأشيرات والقيام بالطرد الفردي والجماعي، والدخول في اتفاقيات مع البلدان المصدرة لها، وخاصة المغرب الذي يعتبر البوابة التي تصل افريقيا بأوربا في محاولة لاحتواء الظاهرة.

وقد تم التعاون بين المغرب والإتحاد الأوروبي لمعالجة ظاهرة الهجرة السرية، وبرز هذا التعاون في اللقاءات المتعددة بين الطرفين وكذلك في اعلان برشلونة[1] الذي تمت الإشارة فيه الى الدور

1 – علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2005)، ص 365.

الذي تلعبه الهجرة في العلاقات الأورومتوسطة، والإتفاق على تكتيف التعاون من أجل تخفيف وطئتها بواسطة برامج التأهيل المهني وخلق فرص الشغل وغيرها.

وقد نص الإتفاق المبرم بين المغرب والإتحاد الأوربي سنة 1996 على إطلاق حوار يتناول كل القضايا المتعلقة بالهجرة والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من الظاهرة. تلت ذلك مجموعة من اللقاءات والإجتماعات الثنائية والجماعية[1] في محاولة لاحتواء الظاهرة ونذكر منها:

1 – عقد المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي تم في الرباط شهر سبتمبر 2005 في موضوع خصوصية دور هذه المنظمة في سياسات الهجرة والإندماج.

2 – تنظيم مؤتمر في المغرب في اكتوبر 2005 شارك فيه وزراء داخلية دول 5+5 لمناقشة تزايد الهجرة السرية الى أوربا ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة.

3 – عقد المؤتمر الأوروبي الإفريقي الأول لمكافحة الهجرة السرية بالرباط في 2006 بمشاركة العديد من الدول الإفريقية والأوروبية والعربية لإقامة شراكة وثيقة بين الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يتوجهون اليها والربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية بتعزيز الرقابة على الحدود، واتفاقيات إعادة قبول المهاجرين السريين.

4 – عقد مؤتمر باريس في نوفمبر2008(2)، ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة ثانية بعد عقد مؤتمر الرباط، وقد شاركت فيه دول الإتحاد الأوربي و27 دولة افريقية و5 دول عربية. كما انه أتى بعد شهر من اعتماد الإتحاد الأوروبي «اتفاقية للهجرة واللجوء» باقتراح من فرنسا.

وقد اعتمد مؤتمر بارس برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009 و2011 في تنظيم الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية[3].

كما أن موضوع الهجرة أصبح رهانا رئيسيا وشعارا انتخابيا للعديد من السياسيين بدول الإتحاد الأوربي ولعل السباق نحو الرئاسة في فرنسا قد أخذ نفس المنحى إذ أن المرشح الإشتراكي

---

1 الطيب الشرقاوي، تقديم القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد 1 الطبعة الثالثة، مارس 2007، ص 22.

2 المرجع السابق.

3 أحمد يوسف القرعي،"القصور العربي تجاه مواثيق حقوق الإنسان"، "، السياسة الدولية(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 96، إبريل 1989م)ص98.

فرانسوا هولاند راهن على مسألة الهجرة والتي عززت من حظوظه بالفوز في الجولة الاولى برئاسة الجمهورية الفرنسية حيث حصل تقريبا على 28 في المائة من اصوات الناخبين الفرنسيين مقابل 27 في المائة للرئيس الجمهوري الأسبق نيكولا ساركوزي في الإنتخابات التي اجريت يوم الأحد 22/ 04/ 2012[1].

لقد اصبحت ظاهرة الهجرة الموضوع المحوري في العلاقات المغربية الأوربية، والأمر الذي استدعى اتخاذ عدة تدابير مهمة لمعالجتها، وهكذا فقد قام المغرب بعدة مبادرات منها: مبادرة احداث مديرية للهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية، والتي تعمل على مكافحة شبكة تهريب البشر ومراقبة الحدود، وكذلك عمل على تحيين وتوحيد النصوص التشريعية المنظمة لدخول الأجانب وإقامتهم بالمملكة وتجميعها في نص قانوني واحد وموحد ويتعلق الأمر بقانون رقم-03 02، الذي جاء في روحه متلائما مع الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الهجرة السرية مكرسا لما التزمت به المملكة المغربية في مجال احترام حقوق الإنسان[2].

وقد نصت مواد القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول واقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية الصادر الأمر بتنفيذه ظهير شريف، 11 نوفمبر 2003[3]، وخاصة القسم الثاني المتعلق بالأحكام المتعلقة بالهجرة غير المشروعة، نجد ان العقوبات السجنية تصل إلى خمسة عشر سنة في حين أن الغرامات قد تصل الى 1000000 درهم، وهذا أن دل على شيء فعلى حرص المملكة المغربية على الدفاع على مصالحها لكون الهجرة غير مشروعة تشكل عامل تهديد وعدم استمرار للمغرب قبل الإتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية والتعاون المغربي الأسبق السيد الطيب الفاسي الفهري:»ان المغرب لن يكون دركيالأوربا» لحمايتها من زحف التصحر والإتجار الدولي في البشر والهجرة السرية والإتجار الدولي في المخدرات، ومكافحة الإرهاب كون كل هذه الآفات الخطيرة تهدد أمن واستقرار المغرب بالدرجة الأولى، فالمغرب يدافع عن مصلحته كما هو الشأن لأوروبا، لذلك سياشرك في تدبير الأزمات، وسيطور شراكته من اجل السلم، والأمن في افريقيا.

ومن الجانب الأوروبي، عملت الدول الأوربية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية للحد من الظاهرة ومنها إنشاء مراكز الإعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم

1 عماد جاد، "الاتحاد الاوروبي: تطور التجربة"، "، السياسة الدولية(العدد161، يوليو2005م).ص90.
2 المرجع نفسه.
3 كلمة لوزير الخارجية والتعاون السيد الطيب الفاسي الفهري في اجتماع للجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس المستشارين.

على السواحل الأوروبية، حيث يتم احتجازهم بها الى حين ترحيلهم الى بلدانهم ولا توجد في هذه المراكز ادنى المعايير المطلوبة فيه للإعتقال. وهو الامر الذي جعل المنظمات الحقوقية تنتقد تلك المراكز خاصة فيما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين[1].

وبخصوص تشديد الحراسة على الحدود الأوربية، اتخذت الدول الأوربية العديد من الإجراءات الأمنية على طول سواحلها نذكر منها[2]:

المشروع الاسباني الممول من طرف الإتحاد الأوربي والقاضي بناء جدار حدودي يصل علوه الى ست أمتار، مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء، وقد قامت اسبانيا موازاة مع ذلك بإنشاء مراكز للمراقبة الإليكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات ودعمت هذه المراكز بجهاز «سيف» وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر اصطناعي أطلق عليه اسم «شبكة الحصان البحري» لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين افريقيا وأوربا، بتكلفة تقدر بأكثر من 5أ3 مليون اورو. ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية، خاصة المغربية والإسبانية اللتين تشتغلان بشكل مشترك منذ 2003 في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر، التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستية متطورة.

وكمحصلة للتعاون الثنائي المغربي الأوروبي في مجال محاربة الهجرة السرية، فقد انخفض عدد المهاجرين السريين نحو أوروبا، وتعزز التعاون المغربي الإسباني في نفس الإتجاه عن طريق مجموعات العمل الدائمة بين البلدين في مجال الهجرة، كما تمت الإشادة بدور الحكومة المغربية ومختلف الأجهزة الأمنية للحد من الظاهرة بالرغم من تزايد عدد القوافل القادمة من منطقة الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية المتسللة إلى المغرب[3].

وإشار تقرير صادر عن وزارة الداخلية الإسبانية الى ارتفاع ملحوظ في عدد المهاجرين اللذين تم ايقافهم، وصل الى ازيد من 2000 مهاجر سري خلال سنة 2008.

---

1 يونس المسكيني، سياسة محاربة زراعة وتهريب المخدرات شمال المغرب، رسالة ماجستير (الرباط: كلية الحقوق اكدال الرباط،، 2011/ 2010)، ص 21

2 حسن نافعة، "البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مج 39، العدد 157، يوليو 2004م).ص52.

3 المرجع نفسه، ص22

كما أن المقاربة التي انتهجها الإتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة السرية تبقى غير عملية لكونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بها من جهة ولكون هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فبموجب الإتفاقيات الثنائية بين الإتحاد الأوربي وبعض دول جنوب المتوسط ومنها المغرب فإنه يدفع الملايين من اجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة على الحدود والدعم اللوجيستي المتمثل في طائرات المراقبة وبناء معسكرات الإحتجاز، وكان من الأوفق التركيز على دعم مشروعات تنموية وخاصة في المناطق المصدرة للهجرة السرية وخلق فرص العمل بها، وفي هذا السياق قال العاهل المغربي الملك محمد السادس:» وأمام تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية من دنيا الفقر إلى عالم الغنى، فإنها تقتضي معالجة شمولية لا تنحصر في الجانب الأمني فحسب لأنه غير كاف وحده، اذا لم يتم العمل على معالجة دوافعها الإقتصاديةوالإجتماعية بالدول المصدرة لها، ولن يتأتى ذلك الا بتوفير الدعم الضروري للتنمية المحلية للشعوب الإفريقية الشقيقة، بما يمكنها من الإستقرار والعيش الكريم في اوطانها، في ظل الرخاء المشترك والأمن الشامل[1].

ومن نافلة القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتحمل المسؤولية فيها حكومات الدول الإفريقية التي ينطلق منها المهاجرون لأنها عاجزة من تأمين الحياة الكريمة لأبنائها وتحديث المجتمع والإخفاق في مشاريع التنمية التي تنتهجها، كما يتحمل المسؤولية كذلك الإتحاد الأوربي لأنه يتبنى سياسة أمنية صرفة بالنظر لمصالحه فقط وإغلاق حدوده دون دراسة أسباب الهجرة السرية في الدول المصدرة لها.

ثانيًا- تجارة المخدرات:

نظرا لكون انتشار المخدرات تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والإستقرار بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع وجود عصابات منظمة تنقل المخدرات برا وبحرا وجوا فضلا عن الإتجار في البشر والأسلحة وتزوير العملات، والتعاون والتنسيق مع المنظمات الإرهابية وتمويلها.

ولمواجهة هذه الظاهرة كان لابد من تفعيل تعاون اورومغربي لأن المغرب يعتبر المزود الأول لأوربا الحشيش حيث تعتبر اسبانيا اول الدول عالميا من حيث كمية المخدرات المحجوزة، ورغم كل المجهودات التي بدلتها المغرب من اجل تخفيف حدة التهريب نحو اوربا الا ان شبكات التهريب يعمل على تطوير آلياتها[2] مما يجعل التعاون مع الجانب الأوربي ضروريا للتخفيف من

1 علي بالحاج، مرجع سابق، ص 359.
2 علي بالحاج، مرجع سابق، ص 360.

هذه الظاهرة باعتباره افضل وسيلة وانجعها للتغلب على هذا المشكل الذي اصبح ظاهرة مجتمعة ذات ابعاد خطيرة.

ولهذه الغاية تم ادراج موضوع مكافحة المخدرات في المادة 62 من الباب الخامس من اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب والمجموعة الأوروبية، اذ تم التنصيص على:

1 – تحسين فعاليات السياسات والإجراءات التطبيقية لمنع ومحاربة انتاج وعرض والإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

2 – القضاء على كل استهلاك غير شرعي لتلك المواد.

3 – التعاون في وضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف المشتركة.

4 – التنسيق والاستشارة بين الأطراف المتعاقدة في الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها كل دولة على حدة.

5 – العمل على احداث وتوسيع المؤسسات الصحية الأجتماعية ومراكز الإعلام لمعالجة المدمنين على المخدرات وإعادة ادماجهم في المجتمع.

وقد حظي الموضوع باهتمام كبير اذ تم التنصيص عليه في بنود اعلان برشلونة حيث تمت الإشارة الى التعاون في مجال مكافحة وانتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة المخدرات بكل أشكاله[1]. وفي اطار الشراكة الأورومغربية قامت السلطات المغربية بسن قوانين تجرم كل مظاهر انتاج وتصنيع وتسويق المخدرات، وتم احداث العديد من نقط الحراسة والمراقبة على طول الساحل المتوسطي ونشر فرق من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة بالإضافة الى تعزيز المراقبة بالموانئ والمطارات ونقط الحدود وتعزيزها بمعدات حديثة ومتطورة.

ومن جانبه قام الإتحاد الأوربي بمنح هبات مالية وقروض لتطوير البنيات التحتية للأقاليم الشمالية التي تعد المنتج الرئيسي للمخدرات، كما اقر الإتحاد الأوربي في اطار برنامج ميدا اعداد استراتيجية متعددة القطاعات بمساهمة البنك الأوربي للأستثمار لمحاربة زراعة المخدرات وتشجيع المبادرات التنموية لمنطقة الشمال وتحسين مداخيل وظروف عيش سكانها.

وفي إطار التعاون الأورو–مغربي تم القيام بعدة مبادرات في مجال تكوين أطر تقنية وعملية، كما أحدث الجانبان جهازا لتبادل المعلومات المتعلقة بتحرك مهربي المخدرات واطلق عليه اسم «مارنفو» اضافة الى انشاء جهاز للمراقبة الجوية والبحرية سمي بعملية سندباد.

1 المرجع السابق، ص 359.

وقد وقع المغرب عدة اتفاقيات مع دول الإتحاد الأوروبي بهدف الحرب على المخدرات ومنها، اتفاقية التعاون من اجل مكافحة آفة المخدرات بمدينة الرباط سنة 1987 دخلت حيز التنفيذ سنة 1992 والبروتوكول الملحق بها والموقع بتاريخ 4 يوليوز 1997 بمدينة مالكا الإسبانية، ومع ايطاليا عقد اتفاقية سنة 1987 بمدينة الرباط اعقبه بروتوكول وقع بروما سنة 1996. وفي إطار هذا التنسيق تم القاء القبض على مجموعة من مهربي المخدرات، ففي سنة 2008 تم اعتقال 16 شخصا في اشبيلية وهو ما اطلق عليه عملية غوريا حيث تم ضبط 622 كلغ من الحشيش هربت من شمال المغرب.

وفي سنة 2009 تم ضبط حوالي سبعة اطنان من المخدرات خرجت من ميناء طنجة وسبتة، وتم اعتقال مائة شخص جلهم مغاربة، كما تم احباط عملية تهريب حوالي 2000 كلغ من الشيرا من طرف مصالح الحرس المدني الإسباني.

وبتاريخ 13 ابريل 2012 تمكنت مصالح الشرطة المغربية بتنسيق مع نظيرتها الفرنسية من تفكيك شبكة اجرامية تنشط في تهريب المخدرات انطلاقا من المغرب في اتجاه فرنسا حيث تم القاء القبض على 6 اشخاص وحجز حوالي طن و200 كلغ من مخدر الحشيش والآليات المستخدمة في خفر تلك المخدرات، وتدخل هذه العملية في اطار التعاون الأمني المغربي الفرنسي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود وخاصة الإتجار غير المشروع في المخدرات.

ورغم كل هذه الجهود المبدولة فإنه يجب الاشارة إلى أن كل هذه الاتفاقيات المبرمة للحد من ظاهرة انتاج وتسويق وتهريب المخدرات بقيت قاصرة لطغيان الهاجس الأمني وغياب الجانب الاجتماعي والتنموي؛ خاصة في منطقة الشمال التي تعاني من عدة اخلالات سياسية واقتصادية.

ثالثًا: ظاهرة الإرهاب:

تعاظمت في العقود الاخيرة ظاهرة الإرهاب سواء من حيث مظاهرها او على مستوى النطاق الذي تمارس فيه والوسائل المستخدمة فيها، وكذا بالنسبة للقائمين بها والدوافع التي تغذيها[1].

عرف المغرب في يوم 16 ماي 2003 احداثا اخرجته من دائرة الاستثناء الذي كان ينعم به في المجال الأمني وادخلته في غمار الحرب على الإرهاب ومكافحة تمويله، ورغم ان المواجهة بين السلطات المغربية وتنظيم القاعدة لم تتم بالشكل الذي شهدته بلدان اخرى عربية واجنبية، فقد

1 محمد الهزاط، تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، مطبعة سجلماسة مكناس، طبعة 2008، ص 507.

بدأ التماس بين المغرب وهذا التنظيم المتطرف اثر اعتقال بعض اعضاء الخلية القائمة خلال سنة 2002[1].

لذلك قام المغرب بالتوقيع على اتفاقيات وبروتوكولات في مجال الحرب على الإرهاب ومنها الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في 14 اكتوبر 2001، والإتفاقية الدولية لقمع الإرهاب الموقعة بنيويورك في 19 اكتوبر 2002.

إضافة الى هذا قام المغرب بسن تشريعات خاصة بالإرهاب اهمها القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب مايو 2003. وفي علاقته بالإتحاد الأوربي فقد انخرط الطرفين في استراتيجية لمكافحة هذه الآفة التي مست المغرب في 16 ماي 2003 واسبانيا في 11 مارس 2004، وقد اتخذ هذا التعاون اشكالا ثنائية واخرى جماعية، فقد عمل المغرب على عقد اتفاقيات ثنائية مع اسبانيا سنة 2004 والتي تضمنت نقاطا تتعلق بتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة الأمنية للبلدين وتعقب الشبكات والخلايا الإرهابية، وكذلك مع فرنسا في سنة 2003 تحدد بموجبها مجال التعاون بين البلدين لمحاربة الإرهاب والإجراءات الوقائية من هذه الآفة[2].

إضافة الى هذا فإن المؤتمر الوزاري لدول خمسة زائد خمسة المنعقد عام 2004 تم التأكيد فيه على تظافر الجهود من اجل تعاون أمني لمواجهة كل اشكال الإرهاب، وفي دورته الرابعة عشر المنعقدة بالرباط سنة 2012 اشار الوزير التونسي رفيق عبد السلام ان اهتمامات منطقة المتوسط اصبحت اهتمامات مشتركة أكثر من ذي قبل مثل الحرب ضد المنظمات الإرهابية الناشطة في الساحل.

وفي هذا تجدر الإشارة إلى مركزية البعد الحضاري في إطار العلاقات الأوروبية الإفريقية لدى الملك المغربي محمد السادس حيث ناقش في الأطروحة التي قدمها الملك المغربي للحصول على درجة الدكتوراة إشكالية التطرف بين الحركات الاسلامية وتأثيرها على مسار تلك العلاقات. كما أشار محمد السادس في حديثه عن الأسباب الإستراتيجية والسياسية المؤدية إلى عدم تحقيق التكامل في المنطقة المغاربية، وضمنها الإتحاد العربي الإفريقي، حيث يرى أن هذه الأسباب تجلت فيما وصفه بالعراقيل السياسية، والصراعات الإقليمية، والصراع من أجل الزعامة الإقليمية، وظهور الإسلام السياسي، وخص ملك المغرب أربع صفحات لمناقشة فرضية علاقة ظهور

1 – امينة علوش آليات مكافحة تمويل الإرهاب في اطار الممارسات الدولية الراهنة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام،(الرباط: كلية الحقوق اكدال الرباط 2005،) ص 126

2 – محمد عابد الجابري (وآخرون)، وحدة المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،1993) ص77.

الإسلام السياسي بعرقلة بناء اتحاد المغرب العربي، وتبني هذه الفكرة في الجزائر بعد بروز الإسلاميين في مطلع التسعينات. ملك المغرب اعتبر أن الإسلاميين قبل عام 1989 لم يكونوا عقبة في طريق تحقيق التكامل بين البلدان المغاربية، كما قال أن الحكومات المغاربية أبدت تخوفها من الإطاحة بها من طرف الإسلاميين. وفي ضوء تلك الرؤية فإن هذا التخوف هو الذي شجع قادة الدول المغاربية على بناء اتحاد المغرب العربي، على اعتبار أنهم طرحوا احتمال إقامة مشروع متكامل للإتحاد المغاربي كوسيلة للتخفيف من التوتر بالمنطقة، كما أن الإسلاميين حسب ملك المغرب كانوا يريدون نجاح المغرب العربي. وعلى هذا يقول محمد السادس « وفي هذا الصدد نود التنويه بالمستوى النموذجي للتعاون الفعال والشامل والتنسيق المحكم بين المغرب وجارته اسبانيا، وكافة شركائه لمحاربة الإرهاب والحرص على ان يظل حوض المتوسط فضاء للأمن والسلام والتقدم ومهدا لتفاعل الحضارات بل وتحالفها، وفي هذا الصدد فإننا نؤكد دعمنا لكل الإقتراحات الصادرة في هذا الشان عن دول شقيقة وصديقة، خاصة منها انشاء هيئة متخصصة للوقاية من الإرهاب ومكافحته، واحداث صندوق لتعويض ضحايا هذه الآفة، وذلك بموازاة مع قيام منظمة الأمم المتحدة بدور فعال في هذا الشأن، واذ نجدد الإعراب عن وفاء المملكة المغربية الدائم بالتزاماتها الثنائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وانخراطها الفاعل في الجهود الدولية الرامية لمحاربة الإرهاب واستباق مخاطره وتطويقها، فإننا نهيب بالقوى المحبة للسلام ان تولي العناية الكاملة لايجاد حلول سلمية ومنصفة لمختلف بؤر التوتر في العالم، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط لما لها من تأثير على تغذية الإرهاب(1).

وقد اثمر التعاون المغربي الأوروبي في تفكيك عدد من الخلايا الإرهابية وتوافد عدد من المسئولين الأوروبيين الأمنيين والقضائيين على المغرب في تبادل للزيارات، وتم انشاء العديد من المراكز الإقليمية للتدريب والتكوين وتبادل الخبرات بهدف تعزيز اواصر التضامن، نذكر من بينها تنظيم اعمال تكوينية وتدريبية لصالح المغرب من قبل ايطاليا في يناير وفبراير 2006 وذلك في اطار المبادرات المنسقة من قبل الإتحاد الأوروبي.

وكسائر الظواهر الأمنية التي تؤرق بال الأوروبيين فقد تم مقاربة ظاهرة الإرهاب بدعم التوجه الأمني المحض من طرف الإتحاد الأوروبي فيما تدعم دول جنوب حوض المتوسط ومنها

1 For More See, King Mohamed VI, Cooperation between the European Economic Community and the Arab Maghreb Union, PHD hesis, (France: University of Nice-Antipolis, 1993).

المغرب المقاربة التنموية للتصدي للظاهرة واجتثاثها من جذورها مع الفصل بين الإرهاب السياسي والنضال المسلح من اجل التحرر الوطني[1].

وقد أتاح التدخل الفرنسي في شمال مالي فرصة جديدة لإعادة تجميع شتات ورثة أسامة بن لادن في شمال أفريقيا، فكل الشروط تبدو اليوم مواتية لسيناريو محتمل بدأت تتضح معالمه بأن يتحول شمال مالي إلى «أفغانستان تحت أقدام المنطقة المغاربية»، التي يبدو أنها مرشحة لأن تتحول إلى «باكستان شمال أفريقيا» يمتد تحتها شريط من موريتانيا إلى الصومال ومن موريتانيا إلى «خنادق» سيناء في الصحراء المصرية.

ثمة أسباب متعددة تدفع إلى ترجيح فرضية تحول شمال مالي إلى «أفغانستان جديدة إلى الجنوب من المنطقة المغاربية، فالتدخل الفرنسي غير المحدد إلى اليوم بأجندة زمنية مضبوطة للانسحاب، وهناك حضور القوى العسكرية الأفريقية لبعض الدول المجاورة، وتطلعات الأميركيين للوجود في المنطقة، كما تؤشر عليها تصريحات المسؤولين العسكريين الأميركيين بحجج مختلفة[2].

المطلب الثاني:

قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

لقد أثبت تنوع وتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر المتوسط وخاصة اتحاد دول المغاربي العربي منذ اتفاقية روما أن الحس المتوسطي في أوروبا لا يتسم بالظرفية أو الانتهازية بل إنه ركن دائم في سياسة الاتحاد. ولكن للحقيقة فإن تعاون الأوروبيين مع جيرانهم في المتوسط هو انتقائي يعتمد على عوامل كثيرة، منها توفر الصبغة الأوروبية مثل الممارسات الديمقراطية ومدى القرب والبعد من الحضارة الغربية بكافة مضامينها، وعلى اعتبار إنها تمثل القدوة أمام الدول الاخرى وخاصة القريبة منها مثل دول جنوب وشرق المتوسط وأيضا على اعتبار أنها قد حققت نموا مطردا في مستوى معيشة الفرد بمعاييره المختلفة.

وقد نشأ بناءً على ذلك نظامان أساسيان في علاقات الاتحاد الأوروبي ببلدان المتوسط، النظام الأول هو العضوية الأساسية (الكاملة) في بلدان الاتحاد الأوروبي، والنظام الثاني هو

1 Pentland Charles, International Theory and European Integration(New York: The free pess.1973p76.)

2 عبد الرحيم المنار اسليمي،أسباب متعددة ترجح تحول شمال مالي إلى أفغانستان جنوب المغرب العربي: http://www.aawsat.com//leader.asp?section

نظام التعاون التمييزي، وفيه اعتمدت أوروبا منذ الستينات نظاما يستند الى إبعاد من التعاون التمييزي القائم على بعض التفصيلات بدخول المنتجات الصناعية أو الزراعية الي دول السوق. لكن ذلك تحول تدريجيا خلال السبعينات الى تقديم مساعدات اقتصادية وفنية وعقد اتفاقيات انتساب ثم اتفاقيات التعاون الشامل وأخيرا اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي جاءت كأعلى مراحل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط، وشمال افريقيا وجاءت مرتبطة بشكل كبير «بمؤتمر برشلونة» [1].

تطور العلاقات بين أوروبا والمتوسط وصولا إلى برشلونة مرت العلاقة بين أوروبا (الجماعة الأوروبية) ودول المتوسط بعدة مراحل اختلطت فيه الأبعاد التاريخية (الاستعمارية) بالبعد الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي فقد حدث نوع من الترابط بين دول أوروبا المتوسطية وفرنسا وايطاليا وبدرجة أقل اسبانيا وبين مستعمراتها السابقة: الجزائر، المغرب، تونس وبدرجة أقل ليبيا حتى بعد أن حصلت تلك الدول على استقلالها. فقد ذهب الاستعمار العسكري ولكن بقي كما ذلك الترابط اللغوي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي شجع عليه القرب الجغرافي أيضا.

والعوامل المشتركة العديدة بين دول البحر المتوسط شرقا وغربا وشمالا وجنوبا مثل: مناخ البحر المتوسط وهو حار جاف صيفا دافئ ممطر شتاء، البشرة الداكنة والشعر الأسود، زراعة الزيتون والحمضيات، صيد الأسماك. كلها عوامل مشتركة وسلاح ذو حدين فى علاقة دول المتوسط ببعضها البعض.

من الملاحظ أن الدافع وراء مرحلة السياسة المتوسطية الجديدة والتي تمتد فعليا الى هذه اللحظة – وعقد فيها مؤتمر برشلونة في نوفمبر –1995 مجموعة المتغيرات العالمية والإقليمية التي مر بها العالم وأثرت على أوروبا والبحر المتوسط كانت هذه المتغيرات تحمل معها أوضاعا جديدة تتطلب التعامل معها وبناء سياسة جديدة مناسبة لها. فقد جاء عام 1989 ليشكل عام ثورة الديمقراطية وحقوق الانسان في أوروبا الشرقية ومنها الى دول الاتحاد السوفياتي السابق والعالم. فقد تساقطت أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية تباعا.

وهبت رياح الديمقراطية الغربية بما تحمله من قيم التعددية والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الانسان على تلك الدول لتحل محل القيم التى سادت قرابة نصف قرن ففي نوفمبر 1989

1 سعيد لاوندي، عملية برشلونة الأورو متوسطية: الواقع، الآفاق، التحديات، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006)، صـ 30.

تم تحطيم سور برلين رمز الحرب الباردة دوليا ورمز المعاناة فى ألمانيا والحرمان من أبسط حقوق الإنسان في ألمانيا الشرقية حيث كان يحظر على المواطنين السفر دون إذن، بل ويحظر عليهم عبور سور برلين لرؤية أقاربهم خلف السور في ألمانيا الغربية.

فى 3 أكتوبر تم الإعلان عن قيام ألمانيا الموحدة وفى أغسطس 1990 حدثت كارثة الغزو العراقي للكويت وفى تلاحق سريع للأحداث جاء تحرير الكويت في فبراير 1991 ثم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في اكتوبر من نفس العام ثم الاعلان عن انهيار الاتحاد السوفياتي رسميا في ديسمبر من نفس العام.

وجاءت الإحداث مع مطلع التسعينات لتؤكد انتصار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى الأخص بمفهومها الغربي وتؤكد على انهيار النظم الشمولية والحزب الواحد. من جانب أخر انطلقت عالميا مفاهيم واحدة مثل: المجتمع المدني، حقوق الانسان، الانسان العالمي، تلاقى وصراع الحضارات، الاقتصاد الدولي، اتفاقية الجات، ثورة الاتصالات وبث الأقمار الصناعية، الانترنت، وبرز كل ذلك فى إطار ما عرف باسم العولمة Globalization والتي تحمل في طياتها قيم المنتصر ممثلا فى الرأسمالية الغربية سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا باختصار جاء الطوفان ليجرف الجميع معه.

أمام تلك المتغيرات رأى الاتحاد الأوروبي ضرورة مراجعة سياسته المتوسطية التى تخضع للمراقبة والتطوير بصفة مستمرة ولذلك فقد كلف المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية بإعداد تصور جديد لسياستها تجاه جيرانها من دول حوض البحر المتوسط. وقد أعدت اللجنة بالفعل ورقة عمل تضمنت مقترحاتها بشأن السياسة المتوسطية الجديدة. وقد تحدد الإطار العام للسياسة المتوسطية الجديدة فيما يلي [1]:

1 – تقوية الروابط بين جهود كل من الجماعة ودول المغرب العربي البحر المتوسط التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 – التأكيد على مبادئ تعدد الأحزاب والديمقراطية وحقوق الإنسان وقد أصدر المجلس الأوروبي إعلانين الأول خاص بالديمقراطية والثاني بالبيئة.

3 – دعم الجهود التي تقوم بها المؤسسات المالية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في دول البحر المتوسط

1 المرجع السابق، صـ 35.

ويلاحظ هنا في هذه المرحلة الاهتمام الواضح بالديمقراطية وحقوق الانسان وادراجهما جنبا الى جنب مع الموضوعات الاقتصادية والمالية في علاقة الاتحاد الأوروبي بدول البحر المتوسط، وهو الامر الذى تبلور بشكل أوضح في مؤتمر برشلونة كما سيتضح لنا فيما يلى[1]:

جاء مؤتمر برشلونة (27- 28 نوفمبر 1995) ليشكل ذروة التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول تحاد المغاربي العربي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وقد عقد المؤتمر فى برشلونة بأسبانيا فى أثناء فترة رئاسة أسبانيا للاتحاد الأوروبي (النصف الثاني من عام 1995) وعقد على مستوى وزراء الخارجية للدول المشاركة والتي بلغ اجمالي عددها 27 دولة 15 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وهنا يلاحظ أولا عدم حضور ليبيا حيث لم يوجه الاتحاد الأوروبي لها الدعوة للحضور بسبب «أزمة لوكيربى» آنذاك.

وثانيا: أن الاتحاد الأوروبي وجه الدعوة الى الدول المتوسطية بالمعيار الشامل وهو التعريف الاستراتيجى وبناء عليه شاركت كل من موريتانيا والأردن.

جاء انعقاد «مؤتمر برشلونة» بعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر هلسنكى مما جعل بعض المراقبين يقولون إن أوروبا احتفلت عام 1995م بمرور عشرين عاما على مؤتمر هلسنكى وذلك بانشاء هلسنكى- متوسطية ومن المعروف إن مؤتمر هلسنكى عام 1975 قد دشن - فى ذلك الوقت «أسسا جديدا للتعامل بين الشرق والغرب وحيث كان الأساس فى هذا المؤتمر هو احترام الحدود والأمن من جانب أوروبا الغربية على أن تلتزم أوروبا الشرقية باحترام حقوق الإنسان من جانب أخر، هناك تشابه فالسلال الثلاث قد انتقلت الى برشلونة والى معظم المبادرات الأوروبية» المتوسطية ويبدو أن هذه السلال الثلاث قد تجذرت فى الفكر الأوروبي واعتبرتها منهجا شاملا لكافة الاتفاقيات اذ تشمل جوانب الحياة المختلفة من جانب آخر أصبح الاعتقاد السائد بين بلدان البحر المتوسط شرقا وجنوبا هو: أنه لا أمن دون استقرار كما أنه لا استقرار دون تنمية وجوهر هذه العلاقة هو الترابط الواضح بين الديمقراطية والتنمية وترابطهما بالاستقرار الذى ينتج عنه الأمن[2].

إن الديمقراطية وحقوق الانسان هى جزء لا يتجزأ من مفهوم الاتحاد الأوروبي للسلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة وهو الأمر الذي يظهر بوضوح فى ديباجة الإعلان بمؤتمر

---

1 أبل ماتيتوس، إعادة توجيه السياسة المتوسطية، مقترحات للفترة 1992-1996م (لندن: مطابع لندن، 2003م) ص30..

2 Winter.Lalan and Schiff Maurice, "Regional Integration and Developmen", The world Bank,1818 H Street N.W.Washington.

برشلونة التى تؤكد أنهم مقتنعون بأن الهدف العام الذى يقضى بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات وقد تناول هذا المحور موضوعات هامة مثل الهجرة والتى تمثل إحدى أهم قضايا التعاون بين ضفتى المتوسط وتثار فيها موضوعات عديدة حول (حقوق المهاجرين)[1]، مثل ظروف الهجرة والأسباب التى تدعو المهاجر إلى ترك وطنه مثل عدم توافر العمل المناسب أو عدم السماح له بالمشاركة السياسية أو اضطهاده فى أحد حقوقه الأساسية أو حقه فى بلد المهجر مثل تعرضه للاستغلال واضطراره للعيش فى ظل ظروف معيشة غير مناسبة أو حتى غير إنسانية وهو موضوع هام ويشكل إحدى القضايا الرئيسية فى علاقات دول الاتحاد الأوروبي ببلدان جنوبي وشرقي المتوسط وقد نص هذا المحور فى البند الثامن على تشجيع أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدنى فى عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوربية – المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب.

يلاحظ هنا تكامل الموضوعات وذلك الربط بين احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية وبين التنمية في باقي قطاعات المجتمع المختلفة وفى موضوعات الشراكة الأوروبية – المتوسطية[2].

من وجهة نظر أخرى يرى البعض أن المسائل التى تتضمنها هذه السلة الثالثة فى الإعلان لا تقل من حيث الأهمية عما تضمنته السلة الأولى المعنية بالشق السياسي والأمني للشراكة حيث تتعرض فى اغلبها إلي جوهر العلاقة بين الهوية الوطنية والمؤثرات الخارجية وعناصر الحراك الاجتماعي وبعض الإطراف المشاركة فى الممارسة السياسية الداخلية كما تمس بنود أخرى عناصر تشكيل الرأي العام وتوجيه الفكر والسلوك الفردي وبالتالي فهذا الشق يعتبر أحد الجسور الأساسية لدعم الاستقرار وبناء الثقة وتأمين السلام انطلاق من البنية التحتية والعلاقات المجتمعية الأساسية من جانب آخر فان هذا المحور ليس مقصودا به الاندماج أو إذابة الهوية الثقافية للدول والشعوب الأطراف وإنما الهدف هو تعويد الإفراد والشعوب والمؤسسات على احترام الاختلاف إن وجد وكيفية التعايش السلمي رغم هذا الاختلاف، وكيفية توظيف التنوع الثقافى والدينى والاجتماعى فى ترقية التكامل وتعظيم المصالح بين الشعوب والدول. أما موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان شائك بطبعه خاصة فى العلاقات بين الدول وخاصة مع ما تحرص عليه كل

1 المرجع نفسه، صـ 120

2 شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعينة بحقوق الإنسان(القاهرة: دار الشروق2002)ص201.

دولة من أن تظهره من احترام لها غير أن ما تعتبر بعض الدول احتراما للديمقراطية وكمالا فى حقوق الإنسان يعتبره البعض الآخر غير ذلك[1].

هنا تثار مسألة "الخصوصية" خصوصية كل مجتمع ودولة: الثقافة، الدين، الأعراف، التقاليد، النظام السياسي السائد الحالة الاقتصادية[2] صحيح أن هناك قواعد ثابتة لحقوق الإنسان لإخلاف عليها ولكن تبقى رؤية وتقييم وتطبيق موضوع الإنسان محل خلاف بين الدول.

والاتحاد الأوروبي يقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدول جنوبي وشرقي المتوسط في اقتراب شامل وذكى فهي جزء من الصفقة ومن عملية شراكة أوربية – متوسطية يخطط لها من الآن لتتحقق بحلول عام 2017م ويساعد على ذلك ان مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت فى التسعينات مفاهيم "عالمية" لا خلاف عليها ومن الصعوبة بمكان أن يفسر انهيار الاتحاد السوفيتي (العملاق السابق) ومعه الكتلة الشرقية بعيدا عن غياب الديمقراطية وحقوق الانسان وغياب الحافز على العمل والانتاج والابداع والمشاركة السياسية واقتصاد السوق[3]. وإذا كان الاتحاد السوفيتي السابق هو مضرب الأمثال فان القاعدة ثابتة في كل زمان ومكان حيث أنه – لا أمن حيث لا توازن، ولا توازن حيث لا تنمية متكافئة، ولا تنمية متكافئة في ظل أنظمة غير ديمقراطية محمية من الخارج وخائفة من الداخل، ولا ديمقراطية حيث لا مشاركة شعبية، ولا مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية والاجتماعية الموافقة بل والمعارضة لهذه المشاركة[4]. ولا أمن حيث القوة أقوى من الحقوق مجتمعة، فالإحباط لا يولد سوى الانفجار ولأعجب إذا عم العنف فى مناطق كثيرة أغلقت فيها الأبواب وأوصدت النوافذ أمام حلول منصفة[5]. إن نظرة الاتحاد الأوروبي لذاته وللآخرين أنه لابد من الديمقراطية وحقوق الإنسان

---

1 محمد زاهي بشير المغربي، بحوث وثقافة الديمقراطية والنظام العربي (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1999)ص99.

2 – د.محمد نعمان جلال، مصر والعروبة والإسلام وحقوق والإنسان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999 م)ص50..

3 – أماني عبد الرحمن صالح، (التطور الديمقراطي في مصر، 1970 - 1981 م)، دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1987 م)ص 135.

4 – عباد كحيلة(محرر)" النقاء الحضارات في عالم متغير(القاهرة: جامعة القاهرة" كلية الآداب" مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية" 2003) ص97.

5 – د. حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية، (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول - السنة الأولى - خريف 2000) ص12.

ولابد من أن تلتزم دول جنوبي وشرقي المتوسط بتلك المفاهيم بشكل جاد حيث أنه لا فصل بين التنمية والديمقراطية ولا بين حقوق الانسان وإبداع ذلك الانسان. وإن مشروع أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم كان الاتحاد يسعى للانتهاء منها في 2010 ليشمل -30 40 دولة و-600 800 مليون نسمة يمكن أن يتحقق بشكل مترابط ومتوازن بتنمية الاقتصاد والإنسان والمجتمع والبيئة.

وبالإمكان القول إن الاتحاد الأوروبي يهدف فى أحد أبعاد علاقاته مع المتوسط من عقد اتفاقيات الشراكة ومؤتمرات مثل برشلونة وغيرها احتواء المشكلات التي تصدرها له دول جنوبي وشرقي المتوسط. والتي يمكن إن تصدرها له فى المستقبل فأوروبا تسعى إلي ذلك الحوار والمشاركة الأوروبية المتوسطية اتقاء لتصدير الأزمات المتراكمة، منا إليها، وهى التي تعودت طويلا أن تصدر لنا كل شيء من اللبان الى الصواريخ والدبابات ومن العلم الى الديمقراطية ومن الفكر والثقافة الى الأزياء والسيارات، ولأن آخر ما صدرنا. الى أوروبا من فكر وعلم وتنوير مضت عليه قرون طويلة - وأشهرها في العقل الأوروبي، مؤلفات الرازي، وابن سيناء في القرن العاشر، وابن رشد في القرن الثاني عشر- لم يعد لدينا الآن ما نصدره لها سوى إرهاب منفلت أو تطرف متعصب، فألقينا الكرة في الملعب الأوروبي، الذي سارع بالتقاطها، وهو يطرح علينا مشروعا بديلا، واستراتيجية نقيضه، قوامها الظاهري المشاركة والتعاون، ومحتواها الحقيقي هو اتقاء شرنا الهاجم على الأقل[1].

1 عمرو محمد عبد الرحمن السيد، "العلاقات الأوروميتوسطية والتعاون في قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان" (القاهرة : المركز الديمقراطى العربى في الديمقراطية وحقوق الانسان، 2013).
.http: //democraticac.de /?p=1779

دسترة مبدأ حرية المنافسة في النظام الجزائري

بقلم: د.هوام علاوة

Email : allahouam@yahoo.com

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بسكرة

و بقلم: ط.د. زوليخة بن طاية

Email : zoulikhabentaya@gmail.com

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة

ملخص:

تماشيا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاصلة في المجتمع، الذي ترافق مع انفتاح الجزائر على النموذج الليبرالي واقتصاد السوق، تبنى المؤسس الدستوري قواعد جديدة تهدف لضمان حماية دستورية لحرية الاستثمار والتجارة، وكذا تعزيز مبدأ حرية المنافسة وتحسين مناخ الأعمال.

لقد عرفت الإصلاحات الدستورية الرامية لضمان وتعزيز مبادئ المنافسة النزيهة والحرة في ظل تحرير الأسواق تطورا ملحوظا وعميقا ابتداء من دستور 1989 وصولا للإقرار الصريح بحرية الصناعة والتجارة في دستور 1996 وما أعقبه من إصلاحات تشريعية وتنظيمية، ليتعزز هذا المبدأ أكثر على إثر التعديل الدستوري لسنة 2016، حيث أعطى أهمية بالغة للحريات الاقتصادية وتهيئة الأرضية الملائمة للاستثمار بموجب نص المادة 43، فحرية الاستثمار والتجارة أصبحتا من المبادئ المستقرة في النظام الدستوري الجزائري، لكن مع ضرورة احترام أسس المنافسة النزيهة وحضر الاحتكار، والعمل على تشجيع ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية.

Abstract:

In accordance with the economic, social and political developments in society, which coincided with Algeria's openness to the liberal model and market economy. The constitutional founder adopted new

rules aimed at ensuring constitutional protection of investment and trade freedom, as well as promoting the principle of free competition and improving the business environment.

Constitutional reforms aimed at ensuring and promoting the principles of fair and free competition in the context of market liberalization that have been markedly and profoundly developed from the constitution of 1989 to the explicit recognition of the freedom of industry and commerce in the constitutional of 1996 and subsequent legislative and regulatory reforms.

This principle is further strengthened because of the constitutional amendment of 2016 in which the importance of economic freedoms and the creation of an appropriate platform for investment in view of the article 43 were enshrined. The freedom of investment and trade became one of the stability principles in the Algerian constitutional order. With the need to respect the foundations of fair competition, to prevent monopoly, and to promote and flourish institutions without discrimination in the service of economic development.

مقدمة:

تشهد الدولة الجزائرية اليوم تغيرا ملحوظا من نظام اقتصادي موجه يعتمد على التدخل الكلي للدولة في تنظيم الأسواق بما يتناسب وسياستها، إلى نظام ليبرالي بعيدا عن كل العقبات والضوابط الموضوعة من قبل الدولة.

و لضمان الحرية الاقتصادية، كرست المادة 37 من دستور 1996 مبدأ هاما وهو مبدأ حرية التجارة والصناعة، ليتعمق توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق أكثر بموجب المادة 43 من التعديل الأخير لسنة 2016، ليصبح التكريس الدستوري لهذا المبدأ قرينة قاطعة على تحول النظام الاقتصاد الوطني من الاشتراكية إلى نظام اقتصاد السوق.

ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام اقتصاد السوق أو ما يعرف بالنظام الاقتصادي الحر مبدأ حرية المنافسة الذي يهدف إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية وذلك اعتمادا على آليات الاقتصاد الحر وقانون العرض والطلب.

فالمنافسة الحرة تشجع روح الإبداع لدى المؤسسات وتحقق أفضل جودة للسلع والخدمات بهدف بلوغ التطور الاقتصادي والاجتماعي، وحتى تتم هذه العملية بنجاح يتعين أن تتم وفقا لشروط وضوابط من شأنها تضمن عدم تعارضها مع الدستور والقانون.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو البعد الدستوري لمبدأ حرية المنافسة في الجزائر، وبالتبعية ما أهمية التعديلات الدستورية التي ترمي إلى توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم بحثنا إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مراحل تكريس مبدأ حرية المنافسة في الدستور الجزائري

المبحث الثاني: القيود الواردة على مبدأ حرية المنافسة.

المبحث الأول:

مراحل تكريس مبدأ حرية المنافسة في الدستور الجزائري

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن المنافسة الحرة تم تهميشها كليا في كل من دستور 1963، وكذا التعديل الدستوري لسنة 1979

و هذا ما يدل على عدم التحول للاقتصاد الليبرالي (المطلب الأول)، إلى غاية التعديل الدستوري لسنة 1989 أين بدأت تتضح نية المشرع الضمنية في إقراره لمبدأ حرية الصناعة والتجارة (المطلب الثاني) ليتم الإقرار به صراحة بموجب التعديل الدستوري لسنة1996، ليتعمق الاهتمام بهذا المبدأ أكثر بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016(المطلب الثالث).

المطلب الأول

مرحلة التهميش الدستوري لمبدأ حرية المنافسة

عرفت الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال وقبل سنة 1988 بسيطرة الدولة وهيمنتها على النشاطات الاقتصادية مع رفض تدخل المبادرات الخاصة، ويعود ذلك للأسباب التالية نذكر منها:

- اعتماد التوجه الاشتراكي كأسلوب اقتصادي.
- إيمان الشعب بأن الدولة هي وحدها القادرة على تلبية متطلبات المجتمع[1]، فكانت هذه الأسباب عاملا في استبعاد حرية المنافسة.

الفرع الأول: عدم تكريس دستور 1963 لمبدأ المنافسة الحرة

بعد الاستقلال هيمنت الدولة الجزائرية على الاقتصاد الوطني بصفة كلية باعتبارها دولة تأخذ بالنظام الاشتراكي، حيث تدخلت بطريقة مباشرة في مختلف النشاطات الاقتصادية مما أدى إلى تهميش القطاع الخاص[2]، بدليل ما أكدت عليه المادة 10 من دستور 1963 باعتبار أن الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية تتمثل في تشييد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله[3].

بناء على ما تقدم ذكره يتضح جليا بأن انتهاج الدولة الجزائرية للنظام الاشتراكي كأسلوب للتسيير الاقتصادي، يتناقض تماما مع أهم مبادئ النظام الليبرالي وهو مبدأ حرية التجارة والصناعة وبالتبعية مبدأ حرية المنافسة[4].

الفرع الثاني: تأكيد رفض مبدأ حرية المنافسة في دستور 1979

كذلك، إلى جانب ذلك تم تأكيد رفض مبدأ المنافسة الحرة في التعديل الدستوري لسنة 1976 الذي تبنى الاشتراكية كخيار اقتصادي يتعارض والنظام الليبرالي كما لم يرد هذا المبدأ ضمن الفصل الرابع المتضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان و المواطن، إضافة إلى اعترافه فقط ضمن الفصل الثاني المتعلق بالاشتراكية بالملكية الخاصة غير استغلالية[5].

هذا وقد أخضعت الدولة القطاع الخاص لنظام استثنائي ملكت فيه الدولة وسائل الإنتاج الأمر الذي يسمح لها بفرض سيطرة ورقابة على القطاع الخاص وذلك بتكريس نظام الترخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية وقد تم في هذا الصدد إنشاء هياكل إدارية تعمل على مراقبة الاستثمار الخاص وطنيا ومحليا ولاسيما في مجال القروض أو ممارسة التجارة الخارجية باعتبارهما قطاعين حساسان تحتكرهما الدولة[6].

وهي كلها عناصر تؤكد عدم دسترة مبدأ حرية المنافسة خلال هذه الحقبة التاريخية.

المطلب الثاني

مرحلة الاعتراف غير المعلن لمبدأ حرية المنافسة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تبيان أسباب انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وتركه للقطاع الخاص (الفرع الأول)، فضلا عن التطرق إلى قبول مبدأ حرية المنافسة بصفة ضمنية وذلك من خلال دستور 1989 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أسباب انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي

بدأت الإصلاحات نحو التوجه لاقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1988 نتيجة تراجع مدا خيل العائدات النفطية بسبب انخفاض النفط في السوق وتفاقم حجم المديونية الخارجية والاعتماد الكلي على القطاع العام.

فأمام هذه الظروف قامت فكرة مفادها الشروع في إصلاحات شاملة وهيكلية للاقتصاد الوطني، مست حتى بالمنظومة القانونية الجزائرية الذي زاد من تأكيد الانفتاح الاقتصادي وفتح المبادرة للخواص قصد المشاركة في تنشيط الحياة الاقتصادية في البلاد أمر لا خيار عنه[7].

الفرع الثاني: دسترة مبدأ حرية المنافسة ضمنيا

أخذ مبدأ حرية المنافسة يعرف مساره وذلك انطلاقا من دستور 1989، فرغم أنه لم ينص صراحة على التوجه والتحول للاقتصاد الليبرالي إلا أنه جاء ليكرس بموجب المادة 49 فقرة 1 منه حق الملكية الخاصة وضمانها، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية قام الدستور أيضا بإجراء تغييرات تمثلت في حذف الفصل الثاني المتعلق بالاشتراكية وتقرير حق الملكية الخاصة دون قيد بالإضافة إلى تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية وهكذا يتقرر الاعتراف ضمنيا بمبدأ المنافسة الحرة بموجب التعديل الدستوري لسنة 1989 [8].

المطلب الثالث

مرحلة التكريس الدستوري لمبدأ حرية المنافسة

لابد من التطرق إلى الاعتراف بمبدأ المنافسة الحرة والذي جاء به دستور سنة 1996(الفرع الأول)، ثم نعرج للتعديلات والإضافات التي تهدف إلى تعميق وتعزيز حرية المنافسة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاعتراف بمبدأ حرية المنافسة في التعديل الدستوري لسنة 1996

بدأت بوادر التوجه والتحول للاقتصاد الليبرالي بموجب التعديل الدستوري لسنة 1996 وذلك بموجب المادة 37 منه والتي تنص صراحة على ما يلي : « حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون»[9].

يفهم من نص المادة أن الدستور كرس مبدأ المنافسة الحرة وأدخله إلى المجال القانوني بواسطة مبدأ حرية التجارة والصناعة وأن أي نظام لا يقر بهذا المبدأ لا يمكن أن تكون فيه منافسة حرة.

و في هذا الإطار يعتبر مبدأ حرية التجارة والصناعة من أهم مبادئ الأنظمة الليبرالية التي تسعى لتنشيط الحرية الثنائية في اقتصادياتها، إذ يساهم الأفراد بموجبها في بناء الحياة الاقتصادية[10].

إن الاعتراف بمبدأ حرية الصناعة والتجارة والذي يرتكز على فتح المبادرة للخواص وكذا تحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم عن الأسعار يضفي شرعية دستورية لحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يبين مدى الاحترام القانوني من الدولة وإعطاءه حماية وقيمة أسمى له[11].

فقاعدة حرية المنافسة تمنح لكل متدخل الخيار في مزاولة النشاطات التجارية في السوق[12]، فالأشخاص سواء كانت طبيعية أو معنوية لها الحق في ممارسة نشاطات تجارية أو صناعية بكل حرية، بعدما كانت الدولة هي التي تتولى بنفسها ذلك وعلى هذا الأساس كان لزاما على الدولة وأجهزتها أن تمتنع عن التدخل في الاقتصاد ومزاحمة الخواص كما يمنع عليها تقييد حرية مزاولة الأنشطة إلا في حدود ضيقة[13]؛ ذلك لأن التصور الأصلي لمبدأ حرية التجارة والصناعة يعني حرية الوصول إلى المهن ومختلف الحرف التي يمتلك الأفراد رغبة في مباشرتها [14].

ولتحديد العلاقة التي تربط بين مبدأ المنافسة الحرة وحرية التجارة والصناعة، ينبغي علينا التطرق لتعريف هذا المبدأ (أولاً)، ثم تحديد ارتباط المنافسة الحرة بمبدأ حرية الصناعة والتجارة (ثانيا).

أولا: تعريف مبدأ المنافسة الحرة

إن المنافسة الحرة فكرة اقتصادية تعني « التسابق إلى عرض السلع والخدمات رغبة في الانفراد بالمستهلكين»[15].

و تعرف المنافسة أيضا بأنها : «الحالة التي تقوم فيها مواجهة حرة، كاملة، صادقة لجميع الفاعلين والاقتصاديين، على صعيد العرض والطلب للسلع والخدمات وثمرات الإنتاج ورؤوس الأموال»[16].

وتعرف المنافسة أيضا بأنها:» حق الأعوان الاقتصاديين في العمل في سوق ولنفس النشاط وأن يستمروا في هذه المنافسة من دون قيود[17].

كما أن حرية المنافسة وضعية مضمونة من طرف القانون الذي يسهر على حفظها ووقايتها من خلال المعاقبة على الإنقاص منها، أقل مما ينبغي أن تكون عليه المنافسة أو على الزيادة المفرطة فيها[18].

ثانيا: ارتباط المنافسة الحرة بمبدأ حرية الصناعة والتجارة

ترتبط المنافسة الحرة ارتباطا وثيقا بمبدأ حرية الصناعة والتجارة، بحيث يمكننا أن نجزم أنه يتمتع بحرية المنافسة كل من يتمتع بحرية التجارة والصناعة مهما كانت طبيعته القانونية.

مما لاشك فيه أن مبدأ حرية المنافسة لا يعمل بصورة فعالة إلا بعد إعمال مبدأ حرية التجارة والصناعة، إذ لا يمكن أصلا الحديث عن منافسة حرة بدون صناعة وتجارة حرة، بحيث في ظل هذا النسق الأخير تنمو المنافسة وتترعرع وتؤتى ثمارها المرجوة[19].

بالإضافة إلى أنه وانطلاقا من اعتبار مبدأ حرية الصناعة والتجارة الركيزة الأساسية لتكريس حرية المنافسة، واللبنة الضرورية في بناء صرح النظام الليبرالي، فإن مبدأ حرية التجارة والصناعة يعني فتح ميدان النشاط الصناعي والتجاري للنشاط الحر وللمبادرة الخاصة وهذا دون قيود باستثناء تلك التي تفرضها متطلبات الضبط الاقتصادي[20].

الفرع الثاني: تعزيز مبدأ حرية المنافسة في التعديل الدستوري لسنة 2016

أصبحت المنظومة القانونية تشهد تغيرا ملحوظا مع التعديل الدستوري لسنة 2016، أين تمت دسترة مبدأ حرية الاستثمار والتجارة من خلال المادة 43 منه والتي تنص على ما يلي : «حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون، تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية»[21].

إن المادة 43 تحمل في طياتها جملة من التعديلات المستحدثة والتي جاءت لتعمق توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وذلك من خلال:

أولا: الاعتراف بمبدأ حرية المنافسة بشكل أوسع من السابق:

فالمشرع الجزائري استبدل عبارة «حرية الصناعة» بعبارة أوسع منها «حرية الاستثمار»، فالصناعة تحتوي ضمن الاستثمار وتعد جزء منه.

ففضلا عن احتواء الاستثمار لمجال الصناعة، فإنه يشمل مجالات أخرى أفرزتها عولمة الاقتصاد على غرار نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والخدمات، كما تعد هذه المادة المستحدثة منعرجا حاسما في تحول القانون الاقتصادي بحيث تم توسيع المادة 37 من التعديل الدستوري لسنة 1996 والتي جاء فيها فقط مبدأ حرية التجارة والصناعة لتصبح تضم حرية الاستثمار والتجارة وتمنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة وتحمي حقوق المستهلكين[22].

يتضح جليا أن الاعتراف بمبدأ حرية الاستثمار والتجارة إقرار بمبدأ حرية المنافسة.

فالمنافسة الحرة إذن مسألة ملازمة للاستثمار والتجارة، بحيث لا يمكن أن نتصور واحد منهما دون الآخر، فلا يتحقق الاعتراف بحرية النشاط الاستثماري والتجاري دون منافسة حرة[23].

ومنه يكفل مبدأ حرية الاستثمار والتجارة للأشخاص الحرية في مزاولة الأنشطة التي يختارونها ومن جهة أخرى فإن هذا المبدأ يمثل حرية من الحريات العامة المضمونة وله من القوة الدستورية ما يجعله من الحقوق السامية التي لا يمكن المساس بها[24].

ترتيبا لما تقدم ذكره فإن حرية الاستثمار تعني جعل الاستثمارات تنجز في حرية تامة في أنشطة اقتصادية مختلفة.

ثانيا: التأكيد على ضمان الدولة المناخ الملائم للأعمال والعمل على ازدهار المؤسسات:

إن أهم ما جاءت به المادة 43 السالف ذكرها، تأكيد الدولة على ضمان السير الحسن لاقتصاد السوق، من خلال تهيئة المناخ المناسب والعمل على تمهيد الأرضية المناسبة لمباشرة حرية المنافسة واستبعاد كل الحواجز والعوائق التي تحول دون قيام المؤسسات الخاصة بلعب دورها الكامل في زيادة الفاعلية الاقتصادية وبالتالي في عملية التنمية[25].

مما يعني أن الاعتراف بمبدأ حرية الاستثمار والتجارة لا يعني بالضرورة الانسحاب الكلي لدور الدولة في بناء الاقتصاد الوطني وإنما المراد منه التحول من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة[26].

فالدولة وفي إطار دورها ألضبطي ملزمة بوضع الشروط المعيارية وكذا اتخاذ كل التدابير التي تكفل حسن سير اقتصاد السوق[27].

كما يقع على عاتق الدولة أن تكرس جهودها في تشجيع المؤسسات دون تمييز، وهذا كله لتحقيق تنمية الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني

القيود الواردة على مبدأ حرية المنافسة

لقد أورد المشرع بعض القيود التي من شأنها أن تحد من مدى مبدأ حرية المنافسة، ومن ثم فهو ليسا مبدأ مطلقا وإنما يخضع لإرادة المشرع وهذا ما نستشفه من خلال أحكام المادة 43 والتي جاء فيها : « تمارس في إطار القانون، تكفل الدولة ضبط السوق ويحمي القانون المستهلكين».

و يمكن الكشف عن هذه القيود فيما يلي :

المطلب الأول :

التدخل التنظيمي للدولة لضبط السوق

أدى انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وفسح المجال للاقتصاد، إلى تحول جذري في طبيعة علاقة الدولة بالاقتصاد، فبمجرد صدور دستور 1989 ظهر نمط ضبط إداري جديد ينظم العلاقة بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين، ليتعزز هذا الوضع بجملة من القوانين الضابطة للنشاطات الاقتصادية، فتحول دور الدولة من الدولة المتدخلة في الاقتصاد إلى الدولة المنظمة للسوق.

الفرع الأول: النشاطات المقننة

تنص المادة 03 من قانون 09/ 16 المتعلق بترقية الاستثمار، على ما يلي : «تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة وبالنشاطات والمهن المقننة وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية»[28].

إن النشاطات والمهن المقننة حسب هذه المادة هي كل نشاط أو مهنة يخضعان للتسجيل في السجل التجاري، ويستلزمان الحصول على الرخصة الإدارية المسبقة.

تعتبر الأنشطة المنظمة كاستثناء لمبدأ حرية المنافسة باعتبار أن الدولة تتدخل لمنح الاعتماد أو ترخيصات مسبقة لمن يرغب في ممارستها[29]، وهو ما تكرسه المادة 4 قانون 08/ 18 المعدل والمتمم لقانون 02/ 04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية والتي جاء فيها ما يلي : «يتم التسجيل في السجل التجاري لممارسة نشاط أو مهنة مقننة دون الشرط المسبق المرتبط بضرورة تقديم رخصة أو اعتماد مطلوب لممارسة نشاط أو مهنة مقننة، ما لم ينص التشريع على خلاف ذلك، غير أن الشروع الفعلي في ممارسة الأنشطة أو المهن المقننة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري يبقى مشروطا بحصول المعني على الرخصة أو الاعتماد المطلوبين اللذين تسلمهما الإدارات أو الهيئات المؤهلة» [30].

الفرع الثاني: النشاطات المخصصة

و يقصد بها تلك المجالات المفتوحة للدولة فقط بحيث يمنع على الخواص من الدخول فيها، وتعتبر نشاطات غير مفتوحة للمنافسة لاحتكار الدولة الكلي لها[31].

فرغم تأكيد التعديل الدستوري الذي جاء به قانون 16/ 01 على مواصلة الدولة السير في التوجه القائم على اقتصاد السوق، إلا أنه بالرجوع إلى المادة 18 منه نجد أنها أوردت بعض القطاعات التي تعتبر حدا للحرية التنافسية وتقلص من فرص الاستثمار والمتمثلة في النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وأملاكا أخرى محددة في القانون[32].

ويقصد المشرع بالأملاك المحددة في القانون، تلك المرافق العامة التي تمارس أعمالا ذات منفعة عامة كتوزيع الماء والكهرباء ونشاطات تصنيع الأسلحة[33].

المطلب الثاني

منع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة

من المظاهر السلبية التي تضر بالمنافسة الحرة والنزيهة، احتكار مؤسسة ما أو مجموعة مؤسسات، لإنتاج أو توزيع سلعة معينة أو احتكار تأدية خدمة ما، وكذا القيام بممارسات غير نزيهة بين الأعوان الاقتصاديون، لذا حرص المشرع الجزائري على منع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة في قوانين المنافسة، ليتعزز مبدأ حرية المنافسة بقواعد أكثر سموا على إثر التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي نص صراحة على منع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة.

الفرع الأول: منع الاحتكار

أولاً: مفهوم الاحتكار

الاحتكار في مفهومه العام، «حبس الشئ عن العرض وقت الرخص وبيعه وقت الغلاء في السوق وعند اشتداد الحاجة إليه»، أو هو «شراء السلع وجمعها من الأسواق وقت قلتها لبيعه طلبا للربح عند اشتداد الحاجة إليها»[34].

أما من الناحية الاقتصادية يعرف الاحتكار بأنه: «حالة تحكم المنتج أو الموزع الفردي في عرض أحد السلع في السوق باعتباره المنتج الوحيد أو الموزع الوحيد الذي يستطيع تحديد كمية محل التبادل ومن ثم سعرها»[35].

لكن تجدر الإشارة إلى أن منع الاحتكار ليس على إطلاقه وإنما الحظر يشمل كمبدأ عام تلك الممارسات المضرة بالسوق، أما الاحتكارات الطبيعية، أو الاتفاقات والممارسات الناجمة عن تطبيق نص تشريعي أو تنظيمي أو تلك التي من شأنها أن تؤدي إلى تطور اقتصادي أو تقني أو تساهم في تحسين التشغيل أو تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية في السوق، فهي مستثناة بشرط أخذ ترخيص من مجلس المنافسة[36].

ثانيًا: مظاهر منع الاحتكار في القانون الجزائري

لقد منع القانون الجزائري صراحة الممارسات المقيدة للمنافسة التي تعد مظهرا من مظاهر الاحتكار حيث تعرض المشرع لذلك في المواد 06 إلى 12 من قانون المنافسة، وتتمثل هذه الممارسات في:

- الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقات التي تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها في السوق.
- التعسف في وضعية الهيمنة الاقتصادية على السوق أو احتكار لها أو جزء منها.
- التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية لعون اقتصادي على حساب عون اقتصادي آخر.
- الأعمال الاحتكارية التي من شأنها السماح لمؤسسة ما بالاستئثار بممارسة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو تقديم الخدمات في السوق.
- عرض أو ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين بغرض إبعاد مؤسسة ما أو أحد منتوجاتها.

الفرع الثاني: منع المنافسة غير النزيهة

أكد المؤسس الدستوري على حظر المنافسة غير النزيهة، حيث لم يكتفي بالنصوص القانونية السارية بموجب القانون 0237/ 04 الذي تمنع المادة 26 منه كل الممارسات التجارية غير النزيهة المخالفة للأعراف التجارية النظيفة والنزيهة الصادرة عن عون اقتصادي ضد مصالح الأعوان الاقتصاديون الآخرون.

وقد أوردت المادة 27 من نفس القانون أمثلة عن الممارسات غير النزيهة تتمثل في:

- تشويه سمعة عون اقتصادي منافس بنشر معلومات سيئة تمس بشخصه أو بمنتوجاته أو خدماته.
- تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتوجاته أو خدماته أو الإشهار الذي يقوم به، قصد كسب زبائن هذا العون إليه بزرع شكوك وأوهام في ذهن المستهلك.
- استغلال مهارة تقنية أو تجارية مميزة دون ترخيص من صاحبها.
- إ غراء مستخدمين متعاقدين مع عون اقتصادي منافس خلافا للتشريع المتعلق بالعمل.
- الاستفادة من الأسرار المهنية بصفة أجير قديم أو شريك للتصرف فيها قصد الإضرار بصحاب العمل أو الشريك القديم.
- إحداث خلل في تنظيم عون اقتصادي منافس وتحويل زبائنه باستعمال طرق غير نزيهة كتبديد أو تخريب وسائله الإشهارية واختلاس البطاقيات أو الطلبيات والسمسرة غير القانونية وإحداث اضطراب بشبكته للبيع.
- الإخلال بتنظيم السوق وإحداث اضطراب فيها، بمخالفة القوانين و/ أو المحظورات الشرعية، وعلى وجه الخصوص التهرب من الالتزامات والشروط الضرورية لتكوين نشاط أو ممارسته أو إقامته.
- إقامة محل تجاري في الجوار القريب لمحل منافس بهدف استغلال شهرته خارج الأعراف والممارسات التنافسية المعمول بها.

كما شددت المادة 28 من القانون 02/ 04 على حظر الإشهار غير الشرعي.

المطلب الثالث

حماية حقوق المستهلكين

أصبحت حماية المستهلك من بين الضمانات الدستورية، وهو ما جاء في المادة 43 من الدستور، حيث تتولى الدولة مهمة حماية المستهلكين في شتى الجوانب سواء الصحية منها أو المالية أو المعنوية.

يلاحظ في هذا الإطار أن المؤسس الجزائري أفصح بمبدأ حرية المنافسة لخدمة مصالح المستهلك.

إن المستهلك أصبح في حاجة أكبر إلى الحماية، خاصة وبعد اعتماد مبدأ المنافسة الحرة في التشريع الجزائري الذي أدى إلى بروز العديد من المتدخلين والمتعاملين الاقتصاديين في السوق وبالتالي تزداد معه كميات السلع والخدمات المعروضة وتماثلها الأمر الذي يتطلب توعية وتحسيس المستهلك وهي المهمة التي تقع على عاتق الدولة حيث قامت بتسطير مختلف الميكانيزمات القانونية لضمان هذه المتطلبات، فبقدر ما يتمتع به المستهلك من حرية في ظل اقتصاد السوق بمعنى حريته في اختيار ما يناسبه من منتوجات فإن ذلك لن يتسنى له إلا إذا كان محيطا بالمعلومات المتعلقة بها وغالبا ما يكون المستهلك قليل الخبرة أو عديمها أو أنه ينساق وراء الإشهار والدعاية التي يعتمدها المتعاملون الاقتصاديون أو المتدخلون وهو ما يقلل من حريته أو يقصيها تماما في بعض الأحيان، لذا كان لزاما على الدولة أن تضع الضمانات القانونية التي من شأنها الحفاظ على هذه الحرية[38].

و من هذا المنظور، تندرج حماية المستهلك في الآتي:

الفرع الأول: تقنين الأسعار خدمة لمصلحة المستهلك

نصت المادة 05 من الأمر 03/ 03 المتعلق بالمنافسة على ما يلي: «يمكن أن تحدد هوامش وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها عن طريق التنظيم»[39].

يتضح من هذه المادة، أنها جاءت لتعطل العمل بمبدأ حرية الأسعار ومن خلالها تقييد المنافسة الحرة، والمشرع في ذات المادة بين سبب هذا التقييد يرجع إلى مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك ومصالحه المادية[40].

الفرع الثاني: الالتزام بالإعلام كإجراء تقييدي لمبدأ حرية المنافسة

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 17 من قانون حماية المستهلك[41] و قمع الغش على وجوب إعلام المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج والخدمة حتى يستفيد من الحماية التي يكفلها له هذا الالتزام.

و قد بين المرسوم التنفيذي 378/ 13[42] شروط وكيفيات ذلك حيث حدد الأحكام الخاصة بالإعلام والطرق المختلفة لذلك.

إذن المطلوب من كل متدخل إعطاء معلومات كافية للمستهلك وبالتالي ليس أمام المتدخل سوى احترام مقتضيات هذا الالتزام باعتباره ضابطا لحريته في مزاولة التجارة ومن ثم على مبدأ المنافسة الحرة[43].

الفرع الثالث: تحريم الشروط التعسفية كإجراء تقييدي لحرية المنافسة

أدى عدم التوازن في عقود الاستهلاك بين العون الاقتصادي والمستهلك إلى ضرورة توفير الحماية القانونية للمستهلك من البنود التعسفية[44].

فالمشرع كثيرا ما يتدخل لتقييد حرية المهني في إبرام تعاقداته حماية لمصلحة الطرف الضعيف في العلاقة وذلك من خلال منع وحظر الشروط التي تخل بالتوازن العقدي الذي يريد المشرع تحقيقه في العلاقة التعاقدية[45].

خاتمة:

يمكنا في الختام القول أن تكريس مبدأ حرية المنافسة عرف تطورا في النظام الدستوري والقانوني الجزائري حسب مراحل تطور النظام السياسي والاقتصادي في الدولة، فقد انتقل من مرحلة إلى أخرى حسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فمن مرحلة التهميش إلى الإقرار الضمني، إلى الاعتراف الصحيح المستمد من مبدأ حرية الصناعة والتجارة في دستور 1996، وصولا إلى البحث عن الكفاءة الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار عبر العمل بمبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية أو الأجنبية في السوق بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016، هذا الوضع الجديد حتم على السلطات العمومية ضرورة مواكبة وتأطير فتح المجال واسعا أمام المنافسة الحرة والنزيهة تنظيميا وقانونيا، من خلال ضبط السوق ومنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة وحماية جمهور المستهلكين.

الهوامش:

1 – قندلي رمضان، حرية التجارة والصناعة دراسة تحليلية مقاربة، مجلة البدر، جامعة بشار، مجلد 3، عدد 11، 2011، عدد11، 2011.

2 لكحل صالح، مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو،2018.

3 راجع المادة 10 من دستور 1963 مؤرخ في 08 سبتمبر 1963، جريدة رسمية، عدد 64، مؤرخة في 10 سبتمبر 1963.

4 كسال سامية، مبدأ حرية التجارة والصناعة أساس قانوني للمنافسة الحرة، مداخلة في الملتقى الوطني حول حرية المنافسة في القانون الجزائري، يوم 2018/ 05/ 19، الساعة 14:00.dr.sassane.over-blog.com، يومي 04/ 03 أفريل 2013، متوفرة على الموقع.

5 وليد بوجملين، مبدأ حرية الصناعة والتجارة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد9، عدد 4، 2016، ص 166.

6 قندلي رمضان، مرجع سابق.

7 زوبير أرزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011

8 منصور داود، الآليا ت القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/ 2015،

9 راجع المادة 37 من المرسوم الرئاسي 438/ 96 مؤرخ في 1996/ 12/ 7، المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، جريدة رسمية، عدد 76، مؤرخة في 27 رجب 1417 ه

10 زوبير أرزقي، مرجع سابق،

11 شرواط حسين، شرح قانون المنافسة على ضوء الأمر: 03/ 03 المعدل والمتمم بالقانون: 12/ 08 المعدل والمتمم بالقانون 05/ 10 ووفقا لقرارات مجلس المنافسة، دار الهدى عين مليلة الجزائر، دون طبعة، دون سنة.

12 سامي بن حملة، قانون المنافسة دراسة في ضوء التشريع الجزائري وفق آخر التعديلات ومقارنة بتشريعات المنافسة الحديثة، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، 2016،

13 زوبير أرزقي، مرجع سابق.

14 محمد الشريف كتو، قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للأمر 03/ 03 والقانون 02/ 04، منشورات بغدادي، دون طبعة، دون سنة.

15 محمد الشريف كتو، مرجع نفسه.

16 عبير مزغيش، الآليات القانونية لحماية المنافسة الحرة من الممارسات المقيدة للمنافسة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/ 2015.

17 تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، دون طبعة، 2013.

18 عبير مزغيش، مرجع سابق،

19 تيورسي محمد، مرجع سابق،

20 عبير مزغيش، مرجع سابق،

21 راجع المادة 43 قانون 01/ 16 مؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية، عدد 14، مؤرخة في 7 مارس 2016.

22 لكحل صالح، مرجع سابق،

23 زوبير أرزقي، مرجع سابق،

24 حداد زينة، الحرية في اقتصاد السوق والتشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ ص ص، عدد 46، ديسمبر.

25 بلال سليمة، التنظيم التشريعي لمبدأ حرة التجارة والصناعة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، عدد2012،2.

26 زوبير أرزقي، مرجع سابق،

27 وليد بوجملين، مرجع سابق،

28 راجع المادة 03 من قانون 09/ 16 المؤرخ في 3 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار،جريدة رسمية، عدد 46، مؤرخة في 3 أوت 2016.

29 وليد بوجملين، مرجع سابق،

30 راجع المادة 04 قانون 08/ 18 المؤرخ في 10 جوان 2018، المعدل والمتمم للقانون 02/ 04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، جريدة رسمية عدد 35، مؤرخة في 2018/ 06/ 13.

31 قندلي رمضان، مرجع سابق،

32 راجع المادة 18 من القانون 01/ 16، المتضمن التعديل الدستوري، مرجع سابق.

33 قندلي رمضان، مرجع سابق.

34 جهيد سحوت، مفهوم حماية المستهلك من الممارسات المقيدة للمنافسة والاحتكار في الاقتصادي-القانوني وأحكام الشريعة الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة،المجلد العاشر، العدد الثالث، 2017.

35 عبير مزغيش، مرجع سابق.

36 المادة 09 من الأمر 03/ 03 مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بقانون المنافسة، المعدل والمتمم، ج ر عدد 43 مؤرخة في 20-07-2003.

37 القانون 02/ 04 مؤرخ في 23 جوان 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، معدل ومتمم، ج ر عدد 41، مؤرخة في 27 جوان 2004.

38 حداد زينة، مرجع سابق.

39 راجع المادة 05 أمر 03/ 03 مؤرخ في 2003/ 07/ 19، المتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد 43، مؤرخة في 20 جويلية 2003.

40 عمار زعبي، لطيفة بهى، تدخل المشرع لتطويع مبدأ حرية المنافسة لمصلحة المستهلك، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي عدد16، جوان 2017.

41 راجع المادة 17 قانون 03/ 09، المؤرخ في 2009/ 02/ 25، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، جريدة رسمية عدد 15، مؤرخة في 8 مارس 2009.

42 المرسوم التنفيذي 378/ 13 مؤرخ في 9 نوفمبر 2013، المتضمن تحديد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك، جريدة رسمية عدد 58 مؤرخة في 18 نوفمبر 2013

43 عمار زعبي، لطيفة بهى، مرجع سابق.

44 لكحل صالح، مرجع سابق.

45 عمار زعبي، لطيفة بهى، مرجع سابق.

اللغة العربية والثقافة الإسلامية في غرب أفريقيا
(السنغال نموذجا)

بقلم: د. محمد المختار جيي
Email : allahouam@yahoo.com
مكون الأساتذة ومعلمي اللغة العربية
ورئيس التجمع الوطني للثقافة الإسلامية في السنغال
البريد الإلكتروني: memdieye72@yahoo.fr

المقدمة

دخل الإسلام في السنغال بصفة مبكرة وذلك منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وقد رافق الإسلام اللغة العربية في السنغال، وقد أثر اللغة العربية والثقافة الإسلامية في السنغاليين تأثيرا بليغا، فكانا كصنوين لا يفترقان في الشعب السنغالي، أظهرت كل مظاهر الحياة الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكان للاحتكاك بين العرب وخاصة الموريتانيين دور كبير، وكذلك التجار والشيوخ، وقد أدى هذا أيضا إلى بروز عدد كبير من الكلمات العربية في اللهجة المحلية الإفريقية، وخاصة السنغالية.

وفي هذا العرض نركز على اللغة العربية والثقافة الإسلامية ومدى تأثيرهما في الشعب السنغالي.

ظهور الإسلام في غرب أفريقيا

تميز عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق بقتال أهل الردة ومانعي الزكاة، فتوطدت أركان الدولة الإسلامية بعد أن كادت تتمزق إثر وفاة النبي، أما في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فقد توسعت دار الإسلام، وامتدت الفتوح إلى مناطق من أفريقيا، ففتح عمرو بن العاص مصر سنة 20 هـ والإسكندرية والرقة سنة 21هـ وطرابلس الغرب سنة 22هـ.

ويروى أن عمرا لما فتح طرابلس كتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب يقول: «إن الله فتح علينا طرابلس....وليس بينه وبين أفريقية (تونس) إلا تسعة أيام، فإن رأى أمير المؤمنين أن يغزوها ويفتحها الله على يديه فعل».

ولكن عمر بن الخطاب لم يأذن له، ولما جاء الخليفة عثمان بن عفان عزل عمرو بن العاص عن مصر، وولى عليها عبد اله بن أبي سرح، وأذن له في فتح إفريقية، وفي سنة 50هـ / 760م، دخل عتبة بن نافع الفهري إفريقية، واختط مدينة القيروان، وكانت له ولاية ثانية على إفريقية (62 – 64هـ / 681 – 683م)، تابع فيها فتوحه[1].

وذكر ابن عذارى أن عقبة بن نافع نزل من درعة إلى بلاد صنهاجة، ثم إلى بلاد هسكورة، ثم نزل أعمات ورويكة، ثم نزل منها على وادي نفيس، وسار حتى نزل ريجلى بالسوس[2].

وفي بعض الروايات أن عقبة تابع سيره حتى وصل مدينة ولاتة بشرق موريتانيا اليوم، وتدعى يومئذ بـ «بيرو»، وخلف ابنه العات.

وعلى كل فقد تواترت روايات المؤرخين عن حملة سيرها عبيد الله بن الحبحاب والي هشام بن عبد الملك على إفريقية والمغرب لنشر الإسلام وحفر الآبار تمهيدا للطرق في السوس الأقصى وبلاد سوقة.

وقد قاد تلك الحملة سنة 114هـ أو 116هـ حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع، هذه الحملة التي شقّت إلى تخوم السودان.

وعلى مدى قرون من بعده كان الإسلام والثقافة الإسلامية المنساب في أرجاء القارة الإفريقية دون أن تعضدها في كثير من الحالات قوة أو سلطان، كان كذلك اللغة العربية تنتشر بانتشار الناس، وتسلك مسالكهم، وتحل أينما حلو، فيتلقاها الأفارقة بالقبول، وبعثت قوتها بإيمان وإقناع.

وفي القرن الثالث الهجري بدأت قبائل صنهاجة تنظم شأنها، وتحكم أمرها، فاجتمعت حول الأمير تميم اللمتوني، وتحت راية الإسلام، داعية إلى تثبيت أركانه فيما بينها، وإلى نشره فيمن حولها من القبائل البربرية بالصحراء[3].

وفي القرن الرابع الهجري حج الأمير اللمتوني يحيى بن إبراهيم الكدالي، فكان عاقبة حجه خيرا وبركة، فقد بحث عن شيخ فاضل يساعده على تعليم رجال جماعته مبادئ الدين واللغة، فمرّ بالقيروان سنة 426 هـ / 1033م، فلقي بها الفقيه أبا عمران الفاسي، وشكا إليه حال قومه وجهلهم بأصول الدين وتعاليم الشريعة الإسلامية، فكتب له أبو عمران إلى أحد تلاميذه بالسوس، وهو وكاك بن زلو اللمطي، وكان عالما، فوافاه بمقره، فانتدب له عبد الله بن ياسين (ت 451 هـ / 1059م)، وهو فقيه، فرافقه إلى قومه، وقد تفرغ هذا الأخير لهداية هؤلاء الناس،

لكن العنف الذي كان يستخدمه معهم حولهم عنه، وشعر أنه أخفق في رسالته، وقرر أن يهجر هذ الشعب، ويقصر جهوده على هداية شعوب السودان الإسلامي[4].

تاريخ وصول اللغة العربية والثقافة الإسلامية إلى السنغال

لم يتفق الباحثون على تاريخ دخول اللغة العربية والثقافة الإسلامية في السنغال بالتحديد، فيرى البعض أن الإسلام دخل السنغال بفضل عبد الله بن ياسين الذي رابط في شبه جزيرة قرب ضفاف نهر السنغال في القرن الحادي عشر الميلادي.

بينما تخبرنا الرواية المتداولة بين السنغاليين أن الإسلام وصل السنغال من تيار جيش عقبة بن نافع، وذلك بدليل أن صحراء لمتونة التي وصلها عقبة مع جيشه أثناء مطاردته للبربر، هي الصحراء المشتركة الآن بين أهالي السنغال وأعراب المغاربة الذين يعيشون كثبان تلك الصحراء قرب ضفاف نهر السنغال.

أما ما يتعلق باللغة العربية فيرى بعض الرواة أنها دخلت السنغال بصفى مبكرة، وذلك بفضل حركة التجار العرب الذين كانوا يرتادون المنطقة، والرواية المشهورة عند المؤرخين أنها تغلغلت تماما في السنغال منذ بداية النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي قبل بداية حركة المرابطين بقليل، وأن أول حاكم مسلم عمل على نشر الإسلام فيما جاور البلاد السنغالية من البلدان، هو وار ديابي (ت 1041م) (5).

ولكن مهما تناقضت الروايات فمن المؤكد أن المرابطين رسخوا جذور الإسلام وثقافته في السنغال، وذلك منذ أن اتخذ عبد الله بن ياسين رباطه في شبه جزيرة بضفاف نهر السنغال، وقضى فيها هو وأصحابه عدة سنوات كاملة (1013 – 1053)، يعلم الأفارقة الدين والثقافة الإسلامية[6].

وقد أثر المرابطون في شعوب السنغال تأثيرا كبيرا، وامتزجوا بهم إلى حد التزاوج والتصاهر، ويذهب بير لابات père labat إلى أن المرابطين هم الذين نقلوا المحمدية إلى الزنوج، ولهذا كان لهم أثر قوي في هذه الشعوب التي تنظر إليهم كأساتذة وكدين، وتستشيرهم في غالب شأنها[7].

ويرى بول مارتي أن للصنهاجيين دورا كبيرا وقوى عظيمة في الأراضي السنغالية منذ وصولهم إليها، ويضيف قائلا: وحتى كلمة السنغال التي كنا نطلق عليها على سكان ضفاف النهر قد أخذناها من صنهاجة، أما الاسم الولوفي للمنطقة فهو جولوف لدكايور[8].

ويقول فينسان مونتاي أن السنغال أتت من بربرة زناغة Zanaga الذين كانوا يقطنون ضفتها الشمالية[9].

وبذلك فإن المرابطين كان لهم فضل كبير على شعوب السنغال، وبفضلهم أصبح سكان هذه المنطقة مسلمين، وكلن حاكم هذه البلاد وهو وار ديابي أول حاكم زنجي اعتنق الإسلام، وبذلك أصبح الدين الإسلامي رسميا لدى المجتمعات الإفريقية[10].

يقول البكري: «إن أول من حكم هذا الإقليم (يعني: إقليم تكرور)، وأسلم، وعمل على نشر الإسلام فيما حوله من البلدان هو وارجابي توفي حوالي 1041 – 1042م»[11].

وقد تابع أبناء هذا الملك حركة أبيهم في نشر الدعوة الإسلامية، وعندما انقسمت حركة المرابطين إلى قسمين: شمالي وجنوبي، وكان الجناح الجنوبي الذي قاده أبو بكر بن عمر، وغزا به غرب أفريقيا، وكان لبي Labé ابن وار جابي وجنوده الركيزة الأساسية في الانتصار على دولة غانا الوثنية وأسلمتها.

دراسة طرق وصول اللغة العربية والثقافة الإسلامية إلى السنغال

إن الطرق التي شقها اللغة العربية للوصول إلى السنغال لم يرتبط بخطوط رسمية مضبوطة، بل اندفعت إلى الناس في القرى والمدن والأرياف هنا وهناك، إلا أنه يمكن القول إن هناك بعض الطرق وروافد عربها الإسلام.

وقد كانت من أهم تلك القنوات:

قناة القيروان: فقد كانت القيروان منذ القرن الأول الهجري مركزا ثقافيا دينيا، وقد مزدحما بطلبة العلم والدعاة، ومما يدل على أهمية القيروان هو أن يحيى بن إبراهيم زعيم قبيلة حبالة، ومنشئ دولة المرابطين عندما أحس بالتزامه بخدمة الإسلام، وإنقاذ الزنوج والبربر من ظلام الوثنية والجهل، ذهب إلى القيروان حيث قابل أحد علمائها، وهو أبو عمران الفاسي، وتلقة عنه ألوانا من الفكر والفقه، ثم ذكر له أنه يريد أن ينقل إلى قومه في الجنوب ثقافة القيروان الدينية، وقد أحاله أبو عمران إلى تلميذه، فقيه سوس، وحاج اللمتوني، فاختار له وحاج تاميذه عبد الله بن ياسين الذي قام بدور كبير لإنشاء دولة المرابطين، وهكذا انبعث من القيروان شعاع إلى الجنوب وصولا إلى السنغال، وفي بعد التحق كثير من الأفارقة لتلقي اللغة العربية والعلوم الإسلامية في القيروان، ثم تخرجوا هناك وأصبحوا كوادر في بلادهم الأصلية.

قناة تلمسان بالجزائر:

وبالتحديد من مدينة توات tawat حيث عبرت عنها إلى ما وراء الصحراء عن يد مهاجرين منذ القرن الخامس الميلادي، وهذه المنطقة (توات) واحة في النصف الغربي من الصحراء الجزائرية، وقد اتحدد من ولاية ولاتة أهل مركز الطريقتين، ولكن إحضارهم فيما بعد لجأوا لإلى تمبكتو التي كانت مركزا ثقافيا علميا دينيا، يجتمع بها العلماء والمثقفون.

قناة فاس:

قد لعبت هذه القناة دورا كبيرا في نشر الثقافة الإسلامية في السنغال، وقد مر بها التصوف وخاصة التجانية التي أشعل فعبر الأحبار فإن هناك عناصر من علماء فاس ومراكش الذين كانوا يترددون كثيرا إلى موريتانيا، ويعملون هم وتلاميذهم وسطا القرى لنقل اللغة العربية والقيم الإسلامية إلى سكان الجنوب.

ومن قيمة هذا العطاء أن هؤلاء العلماء كانوا يجمعون بين العلم والحماس لنشر الإسلام في أقطار الوثنيين.

قناة شنقيط:

وقد ساهمت هذه القناة مساهمة كبيرة في وصول اللغة العربية والثقافة الإسلامية إلى السنغال، كما ساهمت في تكوين ملامح الثقافة العربية الإسلامية، إذ كان جل اعتماد المدارس والكتاتيب والمحاضر في بث المعارف والعلوم العربية على أكتاف العلماء والدعاة الشناقطة.

وتاريخيا ربطت شنقيط وبلاد السنغال رابطة عميقة الجذور قبل الإسلام، وذلك بحكم الجوار، ولما جاء الإسلام توطدت أواصر العلاقة بينهما، وكان العلماء الشناقطة يجوبون بلاد السنغال ويستوطنونها عبر العصور والأزمان.

فقد كان لعلماء الصحراء ومشايخها في كل العهود القديمة والحديثة دور متميز في نقل اللغة العربية والإشعاع الثقافي والفكر الإسلامي إلى شعوب السنغال، وشرب علماء سنغاليون في المدارس الشنقيطية، فقد تلقى عبد القادر كان زعيم أئمة فوتا العلم لدى مرابطة شنقيطية، هي الشيخة خديجة بنت العاقل، ومن الواضح أن تأثير جماعة أدوعل الشنقيطية، كان أكثر وضوحا وبروزا على شعوب السنغال، إذ هاجرت هذه الحاجة إلى البلاد السنغالية، واستوطنت فيها، فعن أدوعلي أخذ أكثر علماء

السنغال، فقد أخذ الحاج عمر الفوتي العلم والتجانية عن سيدي مولود فال، كما قام الحاج مالك سي بدراساته العليا عن هذه الجماعة، وكان يرسل أتباعه لإتمام دراساتهم إليها[12].

فقد كان الاتصال المباشر بين السنغاليين والموريتانيين واختلاطهم لأجل الدين والعلم والتجارة سببا في تغلغل اللغة العربية والثقافة الإسلامية.

دور الشيوخ في إرساء الإسلام والثقافة العربية

إن الحقيقة التي لا يستطيع دارس تاريخ أفريقيا أن يتجاهلها في القارة الإفريقية هي أن الشيوخ لعبوا دورا كبيرا في نشر اللغة والثقافة العربية الإسلامية في غرب أفريقيا، وقد للشيوخ آثارهم البعيدة في كل جوانب الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

ويبدوا أنه لا يمكن فهم تاريخ أفريقيا وخصوصا في العصر الحديث دون التعرف للمتصوفين ومقاومة بعضهم للمستعمر، ونشر اللغة العربية، فقد كان للشيوخ دور جلي وواضح في نشر اللغة وبناء العديد من المدارس العربية والكتاتيب والمحاضر.

ويرى بعض الباحثين أن الثقافة الإسلامية دخلت مناطق كثيرة في القارة الإفريقية من خلال جهود زعماء التصوف والشيوخ الذين تصدوا للمجتمعات الوثنية، وقاموا بنشرها بين أقوام وثنيين، وبين حكام جاهلين حاربوا هذه الثقافة.

وبفضل هؤلاء انتشرت الثقافة الإسلامية في مجتمعات الصحراء الكبرى وكان للزوايا القادرية الدور الأكبر في القارة الإفريقية، كما كانت للسنوسية دور كبير في ذلك.

ومنذ قيام دولة غانا فمالي وصنغاي فقد قام الشيوخ الأفارقة بنشر الإسلام وثقافته، فقد كان شيوخ تمبكتو من أكبر الشيوخ الذين نشروا اللغة العربية والثقافة الإسلامية في غرب أفريقيا.

كما أنه عند القرن التاسع عشر ظهر شيوخ آخرون قاموا بنشر الثقافة الإسلامية منهم عثمان دام فودي الذي نشر الإسلام في بلاد هاوسا، وغيرها من القبائل، وكان لجهوده خمسة عشر عاما من الكفاح والنضال لتأسيس دولة إسلامية قوية، مارست كل النظم الإسلامية.

وقد كانت تتعرض فيه الدولة العثمانية إلى ضربات الأمم المسيحية، فكانت خير عون لنشر الدين.

وقد ظهرت في بلاد تكرور شيوخ تحملوا أعباء الثقافة الإسلامية ثم نشرها، وكان منهم شيوخ فوتا، مثل: سليمان بال، وعبد القادر، والحاج عمر، وكان هؤلاء أول من طبق الحكومة الإسلامية في الدولة السنغالية، واستعمل اللغة العربية في إداراتهم.

وكذلك الحاج عمر تال ناشر الطريقة التجانية في غرب أفريقيا فقد كان للحاج عمر دور كبير في نشر اللغة والثقافة، فقد ترك العديد من المصنفال والمؤلفات باللغة العربية.

ولقد قامت الشيوخ المسلمون المتصوفون في القارة الإفريقية بدور ثقافي لا يمكن تجاهله أو إنكاره بالرغم من الكثير من مضايقات بشكل عام، فقد قام أحمد بابا والحاج مالك وأحمد بامبا وإبراهيم نياس وغيرهم بدور كبير في نشر اللغة والإسلام في السنغال وخارجه.

وإلى جانب عثمان دام فوجو وأخيه عبد الله والحاج عمر الفوتي، وقد تركوا مدونات عديدة في اللغة العربية، وكذلك الحاج مالك سي، والشيخ أحمد بامبا، والحاج إبراهيم نياس، والخليفة محمد نياس، وغيرهم من العلماء الذين أسهموا في إثراء المكتبة العربية الإسلامية بمؤلفاتهم ومدوناتهم.

أهم مراكز اللغة العربية القديمة في السنغال

يبدو أنه بعد ظهور الإسلام في السنغال ظهرت مراكز تعليمية هامة لنشر الإسلام وثقافته، وكان من أهمها:

جامعة بير:

وكانت جامعة شعبية تقليدية دينية عريقة لعبت دورا رياديا في نشر شعاع اللغة والثقافة والعلم، ويرى أحد الباحثين أن تأسيس أول جامعة إسلامية بالمعنى الصحيح على التراب السنغالي هي جامعة بير الإسلامية التي تم تأسيسها من القاضي عمر فال[13].

ويرى الأستاذ محمد جوف أن الشيخ القاضي عمر فال قام بتأسيس جامعة بير، وذلك بعد عودته من شنقيط، وقد يعلم في هذه المنطقة القرآن ومبادئ اللغة وعلوم الرسم، وقد شاء القدر أن اشتهر هذا الشيخ وأصبح الناس يفدون إليه من نواح بعيدة لحضور جلساته العلمية، وخاصة مجلس تفسير القرآن الكريم، وكان عندما يسأل أحدهم: إلى أين أنت ذاهب؟ يجيب قائلا: إلى بِرِمَا، يعني: مجلس التفسير، من هنا جاءت تسمية منطقة بير ببير[14].

وقد ظلت هذه الجامعة مدة طويلة مركزا ثقافيا دينيا، ينير العقول والأذهان، وتعمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية إلى أن جاء الاستعمار الفرنسي، فقد عمد الجنرال فيدربه إلى إحراق الجامعة والمدينة في عهده سنة 1864م.

جامعة كوكي العريقة:

وهي أيضا جامعة إسلامية شعبية عريقة لعبت دورا في الإشعاع الديني والفكري، وقد تم تأسيسها على يد مختار اندومب جوب.

وإضافة إلى هذه المدرسة العلمية نجد أيضا في فوتا مدارس دينية وعلمية، لا تقل أهمية عن جامعتي بير وكوكي، مثل: مدرسة بوغي وغجلين[15].

والجدير بالذكر أن هذه المراكز والمدارس كانت أصيلة وذات صفة تقليدية.

المعاهد والمدارس الحديثة في السنغال

منذ الخمسينات ظهرت مدارس حديثة، وذلك بعد ما رحل بعض المستعربين إلى العالم الإسلامي لتلقي العلوم الإسلامية واللغة، وبعد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية أسسوا معاهد ومدارس نظامية، على أن المدارس العربية القديمة كانت ذات صفة أصيلة، فكانت مناهجها وطرق تدريسها تقليدية، وعند رجوع هؤلاء المستعربين الجدد من الجامعات الإسلامية كالأزهر والزيتونة والقرويين والمملكة العربية السعودية وليبيا أحدثوا تطورات جديدة في نظام التعليم العربي ومناهجه، وكان من أبرز هذه المؤسسات التعليمية ذال الصفة الحديثة: معهد الفلاح، مركز التعليم الإسلامي ابن تيمية، معهد الشيخ الحاج عبد الله انياس بكاولاخ، معهد الأزهر للشيخ مرتضى امباكي، وغيرها.

ويبدو أنه منذ السبعينات تزايد عدد المدارس باللغة العربية في السنغال في تزايد حملة الشهادات العالية، مثل: الإجازة (الليسانس)، والماجستير، والدكتوراه، كما أعطت الحكومة السنغالية أهمية لم تكن من قبل للغة العربية ودراستها، فأدمجت العربية في المدارس الفرنسية، ووظف مدرسين باللغة العربية، وأصبحت هذه اللغة تحتل المرتبة الثالثة في المؤسسات الحكومية الرسمية.

الخاتمة:

رافقت اللغة العربية الإسلام فكانا كعملتين، فحيثما ظهر الإسلام كان بجانب اللغة العربية، وقد اعتنق الشعب السنغالي الإسلام واللغة العربية فأحبها وتأثر بها وذلك في كل مظاهر حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخاصة في حياته الروحية.

ويرى بعض المؤرخين أن انتشار اللغة العربية في غرب أفريقيا كان بسبب طلائع أصحاب عبد الله بن ياسين الذي استقر في فوتا السنغالية، وذلك حوالي القرن الحادي عشر، ومنذ ذلك الزمن ما زالت اللغة العربية تنتشر وازداد، وأصبحت اللغة المتداولة بين أهالي السنغال، فكانت الإدارة الاستعمارية تتعامل بها مع الشعب السنغالي[16].

أصبحت اللغة العربية جزء لا تتجزأ من التكوين العقلي للإنسان السنغالي وثقافته، ويرى بعض الباحثين ان جل اللغات السنغالية، مثل: ولوف، والتكرور، والماندينكي أخذت من اللغة العربية، وكان الشعب السنغالي يستعمل بالكتابة الحرف العربي، ولذلك كان كل المخطوطات في السنغال ذات أصل عربي، وكان الشيوخ السنغاليون يدونون ويؤلفون باللغة العربية، وذلك نثرا وشعرا، وهذا قد ساهم مساهمة كبيرة في نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وجعلها من مكونات العقل السنغالي المسلم[17].

ويبدو أنه لا توجد منطقة في السنغال في هذا العصر إلا وفيها مدارس أو معاهد عربية يعلمون فيها اللغة العربية وعلوم الدين.

الهوامش:

- ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1964م، ص: 61.
- ابن عذري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، بيروت، دار الثقافة، ج1، ص 848.
- النحوي الخليل، المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 30.
- البكري، أبو عبيد، المسالك والممالك، الدار العربية للكتاب، 1992، ج2، ص: 885 - 889.
- اندسوس عبد اللطيف، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ط1.
- باه أبو بكر خالد، فوتا السنغالية ومجاري الدعوة الإسلامية في أفريقيا..... مضيع الرسالة، 1956، ط1، ص9.

- باه أبو بكر خالد، مرجع سابق، ص10.

- Paul Marty, L'islam au senegal , T1, P69

- مونتاي فيسان، ص 108.

البكري أبو عبيد، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص 472.

- البكري أبو عبيد، المسالك والممالك، ج2، ص 862.

- Paul Marty, L'islam au senegal , T1, P56

- سيسي جورتي، السنغال والثقافة الإسلامية، ص 26.

- جوف محمد، تاريخ المدارس القرآنية في غرب أفريقيا، ص 11.

- جي مختار، فوتا السنغالية ودورها في نشر الحضارة الإسلامية في غرب أفريقيا، رسالة ماجستير.

- جي مختار، مرجع سابق.

- عبد القادر سيلا، المسلمون في السنغال، ص 149.

المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعلاقات التشادية- السودانية

بقلم: ط. د. محمد عبد الستار
باحث دكتوراه متخصص في النظم السياسية –
معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

نتناول في هذا المبحث طبيعة الداخل التشادى والسودانى من حيث التركيبة البشرية والمتغيرات الاقتصادية، ومدى تأثير ذلك على طبيعة ومنحى العلاقات خصوصًا مع وجود تباين ثقافي وديني، وأنماط الحياة المتصادمة ما بين مسلمين وأصحاب ديانات تقليدية، ورعاة ومزارعين، ومجتمعات بدائية التنظيم ومجتمعات بالغة التعقيد سياسيا في كلا البلدين.

المطلب الأول

التركيبة العرقية والدينية في الدولتين

أولا: التركيبة العرقية والدينية التشادية

يتسم الوضع التشادى بالتعقيد والتشابك حيث ينقسم المجتمع التشادى عبر مستويات جغرافية وعرقية ودينية متنوعة، فهناك الشمال حيث الاعتزاز بالتراث العربي والإسلامي، وفى الجنوب الغلبة للمواريث التقليدية والمسيحية المرتبطة بمقدم الاحتلال الفرنسي[1]، و قد مثل هذا التعدد نقطة ضعف واضحة فى القوة السياسية خاصة فى ظل غياب ديمقراطية حقيقية [2].

حيث أن هذ التباين الثقافي والديني و أنماط الحياة المتصادمة مابين مسلمين وأصحاب ديانات تقليدية ورعاة ومزارعين ومجتمعات بدائية التنظيم ومجتمعات بالغة التعقيد سياسيا.ويرى البعض أنه بالرغم من كون عملية العنف تعد تاريخيا أمرا طبيعيا في أي مجتمع عند نقطة أو مرحلة معينة، فإنه في الحالة التشادية لم تشهد المجتمعات البدائية التي لم يكن لها شكل تنظيمي معين ولم يكن

1 د.حمدى عبدالرحمن حسن "الأزمة التشادية بين تعقيدات الداخل وحسابات الخارج"، جريدة العرب،10/ 2/ 2008
2 مها محمود صالح، تشاد : دراسة فى الجغرافية السياسية رسالة ماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدارسات الأفريقية،2003) ص174

لها زعيم أو قائد مثل السارا والموندانج والكثير من المجتمعات في السودان الأوسط، أى درجة أو نوع من ذلك العنف الذى ترافق مع ظهور الممالك الإسلامية الشمالية، وكذلك مع ظهور إمبراطورية رابح فضل الله، باستخدام هذه الكيانات لأسلوب الإغارة وإخضاع المجتمعات البدائية لها[1].

وقد كان لموقع تشاد وما ترتب عليه من تقاطع لطرق القوافل الصحراوية على أرضها في العصور القديمة والوسطى ومن قبل هذه الطرق الهجرات المختلفة للقبائل أثر على التركيبة السكانية التشادية ذات العناصر المتعددة التي اختلطت بعضها ببعض فهي تتفرق وتتجمع، وإن كانت السمة العامة لحركة السكان فى تشاد هى حركة البدو وأشباه البدو الذين يعيشون فى وسط وشمالي تشاد، كما أن الممالك التي قامت على التجارة، وأثر ازدهار التجارة وعدم ازدهارها قبل وصول الاستعمار على مدى التماسك الداخلي في المملكة، وعلى الغزوات الخارجية وهو ما أدى إلى عدم الاستقرار حيث يصحب ذلك نزوح من مكان إلى أخر بالإضافة إلى هجرات المسلمين من غرب أفريقيا متجهين إلى الأراضي المقدسة عبر تشاد ووصولا إلى السودان والحجاز واستقرار بعضهم فى تشاد مما حولها إلى بوتقة تنصهر فيها الجماعات ومن ثم فإن تشاد اثنيا ولغويا و اجتماعيا أشبه بلوحة من الفسيفساء[2].

ومن أهم المجموعات الإثنية في تشاد:

مجموعات البدو وتشمل:

1 - **التوبو**: ومعناه ناس الجبال، وهم ينحدرون من أصول نيلية وصلوا تشاد خلال القرن السابع عشر واعتنقوا الإسلام في ذلك القرن أو القرن التالي له، وكان لهم دور كبير فى تأسيس مملكة كانم، وتتألف جماعة التوبو من عشيرتين كبيرتين[3] وهما الدازا وهى عشيرة الرئيس السابق حسين هبرى،

---

1 Matio J.Azevedo, Roots of Violence: A history of War in Chad (London: Taylor&Francis Group,1998)p16

2 د.محمد عبدالغنى سعودى،"الموقع الجغرافى لتشاد وأثره فى تكوينها العام مع الإهتمام باللغة والدين "،مجلة البحوث والدراسات العربية(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،العدد35،يوليو2001) ص 15،16، وأنظر أيضًا:
Samuel Decalo,"Chad:the roots of centre-periphery strife" African Affairs, Londom:Oxford University, vol.79.No.,317,Oct.,1980) p493

3 د محمد عبد الغنى سعودى، مرجع سبق ذكره، ص16

والتي شكلت النواة الصلبة لقوات حسين حبرى (FAN)[1] Forces Armees du Nord، والتيدا محبون للحرية ويعتبرون أنفسهم التوبو الخلص، وهم حاملون للسلاح دائما، ويطلق عليهم العرب الجرعان وتعد الصحراء مسرحا لهم حيث يتجولون بإبلهم في شمالي تشاد والصحارى المجاورة فى ليبيا والنيجر وأطراف السودان، ويمثل التيدا نحو11٪ من السكان[2].

2 - **العرب**: ويمثل العرب ٪22من السكان في تشاد، ويشكلون ثاني أكبر مجموعة إثنية في البلاد[3]، ويعرفون أحيانا بالشوا وهم رعاة وأشباه رعاة متجولون، وقد بلغت القبائل العربية تشاد من الشرق والشمال فى القرن الرابع عشر، واستمرت في موجات متتابعة، ويقسمون إلى جهينة وحسونة وأولاد سليمان وأكبرهم عددا جهينة نسبة إلى عبدالله الجهنى، أما الحسونة فهم سلالة حسن الغربي الذى أتى من الجزيرة العربية إلى تشاد ويعيش الحسونة إلى الشمال من نجامينا وبالنسبة لأولاد سليمان الذى يقال أنه أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويعيشون في مقاطعة كانم.ويعيش معظم العرب الشاديين في نطاق الوسط الجنوبي (مملكة بورنو / كانم سابقا) ووادى وباجرمى ويقدر عددهم بنحو 1.5 مليون نسمة ومعظمهم من الرعاة أشباه المستقرين. وينتمى عرب تشاد إلى الطريقة التيجانية فيما عدا أولاد سليمان وبعض العرب في ودّاى الذين ينتمون إلى السنوسية[4].

3 -**الفولانى**: ويعيش شعب الفولاني في نطاق الساحل في أفريقيا الغربية عامة غير أن تدفقهم بأعداد كبيرة كان منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومنهم البدو الرعاة ومنهم الزراع المستقرون ويعيش معظمهم في كانم وشمال باجرمى وجنوب البطحاء وهم مسلمون يعمل عدد منهم معلمين للقرآن ولهم دور كبير في نشر الإسلام فى غرب أفريقيا ويقترن ذكر الفولاني تاريخيا بحركة الجهاد الإسلامي التي عمت الإقليم في النصف الأول من القرن التاسع عشر وبحركة المهدية في السودان في أواخر ذلك القرن، والتي أدت إلى هجرات متتابعة من الفولاني نحو السودان. وترتبط فكرة المهدية على مستوى النطاق السوداني بمفهوم السنة، وتمثلت حركات الإصلاح الديني في هذا الإطار في جهاد الفولانى في أوائل القرن

1 Robert Buijtenhuijs," The Chadian Tubu: Contemporary nomads who conquered a state", Journal of the International African Institute (U.K:Edinburgh University Press, Vol. 71, No. 1,2001) p3

2 د. محمد عبد الغنى سعودي، مرجع سبق ذكره، ص16.

3 Mario J.Azevedo ,op.cit.,p8

4 المرجع السابق، ص 16،18،19

التاسع عشر ومهدية السودان فى أواخره، لذا كان القول بتأثر مهدية السودان بجهاد الفولانى والسبب في قيامها وقد بحثت الحركة المهدية عن الدعم خارج السودان وبصفة رئيسية في تشاد وحوض النيجر[1].

المجموعة الثانية: أشباه المستقرين

1 – **الداجو**: ينقسم الداجو إلى مجموعتين رئيسيتين إحداهما جنوبي وادى في ام دام، والأخرى في سهول جويرا وجبال أبو قلقان، وهم يتبادلون الخدمات مع عرب المسيرية في السودان من خلال عبور الحدود، وقد اعتنقوا الإسلام ويتكلمون العربية.

2 – **المساليت**: ويقيمون إلى الشرق من إقليم المابا، ويتوغلون فى الحدود السودانية بين درجتى عرض 12،14 شمالا. ويعيش المساليت مستقرين بالقرب من القسم الأكبر الذى يعيش فى السودان ويتكلمون لهجة خاصة تنتمى إلى لغة بوراماباتج.

3 – **الزغاوة والبدايات**: وهم من أشباه البدو حيث يجمعون بين الزراعة ورعى الإبل، ويتكلون لغتهم الصحراوية، ولكنهم يجيدون العربية، ولهم دور كبير فى تاريخ تشاد وفى اقتصادها في العصور الوسطى حيث كانوا مسئولين بدرجة كبيرة عن تأمين التجارة والحركة على الطرق الصحراوية فضلا عن قيامهم بالتجارة، ولهم فرع يعيش فى الجنوب بالقرب من أبيشيه ويتصلون بأقربائهم فى دارفور، ولهم صلات بقبيلة المحاميد العربية (فرع جهينة)حيث يتقابلون معا أثناء تحركاتهم السنوية.وكان الزغاوة يسيطرون على حركة الهجرات بين النيجر وتشاد والسودان عند حدوث الاضطرابات فى النطاق السوداني من غربي أفريقيا خاصة مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما أنهم كانوا يسودون جميع الأراضي بين بحيرة تشاد ودارفور وشمالا إلى صحراء شمالي السودان، ويتحكمون فى طرق القوافل التي تصل إلى النوبة وطرابلس ومصر.

6 – **الكانمبو**: يعيش ثلثا الكانمبو فى مقاطعة كانم، وهم مزارعون ماهرون بالإضافة لإستغلالهم لمناجم النيترون الواقعة جنوب غربي المقاطعة ويتكلمون لهجة خاصة من اللغات الصحراوية ولكنهم يجيدون العربية كما أنهم أحيانا يستعينون بالأبجدية العربية لكتابة لغتهم.

ومن أشباه البدو: التأما وكوتكو وموبى.

---

1 المرجع السابق، ص 19،20

المجموعة الثالثة: المستقرون

وهى أكبر المجموعات السكانية، حيث تمثل ثلث سكان تشاد، وتعيش في النطاق الجنوبي، ويمتدون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ويتألفون من 12 عشيرة أكبرها مناى وجولاى ومدجينجاى(السارا)والكابا والعابرداين ماجانا.

والسارا ليسوا من البانتو، بل هم نيليون استقروا في تشاد في القرن السادس عشر، وكان امتدادهم أكثر نحو الشمال، وتمت هجرتهم نحو الجنوب تحت ضغط العرب في الشمال. وهم وفقا للوصف الفرنسي «الشعب الجميل ولونهم بنى داكن، ويتكلمون لغة السارا التي تعد لغة تفاهم مشترك في جنوبي تشاد.وكان الرئيس التشادى تومبالباى من أبناء السارا. وهم مهرة في الزراعة يقومون بزراعة القطن بالإضافة إلى محاصيلهم الغذائية. وكان السارة يقومون بتقديم عددا من الرقيق فى نظير عدم الإغارة عليهم فى ظل ما كان يعرف ب «العهد والأمان». وقد شكل السارا إبان الاحتلال الفرنسي العمود الفقري للفرقة الفرنسية فى أفريقية الاستوائية الفرنسية ويحتفظ السارا بكثير من المعتقدات التقليدية. ودخلت المسيحية أراضيهم مع دخول الفرنسيين حيث كان دخولهم لتشاد من الجنوب. ومن الجماعات الجنوبية المستقرة أيضا نجد الماسا، التوبورى، المونداات والمبوم ولاكا والرونجا.

هناك 200 مجموعة عرقية، و110 لغة، منها 25 لغة غير مميزة أو محددة (في مراحلها الأولية). ومما يعقد المسألة في الحالة التشادية بالإضافة للتنوع العرقى القواسم اللغوية المشتركة. حيث أن هناك جماعات إثنية متميزة ومستقلة، ولكن ليست لديهم لغة خاصة، ووسيلتهم في الاتصال هي لغة المجتمع المسيطر والمهيمن الذى وجدوا أنفسهم يعيشون فيه[1].

وتندرج اللغات التشادية تحت أربع مجموعات:

- مجموعة اللغات السودانية: وتتكلمها جماعات السارا، والتوبوريومونداانج وباجرمى ويولبا.
- مجموعة اللغات النيلية: وتتكلمها الجماعات المستعربة مثل وادى وكودوى ومالانج ومادبا وتنجور ومساليت.
- المجموعة العربية: وتشمل الحسونة وجهينة.
- المجموعة الصحراوية: وتشمل الكانمبو والتوربو.

1 Mario J.Azevedo ,op.cit., p6

ولا يقتصر التأثير العربي المتعلق باللغة على ذوى الأصول العربية من شبه الجزيرة العربية فقط، فقد كان هناك أيضا تزاوج بين العرب والأفارقة حدث على نطاق كبير، كما أن استخدام اللغة العربية كلغة تخاطب وتعامل، وتطعيم اللغات المحلية بألفاظ وكلمات عربية.كما أن العرب حين هاجروا كانوا رعاة أى أهل حركة، وقد تحولوا إلى من رعاة إبل في الشمال إلى رعاة بقر في الجنوب لإن البيئة في القسم الجنوبى لا تلائم حياة الإبل، وهو ما نفس ما حدث فى السودان حيث يطلق لفظ البقارة على العرب الذين تركوا رعى الإبل في غربي السودان. وقد كان لحركة الرعاة العرب إلى جنوب تشاد تأثير لغوى، وظهور لكنة يطلق عليها «توركو»Turku وهى نوع من العربية انتشرت كلغة تفاهم في كامن وسط تشاد وجنوبه ويطلق عليها «العربية التشادية»[1].

ثانيا : التركيبة العرقية والدينية السودانية:

يضم السودان بين جنباته نحو579 قبيلة يتحدثون أكثر من 400 لغة ولهجة، كما تتعدد الديانات كالإسلام والمسيحية والديانات التقليدية. وهناك تفاعل وتداخل بين الجماعات السلالية المتنوعة وأبرزها الحامية والسامية والنيلية والبانتوية. وقد أفضى كل هذا التعدد إلى مجتمع يوصف بأنه صورة مصغرة للقارة الأفريقية. هذه الانقسامات الأولية التي يموج بها المجتمع السوداني تم تسيسها نتيجة للعوامل والاعتبارات التي اكتنفت عملية الاندماج الوطني. وقد شهد السودان بعد استقلاله في يناير1956 تنازعا بين اتجاهين رئيسين أولهما يتمسك بالهوية العربية والإسلامية والأخر يتمسك بالهوية الأفريقية[2].

وتعد الجماعات الأتية هي أكبر الجماعات الإثنية وفقا لترتيب تنازلي حسب حجمها[3]:

1 –العرب 2 –الدينكا 3 –البجا 4 –النوير5 – النوبا 6 –النوبة 7 –الفور 8 –البارى 9 –الأزاندى 10 –المورو 11 –الشيلوك.

ويثير مصطلح العرب الذى يطلق على بعض الجماعات الغموض والالتباس، فهو بشكل عام يشمل الجماعات التي تتكلم العربية، ومن يرجعون نسبهم إلى شبه الجزيرة العربية، بالرغم من

---

1 المرجع السابق، ص27،28،29

2 د.حمدى عبدالرحمن حسن،"مشكلة جنوب السودان :دراسة فى الأطر التاريخية وديناميات الصراع"، فى مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1996) ص 189،190

3 Ann Mosely Lesch, Sudan :Contested National Identities (USA: Indiana University Press.1998) p 15

أن ذلك يعد أشبه بالخيال وفقا لعلم الأنساب. كذلك فإن الكثير من الجماعات البدائية يطلقون على أنفسهم عرب على مر القرون حيث تبنوا اللغة العربية والتقاليد العربية والإسلام. وبهذا المعنى فإن معظم العرب تم تعريبهم (مستعربون)arabized مثل النوبيون، الدينكا، النوبا، الشيلوك، الفور، البجا، فضلا عن ذلك فإن العرب غير متجانسين اجتماعيا فالبعض لهم أصول بدوية والأخر أصوله نهريةriverine villages.وحتى بين هذه الفئات يوجد تنوع كبير حيث أن عوامل التحضر والهجرة للعمل وأنماط التجارة لمسافات بعيدة، والتى تراكمت عبر مئات السنين كان لها تأثير فى هذا التنوع[1].

1 -**الخريطة العرقية الشمالية:**

تضم المجموعة الشمالية (وتشمل شرق وشمال وغرب السودان) الجماعات العرقية التالية:

الجماعات العربية (arabized peoples) وتشكل ٪40 من السكان:

أ) عرب الجعليون: وتشمل عرب الدناقلة، والكواهلة، والحسانية، والحسينات والجيما Gima.

ويرى بعض الباحثين أن الجعليين من الشعوب التى خلقت تاريخ وسلالات جديدة لتتناسب مع هويتهم الجديدة، وأن زعمهم أنهم من سلالة العباس عم النبى محمدليكتسبوا نسب عربى وإسلامى لا تشوبه شائبة.

ب) عرب جهينة: وتشمل البقارة،والمسيرية الحمر،والرزيقات،التعايشة،الرشايدة،والهبانية.

ج) عرب الجزيرة

د) عرب الزبيدية

ه) عرب الهواوير:الهوارة،والجلابة،الكوروبات.

جماعات غير معربة (NON-ARABIZED PEOPLES) وتشكل ٪26من السكان:

أ)البجا(البدا) ٪6من السكان :وتشمل بنى عامر، والأمرار، والبشارية، الهدندوة.

ويتركز البجا في الشرق على طول البحر الأحمر، ولها امتداد في إريتريا، وقد احتفظوا بلغاتهم وتقاليدهم الخاصة وفى نفس الوقت هناك ارتباط ثقافي مع جيرانهم من العرب من خلال الرابط

1 Idem

الإسلامي (1). وقد انتقل البجا من الوثنية إلى الإسلام مباشرة عبر الإسلام الصوفي. وعرف عنهم أنهم الشعب الوحيد الذى سكن البحر ولم يشتغل بالملاحة(2).

ب) دارفور: وتشمل الفور(٪2)، الداجو، الزغاوة، البرتى، والمساليت، التاما.

ويعيش الفور فى أقصى الغرب فى المناطق التى تتوسط جبال مرة ولديهم تقاليد استقلالية. وقد استمرت سلطنة الفور من القرن الخامس عشر حتى1916، حوالى عشرون عاما بعد الاحتلال البريطاني للسودان.وسيطر «الفور» على طرق التجارة الصحراوية الرئيسية، وأختلطوا لعدة قرون مع المهاجرين من غرب أفريقيا، والتجارالعرب، ورجال الدين من وادى النيل، والشعوب الأصلية الأخرى، الفخورين بثقافتهم الخاصة وتاريخهم ظلوا أقوياء بين الفور.

ج) النوبا ٪5 NUBA: وتشمل أكثر من 50 جماعة ومنها لفوفة، والتيجالى، اللاجو.

د) النوبيون NUBIAN٪3:

هـ) أفريقيو الغرب(الفلاتة) ٪6 من مجموع السكان: وتشمل الفولاني، الهاوسا، والكانورى، السونغى.

والفلاتة من المسلمين المهاجرين من غرب أفريقيا الذين استقروا في وادى النيل في طريقهم من وإلى الحج إلى مكة، والتحق البعض بحركة المهدية في أواخر القرن التاسع عشر. وفى وقت لاحق شجع البريطانيون افريقي وغرب أفريقيا على العمل في مشاريع زراعية على طول نهر النيل لكنهم حرموا من حق المواطنة وبالتالي الحق في تملك الأراضي. وقد عرفوا باسم الفلاتة كنوع من التحقير والانتقاص من قدرهم. والفلاتة من أصول مختلفة، ودرجات مختلفة من التعريب

2 -الخريطة العرقية الجنوبية:

يضم جنوب السودان جماعات أكثر تنوعا من الشمال، ولكنهم عرقيا أقرب إلى أفريقيا الاستوائية، والهوية الثقافية الأفريقية وتعد الدينكا أكبر جماعة أفريقية في السودان ككل، وتشكل ٪40 من سكان الجنوب، وهم يعيشون فى وحدات صغيرة تفتقد إلى الهيكل السياسي المتكامل.

وتشمل الخريطة الإثنية في جنوب السودان ثلاث مجموعات عرقية رئيسية هي النيليون والنيليون- الحاميون والمجموعة السودان يشكلوا ٪34 من حجم السكان في السودان وهذا

1 Ibid,p15،17

2 مجلة ثقافات سودانية،" مقدمة في ثقافة البدا" (القاهرة: المركز السوداني للثقافة والإعلام، العدد التجريبى،1995) صص 13،15

التصنيف يستند إلى معايير اللغة (linguistic group)، والأصل التاريخي، والخصائص التكوينية البيولوجية.

أ) النيليون: وتشمل الدينكا ٪10، والنوير٪5، والشيلوك٪1، والأنواك أشولى، وبوربلندا، وجور، وشيلوك- لو.

ب) النيليون الحاميون: وتشمل البارى، واللاتوكا،واللانجو،والمورلى،والتوباسا،واللولوبا. وهم يعيشون فى أقصى الجنوب،وهم أقل سوادا من المجموعة النيلية،ويطلق عليهم البعض «النيليون الشرقيون»[1].

ج) الجماعات السودانية: وإصطلاح «السودانية» ليس إصطلاحًا سياسيا،وإنما إصطلاح سلالى وتشمل الأزاندى (٪2)، والمورو (٪1)،والمادى بونجو (الفرتيت).وغيرها من القبائل التى تعيش غالبا في منطقة غرب النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان. وتعتمد هذه الجماعات على الزراعة في نمط حياتها الاقتصادية. وأكبر هذه الجماعات هي الأزاندى ذات الامتداد الجغرافي فى كل من أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية(زائير سابقا).

ثالثا : طبيعة التداخل العرقي والديني بين الدولتين:

من خلال رصد التركيبة القبلية والدينية فى الدولتين نجد مجموعات إسلامية، شبه رعوية، عربية الهوى والثقافة تقطن فى الشمال فى تشاد، وفي الجنوب تقطن مجموعات قبلية افريقية الهوى والهوية، تعتنق المسيحية والإسلام إلى جانب المعتقدات المحلية، وهذا الوضع يماثل السودان تماماَ، كما أن هناك عدد من القبائل المشتركة بين البلدين وهى قبائل هاجر معظمها من شمال أفريقيا إلى تشاد والسودان وتشمل قبائل الزغاوة والمساليت والداجو والمسيرية وهذه القبائل لا تلقى بالا بالحدود السياسية المصطنعة بين البلدين والتي تفصل طرفي القبيلة الواحدة فى البلدين[2].

وقد أسهمت هذه الروابط القبلية في العديد من التداعيات فى فترة الحرب الأهلية فى تشاد أو عند تفجر أزمة دارفور فقد أدى تدفق اللاجئين والأسلحة إلى إقليم دارفور إلى وجود متمردين

1 Ann Mosely Lesch ,Sudan :Contested National Identities (USA: Indiana University Press.1998)p19

2 د. كمال محمد عبيد العلاقات السودانية التشادية وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية،مركز البحوث والدراسات الأفريقية،2001)، ص47

مدربين بدارفور[1]. و أدى وجود القبائل المشتركة على الحدود بين تشاد وجيرانها إلى حالة من التدافع والتداعي بين الداخل والخارج. ولعل دخول ثلاثة رؤساء لتشاد إلى قصر الرئاسة في نجامينا عبر بوابة السودان له دلالة على هذا المستوى[2]، حيث وفر التداخل القبلي الكثيف ملاذا أمنا لحركات التمرد والمعارضة فى الدولتين[3].

المطلب الثالث:
المحددات الإقتصادية

أولا: القدرات الإقتصادية لتشاد

يبلغ عدد سكان تشاد وفقا لتقديرات 2008، 11.1 مليون نسمة، وتشير مؤشرات التنمية فى تشاد على أنه واحد من أفقر البلدان في العالم، مع ترتيب دليل التنمية البشرية 170 من أصل 177 بلدا في عام 2007، وقد وصلت نسبة السكان تحت خط الفقر ٪80، وفقا لتقديرات 2001[4].

وقد استمر عدم الاهتمام بالتنمية فى ظل الحكومات التشادية المتعاقبة، التي وضعت حسابات الأمن الداخلي والخارجي فى مقدمة أولوياتها[5]، ومن ثم كان من الطبيعي أن تقلص النفقات الأمنية الفائض فى الموازنة العامة للدولة من ٪2 من إجمالى الناتج المحلى فى 2006 إلى 08..٪ فى 2007، وكذلك إنكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.3 في المئة في عام 2007[6].

وتشمل المصادر الرئيسية للنمو في تشاد :

1 – النفط الذى بدأ إنتاجه منذ عام 2003، وتصديره منذ عام2004. وكانت البدايات الأولى لاكتشاف البترول فى حقول النفط فى «دوبا» في العام 1973، بواسطة بعثة أمريكية إلا أن

1 هنا سيد "جمهورية تشاد"،آفاق أفريقية(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السابع،العدد21،صيف2006) ص233

2 د/ حمدى عبدالرحمن حسن "الأزمة التشادية بين تعقيدات الداخل وحسابات الخارج"، مرجع سبق ذكره

3 المنتدى، "العلاقات السودانية التشادية خلال قمة داكار" (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات العدد العاشر،مارس2009) ص104

4 www.afdb.org/en/countries/central-africa/chad/ African Development Bank Group

5 William F. S. Miles,"Tragic Tradeoffs: Democracy and Security in Chad"The Journal of Modern African Studies (UK: Cambridge University Press, Vol. 33, No. 1 ,Mar., 1995) p54

6 www.afdb.org/en/countries/central-africa/chad/ African Development Bank Group

ظروف الحرب الأهلية التشادية كان لها دور فى تأخير استغلال النفط لفترة طويلة. وتحتوى حقول دوبا الجنوبية على 1 مليار برميل احتياطي مما يعنى إمكانية استغلال هذه الحقول لمدة 30 عاما. وقد عمل البنك الدولي على مدار التسعينيات من القرن الماضي، على حث تشاد والكاميرون على المشاركة في مشروع لاستغلال النفط حيث يتم تصديره بواسطة خط أنابيب بطول إجمالي 1070 كم عبر جنوب تشاد(170كم)،والكاميرون(900كم)، وأن يتم تنفيذ هذا المشروع من قبل تحالفconsortium a عدة شركات نفطية تقودها الشركة الأمريكية إكسون Exxon بنسبة 40٪ من الأسهم، والشركة الإنجليزية الهولندية شل، والفرنسية إلف20٪ Elf. وتغير هذا التحالف في العام2000 بدخول شركة أمريكية أخرى وهى شركة شيفرونChevron بنسبة 35٪، وخروج الشركة الفرنسية، وبذلك أصبح نسبة الشركات الأمريكية التي تستغل النفط في تشاد 75٪،بالإضافة إلى شركة بتروناس الماليزية Malaysien Petronas بنسبة 25٪[1].

وفى عام 2001 قام البنك الدولي بتوفير التمويل لتشاد لدعم تطوير خط انابيب تشاد الكاميرون مع اتفاق محدد بأن توجه الإيرادات النفطية الضخمة إلى الحد من الفقر ولكن لم يتم تنفيذ شروط هذا الاتفاق على مدى عدة سنوات. وتم توقيع اتفاق جديد فى2006، ولم ينفذ أيضا.

ثم كان إعلان البنك الدولي عدم قدرته على الاستمرار في دعم مشروع خط الأنابيب تشاد-الكاميرون، وذلك بسبب عدم تفعيل الترتيبات الرئيسية التي ترتكز على تخصيص الحكومة التشادية لعائدات النفط لمشاريع تخفيض الفقر، والتعليم والصحة والبنية التحتية والتنمية الريفية وتحسين الحكم. ولكن بعد مفاوضات مع الحكومة التشادية في نجامينا في أغسطس2008، عاود البنك الدولي دعم المشروع مرة أخرى[2].

-2الزراعة والثروة الحيوانية والصيد: يعمل 90٪ من التشاديين بقطاعات الزراعة وتربية الماشية والصيد وتمثل تلك القطاعات 61٪ من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي. وتتأثر هذه الأنشطة بشكل كبير بالظروف المناخية، وخاصة السياسات الزراعية التي تتركز بشكل أساسي منذ الاحتلال الفرنسي على الجنوب الذى يغطى احتياجات سكانه الأكثر عددا، كم يمد العاصمة والشمال بالمنتجات الغذائية (الحبوب والبقوليات وغيرها)، ويعتبر القطن هو المحصول الزراعي الرئيسي ويمثل مع تربية الماشية أكبر مصادر الدخل القومي لتشاد بعد النفط[3].

1 جيرود ماجرين، أطالس أفريقيا:تشاد(فرنسا:2008، Les Editions J.A.aux Editions du Jaguar)ص38

2 http://web.worldbank.org موقع البنك الدول:

3 جيرود ماجرين، مرجع سبق ذكره، ص32

ثانيا: القدرات الاقتصادية للسودان

واجه الاقتصاد السوداني منذ مطلع التسعينيات العديد من المشاكل التي كانت نتاجا عن الإرث الثقيل للفترة التي ساد فيها الركود التضخمي على مستوى الاقتصاد العالمي خلال عقد الثمانينيات وخاصة منطقة القرن الأفريقي التي شهدت مجاعات نتيجة للتقلبات الطبيعية وموجات من الجفاف والتصحر. كما تأثر أيضا بالتطورات والتحولات على المستوى السياسي والاقتصادي التي شهدها العالم مع بداية التسعينيات ومنها التحول نحو اقتصاديات السوق. وعلى صعيد الداخل السوداني كانت تداعيات الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب [1]. وقد أصبح السودان خاضعا لبرنامج الإصلاح من قبل صندوق الدولي منذ 1997 مع بقاء انخفاض دخل الفرد من الناتج القومي[2]. ورغم إجراءات الإصلاح الهيكلي وسياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجها السودان توترت علاقات السودان مع الصندوق فى بعض الفترات لأسباب سياسية [3].

1 -المؤشرات البشرية:

يبلغ عدد سكان السودان وفقا لتقديرات يوليو2009 41 087 825مليون نسمة، بمعدل نمو2.143٪.وأهم المؤشرات البشرية هي:

التركيبة العمرية:

0 – 14 : 40.7 ٪ (الذكور 8.535.551،الإناث 8.173.616).

15 – 64: 56.8 ٪ (الذكور 11.745.683،الإناث 11.603.906).

65 – ما فوق 2.5 ٪ (الذكور 532.968، الإناث 496.101).

وتبلغ نسبة سكان الحضر 43 ٪ من مجموع السكان (2008)

ومن أهم القطاعات الإقتصادية التى تسهم فى الناتج المحلى الإجمالى :

1 هنا سيد محمود، السودان،"ملف معلومات أساسية عن جمهورية السودان"، مرجع سبق ذكره، ص139

2 Dane, Muge. "Contagious Conflict in Darfur" Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association,(New York City: the American Sociological Association, Aug 10, 2007) p4

3 هنا سيد محمود، "ملف معلومات أساسية عن جمهورية السودان"، مرجع سبق ذكره، ص140

1 -**قطاع النفط**: بدأ التنقيب عن النفط في السودان في أوائل ستينيات القرن العشرين، وتسارعت وتيرته فى العام1974، عندما حصلت شركة شيفرون الأمريكية على حق الامتياز للتنقيب عن البترول، ودخلت بعد ذلك شركة شل الأمريكية بحصة ٪25.وبحلول عام 1982 كانت هناك العديد من الاكتشافات الهامة.ولكن فى العام 1984 قتل ثلاثة من عمال شركة شيفرون التي سرعان ما علقت أعمالها، وانسحبت من السودان، ثم حاولت استئناف أنشطتها في 1988، ولكنها غادرت بشكل نهائي، وتخلت عن امتيازاتها في 1990. وحصلت بعدها شركة كندية Arakis على حق الامتياز بالكامل فى 1994.وعندما توسع نطاق المشروع ليشمل الاكتشاف والتطوير والإنتاج وبناء خط أنابيب لنقل النفط إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، لم تستطع الشركة الكندية الاستمرار في التمويل ومن ثم دخلت في تحالف في العام 1996 من خلال شركة GNPOC بنسبة ٪25، وشركة صينية CNPC ٪40،وشركة بتروناس الماليزية٪30، والشركة السودانية الوطنية Sudanese National Firm بنسبة ٪5 ولكنها، واجهت مشاكل سياسية عندما أعلنت الحكومة الكندية عن قلقها إزاء الوضع فى السودان، ثم طلبت من الشركة الكنديةArakis أن تعيد النظر في مشاركتها في السودان وتبعتها شركة كندية أخرى هى شركة TALISMAN التي انسحبت هي أيضا في ظل التفاعل الكندي- الأمريكي ضد السودان، وبعد سلسلة من القوانين الأمريكية التي أدرجت السودان ضمن الدول التي تدعم الإرهاب، مثل قانون مكافحة الإرهاب الذى صدر فى 1996 خلال فترة إدارة كلينتون، وقانون السلام في السودان SUDAN PEACE ACT. وعرقلت هذه القوانين من عمل شركات النفط الأمريكية، والشركات المرتبطة بها في السودان على اعتبار أن النفط غير من موازين القوى في السودان لصالح حكومة الإنقاذ، وساعدها على تركيز جهودها على العمليات العسكرية فقط، والتهجير القسري للمدنيين[1].

ويمكن القول أن الصين فى ظل تلك الظروف أصبحت تمثل أبرز المستثمرين في النفط في السودان، كما أنها تقوم بدور فعال فى تطوير حقول النفط في جنوب دارفور لذلك وقفت الصين في مواجهة المحاولات الأنجلو أمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على السودان تحرمها من عائداتها النفطية فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من بريطانيا وأستراليا الضغط

1 Stephen J. Kobrin, "Oil and Politics: Talisman Energy and Sudan" International Law and Politics, (New York University :Vol. 36, New, 2004) p10,11,12

على مجلس الأمن لاتخاذ عقوبات اقتصادية ضد السودان بشأن مزاعم التطهير العرقي في دارفور، ولكن وقوف كلا من الصين وروسيا وباكستان حال دون هذا الإجراء[1].

وقد شكل النفط محورا رئيسيا في اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 2005، حيث تضمن اتفاق تقاسم الثروة فقرة خاصة بالنفط، ومن هذه البنود أن عائدات النفط سوف يتم الاستفادة منها بشكل متوازن بين التنمية القومية وإعادة إعمار جنوب السودان. وأن يتم تخصيص حساب عائدات النفط لتحقيق الاستقرار ينشأ سنويا كجزء من ميزانية الدولة على أساس سعر مرجعي يعكس الظروف الاقتصادية المحيطة، وأن تخصص نسبة ٪2 من عائدات النفط للولايات والمناطق المنتجة للنفط، بما يتناسب مع الناتج في هذه المنطقة.ثم يخصص ٪50 من العائدات لحكومة الجنوب (GOSS) اعتبارا من بداية مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية ، و٪50 للحكومة الوطنية National Government والولايات في السودان الشمالي.كما نص أحد البنود على أن عقود النفط القائمة تعنى العقود الموقعة قبل توقيع السلام الشامل، وأنها غير خاضعة لإعادة التفاوض[2].

وبقراءة لهذه النصوص في اتفاق تقاسم الثروة، وخاصة تلك البنود التي تتعلق بالموارد النفطية نجد أن الجنوب بالإضافة إلى نسبة ال٪50، يستفيد أيضا مما تم تخصصيه من الموازنة العامة للدولة لإعادة إعمار الجنوب، وما يخصص للمناطق والولايات المنتجة للنفط، ومنها ما يقع في الجنوب، فمنطقة أبيي مثلا والمتنازع عليها بين الجنوب والشمال تضم حقول نفط هامة. وقد أوجد اتفاق تقاسم الثروة من وجهة نظر بعض الباحثين الرغبة لدى مناطق مثل شرق السودان، وغرب السودان(دارفور) في أن تحصل على نصيبها أيضا في ثروات البلاد، مما أوجد صراعات فى هذه المناطق، وخاصة منطقة دارفور التي تحتوي ثروات ضخمة. بالإضافة إلى عوامل الظروف الإقليمية (وخاصة دول الجوار)، والدولية في تأجيج هذه الصراعات.

وقد ازدهر الاقتصاد السوداني حتى النصف الثاني من 2008، على خلفية الزيادات في إنتاج النفط، وإرتفاع أسعاره، والتدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بلغ إنتاج النفط في

1 د.حمدى عبدالرحمن،أفريقيا وعصر الهيمنة..،مرجع سبق ذكره، ص153،152

2 موقع بوابة الاقتصاد السوداني www.sudaneconomy.com/sects/agr/index.htm
وأنظر أيضا نص الإتفاق موقع http://www.sudanarchive.net/cgi-bin/sudan?a=d&d=Dl1d36
أرشيف السودان الوطنى

2008، 200–480 برميل/ يوم.وقد بدأ تصدير النفط الخام فى الربع الأخير من عام1999،و بلغت الصادرات وفقا لتقديرات 2007 303.800 برميل/ يوم.وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة وفقا لتقديرات الأول من يناير2009، 5 مليار برميل[1].

2 –**القطاع الزراعي والحيواني**: ويعد القطاع الزراعي والحيواني من القطاعات الحيوية والمحركة للاقتصاد السوداني. حيث تبلغ نسبة مساهمة القطاع الزراعي 39.2 من الناتج المحلى الإجمالي لعام 2006، وبمعدل نمو٪8.3،وكان يسهم بنسبة ٪90 من الصادرات قبل دخول البترول كعنصر من عناصر الصادرات (1997).ويستوعب القطاع الزراعى٪75 ٪80– من القوى العاملة. وقد كانت هناك العديد من الانعكاسات الناتجة عن دخول النفط كأحد أهم ركائز النشاط الاقتصادي السوداني، وكعنصر مؤثر من عناصر الإيرادات، وخاصة بعد ارتفاع أسعاره بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، على القطاع الزراعي، فقد تم الاستمرار في إلغاء الضرائب على الزراعة، وفتح قنوات لتمويل الاستثمار في القطاع الزراعي[2].

– أما بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية، فتقدر مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي بحوالي ٪20. وتنتشر وتمتد من المناطق الصحراوية في شمال البلاد إلى مناطق السافانا غزيرة الأمطار في الجنوب[3].

وتعد تشاد والسودان من الدول المصنفة في مصاف الدول الفاشلة Failed States غير القادرة على القيام بوظائفها الأمنية والتوزيعية. وتمثل الدول الفاشلة خطرا على الأمن الإقليمي بشكل عام، فعندما تفشل الدولة فإنها تخلف ورائها فراغا فى السلطة سرعان ما تملؤه العصبيات العرقية والطائفية، وتصبح تلك الدول ملاذات أمنة للجماعات والحركات المسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب، ومثال ذلك الحدود التشادية السودانية التي أصبحت مسرحا لتلك العمليات[4].

ويقاس مؤشر الدول الفاشلة، وفقا لاثنا عشر متغير اقتصادي واجتماعي وسياسى وعسكري كما يقيس قدرات خمس مؤسسات رئيسية فى الدولة. ووفقا لهذه المؤشرات Twelve

---

1 www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.html

2 www.sudaneconomy.com/sects/agr/index.htm موقع بوابة الإقتصاد السودانى

3 هنا سيد محمود، "ملف معلومات أساسية عن جمهورية السودان"، مرجع سبق ذكره، ص141

4 د. جمال عبدالجواد،"عقد التقلبات والمخاطر "،النشرة الشهرية(القاهرة :مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية، العدد العاشر،فبراير2010) ص4

Indicators Failed States عام2006 تحتل السودان الترتيب الأول أى أنها أكثر الدول فشلا وتشاد الترتيب السادس [1].

وفيما يتعلق بأهم الدلالات لما تم رصده على صعيد القدرات الاقتصادية البشرية للدولتين:

- سيادة القطاع الزراعي في الدولتين من حيث المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي، نسبة المشتغلين في هذا القطاع.
- دخول النفط كعنصر رئيسي في اقتصاد الدولتين وسيطرة الشركات الأمريكية على هذا القطاع في تشاد، وسيطرة الشركات الصينية في السودان، وما ترتب على ذلك من خلال التنافس الأمريكي الصيني، وهو ما سنعرض له في مبحث تأثير المحددات الدولية. وكذلك تأثيرات العائدات النفطية على الاستقرار السياسي في الدولتين، تأجيج الصراع على السلطة في تشاد، واتفاق تقاسم السلطة والثروة في السودان والنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل فى2005.

1 Dane, Muge. "Contagious Conflict in Darfur" Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association,(New York City: the American Sociological Association, Aug 10, 2007)..,p2

مهددات الأمن البيئي

بقلم: السفير. سعد بكار

سفير الجمهورية الليبية بجمهورية الكنغو الديمقراطية

المقدمة

تعرض الأمن القومي لجملة من التهديدات والتحديات ، نظراً لاستغلال القوى الإقليمية والدولية الطامحة للتمدد والنفوذ وكسب دور متقدم ومؤثر تلك التطورات للاستفادة منها خدمة لمصالحها وأهدافها ومشاريعها السياسية والاقتصادية والطائفية الرامية إلى إضعاف وتفتيت وتجريد الدولة من قوتها وجعلها دول ضعيفة تابعة وتنفذ سياسة الدول الكبرى المهيمنة ، والتي دأبت بشكل مباشر وغير مباشر التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي والعسكري والإعلامي لحلفائها وأتباعها وتأييد مطالبهم من خلال التغلغل والتأثير في التركيبة السياسية والاجتماعية لأي دولة. إن الأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها أي دولة جعلها محط عرضة للكثير من التهديدات والأخطار ومحاولات زعزعة أمن واستقرار في ظل ما تشهده المنطقة من فوضى وعدم استقرار سواء داخلياً أو خارجياً من خلال إثارة المشاكل والنزعة الطائفية أو من خلال تنفيذ الأعمال الإرهابية ومشكلات البيئة.

إن الاهتمام المحلي والعالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في عرف الدراسات الاستراتيجية بمصطلح « أمن البيئة « تأثير هذه المخاطر والمشاكل البيئة على رفاهية المجتمع والتنمية الاقتصادية للدول، بصفه عامه فبدون البيئة التي تنطوي على عناصر البقاء لا يمكن للحياة أن تستمر، من هنا تنبع أهمية دراسة البيئة وأثرها على الأمن الدولي، فالإنسان مثلما يحتاج إلى عناصر البقاء يحتاج إلى الشعور بالأمن لكي تستمر حياته.

من أهم الركائز لقيام أيّ مجتمع وتطوره هو وجود عنصر الأمن، فالشعوب التي توجد على أراضيها الحروب أو تفتقر لأبسطَ أنواع الأَمن فإن مجتمعاتها تهاجر لتبحث عن المكان الذي

يتوفر فيه الأمن، فالأمن والاستقرار هما مصطلحان مترافِقان معاً ، فأينما وجَدت الأمن وجدت الاستقرار معه، وأينما وجدت الاستقرار فالأمن يكون مرافقاً له، فانعدام الأمن يسبب الخَوف والجَزَع وعدم الاستقرار وعدم البناء.

أصبحت المشكلات البيئية الناجمة عن ارتفاع معدلات التلوث البيئي بكافة أشكاله خطراً حقيقياً يهدد الإنسان في كل مكان مع اختلاف نسبي في الحدة وفقاً لدرجة التلوث في هذا البلد أو ذا ك أن مسألة الأمن البيئي لا تقل أهمية عن مسألة الأمن الغذائي أو الصحي، أو المائي، أو العسكري أو غيرها ، وأن العلاقة متشابكة ومتبادلة بين جميع أشكال الأمن، لأن الأمن أصبح يشكل منظومة متكاملة تشمل معظم العلاقات الدولية، هذه العلاقات التي تتعرض في كثير من الأحيان إلى التشويش ، ليس بسبب تهديد دولة من الدول لغيرها تهديداً عسكرياً، ولكن لسبب آخر وهو انعدام الأمن البيئي.

مفهوم البيئة

البيئة لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها مثل البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الصحية، والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية ، والسياسية ويعنى ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات ، وقد ترجمت كلمة Ecology إلى اللغة العربية بعبارة «علم البيئة» التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Haeckel عام 1866م بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes ومعناها مسكن ، و Logos ومعناها علم وعرفها بأنها «العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها ، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضاَ دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء. ويتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها فالبيئة بالنسبة للإنسان الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جماديه ، وكائنات تنبض بالحياة وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية و مغناطيسية. الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

فالحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية، هي التي تزود الإنسان والكائنات الحية بعناصر بقائها والموارد المادية اللازمة لاستمرار حياتها، خصوصا من الهواء والماء والطاقة والملبس والسكن، وبالتالي فهي التي تمثل المحددات التي تحدد شروط ثقافاتنا وأنماط حياتنا وطرق تعليمنا وتربيتنا وأنماط عملنا وحدود مستوطناتنا البشرية. غير أن المحيط الذي يحدد لنا شروط بقائنا موارده غير متجددة ولها نهاية. كما أن موارده المتجددة لها نهاية أيضا إذا لم يحسن الإنسان استخدامها، أي أن الحفاظ على البيئة جزء أساسي لضمان استمرارية الحياة التي نعيشها وإلحاق الضرر بها معناه تعريض أمن الحياة التي نعيشها للخطر لبيئة هي عبارةٌ عن الوسط المكاني الذي يعيش به الإنسان وما يحيط به من جماداتٍ أو أحياءٍ أو غازاتٍ في الغلاف الجوي ، ويؤثر في هذه المكونات ويتأثر بها، ويمكن أن يكون هذا الوسط ضيقاً لا يتجاوز البيت الذي يعيش به الإنسان وقد يتّسع ليشمل منطقةً واسعةً.

مفهوم الأمن البيئي

الأمن البيئي مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية، التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب تلوثها، أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن، أو انعكاسه السلبي عليها أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان والمكان، ويشمل مساحات مختلفة محلية وإقليمية وعالمية، وفترات زمنية مختلفة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد. وعلى هذا فالأمن البيئي يعني إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة وغير المباشرة، التي يقوم بها الإنسان والمجتمع البشري، ولا تؤدي إلى حدوث أضرارٍ مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة ومكوناتها، ولا تهددها بحدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل القريب أو البعيد. والمعنى التقليدي لمفهوم الأمن بكامله بمعنى المخاطر السياسية والعسكرية التي تهدد السيادة القومية ينبغي أن يتسع ليتضمن الآثار المتعاظمة لإجهاد البيئة، محلياً، وقومياً، وعالميا. ويعتبر مفهوم الأمن الإنساني مفهوم حديث نسبيا وقد عرفه لويد اكسوارث بأنه :(حالة أو وضع توصف بخلوها وحريتها من التهديدات التي تمس حقوق الناس وأمنهم أو حتى حياتهم. وهي طريقة بديلة لرؤية ومشاهدة العالم، بحيث يعتبر الناس بمثابة نقطة أساسية ومرجعية، بدلا من التركيز بشكل حصري على امن البلاد أو الحكومات)... ويتضمن الأمن الإنساني اتخاذ الإجراءات الوقائية من اجل الحد والتقليل من المخاطر، وكذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية عند إخفاق وفشل الوقاية.

أن مسألة الأمن البيئي لا تقل أهمية عن مسألة الأمن الغذائي، أو الصحي، أو المائي، أو العسكري أو غيره، وأن العلاقة متشابكة ومتبادلة بين جميع أشكال الأمن، لأن الأمن أصبح يشكل منظومة متكاملة تشمل معظم العلاقات الدولية، هذه العلاقات التي تتعرض في كثير من الأحيان إلى التشوش والسلبية، ليس بسبب تهديد دولة من الدول لغيرها تهديداً عسكرياً، ولكن لسبب آخر هو سبب رئيسي وفاعل ألا وهو انعدام الأمن البيئي أو اختراق هذا الأمن البيئي بشكل أو بآخر. الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة، والدول الإسكندنافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا، استحداث مفهوم الأمن البيئي. فالصين مثلا تعتمد الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة.

كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبنّ بعد مفهوماً محدد للأمن البيئي، حتى عام 1994 حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني إلى أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي وانه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي ، لذلك نجد ان جهود المنظمات الدولية والدول ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعريفات أهمها هو الذي عرف (الأمن البيئي بأنه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة) ، غير أن الملاحظ على هذا التعريف انه يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية، وهو يوضح أن أي متغير يؤثر على السلامة العامة سوف يكون عنصرا من بيئي فهو مهتم بأمن البيئة من ناحية الناس وليس بأمن البيئة للبيئة نفسها ، أن قصور هذا التعريف دفع إلى ظهور تعاريف أخرى عرفت الأمن البيئي (بإعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب ومعالجة المخاطر البايولوجيه التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي) وهو تعريف جيد يغطي جانباً مهماً من الأمن البيئي الذي يعرفه البعض (بتدوير الموارد الطبيعية إلى منتجات ثم فضلات ثم إلى موارد طبيعية) في حين يرى البعض في الأمن البيئي (المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي.

أثر البيئة على الأمن الدولي

لقد اتضح أن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي اعقد بكثير مما كان يعتقد ، وان المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت

فجأة إلى أزمات شائكة وتتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة. وكثرة المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة تبين أهمية البيئة في حفظ الأمن والسلم الدوليين: فعلى الصعيد الدولي هناك حوالي (300) اتفاقية وبروتوكول متعدد الأطراف. وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات من قبل العديد من الدول، غير أنها لم تتحول بمجملها إلى قوانين وطنية فاعلة. غير أن الذي يلاحظ على هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب اثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليين. فالجنوب يتهم الشمال انه هو المسئول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية. في مقابل ذلك، فان الشمال يطالب الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة.

أي أن الخلاف بين الشمال والجنوب حول مشاكل البيئة اخذ بالتركز على استنزاف الموارد، النمو السكاني والفقر، والحروب. حيث أضحت هذه القضايا نقاط توتر بين الشمال والجنوب وبين الشمال- الشمال. أضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

1 - استنزاف الموارد:

إن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما: الاستنزاف نتيجة الغنى والاستنزاف نتيجة الفقر.

المستوى الأول هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية التي تصدر لهذه الدول المواد الأولية. والطاقة (النفط) حيث أن تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على اكبر قدر من الموارد الأولية وعناصر الطاقة لضمان تفوقها المستقبلي. وقد سعت إلى تحقيق هذا الهدف عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت إلى دول الجنوب للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها الدول للانتقال غالى دول لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق ، خاصة بنقل الصناعات المتقادمة الملوثة للبيئة مقابل تركز الصناعات التقنية المتقدمة في دول الشمال ، أن الأثر الذي تفرزه الاستثمارات الأجنبية يظهر في المستوى الثاني وهو استنزاف الموارد نتيجة الفقر فتحرير الاستثمارات يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدخول في داخل الدولة الفقيرة، وهذا يؤدي إلى تدهور البيئة من اضطرار الفقراء إلى الأضرار بالبيئة خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة يقول ناقد ألماني ساخر (إن الفقراء فقط هم الذين

يصبحون مجرمي البيئة). في حين أن أصحاب الدخول العالية يتجهون لأنماط من الاستهلاك اقل حساسية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة. أن هذا الإحساس المتولد لدى دول الجنوب في أنها كانت ضحية الشمال الصناعي الذي تبنى منهج براغماتي هدفه الأول تحقيق مصالحة بغض النظر عن الآثار التي يفرزها هذا التوجه على وضع دول الجنوب وأثره على البيئة. الأمر الذي من شانه أن يخلق عدم استقرار بسبب تقاطع المصالح بين الشمال والجنوب. مما ينعكس بأثر سلبي على السلم والأمن الدوليين خاصة وان أمن الدول أضحى يعتمد على تحقيق الرفاه الاقتصادي عبر ضمان الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما أن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لأمن الدول للخطر من خلال تقويض أنظمة الدعم الطبيعية التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية، وبالتالي فان عدم الاستقرار البيئي يعرض أمن الدول للخطر التي هي جزء من منظومة الأمن الدولي أي تعريض الأمن الدولي للخطر.

2 – النمو السكاني:

إن مشكلة النمو السكاني تتمثل بالضغط الذي تولده على البيئة فتؤدي الى زيادة الطلب على الغذاء وتخلق أزمة في الطاقة، وتؤدي إلى زيادة الازدحام في المدن الذي يدفع بالمدن نحو الاتساع على حساب الأراضي الزراعية. فسكان العالم في تزايد وتشير تقارير التنمية البشرية إلى انه سيصل إلى حوالي (7) مليار نسمة عام 2015.

3 – الحروب على الموارد:

إن الخطر الأشد فتكا الذي يواجه البيئة ويؤثر في جوانب معينة من قضايا السلام والأمن الدوليين تأثيرا مباشرا هو احتمال نشوب حرب نووية أو نزاع عسكري، فالإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري. وغالبا ما تصارعت الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، وإمدادات الطاقة، والأرض، وأحواض الأنهار، وغيرها من المواد البيئة الأساسية. ومن المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد شحه الموارد واشتداد التنافس عليها فالحروب تقريبا لها استراتيجية أساسية واحدة: تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب الأمر الذي يفرز نوعين من التدمير يعتبر إصلاحهما اشد صعوبة: الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية والضرر الذي يلحق بالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين.

وتظهر نتائج الحرب بوضوح في أول حرب للسيطرة على الطاقة قادتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية للسيطرة على منابع النفط. فقد أدى إحراق آبار النفط في الكويت إلى خلق سحابة سوداء تغطي سماء العراق هذا بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها القذائف المطلية باليورانيوم هذا فيما يتعلق بالبيئة. أما أثار هذه الحرب على صعيد الأمن الدولي فقد خلقت نظام امن دولي جديد يرتبط بالسلام الأمريكي كمرتكز للأمن الدولي في ظل نظام القطبية الأحادية في إطار العالم الذي نعيشه والذي امتاز بسرعة الحركة وتواتر التغيير تعرضت البيئة الطبيعية لضغط بشري هائل افرز عدة آثار سلبية بشكل أضحى يهدد السلسلة الطبيعية لدورة الحياة التي نعيشها من خلال استنزافه للموارد وإفرازه للغازات والأبخرة والنفايات السامة وتركها دون معالجة إلى أن تراكمت لدرجة تنذر بالخطر، مما دفع بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية لعقد مؤتمرات لم تحقق النتائج.

الانعكاسات السلبية للتهديدات البيئية:

هي المتغيرات المختلفة التي فرضتها أثار التهديدات البيئية من تدهور اقتصادي وأزمات تؤثر منها:

1 – **العوامل الطبيعية**: مثل قلة الأمطار، وعدم انتظام سقوطها من حيث المواسم، وتباين كمياتها.

2 –**العوامل البشرية**: تتمثل بالضغط السكاني الذي ينتج عنه مزيد من انعدام التوازن السكاني مما أدى إلى حدوث الضغط المتزايد على الأرض بتحويلها إلى أراضي انتقالية، وزيادة أعداد المراعي، واستعمال مياه الري المفرط والقطع غير المنظم للأشجار. فعالمنا المعاصر يشهد العديد من التهديدات البيئية العابرة للحدود و بعيدا عن الخسائر التي تسببها الحروب في العصر الحديث ، فإن درجات الحرارة المتصاعدة و أنماط المناخ المتطرفة تؤثر بصورة واضحة على الأمن الإنساني ، والتي يعاني منها الكثير من السكان العالم ولا سيما الفقراء منهم في بعض المناطق الأكثر كثافة و ازدحاما و التي تعاني من الفاقة و التدهور الاقتصادي مثل شح الماء في المقابل الاحتياجات المتزايدة من المياه الصالحة للشرب تدهور الإنتاج الزراعي.خسائر الحياة البرية و ما يتبعها من خطورة نقص المناعة البيئية الامراض واسعة الانتشار (البعوض) و الحشرات الأخرى تدهور الصحة العامة الخسائر الاقتصادية المترتبة عن الأعاصير و العواصف المدمرة.تذبذب الناتج الاقتصادي و التجارة الفقر المتزايد.

شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تدهورا مخيفا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا بشكل يومي متواصل ففي كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة

والدخان، والغازات السامة، وفي كل يوم يزداد تلوث المياه في المحيطات والبحار والأنهار. وترتفع درجات حرارة الجو. ويزداد الازدحام والتلوث بالضجيج. ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحر. إن المشاكل البيئية ربما لا تكن أمراً جديداً، والحديث فيها ليس من الموضوعات التي تشد اهتمام كثير من الناس، لكن آثارها باتت اليوم ملموسة وخطيرة ولاسيما أنها قد تطرح مخاوف أمنية انهيار الواقع البيئي مما سيزيد من التأثير السلبي على الأمن الغذائي وتفاقم مشكلة سوء التغذية ويرفع مستوى المنافسة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية ولاسيما الزراعة تحت خطر تهديد التغيّر المناخي والرعي الجائر؛ أما الموارد المائية كونها جزء مهم في منظومة الأمن الغذائي فأنه تعرضت إلى تغير واضح في أنماط تساقط الأمطار ، درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الترابية المستمرة يمكن أن تجعل بعض المناطق غير صالحة للسكن، بسبب الانبعاثات الغازية السامة ذات الصلة بالأحوال الجوية للمدن ذات طبيعة الثروة المعدنية وستكون غير قابلة للمعيشة؛ مما سيسهم بالتأكيد بارتفاع معدلات الهجرة من هذه المناطق بنحوٍ قسري ويمكن أن يؤدي إلى تأجيج نزاعات مرتبطة بعوامل بيئية أيديولوجية إن هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة وهي أهم المشكلات التي تجابه البيئة وليس جميعها بسبب كثرتها واتساعها وبقدر تعلقها بالأمن الدولي.

التصحر:

إن التصحر هو معروف هو تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة والمناطق الجافة نتيجة عوامل عدة بينها تغير المناخ والأنشطة البشرية. لذلك فان المختصين يعرفون التصحر بدقة (بأنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء في المناطق الجافة أو شبه الجافة ويتمثل في فقدان الغطاء النباتي لسطح الأرض بفعل عوامل مناخية كالتعرية الأريحية أو بفعل الإنسان) ، يحدث تغيراً سلبياً في خصائص البيئة بحيث يخلق ظروفاً تجعلها اقرب إلى البيئة الصحراوية. والتي تمتاز بعدة مظاهر منها انحسار الغطاء النباتي، نشاط الكثبان الرملية الثابتة، انجراف التربة، تملح التربة ونقص خصوبتها، زيادة كمية الغبار العالق في الهواء ومظاهر التصحر هذه تتولد نتيجة جملة من الأسباب الطبيعية والبشرية ومن أبرزها: زيادة نمو السكان في المناطق الجافة والتي تقود إلى زيادة استنزاف الموارد البيئية أو الإفراط في قطع أشجار الغابات لأغراض الطاقة والتجارة والتوسع العمراني لأغراض الاستيطان ، أما العوامل الطبيعية فهي ارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم، وتغير توزيع الأمطار مما يهدد المناطق الجافة بالتصحر بفعل عمليات التعرية وزحف الرمال.

2 – إزالة الإحراج وتجريف الغابات:

يكتسب الغطاء الحراجي أهمية كبيرة من الناحية البيئية فهو يحمي ويثبت التربة والمناخ المحلي فضلا عن هيدرولوجية التربة وكفاءة دورة المغذيات بين التربة والنبات، أما الغابات فتعد موئلاً للبشر وللعديد من أنواع النباتات والحيوانات، ولا تقتصر أهمية الغابات الاقتصادية على توفير الأخشاب، بل أنها توفر النباتات الطبية وغيرها من النباتات ذات الفائدة للبشر. كما تلعب الغابات دورا مهما كمرشحات للكربون للحد من اثأر ثاني اوكسيد الكربون في الغلاف الجوي وبالتالي المساعدة على احتواء ارتفاع درجات حرارة العالم. غير آن هذا المورد الطبيعي الهام الذي يشكل جزءاً أساسياً في دورة الحياة الطبيعية في إنتاج الأوكسجين اخذ يتعرض إلى خطر الإزالة والتجريف انخفضت مساحة أراضي الغابات في العالم إن هذا الانحسار في مساحة الغابات الطبيعية والإحراج ناتج عن عدة عوامل طبيعية وبشرية.

3 –الاحتباس الحراري (الدفء الكوني):

ظاهرة الاحتباس الحراري هي أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان ازداد تركيزها بفعل نشاطات الإنسان. وهذا ما يطلق عليه بظاهرة البيوت الزجاجية إذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس بفعل غازات الاحتباس الحراري كالميثان واو كسيد الكربون مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح الأرض الأمر الذي يحدث ارتفاع في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي وذلك بفعل الاحتباس الحراري.

4 – النفايات السامة:

تعرف النفايات بأنها مواد أو أشياء يتم التخلص منها أو يزمع التخلص منها ، وتكون هذه النفايات على شكل أبخرة وغازات أو تأخذ أشكالا صلبة أو سائلة ، وتظهر خطورتها فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم معالجتهما وتحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا، إن ابرز الآثار السلبية لتراكمات النفايات الضارة يتجلى في ثقب الأوزون ، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات. فبالنسبة لثقب الأوزان: فعلى الرغم من كون طبقة الأوزون تحول دون انخفاض درجات حرارة الأرض لأنها تمتص ما نسبته (20٪) من الإشعاعات الحرارية للأرض وتحول دون دخول الأشعة فوق البنفسجية للأرض ، إلا أنها تعاني من تدهور خطير بسبب العوادم

التي تفرزها الطائرات التي تطير بسرعة تفوق سرعة الصوت، واستخدام الأسمدة النتروجينية وتسرب الغازات المنبثقة من عوادم السيارات واختبارات التفجيرات النووية على ارتفاعات عالية إن خطورة استنفاد طبقة الأوزون تظهر من خلال تزايد وصول الأشعة فوق البنفسجية للأرض، الأمر الذي ينذر بحدوث مشاكل خطيرة تهدد حياة الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض وما يرتبط بذلك من تغيرات في كل من الطقس والمناخ.

5 –تلوث مياه الأنهار والمحيطات:

التي تشكل حوالي (٪71) من سطح الكرة الأرضية، فيقصد به (إذا لم تكن على مستوى كفاءة عالية مناسبة لمستوى الاستخدام الإنساني المأمون سواء أكان في الحاضر أو المستقبل) ، والملاحظ على مشكلة تلوث المياه إنها بدأت تستفحل في معظم بقاع الأرض بفعل الإنسان ، بسبب النفايات التي تفرزها المدن الصناعية التي قضت على الحياة في أنهارها وبحيراتها، بالإضافة إلى كوارث الناقلات النفطية.

6 – تلوث المياه:

يؤثر في السكان في مختلف أرجاء العالم، لكن أكبر اثر يتركز في عالم الجنوب إذ يفتقر (٪30) من سكان الجنوب إلى الحصول على مياه مأمونة يفتقر (٪60) إلى الصرف الصحي في حين أن هذه النسب تنخفض في دول الشمال التي كانت صاحبت الأثر الأكبر في تلوث المياه في المعمورة.

7 – العولمة الصناعية:

آثارها الإيجابية التي خدمت كثيراً من المجالات البشرية، شكّلت بعض جوانبها أكبر الملوثات المدمرة للبيئة سواء البشرية أو النباتية، وخاصة الصناعة التقليدية ولا يستطيع البشر في المدى المنظور سواء المتوسط أو البعيد الاعتماد على الطاقة النظيفة (Smart Power) ولكنه لا يزال يعتمد على الطاقة التقليدية من المخرجات النفطية أو الفحم، وتُعد من أكبر الملوثات على وجه الأرض.

واعتمدت بعض الدول المتقدمة على الطاقة النووية، ووضعت بعض الضوابط والاحتراز لإنتاج واستخدام تلك الطاقة، ولكن تبقى المخاطرة في الاستخدام عالية جداً، والأخطاء ثمنها باهظ جداً كما حصل في محطة تشير نوبل في أوكرانيا، والجانب الكارثي الذي خلّف بمعنى أن الكوارث من هذا النوع من الصعب السيطرة عليها ومدى انتشارها واسع، ومضارها تراكمية وتنتقل جينياً لأجيال قادمة..

8 – **تجارة الأخشاب :**

قطع الأشجار بطريقة غير مبررة، وفي ظل غياب استراتيجية زراعية في كثير من الدول تحتم وجود زراعة بديلة لما يقطع، قللا من نسبة ضخ الأكسجين في الأرض. إضافة للاستخدام المهول لوسائط النقل سواء البرية أو الجوية أو البحرية، واطراد أعدادها ووضوح آثارها البيئية المدمرة، كل هذا ما سبق ذكره من مخرجات ملوِّثة للبيئة زادت من نسبة الغازات الخانقة والملوثة للهواء والماء على وجه الأرض، والتي أفقدت التوازن البيئي دوره.

استراتيجيات مواجهة التهديدات البيئة:

تحديد أهداف حماية بيئية محددة وصارمة ، وتُعد خطة استراتيجية بيئية متوسطة أو بعيدة المدى واضحة الطرق والوسائل والنهائيات ويُحدد المنفذ لهذه الاستراتيجية ، حيث تتميز الاستراتيجية البيئية بأنها لا تختص بوزارة أو مؤسسة أو شركة أو قطاع معين تخص الشعب بكل أطيافه وفئاته العمرية المختلفة فهؤلاء هم المنفذون والمفعلون والمراجعون والمطورون لتلك الاستراتيجيات البيئية ، والنظر للأمن البيئي المرجعية الرادعة والمنظمة والمراقبة لكافة الأنظمة والقوانين والتعليمات والضوابط والإجراءات التي تخص الشأن البيئي وغيره من الشؤون البيئية المساندة يمكن أن تنفذ فيها استراتيجية ، ، الاهتمام بالاستراتيجيات (إن وجدت) والخطط والبرامج التعليمية والتربوية في كافة المجالات فالأمن البيئي فهو ضعيف في المستوى الوطني لعدم توفر مؤسسات مهنية خاصة للقيام بهذا الدور، للمعالجة عن طريق وضع استراتيجية بيئية واضحة وتعمل لمدى متوسط وبعيد، وبرامج تعالج الحاضر وتقلل من آثار القادم في المستقبل، وتوضح طبيعة المشاركة الاجتماعية، وتُعد الحملات الاستراتيجية لحماية البيئة، وتعزز من الدور الإيجابي للأمن البيئي من خلال إيجاد مؤسسات ضمن المجتمع المدني للقيام بهذا الدور.إذاً نحن نحتاج إلى مراجعة بيئية استراتيجية، لتصحيح المساق البيئي بكافة أثافيه، وأعلم أن ذلك يحتاج إلى جهد وإرادة وإدارة ودعم مادي ومعنوي كبير، كما أننا لا نستطيع أن نفعّل تلك الأدوار ما لم نتحسس أهمية الدور البيئي في حياتنا والذي تعالجه استراتيجية بيئية واقعية مفصلة واضحة مبسطة كاملة صارمة تُعُد من قبل محترفين مهنيين، مدعومة بقوانين وأنظمة وتعليمات تعالج الأمن البيئي الذي نحن في أمس الحاجة إليه.

فقد أخذت الدول على محمل من الجد والمسؤوليّة الاهتمام بالأمن البيئي من خلال برامج التوعية البيئية وسلامة الغذاء والدواء والتقنيات الحديثة للاقتصاد والاهتمام بالترشيد في

الاستهلاك وتحويل النفايات إلى طاقة ومصدر للدخل ، ووضع المعايير البيئية لكافّة مناحي الحياة وتشجيع الأفراد على الالتزام البيئي ووضع التشريعات الضروريّة المحتوية على العقوبات الرادعة والمانعة لارتكاب المخالفات البيئيّة حيث يعتبر الأمن البيئي الآن ضرورة ملحّة للمجتمع إذا ما أخذنا بعين الحسبان التفاعلات المعقدة بين العوامل البيئية والسياسية لمؤسسات صنع القرار، وو ضع الاستراتيجية والسياسات وتحديد نقاط الضعف للتقليل من مشكلات البئية و تحديد التدخلات المرتبطة بكل هدف استراتيجي إضافة إلى مؤشرات القياس على مستوى الأهداف الاستراتيجية ودور يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في حماية البيئة في ظل تنوع أنماطه و أنشطته ، السبل المتّبعة للتوعية الجماهيريّة في أهمية حماية البيئة والعقوبات الرادعة للمخالفين ومرتكبي الجرائم البيئية وأساليب الجذب المختلفة لكي يصبح كل مواطن فردا مساهما في الحفاظ على بيئة نظيفة وآثار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية فيما يتعلق بمنع النزاعات وتوطيد السلام». والتخلص من أسلحة الحروب بصورة مأمونة، ويعتبر ذلك أحد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الخاتمة

إذا لم يعش الإنسان في بيئة صحية لن يكون معافى صحياً، وان أي مشكلة تحصل ستتحول إلى قضية بيئية وصحية ستكون تأثيراتها على الكل ، وعند إعداد استراتيجية بيئية فإن المشاركة في تنفيذ تلك الاستراتيجية لا تقيد نفسها في دائرة اهتمام ومسؤولية وصلاحية محددة ، وهي مشاركة جماعية في التفعيل والتنفيذ سواء في المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

فالأمن البيئي يهدف إلى المحافظة على هذه الموارد وعدم استنزافها حتى تصبح قادرة على سد احتياجات البشر مستقبلاً ، ولحماية البيئة فيما يخص الاستراتيجية البيئية عموما فقد غلب عليها الطابع العلاجي بدل الإجراءات الوقائية المتكاملة ، التي تقوم على التخطيط الكلي المركب الذي يستهدف القضاء على المشاكل البيئية وليس التعامل مع نتائجها أنها ذات طابع تستهدف الحد من المشاكل البيئية بشكل مؤقت ، دون وجود رؤية مستدامة شاملة بناء استراتيجيات قائمة على إدراك المشاكل الحقيقية والمتنوعة لكل منطقة على حد بما يتناسب وخصوصيات كل منطقة تكوين الكفاءات الإدارية اللازمة لتسيير المؤسسات البيئية المركزية والمحلية ، تلامس سقف الطموح والتخطيط الاستراتيجي للدول وكذلك في الواقع العملي لدعم تطبيقات التنمية المستدامة وتوافر الاستقرار والأمن والرفاهية للفرد والمجتمع بالتزامن مع المواثيق والعهود

الدولية البيئية والتسارع الدولي والإقليمي في التهيئة والتخطيط العملي لمواجهه هذه التحديات والمخاطر المستقبلية ، قضايا البيئة مسئولية مشتركة على مستوى وضع السياسات ومسئولية متابعتها وتنفيذها على أرض الواقع وتقع بالتشارك مع الجهات المختصة ، حيث لابد من وجود استراتيجية قومية للتخلص من المخلفات والنفايات والتلوث وحل مشكلات البيئة كلها تتمثل في ، المحافظة على البيئة التي تعني المحافظة على صحة الإنسان.

المصادر

1 – احمد رشيد: علم البيئة ، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.

سعود عابد، الرياض، 2011م، العدد 1.

سليمان بن عبدا لعزيز المشعل، باحث ومختص في الدراسات الإستراتيجية البيئية والصحية البيئية.

ضرغام عبد الله الدباغ ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، ط1، بغداد، 1986.

– عبد القادر محمد فهمي (في مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي)، مجلة الأمن القومي، عدد (3) ، بغداد، 1988.

عامر محمود طراف: أخطار البيئة والنظام الدولي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،1998.

محمد جاسم النداوي ، (الأمن الدولي والمنطقة العربية)، آفاق عربية ، المجلد الثالث، 1985

مثنى عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000التنمية مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، تشرين الأول ، 1989.

هشام حمدان (الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي) ، مجلة المستقبل العربي، عدد (185) تموز 1994.

مصادر من شبكة الانترنيت:

- drs.3@hotmail.com http://mawdoo3.com
- http://www.alanbatnews.net/jonews/alanb
- at-writers/91778.html

التصوف في أفريقيا الغربية والإعلام: خطاب قديم بوسائل عصرية

بقلم: عبيد إميجن
مدير تحرير مجلة الدراسات الأفريقية والعربية
ورئيس منتدي الاواصر (موريتانيا)

تحاول الدراسة رصد وتتبع ما أصبح يُعرف بـ «الإعلام الصوفي» في منطقة غرب إفريقيا؛ حيث تسعى الطرق الصوفية في هذه المنطقة إلى التمكين لنفسها وتوسيع دائرة نفوذها وتوصيل خطابها عبر مختلف وسائط الإعلام التقليدية والحديثة.

على مرِّ الأزمان، أرست الطرق الصوفية في أغلب مناطق غرب إفريقيا قواعد تعاونية مناسبة وملائمة لمواجهة مصاعب الحياة وتعقيداتها، كما واكبت تلك الطرق التطورات والأحداث دُون أنْ تُرَغِّبُ أتباعها في الاستسلام للعُزلة والانطوائية داخل الزوايا أو من حول المقامات، بيد أن انتشار التصوف وانتعاشه في الوقت الحاضر قد مكَّنَ من مواجهة انعدام اليقين الذي خلَّفه نشاط المدارس الفكرية والمذهبية الطارئة على المنطقة بما في ذلك ظاهرة الإسلام المتشدد والمجموعات الجهادية المرتبطة به. وبِحكم مُيول الغالبية الساحقة من الشعوب الإفريقية إلى الارتباط بالطرق الصوفية وشيوخها وازدرائهم المُتأصِّل لكل ما يخالف تعاليم «مُرَابِط الزاوية»؛ حيث بات ذلك المرابط ملجأهم الآمن لممارسة شعائرهم الدينية في زمن الظمأ الروحي واستشراء التشدد الديني.

إلى جانب هذه العوامل، لا يقتصر الطابع الصوفي ومظاهره العملية في غرب إفريقيا على المواسم الثقافية والمزارات، بل إن التدين الشعبي ومتانة أتباع التقاليد الصوفية أسهما في مسايرة واقع المجتمعات المعاصر رُوحًا وممارسة؛ حيث أبدى أتباع الطرق الصوفية تجاوبًا متزايدًا مع التنظيمات الاجتماعية والنقابية ليكون أفرادها أبعد ما يكونون عن حياة التقشف والزهد ولبس الصوف والجلوس في الخلوة، حتى اشتُهر عنهم قولهم: «الصُّوفي ابن وقته»[1]. وبالإضافة إلى

العلاقة القائمة بين القيم الصوفية ومؤسسات المجتمع اتجهت الصفْوَةُ المتعلمة من أتباع الطرق الصوفية في غرب إفريقيا على نحو تدريجي إلى استغلال وسائل الإعلام لتمرير خطاباتها، بل وإلى التسابُق على صناديق الاقتراع كلما تم تنظيم استحقاق انتخابي حيث نجد الطرق الصوفية في غرب إفريقيا في واجهة المشهد الانتخابي، وهو نهج عـزَّز من تمسك الصوفي الإفريقي بالحياة دون أن يُعلِّق قلبه بها أو يميل إلى مُغرياتها؛ مما يعني رسُوخ القيم الإسلامية الصوفية في نفوس الأفارقة.

تحتاج الأوساط الشعبية دائمًا إلى دليل يرشدها سَوَاءَ السبيل وهو ما تجسده شخصية مُرابِط الطريقة وشيخها[2]، لذلك تتبارى وسائل الإعلام من صحف وقنوات في إضفاء حالة من الاحترام والتودد على مثل هذه الشخصيات الدينية، بل إنها اعتادت أيضًا على رفْد ووسْم رجال التصوف؛ صغارًا وكبارًا، بحالة من المهابة والوقار اللائق بالمكانة الرُّوحية التي يحتلونها في نفوس أتباعهم ومريديهم. ومن منظور أكثر تجريبية فإن التشابك والحَذَر، والتحدي أحيانًا، هما أبرز مظاهر علاقة هاتين السلطتين (التصوف والإعلام) ببعضهما البعض؛ فمنذ تسعينات القرن العشرين لعبت الصحافة المُستقلة الدور الأكبر في زعزعة الثقة لدى أتباع الطرق الصوفية بشيوخهم. ولأن وسائل الإعلام بشتى أشكالها تبقى مجرد انعكاس لتعارضات المجتمع السياسية والدينية أو حتى الأخلاقية فإنه من ضمن الإشكالات التي قد تتبادر إلى ذهن المتابع يندرج التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن قياس الحضور الإعلامي للطرق الصوفية في منطقة الغرب الإفريقي؟ وكيف تتفاعل العلاقة بين ما هو ديني وإعلامي في هذه المنطقة؟ وهل تضمن الطرق الصوفية تسويق خطابها إعلاميًّا؟ وأي بديل إعلامي تتخذه الطرق الصوفية بجمهوريتي مالي والسنغال باعتبار هاتين الدولتين نماذج لمحتوى هذه الدراسة، مع الإشارة إلى موريتانيا في بعض السياقات؟

الصوفية تَعْرضُ ذاتها في جمهورية السنغال

شكَّلت المؤسسة الدينية والصوفية من خلال لاعبيها الأسس الرئيسية للذهنيات في المجتمعات الإفريقية وذلك بفعل قدرتها على ممارسة التوجيه الروحي والأيديولوجي. وفي الأغلب الأعم سعى شيوخ الطرق الصوفية إلى إظهار أنفسهم على أنهم المدافعون الحقيقيون عن المعتقدات والشعائر واللغات والأعراف الإفريقية الأصلية أمام غزو الثقافات والقيم الوافدة، وأنهم بذلك يُمثِّلون سلطة عليا مقدسة، وظل الخروج عليهم يُعَدُّ من المحرمات والمنكرات حتى وإن

زجوا بأنفسهم في مياه السياسة العكرة، ويبدو أن هذا هو المبدأ الذي يقوم عليه كثير من الطرق الصوفية في غرب إفريقيا حتى اليوم.

في أحوال كهذه؛ فإن تنامي مستويات الثقافة السياسية والمبادرة الفردية داخل الأوساط الشعبية قد يسهم في نشوء التمرد والنفور من السلوكيات السائدة والمظاهر المُعتادة دون أن يحرم أتباع السلط الروحية والصوفية من استلهام الأشكال التعبيرية التي تتيحها إفرازات المدنية ومُجتمعات الحداثة بما في ذلك وسائل الإعلام (الصحف، والإذاعات، والتليفزيونات، والإعلام الجديد) وحتى قبل ظهور الفضائيات بسنين طويلة وظف أتباع الطرق الصوفية المواد المطبوعة وأشرطة الكاسيت في مختلف المناسبات. وفي الواقع، يبدو أن الخارطة الإعلامية المعاصرة تضمن نشر تعاليم الزعماء الروحيين وحماية صورتهم الوردية لدى الجماهير بدول غرب إفريقيا وفي الخارج إلى جانب التصدي للمناوئين من «الأغيار» كالسلفية، وحركة الإخوان المسلمين، وحتى الأديان الأخرى كالمسيحية مثلًا. وفي هذه الحالة، فقد أسست الطرق الصوفية لإعلام يتلاحم مع خياراتها التكتيكية والثقافية والسياسية ويتداول تفاسيرها ومواقفها من الشأن الوطني والإقليمي؛ لكنها خطوة جاءت لتختلط بأنماط الوعي الاجتماعي الأخرى وخاصة المتأثرة منها بالثقافة الديمقراطية وقيم العلمانية ضمن انتماءات وولاءات وهويات مدنية مستحدثة.

وحتى إذا تجاهلنا الروابط المدنية والمبادرات الإعلامية القائمة على خيار الأفراد الأحرار وغيرهم من الفاعلين في الحيز العام؛ فإن انفتاح بعض التلامذة المتحمسين في كثير من الحالات على الوسائل الحديثة للاتصال أو لجوءهم إلى خلق مؤسسات إعلامية بديلة بهدف السيطرة على صورة زعماء الطرق الصوفية وإعادة تهذيب سلوكيات الإسلام الشعبي وربما المحافظة على التكامل بين الأفراد والأتباع، من خلال هذه النظرة تأْمَلُ الصوفية أن تعكس عروضُ القنوات الإعلامية المختلفة وشاشاتها ما ترغب فيه الطريقة، وأن تتغاضى في نفس الوقت عن الصور الهزيلة والمعلومات غير المُشرفة وغيرها من المظاهر المُحال إلى الإعلام الحر معالجتها والتحقيق فيها في إطار الاستغراب أو الفضول والمقارنة مع الحضارات الأخرى.

ومن المثير للاهتمام تنامي أدوار المرجعيات الصوفية وتزايد سلطتها في الفضاء العام بكل من جمهورية مالي والسنغال وموريتانيا؛ تنظيرًا وتوظيفًا واستثمارًا، مع أهمية مراعاة الاختلاف الواضح في كيفية تسويق الخطاب الصوفي بين النماذج الثلاثة والتفاوت الجلي على صعيد توظيف الأدوات الديمقراطية والوسائل المدنية ولواحقها. بيْد أن التحولات الاجتماعية والديمقراطية

في المنطقة قد مكَّنت من إيجاد العديد من المبادئ المهمة، ومن أبرزها: «وجود نظام حزبي تنافسي، وبناء مجتمع مدني، وتبنِّي نموذج اقتصاد السوق باعتباره الطريق الوحيد المؤدي للديمقراطية والسلام»[3].

وعمليًّا، فإن مناخ الديمقراطية والتعددية السياسية بجمهورية السنغال قد عجَّل نحو دفع الحكومة الاشتراكية سنة 1998 إلى إنشاء أول سلطة تُعنى بضبط وتنظيم وسائل الإعلام تحت تسمية «المجلس الأعلى للسمعيات البصرية»، منهية بذلك احتكار الدولة للمنشورات الصحفية، بالتزامن مع هذه التجربة، أطلق رجل الأعمال السنغالي سيدي لَامِينْ أنْياسْ إذاعة «والْفَجْرِ»، التي جعلت بشكل غير مسبوق معارضة خيارات النظام الاشتراكي والتشكيك في مسارها عقيدة لها، في تلك الفترة كسرت هذه المحطة التي تتبع لمجموعة «وَالْفَجْرِ»[4] (Walfadjri) السمة المُميزة للصحافة المحلية حيث يُنظَر إليها، باعتبارها دعامة أساسية في هزيمة رئيس السنغال الأسبق، عبدو ضيوف، إبَّان انتخابات 2000.

وفي الوقت الراهن، تحافظ الطرق الصوفية بالسنغال على حضورها الإعلامي وتأثيرها الشعبي في ظل نموذج الإسلام الوُلْفِي[5] الذي يشكِّل الأساس الثقافي للاستثناء السنغالي. ويُعَدُّ هذا النموذج بمثابة الرافد الفكري والإطار المرجعي للمشاريع الإعلامية الطرُقية التي يحاول عبرها إعلاميون أو رجال أعمال ملء الفراغ المتروك للصحافة المستقلة، والتي باتت توجهاتها الليبرالية، في ضوء العديد من التجارب، عبئًا على القيم الصوفية وتحديًا لها. إن المتابع الحذر لهذا السياق لن يعدم أمثلة التوتر بين السلطة الرابعة والسلطة الدينية في السنغال، والتي ربما يكون آخرها ما أفْردتْه المواقع الإلكترونية السنغالية، طيلة شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، من مناقشات كُتَّاب المقالات والأعمدة وعناوين الصحف وتغريدات المدونين التي أعقبت اتهام الخليفة العام للطريقة التجانية، سِيرِينْ امْبَايْ سِي منصور، للصحافة حول تعمُّدها تحريف تصريحات أوردها في سياق حملات الانتخابات الرئاسية[6].

تفتش الصحافة المُستقلة في النوايا وتتسقط وتتتبع أغلاط كبار المسؤولين وزلات الزعماء الدينيين، وقد لا تغفر للمتجاوزين تبعًا لمبدأ حرية التعبير التي أوجدتها أصلًا. وخلال عقد من الزمن جرى إطلاق قنوات صوفية بديلة بعضها عبر الإنترنت كحالة قناة تيفاوان (Tivaouane) على خدمة اليوتيوب[7]، والتي تُعرِّف نفسها على أنها قناة حاضرة التجانية بالسنغال، وأنها تختص بتسليط الضوء على البُعد التربوي والثقافي لتعاليم الحاج مالك سي[8].

وفي نفس المجال، أطلق زعيم حاضرة تِيوَاوِين سِيرِين مُصطفى سِي عبر الأقمار الاصطناعية قناة المُرشد (Mourchid TV) التابعة لمجموعته الإعلامية، وذلك بغَرض الترويج لرسالة الحاجْ مَالَكْ سِي التربوية وطريقته التجانية، وعلى هذا المنوال تكثر إذاعيًّا وإلكترونيًّا نماذج «الإعلام المُتصوف» والتي حددت مهمتها الأساسية في حدود بث جلسات الأوراد وصياغة الأحداث والأخبار وفقًا لرؤية تقتصر على «عرض الذات الصوفية».

التوتر بين الإعلام والقادة الصوفيين: الطريقة المريدية نموذجًا

مما لا جدال فيه بين الدارسين والباحثين أن دخول الإسلام إلى بلاد السنغال وانتشاره فيها، أو بالأحرى «أسلمتها»، قد تمت بطريقة سلمية خلافًا لكثير من مناطق العالم الإسلامي، وهي «أسْلَمَة» تمت -كما يقول معظم الباحثين والدارسين السنغاليين- بفضل جهود مشتركة مترامية الأطراف بين الرحَّالين والتجار المسلمين من العرب وغيرهم من ساكنة المجال الصحراوي، فكان من بين هؤلاء من جاء بخلفيته الصوفية على اختلاف طرقها وفلسفاتها وأورادها.

جيلٌ بعد جيل يوجد لدى القبائل السنغالية انجذاب أصيل إلى الأشعرية عقيدةً، والمذهب المالكي فقهًا، وميل قوي لنشر الصوفية المُمارساتية، كما طوَّر مشايخُ أهْلِ هذه الأرض تاريخيًّا وابتكروا لأنفسهم من المدارس والمناهج والطرائق المحلية في التصوف ما يروي ظمأ مجتمعاتهم الإيماني ويوسع من إسهاماتهم في مواجهة التحديات التاريخية والثقافية في مناطق غرب إفريقيا. ومن بين المدارس السنغالية المعروفة في التصوف يجري ذكر اللَايِينِيَّةُ (layêniyya) التي أرسى قواعدها سِيدْنَا إيمامو الله ثِيَاو (1843 -1909)، والمُرِيدِية (Mourides) التي أسسها الشيْخ أحمَدُو بَمْبا أمْباكَيه (1853-1927)، وكجزء من هذه الورقة؛ سَنُركِزُ على الحضور الإعلامي للأخيرة باعتبارها إحدى أهم وأشهر الطرق الصوفية «المحلية» التي نشأت بالسنغال دون أن تكون متأتية أو متفرعة عن طريقة من الطرق الصوفية المعروفة كما يشيع عند الباحثين السنغاليين.

لا يمكن الحديث عن المُريدية في السنغال دون الوقوف على الأدوار الوطنية الكبرى لمؤسسها الشيخ أحمَدُو بَمْبَا أمْباكيه وخاصة ما يتعلق منها بمواجهة الاستعمار الفرنسي وإرساليات الكنيسة الكاثُوليكية حيث تُشير الباحثة أدَرْيَانَا بَيْغَا إلى أنه يعود له الفضل في وضع «الأسس الثقافية لمقاومة أيديولوجية بحتة» في السنغال بعدما أطلق على نفسه لقب «خادم الإسلام»[9] ومن الطبيعي أن يتصدى بقوة للحكم الفرنسي وتياراته الثقافية الاستعمارية، فالشيخ أحمدو بمبا

إلى جانب البعد الروحي كان يُجسد رَمزية متزايدة في مواجهة «.. السلطة الاستعمارية في كل مكان وكان معلمًا بارزًا ضد خَطَر التغْريب..» المُحْدِقِ حينها بالمجتمع السنغالي بحسب الباحثة أدَرْيَانَا. وبإمكان الباحث المنصف أن يرى أثر تعاليم خلفاء الطريقة من حيث قوة الآصرة التي تجمع الأتباع والمؤمنين والذين تشكِّل الأوساط الوُلْفيَة عمودهم الفقري بالنظر إلى كونها المجموعة العرقية الرئيسية في السنغال.

ومن أجل رفع منسوب الشعور الوطني لدى أهم مكونات الشعب السنغالي، بادَرت الحكُومات منذ قيام الدولة إلى الاستلهام من شخصية الشيخ أحمَدُو بَمْبَا أمْبَاكيه، فقد كان رئيس الجمهورية، ليوبُولْد سيدار سينْغُور (مسيحي كاثوليكي)، قد قرر حينذاك أن يأخذ مبادرة التقرب من البقاع الصوفية المُقدسة لدى مُسلمي السنغال وخاصة في مدينة طُوبَا، وقد رحَّب به مُزارعو الفُول السُوداني وتلامذة الشيخ أحمَدو بمبا بحماس. في أعقاب تلك الخطوة، زادت تغذية العلاقة القائمة بين الدولة العلمانية الوليدة وبين الطرق الصوفية في السنغال وتنافس رؤساء الجمهورية على استعطاف شيوخ وأتباع الطريقة المُريدِية، وبذلك أرسى هؤلاء أعرافًا وتقاليدَ بروتوكولية حرصوا من خلالها على المشاركة في زيارة موسم «مَاكالْ طُوبَا» (Magal de Touba) الذي يكرِّس الاحتفال بذكرى عودة الشيخ أحمد بمبا من منفاه في الغابون التي كانت في 18 من صفر من كل سنة قمرية. وينغرس الاعتقاد لدى أتباع هذه الطريقة المريدية بوُجود طاقة روحية وصوفية للشيخ أحمَدُو بَمْبا لا تفارق ضريحه بمدينة طُوبَا. ومما يسترعي الانتباه أن مؤسس المُريدية ظل يتعبد في هذه البقعة ويربي تلامذته قبل تعرضه للنفي والإبعاد إلى الغابون سنة 1895 بقرار إداري اتخذته السلطات الاستعمارية الفرنسية ضده، وحتى اللحظة لم يفرط أتباعه في القواعد الروحية التي أرساها الشيخ أحمدو بمبا انطلاقًا من مدينة طُوبا والتي يَقْصُدها ما بين أربعة إلى خَمسة ملايين زائر مُريدِي كل عام للمشاركة في موسم « مَاكالْ طُوبَا» باعتباره أحد أهم المواسم الصوفية في العالم الإسلامي ، وفي خضم هذه الأجواء تتحول المُريدية إلى صانعة لأكبر حدث إخباري تترصده عدسات القنوات وأقلام قادة الرأي[10].

خلال هذه الحقبة الطويلة وما يميزها من استثمار مفيدٍ وصالحٍ ومريحٍ لكلا الطرفين، زاد رصد وسائل الإعلام لتأثير المُريدِية والطرق الصوفية بعامة في المشهد السياسي السنغالي وفق ديناميكية متوارثة من خليفة إلى آخر، ومن جسم سياسي إلى الذي يخلفه، وكانت بالأحرى علاقة تؤطِّر الهياج الديني لدى الشباب السنغالي وتوجهه بعيدًا وفق ملامح إعلامية تتميز بتلقين الناس بما يريده قادتهم.

بعد القانون رقم 1992/ 57 الصادر بتاريخ الثالث من سبتمبر/ أيلول 1992 والقاضي بتوسيع مساحة وسائل الإعلام والتحول إلى البث الرقمي ودعم وتعزيز التعددية السمعية البصرية في السنغال، كان لافتًا ومتوقعًا أن تتعرض السياسات الإعلامية السابقة للاختبار، وأن تمهد إجازة هذا النص القانوني لتسليط الضوء على عمليات الاستقطاب من قبل الزعماء الدينيين، ومقارنة ذلك بالواقع الاجتماعي من قبل لاعبين جدد في وسائل الإعلام المُستقلة. وإذا كان من النادر الإصغاء إلى الأثر الذي تركته الأصوات النقدية والاعتراضية في أوقات سابقة فإن بُروز هيئات صحفية تدَّعي الاستقلالية قد ساعد على صياغة العديد من النقاشات بشأن المدى الحقيقي لحرية التعبير في السنغال، وذلك على ضوء العديد من مظاهر التوتر القائمة مع القادة وأتباع الطرق الصوفية مما جعلنا نتساءل عن معنى وأثر سلطة القانون في بلد يقوم فيه الزعماء الدينيون بإنصاف أنفسهم. وهل الصحفي المستقل جاهز للاختيار بين حرية الإعلام والموضوعية والحقيقة التي تمليها أخلاقيات المهنة، أو التوافقات الاجتماعية التي تحافظ المرجعيات الدينية على عدم المساس بها؟ وهل يستطيع إرثُ التقاليد ووطأتُها أن يفرضا على الصحافة الانحناء أمامها؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة من شأنها تسليط الضوء على حقيقة الطيف الإعلامي العابر للحدود في جمهورية السنغال كنموذج.

عمليًّا، أسهمت الأجندة التحريرية لكل حالة إعلامية في رفع منسوب التوتر مع المتحمسين من أتباع الطرق الصوفية؛ وتحديدًا المُريدين منهم، غير ذلك تتعدد وتتباين الاختلافات العميقة بين كل حالة عن الأخرى، وعلى ذات المنوال انفردت صحيفة «سيد كوتيديان» بمقالة افتتاحية وقَّعها رئيس التحرير، في 19 سبتمبر/ أيلول 1996، ليتساءل ضمنها عن الأساس القانوني الذي يدفع الخليفة العام للطريقة المُريدية في طوبا لإغلاق 35 مدرسة عُمومية «علمانية» بحجة أنها لا تتناسب والطابع الديني لمدينة طوبا؛ وهكذا أخذ الصحفي على عاتقه مسؤولية فتح الموضوع للنقاش معيدًا التساؤل عمَّا إذا كانت مدينة طوبا خارج دائرة مسؤولية الدولة والتقطيع الإداري للسنغال[11]. ومن الجدير ذكره أن العواقب الناجمة عن عدم انصياع كُتَّاب الافتتاحيات أو المقالات أو محرري التقارير الإذاعية لسلطة الخليفة العام أو المُرَابط المرجعي قد لا تجد مسوغًا إيجابيًّا لدى المتعصبين من الأتباع؛ ففي أغسطس/ آب 1999، قام هؤلاء بحرق منزل صحفي يعمل مع صحيفة «لوماتان» (Le Matin)، (وهو سياسي سنغالي ومُنتخب حاليًّا) بسبب مقال عنونه بـ«المُرَابِط الدنيوي» حيث لم يكتفِ هؤلاء بالهجوم على المعني بل إنهم اختطفوا شقيقه واتخذوه رهينة مقابل الاعتذار. وهنا، تظهر هشاشة التضامن داخل الجسم الصحفي، فخوفًا من الانتقام

المُحتمل لم تتجرأ سوى صحيفة واحدة على إعلان تضامنها المُحتشم، وذلك على ضوء استغراب مُحررها لما جرى تحت عنوان «في أي بلد نحن حقًّا؟»(12). وفي أحيان كثيرة، تسهم المُناكفات والمزاحمة بين الطرق الصوفية ذاتها في تعرض الصحافة المتصوفة أو الهجينة -كما يجب أن يقال- للمضايقة وكان ذلك قد حدث في سبتمبر/ أيلول 2009 مع صحيفة ولفجر (Walfadjri) السابق ذكرها.

لا نستطيع أن نتكلم عن الإعلام والمُريدية؛ من دون أن نقول: إن السنغال بتركيبته الإثنية، والدينية والمذهبية، يعتبر منذ عقود نموذجًا رائدًا في مجال التعددية في إفريقيا، ومن الطبيعي في سياقات سياسية كهذه أن تتمكن الطرق المريدية من عرض ذاتها وتقديم ما ترغبُ مرجعياتها في مشاهدته أو سماعه من الأحداث والمتابعات وحلقات الذكر الديني. في الحالة المُريدية يعتمد الإعلام المتصوف على عنصرين أساسيين؛ أولهما: تجميل الذات إلى أبعد حد ممكن، وثانيهما: السعي إلى تحطيم المنافسة والتقليل من التوتر مع الإعلاميين، وبهذا المنطق فإعلام المُريدية بشتى أشكاله من قنوات فضائية ومن مواقع إلكترونية، يسهم من جانبه في التعبير عن ميلاد «إعلام مُتصَوف» كما ذكرنا سابقًا.

ومن المهم فهم أسباب ظهور القنوات التليفزيونية التي أنشأها أتباع المُريدية وما إذا كانت تعبيرًا عن حاجة ماسَّة لمنابر تعكس أصداء الطريقة وتنشر تعاليمها أم أن السياق الديمقراطي المفتوح يفرض وجودًا إعلاميًّا موازيًا أم أنه تعبير عن الظواهر المدنية الناشئة في ظل تطور إعلامي متسارع؟

تعبِّر ظاهرة القنوات الإعلامية التي أنشأها أتباع المُريدية من رجال أعمال وفنانين سنغاليين عن حالة إعلامية جديدة لها خطها الصوفي الواضح، فبالإضافة إلى الإذاعات المحلية، مثل: «لامب فال إف إم» (LAMP FALL FM) وإذاعة جامعة الشيخ أَحْمَدُو بَمْبَا (UCAB FM) التابعة لمرجعية سِيرِينْ مَامُور امْبَاكِي، وغيرهما، فإن هنالك عددًا آخر من الفضائيات مُريدية المحتوى والملكية، ومن بينها:

قناة طُوبَا (Touba TV): وقد جرى إطلاقها يوم الجمعة، 29 يناير/ كانون الثاني 2010، من طرف السيد امْبَاكي يُو فاي لتبدأ إرسالها عبر القمر الصناعي الإفريقي على التردد W4-12.437 14 GHz، وتستخدم اللغة الوُلْفِية أساسًا في برامجها المتنوعة بالإضافة إلى اللغة الفرنسية.

قناة لاَمْب فَالْ (Lamp Fall TV): وقد تم إطلاقها يوم الجمعة، 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، لتُبثَّ انطلاقًا من العاصمة داكار على القمر الصناعي «كانال 53» على التردد 727، وكانت انطلاقتها تحت إشراف مباشر من الخليفة العام للمُريديَة سِرِين سيدي المُختَار امْبَاكِي (توفي في يناير/ كانون الثاني 2018)، ويديرها رجل الأعمال، السيد علي تُيُونْ.

قناة المُريدية (Al Mouridiyyah TV): وقد بدأت القناة البث في 20 أبريل/ نيسان 2014 وهي تابعة لحزب الترقية، وهو في الأساس منظمة طلابية أسسها بعض طلاب جامعة داكار، في يناير/ كانون الثاني 1976، وتضم الآن بضعة آلاف من الأعضاء الناشطين في جميع أنحاء السنغال.

لقد كان لظهور الفضائيات المُريدية على اختلاف ألوانها وتعدد أسمائها الأثر البالغ في شدِّ الأتباع إلى جوهر وتعاليم المُعلم الرُّوحي (المرابط)، كما عكست التقارير التليفزيونية والتصريحات الإعلامية والبرامج التربوية ميل حاضرة طُوبا إلى رسم معالم مجتمع مُريدي أصيل قائم على الترابط الأخوي وعلى التكافل والتضامن الاجتماعي والسياسي.

تقاطع السلطة الرابعة والقوى الصوفية

إذا كانت الفرادة حاصلة في غرب إفريقيا فإن التباين والتقابل يبقى واردًا أيضًا كلما أمعن الدارس في الأدوار الإعلامية للمدارس الصوفية بجمهورية مالي المجاورة، وهو بلدٌ تتقلب مجتمعاته المسلمة بين مَحَاريب عدة مذاهب من بينها ما هو سلفي وما هو سني إلى جانب الطرق الصوفية؛ حيث يتبرك الماليون بالشرفاء أو آل البيت، فضلًا عن أصحاب الدرجة والمقام الظاهر والباطن وخاصة في حواضر كتمبكتو وأنْيُورْ الساحل أو غاوْ، وغيرها من الحواضر العلمية التي تسربت إليها أعداد وافرة من المَحَاظِر وزوايا الشاذلية والتجانية والقادرية؛ وينبغي أن نشير هنا إلى أن الصوفيةَ لعبت أدوارًا حاسمة في تَاريخ بلاد السودان (مالي حاليًّا) مما كان له بالغ الأثر في إبقاء جذوة الإسلام مُتقدة؛ ليس في هذه الربوع فحسب بل في معظم أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء حتى اليوم. ومن الأدوار الاجتماعية الواضحة التي اضطلع بها مُريدو وأتباع شيوخ وزعماء الطرق الصوفية تأمين حصة معتبرة من المنابر الإعلامية (المرئي والمسموع والإلكتروني) في مسعى يهدف إلى بث المعارف الإسلامية واختراق الحواجز القبلية والإثنية المزيفة على حد وصف شيوخ الصوفية.

شكَّل تحرير الفضاء السمعي البصري في مالي فرصة، لا تُعوَّض بالنسبة لمختلف التيارات والمذاهب الإسلامية لمخاطبة القرى والأرياف إلى جانب المدن على موجات «إف إم»، ومن خلال

الأقمار الصناعية، ولقد مكَّنت هذه الحرية الخاضعة للقانون من اختراق بعض الجماعات لحواجز المذهب المالكي السائد كما استهدفت المجتمعات ذات المرجعية الصوفية، وتجسد ذلك في توغل إعلام المذاهب الشيعية داخل الأوساط الشعبية حيث أمكن للشيخ سعيد محمدو شُعالا بيايا حيدرة[13] إنشاء أول قناة محلية تهدف إلى نشر معارف أهل البيت وترسيخ الأسس العقدية لدى الشيعة بجمهورية مالي وهي قناة «الزهراء تي في» (Zahra TV) وإذاعتها اللتان تم إغلاقُهما لاحقًا[14]. ومع التوسع الذي عرفته وسائل الإعلام بشكل عام في الأعوام الأخيرة، وارتفاع عدد الفضائيات إلى أكثر من 32 قناة تليفزيونية مُستقلة بما فيها بعض القنوات غير التجارية، استأثرت القنوات المذهبية والسلفية بالقسط الأكبر من الطيف الإعلامي المتاح، فنجد على سبيل الذكر قناة السنة (SUNA TV) وغيرها كثير من وسائل الإعلام التي تدل على الارتباط بالداعمين الماليين في الدول الإسلامية الغنية.

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، تقوَّى اتجاه إفريقي يدعو للعودة إلى الإسلام الشعبي الصوفي مبرِّرًا رؤيته بضرورة الوقوف في وجه التشدد الإسلامي، وقد بلغ هذا الاتجاهُ أشده بعد انهيار الدولة المالية سنة 2011 وسقوط مؤسساتها وخاصة في تمبكتو بشمال مالي حيث اعتبرت الطرق الصوفية أن المعاهد والمدارس السعودية كانت بمثابة الذراع المسؤولة عن الترويج الإعلامي لنماذج «الانحراف الفكري والديني» هذه وعن قيام الجماعات الإسلامية المتشددة لاحقًا بكل ما قامت به من اختطاف وتقتيل مما يعتبر سابقة في تاريخ منطقة الساحل الإفريقي.

بالنسبة للماليين، كان بروز حركة أنصار الدين الصوفية حافزًا للمواجهة الروحية والتربوية والثقافية مع خريجي المعاهد السلفية (الوهابية) «نظرًا لاحتواء مناهج تلك المعاهد على كلام يمس بالحركات والطرق الصوفية التي هي عماد الإسلام في إفريقيا»[15] في هذه الأثناء سيكتشف الماليون أن ثلاثين سنة من هشاشة الرقابة على النشاط المتشدد للحركات الجهادية قد تكفلت بتهيئة الأرضية والبيئة العقدية الحاضنة للفيالق التي اجتاحت المنطقة بأسرها لاحقًا.

في ظل محاولات ومساع جديدة قامت بها الدولة لاحتواء مشايخ الزوايا والطرق الصوفية وتطويعها نرجع، مرة أخرى إلى حركة أنصار الدين الصوفية «المتمردة»، وهي ليست حركة أنصار الدين الجهادية، باعتبارها من أبرز الطرق الصوفية في مالي وأكثرها قبولًا في بلدان غرب إفريقيا وجنوب الصحراء وأوسعها صيتًا داخل الأوساط الشرقية والوسطى من مالي بفضل نشاط مؤسسها، الشريف الشيخ مداني حَيْدرَة، الذي يتمتع بنفوذ روحي وتجاري متميز سمح

له بقيادة آخر الطرق الصوفية الناشئة في مالي و»أكثرها شعبية وإثارة للجدل على حد سواء، كما تُعَدُّ واحدة من الركائز الرئيسية للتحول الاجتماعي في مالي (..) حيث يُنظر إليها كمنبر أساسي للإصلاح الاجتماعي والانتقادات الموجهة للدولة، ولكنها أيضًا تقود ما يُسمى بـ»السُنَّة الإصلاحية» وتحضِّر نفسها لتكون بديلًا إسلاميًّا رئيسيًّا في المنطقة»[16]. وكما هو معروف، فإن حركة أنصار الدين لم تكن لتنتشر وتتوسع في مالي لولا السند الإعلامي الذي تضطلع به قناة «شريفلا» (Cherifla TV)، وهي قناة تليفزيونية مثيرة للاهتمام وتُبث من مدينة كوريكلو في ولاية كاتي على بعد 15 كم من العاصمة (باماكو)، وهي المملوكة لمؤسس طريقة أنصار الدين الصوفية وهي لا تكف عن وصف أتباع السلفية المتشددة بخوارج العصر الجدد.

وقد برَّرت السلطات المَالية انفتاحها الإعلامي أمام المدارس الصوفية المحلية بكونه يندرج في إطار سد ثغرات الأمن الثقافي وإشباع الاحتياجات الروحية والقومية المتزايدة لدى المَاليين أنفسهم وذلك «على ضوء غزو مئات القنوات التليفزيونية الأجنبية لبلادنا، وهو ما يوجب علينا نحن الماليين البرهنة على جدارتنا في الاحتفاظ بمكانتنا ضمن هذا الفضاء»[17]. وفي هذا التصريح تظهر طبيعة الاضطراب في الأمن الثقافي لدى الماليين، وكون الأوساط الشعبية كانت تعيش عالة على منتجات الفضائيات الأجنبية المختلفة دون أن تسهم النخبة في نشر الثقافات المحلية ووحدة الدولة في العقيدة والأخلاق والقيم والموازين وغيرها من الأدوار التي يمكن أن يبشر بها الطيف الإعلامي في جمهورية مالي إذا ما أحسن القائمون عليه استعمالها واستغلالها، وكانوا على دراية واسعة ومعرفة جيدة بالتقنيات العالية والتطور الكبير في تكنولوجيا الأقمار الصناعية. ويلاحظ أنه بخلاف النموذج السنغالي فإن الزوايا التقليدية والحواضر الصوفية في جمهورية مالي لم تتأقلم بعد مع الطفرة في مجال الفضائيات والنماذج الإعلامية المتاحة بالرغم من تحرير المجال البصري والسمعي منذ العام 2014.

على نطاق واسع عرضت وسائل الإعلام المحلية، في يونيو/ حزيران 2018، صورة لرجل ستيني يرتدي «دَرَّاعَتَهْ» البيضاء وهو يجلس على هيئة قرفصاء، ثم يضع يديه على صدره ويطرق برأسه إطراقة قبل أن يغمض عينيه، حيث التقطت وكالات الأنباء الصورة في باحة مسجد سانكوري (Sankoré) بمدينة تمبكتو ذات الثلاثة وثلاثين مقامًا مباركًا ووليًّا صالحًا، وكان هذا الستيني في لحظة تجل واستسلام وهو في حضرة إمام مسجد جنقريبير (Djigareyber) وإمام مسجد سانكوري ونظيرهما بمسجد الباجيندي (Badjindé)، وهم القادريون (طريقة المحيطين بالزائر الذي لم يكن سوى رئيس جمهورية مالي إبراهيم بزبر كيتا المرشح لخلافة نفسه)(18)،

وكان هؤلاء الشيوخ الظاهرون في الصورة التي انتشرت بشكل واسع يُدَوِّرُونَ سبحاتِهم ويتلون التمائم والأدعية التي أورثها إياهم الشيوخ المؤسسون حيث يسود الاعتقاد لدى مشايخ ومريدي تمبكتو بقدرة شيخ الطريقة حيًّا كان أو ميتًا على أن ينقذ ويغيث ويشفع لمن يتوسل به، وهم في ذلك المسعى يعتمدون على تلاوة أوراد الطريقة والأذكار كما علمهم إياها الأولياء السابقون، أما إذا أُلْبِسَ الزائر عمامة المقام الأعلى فإن الأمل بفوزه أمام غرمائه وحساده متوقعًا[19].

الإذاعات الريفية تمتص حدة التوترات المذهبية

يبقى جرح مدينة تمبكتو شاهدًا على تجاوز المشاحنات الفكرية بين السلفية والصوفية إلى المواجهات المسلحة، وفي الآن ذاته تكشف الأحداث -كما جرت- عن مآلات تيارات الفكر الإسلامي في إفريقيا بشقيها؛ النقلي والعقلي، الظاهري والباطني، التصوف الطُرقي ونماذج السلفية الجهادية وهو ما تبدَّى في لجوء الأخيرة إلى هتك حرمات مشايخ الصوفية والهجوم على الأضرحة وتكسير باب جامع سيدي يحيى الكائن بالجزء الجنوبي من مدينة تمبكتو الأثرية، كما تناقلت وكالات الأنباء مشاهد التمْبكْتِيِّينَ وهم في لحظة انهيار وأسى على خلفية هدم أضرحة «الأولياء الصالحين» ومزارات المنطقة التي يغلب عليها الانتماء للطريقة القادرية.

ضمن هذا السياق المتشابك عقديًّا والمتأزم إثنيًّا وقبليًّا، ركزت محطات الراديو التي سبق إسكاتها من قبل حركة أنصار الدين الجهادية الموسومة بالإرهاب على البرامج الحوارية بهدف امتصاص حدة التوتر المجتمعي والطائفي وعلى ترويج مقاربة «الأمن الثقافي» التي تلاقي دعم زعماء الطرق الصوفية الموالين لحكومة باماكو المركزية حيث وجد الطرفان أن الكلام المنقول عبر الإعلام المسموع يتيح مُميزات حيوية ويقرِّب المحتوى من متناول جميع الفئات والطبقات الاجتماعية. في هذه الأثناء، غدت الإذاعات المحلية ذات الترددات القصيرة والمتوسطة بمثابة مشاريع رائدة لمواجهة حملات التأجيج العرقي التي لا ينقطع ضجيجها؛ وذلك على غرار إذاعة بوكْتو (Radio Bouctou) وإذاعة العَافية (Radio Lafia) إلى جانب إسهام إذاعة الوحدة الحموية التجانية إف إم (Radio Unité Hamahouya Tidjaniya Fm) المقربة من الزاوية الحموية بحاضرة أنيورُو الساحل، وكل هذه الوسائل المسموعة تتخذ من قادة الرأي (زعماء الطريقة التجانية الحموية، والوجهاء والسياسيين..)، كل منهم في الإطار الذي ينشط فيه، وسيلة للتأثير في المستمعين الذين يغلب عليهم عمومًا، الطابع الريفي.

مثَّلت حاضـرة أنيورو الساحل أحد أهم مواطن الالتقاء بين أتباع الصوفية في كلٍّ من موريتانيا ومالي وذلك نظرًا لإرثها الحضاري المرتبط بنشأة الزاوية الحموية المتفرعة عن الطريقة التجانية، وبسبب جغرافيتها السياسية حيث تشكِّل نقطة للتلاقح الروحي والإثني بين عناصر مجتمع البيضان (العرب) والقبائل الزنجية المُتعايشة داخل مجالها مُذْ برز الشيخ حماه الله جامعًا الانتماء لتلك الأعراق مجتمعة؛ كان والده بِيضَانِيًّا عَربيًّا أمَّا أمه فكانت بُولارية زَنجية [20].

مع ظهور الدولة الحديثة، عززت مدينة أنْيُورُو الساحل المالية تدريجيًّا من حُضورها الصوفي والسياسي في المنطقة وذلك قبل أن تظهر في الوقت الحاضر أصداء شرعية خليفة الطريقة، الشيخ محمدُو ولد الشيخ حمَاهُ الله، في نواكشوط (موريتانيا) قبل باماكو (مالي) حيث تتُوق وسائل الإعلام في الدولتين على نحو مستمر للتعرف على تطلعاته السياسية أو انحيازاته تجاه الحكوماتِ، وخياراته أثناء احتدام المعارك السياسية داخل كل بلد على حدة أو معارضته من عدمها لقادة دول المنطقة[21].

خاتمة

من الصحيح أن «الإعلام المُتصوف» يمكنه أن يلعب مجموعة من الأدوار التربوية والروحية وذلك على ضوء النماذجِ والتجاربِ الإعلامية التي يستقيها هذا التقرير من كل من جمهورية السنغال ومالي وإلى حد ما من موريتانيا حيث اتجهت الطرق الصوفية داخل هذه المنطقة إلى الاستثمار في ورقة الإعلام وتقنياته الحديثة بُغية التأثير في وجهات نظر صنَّاع القرار والأفراد والمجموعات السياسية والدينية الأخرى التي تؤرقها منذ عقود.

من الصعب، بالنسبة للدارسين الحصول على معلومات حول مصادر تمويل القنوات التليفزيونية التابعة للطرق الصوفية أو الإيرادات المالية لكن شاشات القنوات تمتلئ عادة بالعروض الإعلانية القادمة من شركات الهاتف المحمول، والإشهار والإعلان، وخصومات الإعلانات عبر البريد الصوتي ويُعتقد أن البعض منها يركز على تبرعات أنصار الطريق الصوفية وأتباعها فيما يتميز البعض الآخر بالعروض التجارية شأن شركة مالي فيزيوه (Malivision) التي تُوزع في جمهورية مالي باقات الأقمار الصناعية مقابل الاشتراكات الشهرية التي يذهب ريعها إلى شيخ حركة أنصار الدين الصوفية؛ أما الحقيقة التي لا مراء فيها فهي أن «صناديق شيوخ الطرق» تلعب دورًا مهمًّا في تمويل «الإعلام المُتصوف» وسد الفجوة بين إنفاقه وإيراداته[22].

أخيرًا، وبعيدًا عن النظريات المؤكِّدة على علاقة وسائل الإعلام بالعملية الديمقراطية والديناميات الدينية الاجتماعية، فإن «الإعلام المُتصوف» لا يشكِّل على المدى المنظور تهديدًا لتوازن أُمَمِ غرْبِ إفريقيا ولُغات شعوبها وأعْراقها وتدفق المذاهب الفقهية إلى المنطقة، وبالدرجة الأولى فإن مسألة التكافؤ في الآراء قد تطرح بالنسبة للمنابر الإعلامية إشكالات مُؤرِّقة على المدى البعيد نسبيًّا حيث تنبني النظم والقوانين المعمول بها في معظم بلدان المنطقة على قواعد تفرض الإنصاف الإعلامي وتعكس الحاجة إلى تسويق خطابات الأعراق والقبائل الأصلية والمجتمع المدني على قدم المساواة، وهو ما يتناسب أيضًا ودعوات النهضة والإحياء الثقافي التي تروج لها الصفوة من أبناء الشعوب الإفريقية.

المراجع

(1) ابن عجيبة، إيقاظ الهمم في شرح الحكم، (المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2008)، ص 80.

(2) لُمْرَابَطْ مصدرها هو المُرابطون الذين شكَّلوا الدولة المرابطية ما بين 1147-1056 للميلاد ولكن وصف أمْرَابَطْ (Marabout) أو لَمْرَابَطْ (Lemrabout) فهو مصطلح يُطلق في منطقة الغرب الإفريقي على الشيخ الذي يؤمَّل منه الاحترام والحكمة والورع أو أن يكون معلِّمًا للقرآن الكريم وعلومه، وسيلاحظ القارئ استعمالنا لهذا التعبير طيلة المقال، وتقابلها باللغة الولفية كلمة السِيرِينْ التي سيجري تناولها في المقال أيضا كلقب للزعماء الصوفية في إفريقيا.

(3) حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا: رؤى تقويمية، موقع قراءات إفريقية، 23 يونيو/ حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 20 أغسطس/ آب 2018): https://goo.gl/J1iwcf

(4) Moustapha Sow, Médias et pouvoirs politiques au Sénégal: étude de la transition d'une presse d'État vers un pluralisme médiatique, Thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, (Université de Lorraine, école doctorale Fernand-Braudel, 2016), p. 89.

(5) اللهجة الولفية هي لهجة منتشرة بغرب إفريقيا منسوبة لعرقية الولوف، ويتداولها حوالي 80 بالمئة من السكان السنغاليين، وتهيمن الثقافة الولفية على ثقافات المجموعات العرقية السنغالية الأخرى كالفولانية والسوننكية والسيرير..إلخ.

(6) قال الخليفة العام للطريقة التجانية، اسِيرِينْ امْبَايْ سِي منصور، في كلمة موجهة إلى أتباع الطريقة التجانية: إنه لا توجد ولاية رئاسية إلا ووراءها الثانية، واعتُبِر ذلك دعمًا للرئيس السنغالي، ماكي صال، وتأكيدًا على حتمية فوزه.

Voir le site rewmi, "Deuxième mandat de Macky": Serigne Mbaye Sy corrige, publié Le 29 novembre, 2017, vu le 26 aout 2018:

http://www.seneweb.com/news/Societe/laquo-deuxieme-mandat-de-macky-raquo-ser_n_232435.html

(7) هذا هو رابط قناة تيفاوان على اليوتيوب: https://www.youtube.com/channel/

(8) هو الشيخ السعيدي، الحاج مالك بن عثمان بن دمْبا بن شمس الدين سي، عاش ما بين (1855 – 1922). تنقل في حياته ما بين موريتانيا والسنغال ولديه تآليف معروفة في التصوف والفكر الديني بصفة عامة، من بينها: «إفهام المنكر الجاني» وفيه ذود عن الطريقة الصوفية التجانية، وله العديد من الدواوين الشعرية باللغة العربية الفصحى وبالوُلفية كذلك، ويعد أحد أهم نوابغ عصره حيث اشتُهر في السنغال وفي بقية دول إفريقيا السوداء على وجه التعميم.

(9) تذهب الباحثة أدريانا بيغا في كتابها «دكار والأوامر الصوفية» إلى أن مؤسس المُريدية يعد أحد أكبر المدافعين عن ثقافات الزنوجة «Négritude» في بداية حياته الحركية والعلمية، انظر:

Piga Adriana, Dakar et les ordres soufis. Processus socio-culturels et développement urbain au Sénégal contemporain, (L'Harmattan, Paris, 2002), p. 224

(10) خصص الرئيس السنغالي الحالي، ماكي صال، يوم 30 من نوفمبر/ تشرين الثاني من كل سنة عطلة مُعوَّضة في جميع أنحاء السنغال، كما سبق لغريمه السياسي والرئيس السنغالي السابق، عبد الله واد، أن أقام إلى جانب الخليفة العام للطريقة المريدية خلال الحملتين الانتخابيتين لسنتي 2007 و2012 في مسعى للاستفادة من الحجم الناخب للطائفة المريدية مستغلًّا في ذلك انتماءه لها حيث يعتبر أول رئيس مريدي يتولى سدة الحكم.

(11) Voir: "Un pur juridisme aurait voulu que la liste présentée à Touba soit déclarée irrecevable", xalimasn, 20 mai 2014, vu le 20 Aout 2018:

http://xalimasn.com/un-pur-juridisme-aurait-voulu-que-la-liste-presentee-a-touba-soit-declaree-irrecevable-par-ndiaga-loum-professeur-[illegible]

(12) Voir: Ndiaga Loum et Ibrahima Sarr, "Les médias et la confrérie mouride au Sénégal", Revue Internationale de la Francophone, vu le 11 Aout 2018:https://revues.univ-lyon3.fr/rif/index.php?id=374

(13) التبشير الشيعي في مالي: من الذي يمول سعيد محمدو شعالا يبايا حيدرة؟

Voir: "Mali: Promotion du Chiisme au Mali: Qui finance Seid Chouala Bayaya Haïdara", 28 juin 2016, vu le 30 Aout 2018:

https://maliactu.net/mali-promotion-du-chiisme-au-mali-qui-finance-seid-chouala-bayaya-haidara/

(14) “La Radio et la Télévision Zahara de Chouala Bayaya fermées”, niarela, vu le 30 Aout 2018:

https://niarela.net/religion/mali-la-radio-et-la-television-zahara-de-chouala-bayaya-fermees

(15) انظر: العلوي، الحسين الشيخ، «صراع الإرادات السعودي-الإيراني في منطقة الساحل وغرب إفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 26 أغسطس/ آب 2018):

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/11/201511191034176386 18.html

(16) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذه الطريقة التي تجمع إرث الطريقة الصوفية التجانية إلى جانب بعض الأوراد العمرية بالإضافة إلى توجهات تنموية وتربوية، انظر:

Voir: “Chérif Ousmane Madani Haïdara et l’association islamique Ançar Dine, Un réformisme malien populaire en quête d’autonomie”, Cahiers d’Études africaines, 2012, vu le 30 Aout 2018:

https://journals.openedition.org/etudesafricaines/17056

(17) تصريح لرئيس الهيئة العليا للاتصالات السيد اكْواسو أدْرِيبُو، يمكن قراءته عبر هذا الرابط:

Voir: “Mali : Plus de trente chaines TV privées diffusent au Mali sans autorisation”, maliactu, 3 avril 2017, vu le 30 Aout 2018:

https://maliactu.net/mali-plus-de-trente-chaines-tv-privees-diffusent-au-mali-sans-autorisation

(18) إبراهيم أبو بكر كيتا يفوز بولاية رئاسية ثانية لمدة خمس سنوات.

انظر: «مالي: إبراهيم أبو بكر كيتا يفوز بولاية رئاسية ثانية لمدة خمس سنوات»، فرانس 24، 3 أغسطس/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 20 أغسطس/ آب 2018): https://goo.gl/njY9qD

(19) تحمل العمامة دلالة كبرى لدى متصوفة تمبكتو وتجري مراسيم وضعها على شعر الرأس مصحوبة باسم الجلالة وفق طقوس روحية متوارثة لكن الذي يستلمها يجب أن تضفي عليه معاني الإجلال والإكبار وخاصة إذا رافقها ارتداء الجلابية البيضاء والعكاز الفخري الذي يكمل الرمزية الدينية للعمامة، كما حصل في الصورة مع الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا (تم تداول تلك الصورة الملتقطة، في 22 يوليو/ تموز 2018، بكثرة في وسائط التواصل الاجتماعي المالية وغيرها).

(20) هو الشيخ أحمد حماه الله الملقب بأَمْرَابَطْ أَنْيُورُو عاش ما بين (1881 وحتى 1943). كان في حياته مناوئًا للاستعمار الفرنسي في جمهورية مالي (السودان الفرنسي) لذلك تعرض للترحيل إلى موريتانيا ثم دول إفريقية

أخرى عديدة قبل أن يتم نفيه إلى فرنسا التي توفي بها رسميًّا بينما لا يزال أتباع زاويته يعتقدون بإمكانية عودته إلى أنْيُورُو الساحل.

(21) لتتبع الأثر السياسي للشيخ محمدو ولد الشيخ حماه الله، الخليفة العام للزاوية الحموية، يمكن النظر في النماذج التالية من عناوين الصحف الموريتانية:

الشيخ محمدو ولد الشيخ حماه الله يستقبل الوفد الحكومي: https://www.aqlame.com/article33491.html

رئيس مالي يستميت في استرضاء ولد الشيخ حماه الله لإنقاذ موقعه في الانتخابات الرئاسية:

https://rimtoday.net/?q=node/16134

الشيخ محمدو ولد الشيخ حماه الله غاضب من الرئيس الموريتاني:

https://www.tawassoul.net/cgi-sys/suspendedpage.cgi

شيخ الطريقة الحموية يدعم التدخل العسكري في شمال مالي:

https://www.kiffainfo.net/article2684.html

(22) Les médias et la confrérie mouride au Sénégal Op cit. Paragraphe 53.

المصدر: موقع مركز الجزيرة للدراسات

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180906115448853.html